بوكو حرام

التمرد في نيجيريا

تأليف
فرجينيا كومولي

ترجمة
هيثم نشواتي

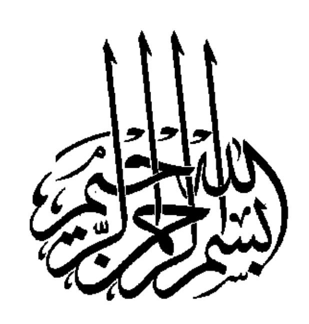






بوكو حرام

التمرُّد في نيجيريا


بسم الله الرحمن الرحيم

بوكو حرام

التمرُّد في نيجيريا

تأليف

فرجينيا كومولي

ترجمة

هيثم نشواتي



الفهرسة أثناء النشر- إعداد منتدى العلاقات العربية والدولية

كومولي ، فرجينيا

بوكو حرام : التمرد في نيجيريا / فرجينيا كومولي ؛ ترجمة هيثم نشواتي.

336 ص. ؛ 24 سم.

يشتمل على فهرس عام (ص. 321 - 335).

ISBN 978-9927-126-44-4

1. بوكو حرام. 2. الأصولية الإسلامية - نيجيريا. 3. الإرهاب - الجوانب الدينية - الإسلام.

4. الحركات الإسلامية - نيجيريا. 5. التطرف الديني. 6. الجهاد. أ. نشواتي، هيثم. ب. العنوان.

363.32509669

Virginia Comolli, *Boko Haram*, London: C. Hurst & Co. Publishers Ltd., 2015.

Copyright © 2015 C. Hurst & Co. Publishers Ltd.

"All rights reserved. No Part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage and retrieval system, without permission in writing form the publisher."

الطبعة الأولى

منتدى العلاقات العربية والدولية

الدوحة - قطر 2018م

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 125/ 2018م

"الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبربالضرورة عن رأي منتدى العلاقات العربية والدولية"

جميع الحقوق محفوظة



هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231

الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org

العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

المحتويات

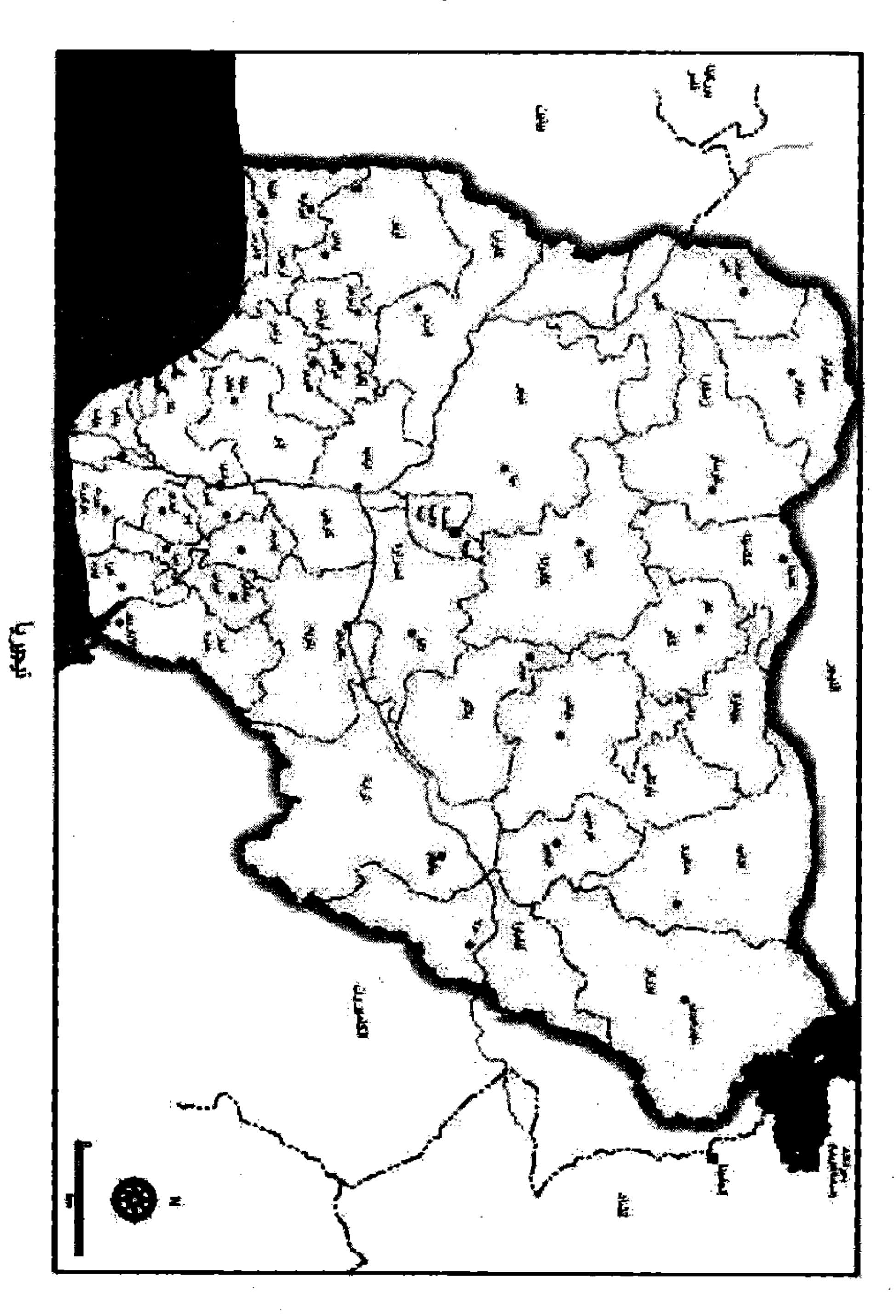
شكر وتقدير

أنا مدينةٌ بجزيل الشكر لعددٍ من الأشخاص والمنظمات. وللأسف لن أتمكّن من الإعراب عن شكري وتقديري كتابةً لكثيرين احترامًا لرغباتهم في عدم الكشف عن هُوِيّاتهم. وأول من أريد أن أعبر عن امتناني له هو صديقي وزميلي رفاييللو بانتوتشي الذي منحني حافزًا لكتابة هذا الكتاب في المقام الأول. وممتنةٌ أنا لأكالي أومني لمشورته التي تشي بخبرته، كما أودّ أن أشكر لوسي فريدمان وجمس فيريني لتعريفي إلى معارفهم والأشخاص المُدرجة أسماؤهم أدناه؛ وذلك لموافقتهم على إجراء مقابلات، ولسخائهم في إشراكي بما يعرفون، وهم: الأدميرال أو. إس. إبراهيم، واللواء كريس أولوكولادي، والوزير أبامورو، واللواء ساركين ياكي بللو، والدكتورة فطيمة عقيلو، والدكتور أستاذ أمينو إغويبي، والقسّ موسى أساكي، والأسقف رونسوم بللو، والبروفسور تيجاني باندي، وحسيني عبدو، ومحمد زبير، والدكتور فريدوم أونـوا، وموظفو وزارة الشؤون الخارجية في أبوجا، وكبار المسؤولين في ولاية بورنو، وكوادر برنامج نيجيريا للاستقرار والمصالحة، والهيئة البريطانية العليا، والسفارة الأمريكية، ووفد الاتحاد الأوروبي في أبوجا، ومشروع الدفاع والمساعدة القانونية، ومؤسسة كلين، ووزارة الخارجية والكومونولث في لندن، وبالا محمد ليمان، ومواطنون نيجيريون كثيرون أسهموا معي في هذا الكتاب بكشف النقاب عمّا كابدوه من تجارب مؤلمة ومريرة. وأما أرباب عملي في المعهد الدولي للدراسات

الاستراتيجية فيستحقون شكرًا خاصًّا؛ لما بذلوه من دعم لأنشطتي البحثية الإضافية المصاحبة لأبحاثي المنهجية الأكاديمية وعملي الميداني. كما أنّي مدينةٌ بالامتنان أيضًا لهيئة الأبحاث الدولية ممثلةً بكوادرها في كانو لكرم ضيافتهم، ولمؤسسة هرست (ناشرون) على المرونة التي تمتعوا بها.

وأخيرًا أُعرب عن جزيل شكري وعميق امتناني لماتيو على دعمه لي وصبرِه عليّ مدى اشتغالي بمشروع الكتاب هذا، خاصة إبّان الأمسيات وعُطل نهاية الأسبوع التي قضيتها وأنا منكبّة على الكتابة.

خرائط



النيجر

تشاد

الكاميرون

أداماوا، وبورنو، ويوبي: في ظل حالة الطوارئ

1

المقدِّمة

لا شهر رمضان المبارك بقدسيته، ولا حقيقة أن اليوم كان يوم جمعة حقَّقَا أي اختلاف في الأمر؛ ذلك لأن مُسلَّحِي بوكو حرام كانوا قد كفوا عن الاكتراث منذ أمد بعيد. وشُنَّت الهجمات ليلَ نهار على أهدافٍ مدنية وعسكرية، واستهدفت مسيحيين ومسلمين في آن واحدٍ معًا، وقتلتهم كما بدا الأمر قتلَ تلذُّذ واستمتاع. لم يكن يوم الجمعة الواقع في الثامن عشر من يوليو/ تموز من عام 2014 يومًا مختلفًا.

عندما تقدَّم المسلحون نحو دامبوا من ولاية بورنو، لم يُظهروا شيئًا من الرحمة والشفقة تجاه الناس؛ فقد أضرموا النيران وتركوها تلتهم نصف المباني مخلِّفين كثيرًا من الجثث وراء ظهورهم، ومن تبقَّى من السكان فروا بجلودهم وأرواحهم إلى القرى المجاورة، مرتحلين عن دامبوا التي تحولت إلى مدينة أشباح[1].

حركة بوكو حرام موجودة وتسلك مسارها الأشد راديكاليةً منذ عام 2009. ولكن ضمن دوائر صانعي السياسات الغربيين، ما زال المعنيون بالأمر يكافحون في سبيل فهم هذه الظاهرة التي تمخضت عن مصرع ثلاثة آلاف إنسان بين عامَيْ 2009-2013، إبّان تشكُّل ما يمكن أن ينسحب عليه وصف حملة تمرُّد في شمال نيجيريا ووسطها، ولم تُبْدِ تلك الحركة حتى خريف عام 2014 أي علامات تشير إلى انحسارها[2]. وفي الواقع، تخطَّتْ مستويات الضحايا والإصابات التي نجمت عن أعمال عنف خطيرة عتبة الستة آلاف وخمسمائة ضحية، قتلت حركة بوكو حرام ثلاثة آلاف ومائتي إنسانٍ

منهم بين شهري يناير/ كانون الثاني ويوليو/ تموز، فضلًا عن أكثر من أربعة آلاف وثلاثمائة من المسلحين والمدنيين يُعتقد أنهم قضوا نَحْبهم على أَيْدِي قُوى الأمن النيجيرية، بوصف ذلك جزءًا من حملة مناوئة لحركة بوكو حرام ومناهِضة للتمرد في الفترة نفسها[3].

ولم يقتصر الأمر على تسجيل سقوط ضحايا فحسب؛ فقد اقتُلع نحو ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف نسمةٍ من أراضيهم وشُرِّدُوا من أوطانهم بسبب أعمال العنف منذ عام 2010[4]، كما أُرغم أربعمائة ألف مدني ـتقريبًاـ على الفرار من بيوتهم في شمال شرق نيجيريا في الأشهر السبعة الأولى من عام 2014 فقط، وفقًا لما أفادت به هيئة إدارة الطوارئ القومية[5].

كما سوف نرى لاحقًا عبرَ صفحات هذا الكتاب، فقد عانى الاقتصاد المحلي أيضًا معاناة شديدة جدًّا من جرّاء العنف المتزايد في الشمال؛ فكان التجار راغبين عن فتح أبواب متاجرهم أو عن تزويد بسطاتهم ومنافذ بيعهم بالعمال، فيما كان الزبائن يفزعون من الذهاب إلى محالّهم. وإلى جانب ذلك، كان لإغلاق الحدود المتكرر سعيًا وراء إيقاف تدفُّق المسلحين إلى الحركة تأثيرٌ سلبيٌّ في الأنشطة التجارية على طول المناطق الحدودية مع البلدان المجاورة لنيجيريا، حيث انخفض تنقُّل الناس فضلًا عن تدفُّق البضائع الحر عبر الحدود بصورة حادّة باسم الأمن. وعلاوةً على ذلك، المستثمرون الأجانب ـالذين تدعو الحاجة الماسة إلى استثماراتهم، وهم يُعدُّون عاملًا بالغ الأهمية على صعيد تنويع اقتصاد نيجيريا بعيدًا عن الاعتماد النمطي على قطاع الطاقة وعلى الزراعة بوصفها موردَ رزقـ حِيلَ بينهم وبين ضخّهم أموالًا على صعيد إنشاء البِنَى التحتية وعمليات التصنيع في الشمال الشرقي نتيجةً للعنف، وأدى ذلك إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار، وإلى تعزيز قدرات حركة بوكو حرام التي ثبت الآن أنها قادرة على الاستيلاء على أجزاء من المنطقة والتحكم فيها[6]. وعلى الرغم من أن نيجيريا عُدَّتْ من جديد بلدًا قادرًا على عرض منح عائدات ضخمة وسخية على الاستثمار في شمال البلاد، فإنه من غير المرجَّح أن يُنظر إلى الاستثمار فيها، من قبل المستثمرين، بوصفه خيارًا مفضَّلًا في سياق ما يبدو أنه سوف يكون فوضى مؤكدة تندلع بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ربيع عام 2015.

وفي شمال نيجيريا -شمالها الشرقي تحديدًا- توجد الولايات التي هي بأمسّ الحاجة إلى ضخ جرعات هائلة من الرساميل نظرًا إلى كونها تعاني فقرًا مدقعًا، في بلد يبدو أنه يتحرك على مستويين من السرعة. فنيجيريا التي تُعَدّ أكبر منتِج للنفط[7] في القارة السوداء؛ إذ إنها تحتل المرتبة الأولى في هذا الإطار، أصبحت أغنى دولة في الشطر الأفريقي الواقع جنوب الصحراء الكبرى[8]، في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014، حيث حلت محل جنوب أفريقيا بوصفها صاحبة أكبر اقتصاد في تلك المنطقة[9]. وعلى الرغم من توفرها على ثروة هائلة بهذا الحجم، فإن متوسط الأعمار فيها (54 سنة) أقل بستة عشر عامًا من متوسط الأعمار العالمي البالغ (70 سنة)[10]، و60.9٪ من السكان في نيجيريا-112.47 مليون نسمة- كانوا يعيشون في فقر مُدقع في عام 2010، وكانت هذه النسبة في عام 2004 قد بلغت 54.7٪، وهذه الزيادة في معدل الفقر تنطوي على مفارقة صارخة. وزيادةً على ذلك، يتكشّف المشهد الداخلي عن تفاوُت شديد في إعادة توزيع الموارد، حيث يطغى الفقر بظلِّه الثقيل على 27٪ من الجنوبيِّين فيما يعصف بكيان 75٪ من أبناء الشمال[11]. ويُسلِّط هذا الأضواءَ على شدة التخلف الذي ابتُليت به الولايات الشمالية[12]. كيف يغذي الفقر التمرد، وهل يغذيه فعلًا؟ هذا موضوع لمسألة دقيقة وحساسة سأعمل على تغطيتها بمزيدٍ من التفصيل في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب.

وعلى الرغم من أنه كان ممكنًا جمع بعض البيانات الإحصائية، التي تثير الذعر وتبعث على القلق، عن المصائب والنكبات وعمليات التهجير القسري، وإلى حدٍّ ما عن الخسائر المالية، فإن تقدير حجم التأثيرات الكاملة للتمرد وللحملات المناهضة للتمرد لا يمكن بحال من الأحوال أن ينسحب عليه وصف العلم الدقيق. وليس ذلك، ببساطة، ناجمًا عن شحّ في التقارير والإبلاغات المرتبطة بهذا الأمر، كما أنه ليس ناتجًا من رغبتي في أن أنسب معظم أعمال العنف والجرائم إلى حركة بوكو حرام، بل لأن معظم التقارير المرتبطة بذلك تفتقر إلى الدليل الملموس.

وتبعًا لحجج ساقها رئيس المحكمة العليا السابق جورج أوغونتادي، فإن الأزمة التي تواجه نيجيريا اليوم هي أزمة أدت إلى انفصام عُرَى العقد الاجتماعي بين الدولة

والشعب. فالناخبون، لكونهم تنازلوا عن بعض حقوقهم، وافقوا على أن يحكموا من قِبل الدولة؛ الأمر الذي يعوّل عليه في أن تؤمّن الدولة حمايتهم[13]. ولكن يبدو أن نظام الحكم النيجيري لا يستطيع تأمين حماية كاملة للناس. وما هو أدهى من ذلك تَمَثَّلَ في أن عملاء الدولة العاملين في سلك الأمن انقلبوا على الناس الذين يُفترض فيهم السهر على خدمتهم. وثمّة أمثلة لا تُعَدّ ولا تُحصَى على انتهاكات القوى الأمنية النيجيرية حقوق الإنسان، وسط انتشار ثقافة التمكن من الإفلات من المحاسبة والعقوبة انتشارًا يثير الدهشة، وأصبحت هذه الحالة وصمة عار لطّخت سمعة الحملة المناهضة لحركة بوكو حرام. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ أحكام الإعدام بالجملة، وأعمال التخويف والتهويل وإثارة الهلع، والاعتقال من دون محاكمة، وفرض الإتاوات والرِّشَى ليست حكرًا مقصورًا على التمرد الراهن، كلها في الواقع مظاهر قائمة ومتكررة الحدوث ومتفشية في الحياة اليومية وأذعن لها معظم المواطنين، كما ستبين بعض الأمثلة التي سأسوقها بين دفتي هذا الكتاب. وليست هذه المظاهر امتيازات استأثرت بها نيجيريا دون سواها، فقد صدر كتاب مؤخرًا يحمل عنوانًا مثيرًا هو **تأثير التخريب: لماذا يقتضي القضاء على الفقر وضعَ حدٍّ للعنف؟** وهذا الكتاب يؤكد أن التهديد بالعنف الجسدي، وحالة الشلل، وانقطاع الرجاء في وجه مؤسسات الدولة أو الأثرياء هي قواسم مشتركة بين الفقراء، وهم في ذلك سواء مهما تباينت مناطقهم، سواء أكانوا من بيرو، أم كينيا، أم الهند[14]. وتوجد نقطة ضعف وثيقة الصلة بالحالة النيجيرية بيد أنها تشترك فيها مع مستعمرات سابقة فيما يتعلق بالعمل البوليسي في إطار حفظ النظام وضبط الأمن. وكان العمل البوليسي قد أُعِدَّ وصُمِّمَ من أجل حماية المصالح الخاصة للسلطة الاستعمارية. وبعد انتهاء زمن الحقبة الاستعمارية، كان ما تبقّى منها القوة البوليسية المصممة لحماية أمن الدولة، ثم غدا الهدف منها لاحقًا إضافة إلى ما ذُكر، التهويل على المعارضين السياسيين وتخويفهم، لا حماية المواطنين النيجيريين العاديين[15].

وبالنتيجة، وجد النيجيريون المدنيون أنفسهم حاليًا عالقين بين خصمين متوحشين -بوكو حرام والقوى الأمنية- وكلا الفريقين متهمان من قِبل منظمات حقوق الإنسان

ووسائل الإعلام بارتكاب جرائم حرب[16]. ولهذا السبب كُرِّسَ جزءٌ مهمّ من هذا الكتاب لفَهْم الرد الحكومي على التمرد (بما في هذا الرد من أَوْجُهٍ قليلة قيل إنها حققت نجاحًا). وبما أنني أبديتُ ملاحظاتي حيالَ الرد الأمني والقضائي على التمرد؛ فإنني أرى أنه من الإنصاف التأكيد على أن أزمة بوكو حرام-فضلًا عن إجهازها على مدنيِّين والأذى المتعمد واسع الانتشار الذي تسببت فيه- تمخضت عن إخراج أسوأ ما عند الناس وأكثره شرًّا وفسادًا. فالإعدامات بالجملة من دون إجراء محاكمات، واستهداف الأبرياء رجالًا ونساءً من قِبل عناصر الجيش أو العاملين في سلك الشرطة أو أعضاء اللجان الأمنية الأهلية، ليست أفاعيل تمليها نزعة الشر أو عقلية الرعاع والعصابات الإجرامية التوّاقة إلى الانتقام حصرًا. ذلك لأنه فضلًا عَمَّا ذُكِرَ، يوجد شعور بالإحباط وخيبة أمل ناجمة عن عجز النظام القضائي في التعامل تعاملًا مجديًا وفاعلًا مع المشتبه بهم في ارتكاب أعمال إرهابية، وعن اليقين في أنه يمكن في معظم الأحوال أن يؤدي الاقتناع في إمكانية خروج المجرمين من السجون، مقابل دفعهم رِشًى، دورًا في تحفيز مَن يرتدون زيًّا رسميًّا (رجال الجيش، وعناصر سلك الشرطة) على ارتكاب جرائم من قبيل التي مرَّ ذكرُها-وهي محاولة فاسدة ومنحرفة ترمي إلى التأكيد على أن العدالة تأخذ مجراها. وعلاوة على ذلك، أثبتت الطبقة السياسية معظمُها أنها عاجزة عن الرد على العنف ردًّا فاعلًا، فَسُيِّسَ ذلك بامتياز، أي إن عجزهم هذا استُعمل من قِبل الرئيس والحزب الحاكم -فضلًا عن المعارضة- بوصفه أداةً في يد كل طرف من هذه الأطراف يرمون من خلالها إلى إضعاف بعضهم بعضًا، واتّهام كلٍّ منهم للآخرين بالقصور وعدم الكفاية أو بالتواطؤ والتآمر. ويجري كل ذلك في وقت يُصار فيه بكل سهولة إلى إبطال مفاعيل أيّ تقدُّم يتحقق في مسرح العمليات، وذلك بتصعيد حركة بوكو حرام هجماتها التي تشنّها على العسكر الذين ما برحوا يتمردون على ضبّاطهم في الميدان أكثر فأكثر؛ فقد لجأ الجنود في واقع الحال إلى التمرد على ضباطهم[17]، حتى إنهم أطلقوا النار على مركبة كانت تُقلّ قادة وحداتهم العسكرية تعبيرًا عن إحباطهم الناجم عن افتقارهم إلى التسليح المناسب وإلى القيادة الملائمة، على الرغم من موازنة الدفاع التي ما انفكت تتزايد الأموال المخصصة لها أكثر من أي وقت مضى[18].

الأمر الآخر الذي يصعب تقدير حجمه لكنه دراماتيكي بالتأكيد يتمثل بتأثير العنف في التعليم. لقد هاجمت حركة بوكو حرام مرارًا وتكرارًا مدارس في الشمال، وأحرقت مباني، وقتلت معلمين وأطفالًا، واختطفت على نحو متزايد فتيات وفتيانًا وأجبرتهم على الزواج، أو أرغمتهم على الالتحاق بمقاتليها المسلحين في ميادين القتال، أو أسندت إليهم أدوارًا على صعيد الدعم والإسناد. وظلت المدارس في بعض البلدات والقرى مغلقةً على مدى شهور دونما انقطاع، ولم يكن ممكنًا إلقاء اللوم على الآباء والأمهات في الكف عن إرسال أطفالهم لتلقّي الدروس في المدارس مخافة تعرُّضهم إلى هجمات. كانت أصداء هذه التصرفات وارتداداتها عميقة التأثير وطويلة الأمد. وكانت الولايات الشمالية تكافح بالفعل ظاهرة انخفاض مستويات الالتحاق بالمدارس وحضور الدروس ـيصنَّف الالتحاق بالمدارس فيها ضمن المستويات الأكثر انخفاضًا في البلدـ وزاد التمرد الطينَ بِلّةً. ويشير مسح أُجري في عام 2011 إلى أنه في ولاية بورنو، معقل حركة بوكو حرام، لم يلتحق 72٪ من الأطفال بالمدارس قطّ (مقارنةً بـ 4٪ في منطقة العاصمة الاتحادية)[19]. وعلى الرغم من المبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز الأمن في محيط المدارس، وإلى بناء مزيدٍ منها (انظر أدناه)؛ فقد تبيّن أن هذه الجهود عاجزة عن تلبية احتياجات ملايين الأطفال الذين إن لم ينالوا نصيبهم من التعلم، فسوف يكون إسهامهم في الاقتصاد الشمالي والحياة العامة محدودًا، فضلًا عن القدرة على تمثيل الشمال على المستوى الفيدرالي.

ولكن الأطفال يدفعون الثمن بسبب هذا التمرد أضعافًا مضاعفةً وبطرق متعددة. ففي مجرى الأحداث البغيض الذي يثير الاشمئزاز، بات واضحًا في عام 2014 أنه يُصَار إلى اختيار الأطفال من قبل حركة بوكو حرام من أجل تنفيذ مهمات انتحارية. وأطلقت الحركة أولى عملياتها الانتحارية باستخدام عبوات ناسفة منقولة بواسطة أجساد بشرية في عام 2011، في وقتٍ أقسم فيه كثيرون أن مفهوم الهجمات الانتحارية مفهوم غريب ولا يمتّ إلى نيجيريا بصِلة على الإطلاق. وأُثْبِتَ خطأ هذا التوجه، وأرسل أول هجوم من هذا القبيل (أبوجا، يونيو/ حزيران 2011) رسالة، تقشعر لها الأبدان، إلى الأمة؛ فقد حدث ما لا يمكن تصوُّره. مرَّ الوقت سريعًا وصولًا إلى

عام 2004: نفّذت فتيات مراهقات هجمات انتحارية في كانو، واعتقلت فتاة عمرها عشر سنوات في كاستينا كانت ترتدي سترة ناسفة انتحارية. وحدث هذا بعد أسابيع فقط من تنفيذ أول هجوم انتحاري أنثوي (غومبي، يونيو/ حزيران)[20].

* * *

نيجيريا بلد مؤلَّف من أجزاء مختلفة، ومتنوع لغويًّا وثقافيًّا[21]، وهي بالتأكيد مادة بحث لها سحرها بالنسبة إلى الدارسين الذين لا تقتصر أبحاثهم على الدراسات الأمنية، بل تتعداها إلى دراسة التنمية أيضًا. وعلى الرغم من التحديات الداخلية المذكورة آنفًا جميعها، فإنها تشغل مكانة استراتيجية في القارة (السوداء)، وتُعَدّ لاعبًا رئيسًا ضمن المنظومة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي الاتحاد الأفريقي. ونيجيريا مُسهم رئيس في قوات حفظ السلام، وتمتلك أحد أكثر أجهزة القوات المسلحة تطورًا في أفريقيا وأفضلها عدةً وعتادًا[22]. وسوف يُسلِّط الفصل السادس من هذا الكتاب الضوء على أسلوب نيجيريا في مكافحة التمرد.

وجِدّية التهديدات الأمنية والإنسانية والاقتصادية التي تلازم التمرد القائم، حاليًا تُشكّل أحد الأسباب التي أعتقد أنها تجعل كتابًا من قبيل هذا الذي بين أيديكم ضروريًّا وينبغي تأليفه. وعلى الرغم مما يمكن أن يعتقده بعض المعنيِّين بالأمر بالرجوع إلى الحقبة الممتدة بين عامَيْ 2009-2010، يتبين لنا أن حركة بوكو حرام لم تكن مجرد عطل في النظام القائم أو عقبة خفيّة صغيرة تعترض سبيله، كما لم تكن مجرد مجموعة من المتعصبين دينيًّا المحرومين من حقوقهم (الشرعية) التي يعوزها السلاح، والتي يمكن احتواؤها بسهولة، أو حتى يمكن فعل أمر أفضل من ذلك، ألا وهو اجتثاثها. فالمجموعة التي انطلقت بوصفها فرقة دينية معزولة نمت وتضخّمَت متحولةً إلى عصابات إجرامية ترتكب جرائم قتل وتخريب وتدمير، وهي اليوم تقوّض دعائم النسيج الاجتماعي في نيجيريا، وتستغل روابط القرابة والنسب الإثنية في كلٍّ من تشاد والنيجر والكاميرون (الدول المجاورة لنيجيريا) في سبيل توسيع مدى نفوذها وسلطانها، ومن أجل زعزعة الأمن والاستقرار والتعجيل بحدوث أزمة إنسانية في أوساط السكان المحليين الذين يعانون بالفعل فقرًا مدقعًا يبعث على اليأس. وعمدت

حركة بوكو حرام في غضون ذلك، ومع مرور الوقت، إلى إقامة علاقات مع فروع للقاعدة ومتعاطفين معها، في المقام الأول، وتعهدت تلك العلاقات بالرعاية. بيد أن نشاطها لم يقتصر على القارة (السوداء)، بل أثارت كذلك بواعث القلق لدى الحكومات الغربية والسلطات الأمنية؛ وذلك لتدبيرها أمورًا قد تكون أكبر حجمًا وأشد وطأةً، تهديدات تتخطى حدود نيجيريا الوطنية ـوهو ما حدث فعلًاـ وتؤول إلى رؤية الغربيين وأجانب آخرين يُمْسون ضحايا لعمليات الخطف والقتل.

ونجمَ قراري في إطلاق عملية البحث في هذا الموضوع عن إدراكي حقيقة أنه على الرغم من أنّ بعض الخبراء المحترمين، النيجيريين والعالميين على حدٍّ سواء، أدلوا بدلائهم عبر إصدارهم مواد مكتوبة تناولوا فيها حركة بوكو حرام بالتحليل، فإن معظم الأبحاث المتاحة تميل إلى كونها مقتضبة إلى حدٍّ بعيد، وهي لهذا السبب ضيقة المدى ومحدودة النطاق. وإني لأرجو أن يسعفني الحظ، وأن تتاح لي الفرصة بين دفتَيْ هذا الكتاب لمقاربة موضوعه مقاربةً أوسع مدًى وأكثر اشتمالًا؛ بحيث يُشكّل قاعدةً قويةً يمكن أن تُبنى عليها أبحاث مستقبلية، وبحيث يكون الكتاب مصدر معلومات لجمهور أوسع، ومنهم العاملون في القطاع الحكومي، خاصةً الراغبين في تكوين فَهْم أفضل لديناميات التطرف الديني في نيجيريا وفي المنطقة، وللطريقة التي تقتات بها المفاهيم الأيديولوجية من التهميش الاجتماعي الاقتصادي، ولما يعنيه كل ذلك لجهة تصميم استجابات تنتج حلولًا تكتب لها الديمومة. والحصول على مفتاح تحقيق هذه الحلول يحتّم الحاجة إلى معاينة المشكلة الراهنة معاينةً عميقةً وشاملةً، وذلك ضمن سياقها التاريخي والاجتماعي المحدد بدقة، بحيث يغدو في وسع التدابير التي سيُصار إلى اتخاذها أن تعالج التمرد وأصوله وجذوره، وأن تحُول دون معاودة دوران دورة العنف، أو أن تؤدي إلى الحدّ منه في الحد الأدنى، وأن تمنع معاودة الظهور الدوري للحركات الدينية المتطرفة.

ولكي أُحقِّق هذا الهدف، أدرتُ دائرة عمل موسعة، وتولّيتُ الإشراف على عمليات بحث ميداني في عامَيْ 2012، و2013 وفي جزء من عام 2014 (فضلًا عن عمل أديته سابقًا)، وقابلت طائفة منوعة من الأشخاص، ومنهم نيجيريون وأمريكيون وبريطانيون

من العاملين في القطاع الحكومي والسلك العسكري. وقابلت أناسًا يعملون في مؤسسات أكاديمية، وفي منظمات دولية وأخرى غير حكومية، والتقيتُ أناسًا يعملون في مؤسسات المجتمع المدني وصحفيين. وإلى ذلك، أفدتُ من كل فرصة أتيحت لي للتحدث مع مواطنين نيجيريين عاديين، ومنهم بعض الناجين من هجمات استهدفَتْهم.

وتتّبع الفصول اللاحقة النهج الموضوعي (المتعلق بموضوع الكتاب بدلًا من الترتيب الزمني والتسلسل التاريخي مع بعض التداخل بين هذا وذاك؛ لكون ذلك أمرًا لا مندوحة عنه. وهدفُ الفصل الثاني من هذا الكتاب هو عرض خلفية تاريخية تحكي قصة جذور التطرف الديني، وتُلْمِعُ إلى بعض المراحل الرئيسة في تاريخ نيجيريا الشمالية، وما أعنيه هنا هو جهاد عثمان دان فوديو، وخلافة سوكوتو، وتأثير الحكم الاستعماري البريطاني، وعملية تبنّي الشريعة في الولايات الشمالية. ويتناول الفصل الثالث من هذا الكتاب بالنقاش أصول نشوء الجماعات الإسلامية[23]، ملقيًا نظرةً فاحصة على عمليات التشظي والانشقاقات التي شهدتها، فضلًا عن عمليات التحول والإصلاح والتكوين البنيوي. ويعود بنا هذا إلى عام 2002، عندما أرسَتْ فرقة دينية صغيرة، عُرفت باسم فرقة طالبان النيجيرية، قواعدَ لها في ولاية يوبي. وأما الفصل الرابع من هذا الكتاب فيتمحور بصورة رئيسة حول حركة طالبان نفسها. وتناولتُ بالنقاش أصول هذه الجماعة فيما كنت أَرُودُ مُستكشفةً في لُجّة بحر الروايات التاريخية المتعارضة والمتناقضة التي تروي قصص أصول هذه الجماعة. وتناولتُ بالنقاش أيضًا شخصيتَيْ محمد يوسف و«أبو بكر» شيكاو، وهما على الولاء وحسب تسلسُل ورود اسميهما مؤسس الحركة وزعيمها الحالي. ويسلط هذا الفصل الضوء على الإطار الأيديولوجي الذي نشأت ضمنه الجماعة وتطورت داخله تدريجيًّا، خاصة إبان مراحل تكوُّنها الباكرة، كما يلقي الضوء على العوامل التي أثرت فيها. ولكن هذا الفصل يسعى عمومًا إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما حركة بوكو حرام؟ وذلك عبر وصف البنية الاجتماعية للحركة، وموارد تمويلها المتجددة، وشبكة دعمها. وبينما يركز هذا الفصل اهتمامه بالشأن المحلي الداخلي، فإن الفصل الخامس سوف يعمد إلى إلقاء نظرة فاحصة على تدويل أنشطة حركة بوكو حرام، خاصة اتصالاتها

الدولية على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي معًا. والتركيز على هذا الجانب مستحق ولازم بسبب تصعيد الأزمة في مالي في عام 2012 وصولًا إلى عام 2013. هذا أولًا، وأما ثانيًا: فالتركيز على هذا الجانب مستحق أيضًا بسبب توسُّع حركة بوكو حرام الكبير لجهة التعاون مع مجموعات أجنبية، ويستدل على ذلك بعدد الهجمات التي نفذتها جماعة «أنصار» والتغطية الجغرافية لها خارج حدود نيجيريا. وبسبب استشرافها الدولي الأوسع نطاقًا، تستحق حركة «أنصار» أن يكرس لها حَيِّز بارز في هذا الفصل. ويحكي الفصل السادس-في معرض الرد على التمرد- الجانب الآخر من الحكاية: الحملات العسكرية لفرض النظام، ورفض التمرد، ومحاولات عقد جلسات حوار، وإعلان حالات طوارئ، وادعاءات ومزاعم تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان. وتتحدث الحكاية أيضًا عن شركاء نيجيريا الأجانب، وأخص بالذكر منهم المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللتين أضحتا معنيتين أكثر فأكثر بمصير نيجيريا، إلا أنهما مهتمتان أيضًا بمصالحهما التجارية والسياسية الخاصة في غرب أفريقيا. وبينما شرعتا تومئان إلى بواعث قلقهما عبر تسميتهما بعض أعضاء حركة بوكو حرام خارجين على القانون ومحرومين من حمايته، والإعلان عن منحهما مكافآت لمن يقبض عليهم، ما برحتا تكافحان ما وسِعَهما الأمر في سبيل فَهْم طبيعة التمرد، ومعرفة أفضل السبل للتعامل مع دولة شريكة لهما (نيجيريا)، وهي الدولة التي لا تلزم دومًا جانب الشفافية في أفعالها وأقوالها. وضمّنتُ الفصل الختامي من هذا الكتاب استنتاجاتي وأنا أتطلّع إلى المستقبل بعين الأمل وبمزيدٍ من الاهتمام.

تحديات البحث

لم تمضِ عملية بحث حركة بوكو حرام من دون أن تعترض سبيلها تحديات. ففي المراحل الأولى من عملي في إعداد هذا الكتاب، كانت التحليلات التي تناولت هذا الموضوع المنشورة والمتاحة للجمهور محدودة جدًّا، وعلى الرغم من ظهور نشرات ومواد مطبوعة متزايدة متصلة بهذا الأمر منذ ذلك الحين وحتى الآن، فإن معظم زملائي المراقبين المتابعين لهذه القضية، إن لم يكونوا جميعًا، يتّفقون معي على أن

الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالإسناد التوافقي (الإحالة من أجزاء من الكتب والفهارس ذات الصلة إلى أخرى، وهكذا) والحصول على قواعد بيانات دقيقة ما برحا يُشكّلان الشطر الأشد صعوبةً من مكونات هذا العمل. إلى ذلك، إذا ما تكررت عملية التخمين بما يكفي تغدو «حقيقةً»، على الرغم من وضوح كونها لا تمتّ إلى الحقيقة بصِلة؛ لذلك اقتضت الضرورة توخّي مزيدٍ من الحيطة والحذر أثناء إجراء المقابلات، وغربلة عدد لا يُحصَى من تقارير وسائل الإعلام (المحلية). وفضلًا عن ذلك، تراكمَ لديّ كمٌّ كبير من البيانات المتناقضة، وهي كالمعتاد من الأمور التي تحيط بالتطورات الحساسة، وخير مثال على ذلك ـعلى سبيل الذكر لا الحصرـ الاعتداء الأمني الذي أعقب إعلان حالة الطوارئ في شهر مايو/ أيار من عام 2013. ففي غضون أسبوع أعلنت الحكومة أن حركة بوكو حرام تتخبط، في حالة من «الفوضى»، وأن الجيش حقق إنجازًا كبيرًا شمل تدمير معسكرات، واعتقال عدد من المسلحين وقتل عدد آخر منهم. فأصدر أبو بكر شيكاو بيانًا من فوره بُثَّ عبر شريط فيديو مسجل ادعى فيه أن الجنود كانوا يفرُّون «مثل الخنازير». وعرض في الشريط المصور نفسه أيضًا مختالًا ومزهوًّا مركبات عسكرية كانت القوات النيجيرية قد خلّفَتها وراء ظهورها، ثم استولى عليها المتمردون. وعلاوةً على ذلك، كما سأوضح لاحقًا، قُطعت الاتصالات عبر شبكة الهاتف المحمول مُدَدًا طويلة أثناء تنفيذ العملية للحيلولة دون تمكُّن المسلحين من تنسيق بعضهم مع بعض. ولكن بالنظر إلى الهواتف المحمولة بوصفها وسائل الاتصال الرئيسة في البلاد، فقد تُرْجِمَ قطعُ خطوطها تعتيمًا على المعلومات، خاصةً خلال الأيام الأولى للهجوم.

ولا يمكن حتى الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية دومًا تمامًا ـعلمًا أنها ليست جميعًا دائمة الانحياز إلى الحكومة؛ فالصحف والمذيعون في نيجيريا غالبًا ما يعيدون طباعة البيانات التي ترسل إليهم من مسؤولين عسكريين حرفيًا. ويضاف إلى ذلك أن بعض الصحفيين النيجيريين لا يمكنهم التواصل مع العالم الخارجي، بما في ذلك بقية أنحاء البلاد، من أجل إرسال نسختهم الخاصة من الأخبار إلا بواسطة الهاتف، وذلك عندما يكونون خارج نطاق ولايات بورنو، ويوبي، وأداماوا؛ مما يؤدي إلى حدوث تأخيرات لا مفر منها في أوقات إرسال التقارير المتعلقة بالتطورات الجارية.

وأما بالنسبة إلى تقارير وسائل الإعلام الأجنبية، ففي الخامس من شهر يونيو/ حزيران من عام 2013، وبعد وقت قصير من انقضاء ثلاثة أسابيع على إعلان حالة الطوارئ، تمكّن أخيرًا عدد من الصحفيين الأجانب العاملين في وكالات أسوشيتد برس، ورويترز، وإيه إف بي، (وكالة الصحافة الفرنسية) وبي بي سي الإخبارية، من الاقتراب من المناطق الساخنة المتأثرة بالصراع، ومن الانتقال مع الجيش إلى مايدوجوري ومارتي الواقعتين على مقربة من الحدود النيجيرية التشادية. ومن خلال قراءة تقاريرهم، ظهر جليًا أن الرسالة التي أرادت نيجيريا نشرها تفيد بأن الجنود أجهزوا على المتطرفين. ولكن الإحباط الذي أصاب الصحفيين من جرّاء عدم تمكُّنهم من التحدث مع السكان المحليين، وبسبب تقييدهم بطرح أسئلة محدودة على الضباط والجنود كان واضحًا لا يحتاج إلى دليل. وظلت أسئلة عديدة من دون إجابات. وعلى سبيل المثال، كان مسؤولون في الجيش قد أصدروا سابقًا بيانات مقتضبة أوجزت على جناح السرعة الحديث عن إحراز الجيش تقدّمًا وإجراء عمليات اعتقال بالجملة، ولكنهم ظلوا راغبين عن الحديث عن خسائرهم. وزعموا كذلك أنه لا توجد خسائر بشرية وضحايا في صفوف المدنيين حتى على الرغم من تلميحهم ضمنًا إلى أن الجنود مستعدون لإطلاق النار متى أرادوا إذا ما ارتابوا في أحد. ويبدو جليًا أن مئات من الأشخاص باتوا رهن الاعتقال، ولم يُعْطِ المتحدثون بِاسم الجيش مزيدًا من التفاصيل.

وعلى الرغم من أن هذا الوقت كان شديد الخصوصية وبالغ الحساسية في تاريخ التمرد، فقد أتاح إمكانيةً للتبصر في الصعوبات التي كان لزامًا على المراقبين أن يتغلبوا عليها لكي يتمكنوا من تقويم ما كان يحدث ـ بالنظر إلى القيود الأمنية المفروضة، لم يكن ممكنًا الذهاب إلى الولايات التي تشهد صراعات، في ذروة التمرد وفي ظل العمليات العسكرية، وجمع حقائق من أرض الواقع ومعطيات مباشرة.

ويوجد ضربان آخران وأخيران من ضروب الصعوبات الأكثر عموميةً ينبغي ألَّا يغيبا عن أذهاننا ويتعين أخذهما في الحسبان؛ فنظرًا إلى طبيعة الموضوع ليس مستغربًا بالنسبة إلى المسؤولين والسكان المحليين الإحجام عن الحديث عن جماعة بوكو حرام؛ مراعاةً لمقتضيات الأمن القومي أو مداراةً لحساسيات ديبلوماسية، أو خوفًا

من الانتقام. ولهذا السبب، أُدرج كثير من الذين أجريتُ معهم مقابلات تحت عنوان «مصادر مجهولة»، وأغفلتُ ذِكر أسمائهم وأدرجتُ مكانها أرقامًا: 3،2،1... إلخ. وأما الضرب الثاني من ضروب الصعوبات آنفة الذكر فيتمثل في أن كثيرًا من الهجمات الإرهابية -ليست على وجه الإجمال استثنائية في نيجيريا- وكثيرًا من الجرائم يُعْزَى تلقائيًّا إلى جماعة بوكو حرام، حتى عندما يكون الدليل الذي يشير بأصابع الاتهام إلى تورُّط الإسلاميين شبهَ معدومٍ أو معدومًا. لذلك فإن التمييز بين ما هو حقيقي وما هو مُلفّق من الأفاعيل التي تعزى إلى بوكو حرام ليس أمرًا سهلًا.

والآن، إذا ما أخذنا هذه المحاذير في الحسبان، يمكننا الشروع في إجراء فحص للخلفية التاريخية التي انبثق منها التمرد الراهن وفيها ترعرَع وتطوَّر. وغالبًا ما تخفق الدروس التاريخية (أو يبدو أنها أخفقت) في تمكين الأبحاث والدراسات من رسم ملامح ظاهرة بوكو حرام، وفي تصميم الإجراءات والتدابير المضادة لها. وعليه، سأدرج في الفصل اللاحق من هذا الكتاب إسهامي المتواضع في سبيل ردم تلك الفجوة.

2

الإسلام في نيجيريا

خلفية تاريخية

على الرغم من أن حركة بوكو حرام لم تتصدر الصفحات الرئيسة من عناوين الصحف العالمية إلا في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فإنها تكاد تكون حركة نيجيريا الإسلاموية الأولى، وبينما أظهرت مستويات غير مسبوقة تقريبًا من الوحشية والعنف الديني، فإن هذا لا يُعَدّ أمرًا جديدًا بالنسبة إلى شمالي نيجيريا. فطبيعة العنف-ذي الدوافع الدينية، علمًا أنه ليس مقتصرًا عليها- يطرح تحديًا إضافيًّا لقوات الأمن النيجيرية المكلَّفة بهزيمة الحركة التي تتوسّل العنف.

وفي هذا الصدد، توصلت دراسة أجرتها جامعة أوبسالا (السويد)، وعاينت فيها صراعات نشبت بين عامَيْ 1989و2003، إلى أنه عندما يكون الخلاف على مطالب دينية؛ فإنه من غير المرجَّح أن يتوصل الطرفان المختلفان إلى تسوية عن طريق التفاوض حتى عندما يكون كلا الطرفين ينتمي إلى المعتقد الديني نفسه[1]. قد يبدو هذا التعقيد مألوفًا بالنسبة إلى السلطات النيجيرية التي تعاملت دومًا مع الجماعات والحركات ذات الدوافع الدينية في شمالي البلاد من خلال الوسائل العسكرية. وحتى عندما بذلت محاولات من أجل التفاوض، قوبلت عروض التفاوض بالرفض، كما كانت حال بوكو حرام عندما رفضت من فورها عفوًا عقب تشكيل الرئيس جوناثان

هيئة في شهر أبريل/ نيسان من عام 2013[2] لاستكشاف مدى جدوى مثل هذا العفو. وفي الواقع، رواية «الحرب العادلة» التي تُبرِّر استخدام العنف في معرض الرد على اضطهاد حركة بوكو حرام من قِبل الحكومة والمسيحيين، ما برح صداها يتردد بين المقاتلين المتشددين منذ عام 2009 من دون وجود ما يشير إلى فقدان هذه الرواية جاذبيتها[3].

ويطرح هذا الفصل قصة الإسلام في نيجيريا بدءًا من أصولها التي تعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي وحتى يومنا هذا، ويُسلِّط الأضواء، بصورة خاصة، على دور الدين الحاسم في تشكيل الهوية الوطنية، ويُزوِّد القارئ بالأدوات اللازمة لتمكينه من تكوين فهمٍ أفضلَ للطريقة التي يؤثر بها الإرث التاريخي في التطورات الأخيرة السياسية والأمنية والاجتماعية في نيجيريا، وفي شمالي البلاد بصورة خاصة[4]. وفي واقع الحال، يسلم الباحثون على وجه العموم جدلًا بأن التطرف الإسلامي ذا الدوافع الدينية يمكن التنبؤ به انطلاقًا من الانقسام الديني الحاصل في نيجيريا[5]، ونظرًا إلى الدور المؤثر الذي يؤديه الدين في المجتمع النيجيري، فإن أي شكل من أشكال العنف المتكرر دوريًّا والذي يُعزَى إلى دوافع دينية يستدعي عناية فائقة[6].

وقد تطوَّر العنف الديني في شمالي نيجيريا مع مرور الوقت تدريجيًّا ليشمل عناصر باتت اليوم اجتماعية-اقتصادية-سياسية بقدر ما هي طائفية. والصراع في نيجيريا اليوم صراع مسلح، ويمكن القول إنّه مُوجّه ضد الدولة، وحتى إلى المؤسسة الإسلامية إلى حدٍّ ما، بقدر ما هو معادٍ للديانات الأخرى (أو حتى للأجنحة المنافسة غير المنحازة ضمن بوتقة الإسلام). وفضلًا عن ذلك، فقد اختطفت هذه الظاهرة حاليًا، -ويسعني القول إنها استغلت- من قِبل ساسة محليين، ومن قِبل عناصر أخرى في المجتمع من عديمي الضمير الذين تجردوا من المبادئ الأخلاقية، ولسوف يُصار إلى مناقشة هذا الموضوع في الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب. والتضمينات السياسية، وفي الواقع المصالح الخاصة الراسخة، المنخرطة في الصراع الديني المحتدم في شمالي نيجيريا حاليًا يصعب تجاهلها. وبناءً على ما تقدَّم، فإن تصنيف التمرد بوصفه تمردًا واحدًا محددًا محصورًا في الدوافع الدينية -من دون الأخذ في الحسبان سياقه

السياسي المعقّد وبُعده العرقي- من شأنه أن يؤدي إلى قراءة مجتزأة، وحتى يمكن أن تكون قراءةً مغلوطًا فيها لكيفية تطوُّر هذه الظاهرة، ولما هو جوهري أكثر؛ ألا وهو أسلوب معالجة هذه الظاهرة من قِبل الدولة[7].

والتمرد والتطرف الديني في شمالي نيجيريا استقطبا اهتمامًا أكاديميًّا على جانب كبير من الأهمية في السنوات الأخيرة. وفي حين أن أعمال الشغب التي اندلعت في ثمانينيات القرن العشرين بزعامة الميتاتسين استأثرت باهتمام كبير في أوساط الباحثين والمحللين، إلا أن الأبحاث شهدت تحولًا ملحوظًا فبات التركيز منصبًّا على حالات أحدث عهدًا من هذه الظاهرة، خاصة على الدور الذي تؤديه بوكو حرام في تهديد الحكومة الاتحادية ومصالحها في الشمال. ومن يرغب في تحقيق فهمٍ أفضل لتمرد حركة بوكو حرام وتطوّرها وإنضاجها، فعليه أن يلتفت إلى الوراء من أجل الوقوف على الطريقة التي أثر من خلالها تاريخ إحياء الأصولية الإسلاموية المناهضة لمؤسسة الحكم، والهوية الدينية في شمالي نيجيريا في ظهور الصراع والتمرد اللذين يتوسّلان العنف.

جهاد عثمان دان فوديو

حتى القرن التاسع عشر كانت المنطقة التي تعرف حاليًا باسم شمالي نيجيريا خاضعة لسيطرة دويلات وممالك يتحدّر زعماؤها معظمهم من جماعة الهوسا العرقية. وكانت الحروب المهلكة والداخلية هي المعيار لأن الملوك كانوا يحاولون دومًا توسيع رقعة هيمنتهم. وكانت السمات المشتركة بين هذه الممالك تتمثل بتركيبتها البيروقراطية وبنيتها الهرمية جدًّا وطبيعتها الضارية المتوحشة، ولا أدلَّ على ذلك من اعتمادها الكثيف على العبيد الذين كانوا يُجلَبون عادةً من مناطق تقع في محيط الممالك مثل الهضبة النيجيرية الوسطى (وصاروا يُجلَبون لاحقًا من محيط إمبراطورية الفولاني)[8].

وفي حين تُعدّ المسيحية والإسلام حاليًا الدينَيْن الأكثر هيمنةً في نيجيريا، بيد أن للإسلام تراثًا أقدمَ عهدًا بكثير في المنطقة. وفي الواقع، يعود تاريخ الإسلام في نيجيريا إلى القرن الخامس عشر عندما اعتنق حكام شعب الهوسا الإسلام. ولطالما ظل الساحل عائقًا حال دون انتشار الإسلام في غرب أفريقيا، ولكن الرغبة في الهيمنة على طرق التجارة عبر الصحراء حفزت في القرن الحادي عشر حكامَ ما بات

يُعرف اليوم بكلٍّ مِن مالي وغانا، ولاحقًا، بشمالي نيجيريا على عرض حمايتهم على الجماعات والطوائف المسلمة المعزولة، التي أسس كياناتها التجار العرب والبربر على طول الطرق التجارية. وأتاح هذا الإجراء للنُّخب معرفة الإسلام، فاعتنقه تدريجيًّا ملوك شعب الهوسا. وفي الوقت الذي كان فيه أغلبية السكان يمارسون عبادة الأوثان وآلهة الخصب، ظلَّ الإسلام امتيازًا مقصورًا على النُّخب وعلى بعض أتباع الطبقة العليا الذين يعيشون في المناطق الحضرية[9].

والواعظ الديني الفولاني عثمان دان فوديو الذي يُعَدّ رائد الدعوة إلى الإسلام في نيجيريا، مكّن هذا الدين «الجديد» من الانتشار في أنحاء الجزء الشمالي من نيجيريا، من خلال دعوته إلى شن حرب مقدسة ضد الكفار الملاحدة في عام 1804. وحتى يومنا هذا ما برح يحظى بقدرٍ كبير من التبجيل والتوقير في نيجيريا وبين المسلمين في أفريقيا، وما زال يُعَدّ مصدر إلهام أيديولوجي بالنسبة إلى جماعات مثل: الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا الناشطة في دولة مالي، ويستقي أعضاؤها نهْجَهم من تعاليم فوديو، لا من الإسلامويين المعاصرين، ويسترشدون به روحيًّا. ويمكن الوقوف على دليل إضافي على إرثه في الرسالة المفتوحة التي وجهتها حركة بوكو حرام إلى حاكم ولاية كانو، رابيو موسى كوانكواسو في شهر أغسطس/ آب من عام 2011:

الأسباب (أسباب هجماتنا) واضحة:

1 ـ الحكومة النيجيرية هي نظام كفر وإلحاد يخدم الأمم المتحدة ورابطة نيجيريا المسيحية.

2 ـ نحن ـ جماعةَ أهلِ السنة للدعوة والجهاد ـ مسلمون ونتحدّر من الجزء الشمالي من البلاد، وأمضينا ثماني سنوات نحضّ فيها على إقامة دولة إسلامية، ونجاهد سعيًا وراء استعادة مجد عثمان دان فوديو الضائع.

ما الغلط في هذا؟ هل يوجد غلط في العودة إلى سلوك سبل خالقنا (الله) حيث العدالة، والتهذيب، ومكارم الأخلاق، والمحبة، والرعاية، والسلام، والتقدم إلخ... تَعُمُّ وتسود [كذا][10].

ينتسب فوديو إلى عشيرة تورونكاوا الفولانية، وهي جماعة عرقية من البدو الرحّل، ارتحلت إلى أرض الهوسا من السنغال الحالية أواخر القرن الرابع عشر الميلادي. وهناك تواصلَ الفولانيون مع الحضارة والتعليم الإسلاميين، وما إن استوطنوا شمالي نيجيريا حتى شَغلوا مناصب ومواقع مميزة في قصور الملوك المحليين. ولد فوديو في عام 1754 في جوبير، وهي أبرز ولايات الهوسا السبع الأصلية. وكرّس حياته منذ نعومة أظفاره لدراسة القرآن، وتلقّى تعاليمه من أحد أكبر الدعاة الواعظين في القرن الثامن عشر هو الحاج جبريل بن عمر، الذي كانت رسالته الدينية صدى للخطاب الوهّابي[11]، نسبةً إلى محمد بن عبد الوهاب الذي التقاه وتعرَّف إليه في رحلة حج إلى مكة. والتعليم الذي تلقاه فوديو الشاب أتاح له الاطلاع على النهج السني وأحكام الشريعة من خلال المذهب المالكي[12]. وتلقى، فضلًا عن ذلك، تعاليم الصوفية، وهي طريقة غامضة من الطرق الإسلامية تحفز على الاستبطان والتأمل، وكل طريقة من هذه الطرق مكرسة لأحد الأولياء الصالحين. وفي الواقع، أصبح عثمان دان فوديو لاحقًا أول زعيم (شيخ) للطريقة الإخوانية القادرية التي ظلت قوةً مؤثرةً متوارَثةً في أسرة فوديو، واستمرت ردحًا طويلًا من الزمن إلى ما بعد وفاة عثمان، وبقيت في خلافة سوكوتو[13]. ومذ أن كان له من عمره عشرون عامًا، شرع يجوب أصقاع ولايته وأنحاء ولايات الهوسا الأخرى واعظًا وداعيًا إلى الإسلام السني، ومرسخًا ذاته بوصفه رجلَ دينٍ محترمًا. وفي أسفاره اكتسب ثقةً ودعمًا في ولايات كاتسينا، وكيبي، وزامفار المعروفة حاليًا بهذه الأسماء، وحقق شهرة عظيمة إلى الحد الذي جعله يدعى إلى قصر جوبير، وفي قصره، لم يتردد في سؤال الملك باوا عن معاملته لإخوانه في الإسلام، ونجح في حمل الملك على تخفيض الضرائب وعلى التمتع بحرية الوعظ والإرشاد للناس كافة من الجماعات العرقية كلها[14]. والأمر الأجدر بالملاحظة في هذا الإطار هو أن فوديو، بإثارته قضية الضرائب وبإقناعه الملك بألّا يرهق رعاياه بتحميلهم ما لا طاقة لهم به من أعباء الضريبة، أثبت التزامه بالسعي إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، كما أثبت فاعليته وقدرته على التأثير؛ الأمر الذي ساعده، بما لا يدع مجالًا للشك، في تعزيز سلطته وتمتين قاعدة دعمه الجماهيرية[15]. وعلى مدى بقية عهد باوا، وعهد ابنه، وعهود مَن خلفوه وكانوا يعانون ضعفًا نوعًا ما، تنامت قوة فوديو

أضعافًا مضاعفة وكذا كانت حال أتباعه الذين أضحَوْا في ذلك الوقت يُعَدّون بالمئات، واشتدت إدانته لقصر جوبير الذي بات يعاني انحلالًا، ولنظام حكمه الذي يتبع مبادئ الشريعة، ودُوِّنت إداناته في قصائدَ ومؤلفاتٍ كثيرة خَطَّها واستهدف بها في المقام الأول الجمهور الفولاني؛ بهدف تعزيز النقاء الديني[16].

وشهد عقد التسعينيات من القرن الثامن عشر فرْضَ مزيدٍ من القيود على الفولاني، ومع اعتلاء الملك يونفا عرش جوبير في عام 1981 تفاقمت الأوضاع سوءًا. وعلى الرغم من أن الملك كان تلميذًا لفوديو في مطلع شبابه، فقد حاول أن يقوّض دعائم الداعية؛ وصولًا إلى حدّ تدبيره محاولةً لاغتياله، وشرع يضطهد الشعب الفولاني بلا هوادة؛ الأمر الذي حمل فوديو وأتباعه على الفرار، وحطُّوا رحالهم في غودو حيث أسسوا معقلهم الأول فيها قريبًا من الحدود الغربية لجوبير في عام 1802[17]. وجذبت تلك الجماعة أعضاءً جُددًا كثيرين باتوا يُشكّلون قطبًا معارضًا للملك الذي قرّر، مفتقرًا إلى الحكمة ربما، أن يهاجم فوديو وأتباعه. وفي غضون ذلك، نُودِيَ بفوديو رسميًّا أميرًا للمؤمنين-وهو لقب منحه سلطتين دينيةً وسياسيةً في آنٍ معًا. وجهاده الذي أعلنه ضد جوبير -وغالبًا ما يوصف بأنه ثورة العلماء المحاربين- انطلق في عام 1804 بخوض غمار المعركة الأولى التي انتهت لمصلحة مجاهدي فوديو. وتمخّضت حرب العصابات التي أعقبتها عن سقوط آلاف الضحايا[18].

والمثير للاهتمام أن فوديو وأتباعه استعملوا الدين بوصفه أداةً لتأكيد التفوق الفولاني عرقيًّا على شعب الهوسا. وأفادوا على هذا الصعيد استراتيجيًّا من الاستياء المتنامي بين السكان-ومنهم الفلاحون والتجار وحتى غير المسلمين من الفولانيين- من ملوك الهوسا المستبدين، وعبؤوا حملة انتقادات في صفوف الجماهير لنظام حكم الهوسا الفاسد، بوصفه قاسمًا مشتركًا للمظالم المشتركة التي يعانيها الناس على مختلف مشاربهم العرقية والاجتماعية. وشدد فوديو، بصورة أكثر تحديدًا، على أن مستوى التكليف الضريبي المرتفع (خاصة ضريبة الماشية)، واضطهاد الفلاحين، واستعباد (المسلمين)، والممارسات الطائفية، والبيئة المتساهلة المتراخية حيث يمكن استهلاك الكحول بحُريّة، وحيث لا يُطلب من النساء ارتداء الحجاب؛ كل

ذلك مخالف لشرع الله. وبفعله هذا نجح في تصوير الملوك بوصفهم مرتدّين؛ لأنهم ابتعدوا عن مبادئ الإسلام، وبناءً على ذلك جعلهم أهدافًا مشروعة للجهاد. وأثبت قَرْنُ الحماسة الدينية بالنقد الاجتماعي فاعليته، وأسفر عن الإطاحة بملوك الهوسا مع نهاية حرب الفولاني التي استمرت خمسة أعوام. ففي عام 1809 غزا فوديو مدينة الكالاوا عاصمة جوبير، وقتل الملك يونفا، وأسَّس خلافة السوكوتو وأصبح أول سلطان يدير دفة الحكم فيها (أوشيهو، وهي كلمة من لغة الهوسا وتعني باللغة العربية شيخًا)[19]. وأما بالنسبة إلى الأوضاع القائمة حاليًا، فإن خليفة سوكوتو، على الرغم من أنه لم يعُدْ يتمتع بأي سلطات سياسية رسمية، فإنه لا يزال علمًا بارزًا من أعلام المجتمع النيجيري، ولا يزال الرؤساء يخطبون ودّه طلبًا لدعمه.

وعلى الرغم من كل الكلام الذي قيل عن تحقيق قدْرٍ أكبر من العدالة الاجتماعية والنزاهة، فإن أسر الفولاني التي أمسكت في ذلك الحين بزمام السلطة لم تُلْغِ النظام الإقطاعي الذي أرست أسسه قيادة الهوسا، بل تبنّت بالفعل استبداد أسلافها[20]؛ فأدى ذلك إلى اندلاع ثورات، وتمكّن الفولانيون من الحفاظ على السلطة عبر إعادة توجيه الحالة العدائية الداخلية المتصاعدة نحو الملاحدة الكفار خارج الإمبراطورية[21].

وعلى امتداد القرن التاسع عشر، ارتحل محاربو فوديو العلماء مُيمّمين شطر المشرق والمغرب ومتجهين جنوبًا تحت راية الجهاد، فوسّعوا مساحة الأقاليم التي أخضعوها لحكم الخلافة، وتمكّنوا من غزو مناطق تخطّت أقاليم شعب الهوسا، وتمددوا نحو الشرق وصولًا إلى بوتشي، وتقدَّموا جنوبًا وصولًا إلى أراضي النوبي ويوروبا التي تطورت فغدت إماراتٍ تابعةً لخليفة سوكوتو. وأضحى فوديو آنذاك زعيمًا للمسلمين النيجيريين بأَسْرهم[22].

واستُخدم حكمُ رجال الدين، فضلًا عن الشعائر الإسلامية، في سبيل الربط بين مختلف الشعوب التي باتت تُشكّل الإمبراطورية؛ إلا أن هذا لم يُترجَم بأيّ حال من الأحوال إلى مساواة بين جميع من اعتنقوا الإسلام؛ فقد احتل معتنقو الإسلام الجُدُد مرتبةً دنيا في نظام اجتماعي طبقي بامتياز. وفي الواقع، كانت تشنّ غارات بصورة منتظمة على مناطق وأقاليم واقعة على هوامش الإمبراطورية، وتتعرض تلك المناطق

للسلب والنهب من قِبل الفولانيين، ويُتخذ من أهلها عبيد. وكان الرق في حقيقة الأمر محركًا أساسيًّا لا غنى عنه على صعيد تحقيق النمو الذي تمخض عنه ازدهار المناطق الحضرية التابعة للخلافة. لقد كان الرقيق جوهريًّا إلى الحد الذي حال بين بعض السكان الذين تعرضوا للغزو وبين اعتناقهم الإسلام، وذلك من أجل استعبادهم على الرغم منهم بسهولة أكبر.

ودفعت هذه الممارسات، التي كانت شائعة حتى أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر، كثيرين إلى الفرار إلى الحزام الأوسط (وهو ما يعرف في وقتنا الحالي بوسط نيجيريا)، ونجم عن ذلك توليد مستويات مرتفعة من انعدام الأمن، خاصةً في محيط الإمبراطورية. وأما في مركز الخلافة، فقد تحقق شيء من ضروب الاستيعاب، والذين أُخضعوا تبعًا لذلك تكيفوا مع ثقافة أكبر مجموعة عرقية وهي الهوسا، واعتمدوا لغتها. وحتى الفولانيون، على الرغم من وضعهم المهيمن، حذوا حذوهم[23]. ولكن بقيت اختلافات كبيرة قائمة بين الفولانيين وشعب الهوسا، وتكفّل الدين بإنتاج ضرب من ضروب الهوية المشتركة وأدى إلى ظهورها؛ الأمر الذي آل إلى تكوُّن ما بات يُعرف اليوم باسم جماعة الهوسا الفولاني، وهي أكبر مجموعة عرقية في نيجيريا، حيث تُشكِّل 30٪ تقريبًا من السكان جميعهم[24].

وعلى مدى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اندلعت أعمال شغب وتمرُّد مناهضة للحكم الإسلامي، وغالبًا ما كان الدين يُستخدم لتحقيق أغراض سياسية؛ الأمر الذي كان يؤدي إلى استبدال طاغية بآخر[25]. ومع غروب شمس القرن التاسع عشر كانت الحياة في المدن قد تأثرت تأثرًا عظيمًا بالإسلام وبتطبيق أحكام الشريعة، وإن لم ينسحب هذا الأمر كثيرًا على المناطق الريفية وعلى الفقراء.

الحقبة الاستعمارية البريطانية

عندما أخضع البريطانيون شمالي نيجيريا في عامَيْ 1902_1903، في عملية إنشاء محمية شمالي نيجيريا (1900_1914)، وجدوه مختلفًا اختلافًا واضحًا عن الساحل الجنوبي ومناطقه الريفية؛ فقد لاحظوا أن الإشارات التي تدل على الحداثة كانت من الندرة بمكان، وأن المسيحيين القليلين نسبيًّا الموجودين في الشمال يعيشون معزولين،

ويواجهون قيودًا كثيرة تعترض سبل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والحياة العامة. وتكشف الروايات التاريخية النقاب عن أن مسلمي الشمال كانوا يحتقرون الجنوب، على وجه العموم، الذي يَعدّونه «كافرًا» و«مخالفًا» والذي «ينتمي حقًّا إلى عالم آخر»[26]، آخذين في حسبانهم التجربة الاستعمارية في السودان والمقاومة المناهضة لها التي أفرزتها الثورة المهدية[27]، ومدركين سلطات الحكام المحليين التي لا يستهان بها لجهة تعبئة المعارضة المناوئة لهم في أوساط المتدينين.

أفسح البريطانيون المجال لاستمرار العمل بنظام إمبراطورية الفولاني الإداري المستمد من الشريعة الإسلامية، وظل هذا الأمر معترفًا به حتى نهاية الحقبة الاستعمارية، وسرى تطبيق أحكام الشريعة حتى على أقاليم الإمبراطورية التي كان الوثنيون يُشكّلون أغلبية السكان فيها. ومن خلال إقامة البريطانيين تحالفًا مع الأرستقراطية الفولانية، تمكّنوا في ظل إدارة اللورد لوغارد من تأسيس نظام «حكم غير مباشر»، نجم عنه تمكين الفولانيين من توسيع مناطق نفوذهم وتعزيزها لتشمل قبائل تعيش في مناطق على أطراف الإمبراطورية، حيث أمسى أبناؤها خاضعين للسلطات الإسلامية.

وفي مذكرة سِرّية يتحدث فيها عن الأوضاع في الأقاليم والمناطق الإسلامية النيجيرية إبان الحرب العالمية الأولى، لم يكن يخامر مسؤول المستعمرات البريطاني، إتش. آر. بالمر أي شك أن النظام الذي اتبعوه أثبت جدواه في الحفاظ على الاستقرار في الشمال (على الرغم من وجود بعض المناوشات). وجاء فيما دوّنه في مذكرته الآتي:

> لقد حافظت الحكومة البريطانية على الإبقاء على الحكام المحليين ونظام حكمهم الإسلامي تحت إمرة المقيمين العامين، وبذلك كان الوضع مجردًا من المساوئ والمفاسد، بحيث أصبحت الطبقات العليا من المجتمع في نيجيريا مرشحة لخسارة كل شيء في حال حدوث أي ضرب من ضروب الاضطراب والفوضى ولن تكسب شيئًا، وهذا الأمر ينسحب على معظم أبناء الطبقات العليا، على الأقل[28].

ومن خلال تأييدها تطبيق أحكام الشريعة (الإسلامية)، أضفت الإدارة الاستعمارية صبغة دستورية على الوضع الدوني لغير المسلمين، وحالت أيضًا دون دخول البعثات التبشيرية المسيحية إلى الإمارات (الإسلامية)، وسُمح لها بالتبشير في «الأماكن الهادئة» فقط حتى عام 1931. ولكن التعاليم المسيحية حظيت بأتباع لها بين الأقليات الوثنية في الشمال[29].

وعندما حققت نيجيريا استقلالها في نهاية المطاف في عام 1960، فإن العزلة التي طبعت الشمال بطابعها على مدى ردح طويل من الزمن، والعدد الضئيل للغاية من الخريجين الجامعيين الشماليين كانا يعنيان أن معظم الوظائف والمناصب الرسمية كانت تُمنح للجنوبيين، ولأبناء قبائل الإغبو على الأغلب. ويذكر المؤرخ مارتن ميريديث أن بين أكثر من ألف طالب انتسبوا إلى كلية عبدان الجامعية، سبعة وخمسين طالبًا فقط أتوا من ولايات شمالية. وعلى المستوى الرسمي الوطني، كان الشماليون الذين يشغلون مناصب حكومية رفيعة المستوى يُشكّلون أقل من 1٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع[30]. وأدى تحوّل السلطة هذا لمصلحة الجنوب المسيحي إلى جعل الأرستقراطية الشمالية تشعر بالقلق؛ مخافةَ أن يتعرض أسلوبها الحياتي المحافظ للغاية والتقليدي للتهديد، وهذا الشعور تجذّر في الصراع الديني-الديني والعرقي-العرقي الذي نشب لاحقًا.

ومهدت الانقسامات العرقية النيجيرية بين الشمال والجنوب الطريق لتشهد البلاد أحد أحلك الفصول في تاريخها، حرب بيافرا أو الحرب الأهلية 1967-1970، التي لا يزال إرثها حيًّا حتى وقتنا هذا، كما اتضح من المطالبة بتعويضات مالية في صيف عام 2014 لقاء الدمار الذي عاناه إقليم الإغبو إبان الصراع[31].

«نصف شمس صفراء»: عنوان فيلم كان متوقعًا أن يبدأ عرضُه في دُور السينما النيجيرية في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014، لكن تعيَّن على المشاهدين الانتظار حتى الأول من شهر أغسطس/ آب؛ ذلك لأن شكوكًا ساورت الرقباء في أن تكيُّف شاشة العرض مع رواية شيامامانداا نغوزي أديتشي الأكثر مبيعًا (التي جُعلَت فيلمًا عُرض لأول مرة في العام المنصرم في مهرجان تورنتو السينمائي الدولي) كان تكيفًا

يجعل الفيلم ملائمًا للمشاهدة[32]. وتكهّن كثير من الناس في أن السبب الكامن وراء تأجيل العرض كان هو القلق حيال احتمال أن يؤجج عرْض الفيلم، الذي ينظر إلى القضية الانفصالية التي تثير الصراع البيافري نظرةَ استحسان في وقت يتصاعد فيه التوتر ويشتد فيه عنف جماعة بوكو حرام القاتل، نارَ الانقسامات العرقية[33]. ولكن المناقشات حول إرث الحرب الأهلية ربما تكون قد أثيرت من جديد بصورة مباشرة أكثر عندما نشر تشينوا أتشيبي، وهو أحد أبرز كُتّاب أفريقيا، مذكراته التي طال انتظارها في عام 2012، وكان عنوانها **كان هناك دولة: حكاية شخصية لبيافرا**[34]. وأتشيبي الذي ألّف عشرات الكتب، كانت هذه هي المرة الأولى التي قرّر فيها أن ينكأ جرحًا قديمًا ومؤلمًا بنشره كتابًا عن الصراع.

وعقب استقلالها عن بريطانيا في عام 1960، تشظت نيجيريا وتفتتت على أُسس عرقية. وعلى الرغم من وجود مجموعات عرقية كثيرة، فإن الهوسا-فولاني في الشمال، واليوروبا في الجنوب الغربي، والإغبو في الجنوب الشرقي هي المجموعات التي كانت مهيمنة، ولكلٍّ منها تقاليده ومعتقداته الاجتماعية والسياسية والدينية الخاصة المميزة[35]. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد كانت الهيمنة السياسية على المستوى الاتحادي لجماعة الإغبو.

ووقعت محاولة انقلابية في عام 1966 قامت بها مجموعة من ضباط الجيش من ذوي الرُّتب الصغيرة، أسفرت عن مقتل قائدين بارزين من أبناء الشمال، وتربّع في إثرها الجنرال جونسون أغويي إيرونسي -وهو ضابط من إغبو- على رأس المجموعة الحاكمة؛ فغدا لاحقًا رئيسًا للدولة[36]. وبما أن الانقلابيِّين كانوا أساسًا من شعب الإغبو، فقد نُظِرَ إلى الانقلاب بوصفه مكرسًا لفائدة السكان من الإغبو، وهذا أدى إلى جعل بعض المعنيين بالأمر يصفون الانقلاب بأنه مؤامرة من قبل جماعة الإغبو، (وهم مخطئون فيما ذهبوا إليه)[37]. وفي فصل الصيف، نفّذ جنود شماليون انقلابًا مضادًّا، وأصبح قائد الانقلاب المقدّم يعقوبو جوون، وهو مسيحي من الشمال، قائدًا عامًّا للقوات المسلحة. فاستعر أُوار التوترات العرقية وازدادت كثافةً، ووقع أبناء شعب الإغبو الذين يعيشون في الشمال ضحايا لمذابح جماعية[38].

وفي الثلاثين من شهر مايو/ أيار من عام 1967، أعلن العقيد أودوميجو أوجوكو، حاكم الجنوب الشرقي، انفصال شرقي نيجيريا وتأسيس دولة جديدة ومستقلة أطلق عليها اسم جمهورية بيافرا. وعلى الرغم من وجود اتفاقات سلام عديدة، أصبح قرع طبول الحرب أمرًا محتومًا تعذَّر اجتنابه. ونشبت المعارك واستشرت الأعمال العدائية بين القوات البيافرية ذات التجهيز السيئ وبين تلك التابعة للحكومة الاتحادية النيجيرية التي تحظى بدعم بريطاني[39].

وسَطَّرَ هجوم شنته القوات الاتحادية في السادس من شهر يوليو/ تموز من عام 1967 لاستعادة منطقة من الانفصاليين؛ البدايةَ الرسميةَ للصراع. وفي عام 1963 وصلت الأمور إلى طريق مسدود، واستغرقت الحالة زمنًا امتد حتى الخامس عشر من شهر يناير/ كانون الثاني من عام 1970، حيث وضعت الحرب أوزارها عقب هجوم كبير شنته القوات النيجيرية الاتحادية بقيادة العقيد أولوسيغون أوباسانجو ـالذي أصبح لاحقًا رئيسًا للبلاد (مرتين)ـ في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 1969، وأسفر عن تقسيم بيافرا إلى منطقتين. وعقب ذلك شُنَّ هجوم أخير في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 1970 ونجم عنه استسلام بيافرا[40].

وما يدعو إلى الأسف والحسرة أن إحدى أكثر صور حرب بيافرا خزيًا وجلبًا للعار، هي صور التجويع والأطفال الذين كابدوا سوء التغذية وانتفخت بطونهم ألمًا ومرضًا، مفرزات الحرب وظواهرها المرافقة ومفاعيلها الجانبية التي عاناها مواطنو بيافرا، من جرّاء الحصار الذي ضربته عليهم القوات النيجيرية المتهمة باستعمال التجويع بوصفه سلاحًا في الحرب[41]. هذا وشاركت كنائس عديدة ومنظمات غير حكومية متعددة ومتطوعون من أنحاء العالم بأسره في عملية نقلٍ جويٍّ كبرى، من أجل إغاثة السكان من شعب الإيبو الذين كانوا يتضورون جوعًا. ويعتقد أن نحو مليوني إنسان من مواطني بيافرا ماتوا نتيجةً لسوء التغذية على الرغم من الجهود الإنسانية العالمية التي بُذلت لإنقاذهم[42].

وبينما انطوت حرب بيافرا على شيء من الدلالات الدينية وكانت قد سلطت، بطبيعة الحال، الأضواء على دور التوترات الدينية في الصراع الأهلي (إلى جانب

التناحرات العرقية والسياسية)، فإن الصراع الديني لم يَزْدَدْ حدةً إلا في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وتجلى في معارك أهلية داخلية دينية -دينية، وهي تلك التي نشبت بين مسلمين ومسيحيين، كما تجلى في صراع احتدم بين الدولة ونشطاء دينيين لهم أهداف سياسية[43]. وفي غضون ذلك، ألهمت الثورة الإيرانية، التي اندلعت في عام 1979، الناسَ فشرعوا يطالبون بتطبيق أحكام الشريعة في أنحاء نيجيريا كلها[44].

الطريق إلى الشريعة

إن أسلمة نيجيريا، وبتعبير آخر ضمان أن تغدو دولـةً إسلاميةً من أقصاها إلى أقصاها وخاضعةً لأحكام الشريعة، هو ما يبدو أنه الهدف الجوهري لبوكو حرام[45]. فقد أكد المتحدث باسم الجماعة، أبو القعقاع، في مقابلة أجريت معه في عام 2012 أن الدولة العلمانية هي المسؤولة عن الويلات التي نشهدها حاليًا. وعلى الناس أن يفهموا أننا لا نقول إنه يجب علينا أن نحكم نيجيريا، ولكن ما دفعنا إلى التحرك هو الظلم الصارخ الذي استشرى في البلاد. والناس يستخفون بنا، ويقللون من شأننا، بيد أننا نركز اهتمامنا على أن تعم [أحكام الشريعة] العالم بأسره، لا نيجيريا فقط[46].

وبما أن قدرة بوكو حرام (ورغبتها) في فرض أحكام الشريعة على العالم بأسره مسألة خلافية؛ لذلك عكفتُ في الفصل الخامس من هذا الكتاب على البحث في القيود التي تعترض سبيل أي خطط توسعية يمكن أن يرعاها شيكا، وقضية تطبيق أحكام الشريعة هي بالتأكيد مسألة جديرة بالاستكشاف؛ لأنه يمكن القول إنها تمثل أحد التصدعات التي تهدد الاتحاد النيجيري.

وانطلاقًا من ولاية زامفارا، تبنّت اثنتا عشرة ولاية شمالية تطبيق أحكام الشريعة بدرجات متفاوتة في عام 2001. وقد تسارعت وتيرة هذا التوجه بفعل تدفق الدعاة من بلاد مثل ليبيا، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، والسودان (مستفيدين من رعاية السعودية لهذه النزعة) -الذين تقاطروا إلى شمالي نيجيريا في تسعينيات القرن العشرين من أجل تعزيز الدعوة الوهَّابية هناك[47].

وكان قد انطلق تحرُّك مبدئي بالفعل في هذا الاتجاه في عام 1977، عندما احتدمت مجادلات حامية الوطيس في الجمعية التأسيسية بشأن تأسيس محتمل لمحاكم شرعية على

المستوى الاتحادي؛ الأمر الذي أبرز وجود انقسامات حادة إثنية ودينية في بنية المجتمع. وبعد مضيّ أكثر من عقد من الزمن، أي في عام 1988، جرَّ جدال مرتبط بموضوع الشريعة جرى في أروقة الجمعية التأسيسية، نقاشًا بشأن اقتراحات دستورية من أجل الجمهورية الثالثة، ثم عُلِّقَ بسبب وصوله إلى طريق مسدود ليُستأنف من جديد عندما حظر الرئيس الجديد، الجنرال إبراهيم باداماسي بابانجيدا، الخوض في نقاش مسائل الشريعة[48].

ولكن في عام 1999، أصبح الدافع الحقيقي لتطبيقٍ أوسعَ لمبادئ الشريعة واضحًا. وجاء هذا الحافز الجديد من أحمد ساني، الحاكم الجديد لولاية زامفارا، الذي أراد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وكانت أحكام الشريعة حتى ذلك الحين قد طُبِّقت بالفعل فيما يتعلق بخمس وسبعين في المائة تقريبًا من القضايا الجزائية، ولكن أحمد ساني أراد تطبيقها برُمّتها، منوهًا بالمملكة العربية السعودية بوصفها نموذجًا يُحتذَى في هذا المجال. وعكست الانتقادات والإدانات التي صدرت عن مسيحيين من أنحاء البلاد جميعها، خاصة تلك التي صدرت عن اتحاد نيجيريا المسيحي، الخشيةَ من أنه يمكن أن يكون لخطوةٍ من هذا القبيل تداعيات وتطورات مستقبلية. واندلعت صدامات واشتباكات عنيفة ومميتة في كادونا، وجوس، وأماكن أخرى من البلاد، ولكن لم تفلح هذه الاشتباكات في الحيلولة دون جعل ولايات بوتشي، وبورنو، وغومبي، وجيغاوا، وكادونا، وكانو، وكاستينا، وكيبي، والنيجر، وسوكوتو، ويوبي تحذو حذو زامفارا[49].

وتضمّن النظام الجديد تأسيس محاكم شرعية على مستوى الولايات طُبِّقَتْ فيها أحكام الإجراءات الجنائية وأحكام العقوبات الشرعية. وترافق ذلك مع ازدهار حركة إصدار تشريعات إضافية، تهدف إلى تخليص المجتمع من الرذائل الاجتماعية والممارسات المنافية لتعاليم الإسلام، مثل: القمار، وتعاطي الكحول، والدعارة. وكان الهدف من تلك التشريعات أيضًا تقييد التفاعل بين الرجال والنساء المحرمات عليهم. وإلى جانب ذلك، أسَّسَت الولايات المذكورة فضلًا عن ولايات أخرى هيئاتٍ أوكلت إليها مهام تحصيل الضرائب، وشكّلت ميليشيات الحسبة لتعزيز الشريعة، ولجانًا شرعية ومجالس علماء مسلمين على مستوى الولاية. وأسست ولايتا كانو وزامفارا هيئاتٍ للمظالم العامة ومكافحة الفساد[50].

وبحلول عام 2003 قُتل آلاف الناس نتيجةً لاشتباكات نشبت بين مسيحيين ومسلمين من جرّاء قصص شبيهة بقصة صافية الحسيني ـامرأة من ولاية سوكوتو حُكم عليها بالإعدام رجمًا حتى الموت بتهمة الزنا (وعُفِي عنها لاحقًا)[51]ـ واحتلت هذه الأحداث صدْرَ الصفحات الرئيسة من الصحف العالمية. وقد تزامن ذلك مع توجيه انتقادات إلى الرئيس أوبسانجو، وهو رئيس مسيحي متحمس للمسيحية، ويحظى بدعم من الناخبين المسلمين؛ لعدم اتخاذه موقفًا أشد حزمًا من الشريعة ومن إنزال عقوبات قاسية بالناس، مثل إقامة حد قطع أيدي اللصوص المدانين بالسرقة[52].

شيء من التأملات في الهوية الدينية

عُرفت الهُوِيّة الدينية إلى جانب عوامل أخرى بوصفها مُحدّدًا للتوجه نحو السلطة، والميل إلى الصراع، وإمكانية حلّه[53]. وعلى صعيد النطاق المحلي في شمالي نيجيريا، ارتبطت الهُوِيّة الدينية أكثر بالحركات المحلية مثل حركات الإخوان الصوفية، أو بالتوجه نحو الأيديولوجيات مثل حركة الشرعويين (المتقيدين بنصوص الشريعة تقيدًا حرفيًّا) المناهضين للبدع (يان إزالة) أو حركة المناهضين للتوفيق بين المعتقدات[54–55]. بينما على الصعيد الفردي، يمكن أن تعني الهُوِيّة الإسلامية قرارات تُتّخذ من قِبل السكان المحليين لتعريف أنفسهم بوصفهم تابعين لأيديولوجية بعينها أو لأخرى (داخل بوتقة الإسلام). وعلاوةً على ذلك، يمكن أن تشير قرارات من هذا القبيل إلى توجُّه ديني وسياسي: هل الفرد متعاطف مع الدولة، أم مع الإخوانيات الصوفية، أم مع واحدة من الطوائف والحركات العديدة (وبعضها يحظى بكثير من الأتباع ضمن مجموعات عرقية بعينها مقارنةً بمجموعات عرقية أخرى) في كنف الأمة الإسلامية (المجتمع الإسلامي) في شمالي نيجيريا.

وعلى نطاق وطني أشمل، يشير فالولا (مؤرخ وأكاديمي وأستاذ جامعي نيجيري) إلى الهُوِيّة الدينية بوصفها قابلةً للتعريف والتحديد بدرجة أكبر على مدى خطوط الإيمان والسياسة معًا، وبوصفها مُسْهِمَةً على نحو متعمَّد في فرض أحكام الشريعة، «وتوطيد دعائم هيمنة أخلاقية وسياسية من خلال الشرع الديني»[56]. وأسوقُ فيما

يأتي مقتطفاتٍ من خطبة ألقاها العلامة المسلم المتمكن إبراهيم سليمان، يشير فيها إلى أمور بوصفها «صرخة تحفيز» على القيام بعمل مشترك موجهة إلى الدعاة والعلماء المسلمين:

> سنكون خائنين لقضية الإسلام وللأمانة التي نحملها في أعناقنا حيال الأمة الإسلامية إذا ما أخفقنا في الوفاء بالتزاماتنا بوصفنا مسلمين. وتستلزم هذه الالتزامات فيما تستلزم ترسيخ قواعد الإسلام بوصفه كيانًا سياسيًّا كاملًا، وإزالة العوامل الغربية التي تؤثر فينا برُمّتها[57].

> وفي الحقيقة، الأمة المسلمة في نيجيريا موحدة لكن على الطريقة التي تسردها الرواية: في الواقع، تتكون الحركة الإسلاموية في نيجيريا من تشكيلة متنوعة من الجماعات التي نادرًا ما تنسق أعمالها بعضها مع بعض، هذا إن شهدت أعمالها شيئًا من التنسيق أصلًا. وإحجام هذه الجماعات عن التنسيق فيما بينها يشير إلى التباينات الشديدة القائمة بينها من حيث الأجندات والمقاربات[58].

ومن المؤكد أن الموقف من التأثير الغربي بوصفه حرامًا [غير جائز، أو ممنوع]، على سبيل المثال، هو موقف مشترك بين بعض أبناء الأمة على الأقل. ومع ذلك، فبالحديث عن مقارنة الدولة التي تتوسَّل العنف وعن التمرد بوصفه مثالًا على ذلك، فإن مناصري هذه الآراء المؤيدين لتوسُّل العنف في سبيل تنفيذها يشكّلون أقلية ضئيلة، وكما هو واضح من خلال حملات بوكو حرام وأيديولوجياتها، فهم يشكّلون أقلية راديكالية متطرفة في هذا الإطار. وفضلًا عن ذلك، بالنسبة إلى تأثير التفرنج في التعليم المحلي، فإن مشاعر انعدام الثقة أو مشاعر الرفض الشعبية العامة قد تكون أقل شدةً حيال الفجوة القائمة بين التعليم الغربي والتعليم الإسلامي، لكن أشد وطأة حيال الإخفاقات التي مُنِيَ بها النظام التعليمي الغربي نفسه، أو لجهة التأثير المتزايد والقبول والمصداقية المحليين المتناميين اللذين تحظى بهما المدارس القرآنية[59].

وعلى نحو مماثل، يلاحظ دجي. كيه. براون أن عزوف المجتمعات المسلمة عن نظام التعليم العلماني هو نتاج لسياسات الدولة الرديئة، لا نتيجة لاختيار المسلمين[60]. وهذان الرأيان يتناقضان إلى حد معين مع الرواية المقررة في هذا الإطار من قِبَلِ باحثين مثل جارمون، حيث يرون أن الناس درجوا على اجتناب التعليم العلماني، على وجه العموم، وذلك بسبب التاريخ الغني للتعليم العربي في شمالي نيجيريا، وتلك سجية راسخة بالفعل في العادة وفي الممارسة[61]. والافتراضات التي تنطلق من أن السكان المسلمين المحليين يرسلون أطفالهم إلى مدارس تعليم القرآن الكريم، أو إلى أماكن بعيدة لكي يتعلموا القرآن لأن التعليم على الطريقة الغربية حرام، هي افتراضات تستبعد وجود احتمال حقيقي آخر قائم فعلًا يتمثل في إخفاق الدولة على صعيد التعليم، ولذلك يتخلفون عن إلحاق أبنائهم بمدارس الدولة ويرسلونهم إلى مدارس التعليم، وفق النظام التقليدي الإسلامي الذي يرى بعضُهم أنه ينطوي على فائدة إضافية تتمثل في التنشئة الدينية السليمة[62].

وعلى صعيد العلاقة مع الهوية الدينية في شمالي نيجيريا، تجدر ملاحظة النقط الثلاث الآتية:

1- إن أمة المسلمين في نيجيريا تضم مجموعة واسعة من الأيديولوجيات والحركات والتوجهات؛ الأمر الذي يعقد الفضاء الثقافي الذي تعمل فيه حركة بوكو حرام. ويسلط بادن، على سبيل المثال، الضوء على الاتجاهات المتعارضة داخل بوتقة الأمة بوصفها تؤدي دورًا رئيسًا في أحداث الصراع القائم على أسس دينية في شمالي نيجيريا[63].

2- إن هذه الهويات المتضاربة لا تتفق بالضرورة في الرأي على بعض الموضوعات القابلة للانفجار، ولا تتفق حتى على الاختلاف عليها. فعلى سبيل المثال، الجماعة الداعية إلى التوفيق بين الجماعات والمذاهب المختلفة والمناهضة للمؤسسة الحاكمة في الوقت نفسه، وجماعة الإخوان، والطوائف الوهابية، وأتباع الشرع المناهضون للبدع، اتخذوا جميعًا موقفًا أقل تسامحًا حيال دور التأثير الغربي والتعايش مع الأديان الأخرى من الموقف الذي اتخذه صُوفيُّو

شمالي نيجيريا التقليديون[64]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أسس أبو بكر غومي والقاعدة التي تسانده «وهم جميعًا يعملون بدعم من المملكة العربية السعودية»[65]، «عقيدة مستوحاة من الحركة الوهابية»[66] وتبناها. وقد شكّل جماعة إزالة البدع وإقامة السنة في إقليم الهوسا في عام 1978. وشدد أبو بكر ومؤيدوه من جماعة «الإزالة» على أنه ينبغي للنساء المسلمات أن يكنَّ أفضل تعليمًا، وأن يتمكنَّ من أداء دور أكثر بروزًا وتأثيرًا في العملية السياسية، وهذا الوضع لمَّا يتحقق حتى الآن داخل بوتقة النظام الصوفي القائم والراسخ حاليًا وفي أوساط الطرق «الإخوانية الصوفية»[67]. ومع ذلك ما انفكت تُبذل جهود من قِبل جماعة «الإزالة» ترويجًا لتفسير صحيح للإسلام، بيد أن هذه الجهود لم تفلح في تحقيق كثير من الإنجازات على صعيد درْء الخلافات الطائفية بين المسلمين[68].

3- إن توجُّه السكان المحليين نحو أيديولوجية بعينها أو نحو أخرى قد لا يكون بدافع من الشعور الديني؛ فالحرمان الاجتماعي الاقتصادي والاعتبارات السياسية التي لا تتعلق بالضرورة بالإسلام، قد تؤدي دورًا أيضًا في هذا الإطار، كما يتبيّن على سبيل المثال من حديث بعض السكان المحليين الذين يتحدثون عن تفضيلهم التعليم الإسلامي على التعليم الغربي حديثًا مشوبًا بشيء من الغضب. ويعرض هارنيشفيغر مثالًا آخر مستعرضًا رأيًا لعالم في السياسة من مدينة كانو يقول: «إن أغلبية المسلمين لا يريدون الشريعة»، سواء في كانو أكبر مدن الشمال، أم في أي مكان آخر، على الرغم من وجود انطباع لدى معظم المراقبين يفيد بأن حملة الشريعة تحظى بتأييد واسع النطاق[69]. ولا يفسر هذا الافتقار إلى الشعبية بوساطة الأيديولوجية الدينية، بل يعزى السبب فيه إلى تنفيذ الحكومة الرديء جدًّا لأحكام الشريعة.

وكما ذكر أعلاه، فقد شُـوِّهَ تاريخُ نيجيريا بسبب التوترات الأخلاقية الداخلية، وتلك القائمة بين الأديـان، ومشهد البلاد الاجتماعي متأثر إلى أبعد حدّ بماضيها المجزّأ، وبالشقاق الأوسع مدى الضبابي القائم بين الشمال والجنوب النيجيريين.

ويبقى الأمر المتعلق بشمال البلاد وجنوبها[70]، والذي لا يمكن إنكاره، أن كل شطر منهما اتخذ مسارًا شديد الاختلاف عن الآخر اقتصاديًّا وسياسيًّا ودينيًّا، وأفضل مثال على واقع الانقسام هذا القرار الذي اتخذته اثنتا عشرة ولاية باعتماد أحكام الشريعة الإسلامية. وهذا الانقسام القديم العهد هو ما أدّى بكثيرٍ من أبناء الجنوب إلى النظر إلى جماعة بوكو حرام بوصفها منتجًا شماليًّا ومشكلة شمالية كما لو أنها لم تؤثر، نوعًا ما، في الأمة بأسرها. وقد أثرت قلة التبصر التاريخية هذه في رجل الشارع وفي المرأة العادية، كما أثّرت في كثيرٍ من البيروقراطيين والساسة على حدٍّ سواء.

السـ
في
تط
الد
تكي
اليو
في

على
وتع
تح
الإ
بوا
المـ
والإ

3

نشوء الجماعات المتطرفة

في كنف الخلفية التاريخية والثقافية والدينية التي استوفت تحليلها في الفصل السابق من هذا الكتاب، نشأ وترعرع عدد وافر من الجماعات الإسلاموية المتطرفة في شمالي نيجيريا. ولسوف أتناول عبر الصفحات اللاحقة نشأة الحركات الأكثر تطرفًا، وتطورها، وأيديولوجياتها، وتأثيراتها، ومنافسيها، فضلًا عن طريقة استخدامها الدين منذ فجر تكوينها بوصفه أداةً سياسية. كما سأعمد إلى مناقشة الطريقة التي تكيفت بها حركة بوكو حرام أو، بعبارة أخرى، إلى أيّ مدَى يُمثّل المتشددون اليوم تطورًا وامتدادًا طبيعيًا للحركات المتطرفة الأقدم عهدًا التي تتوسّل العنف في نيجيريا.

وإذا كان كثير من الشباب إما منخرطين في واقع الجنوح وإما متأثرين بما اصطُلح على تسميته: «متلازمة الماجيري»[1] وهي كلمة مستمدة من اللفظة العربية، المهاجر، وتعني ما تعنيه (سيُصار إلى مناقشتها في الفصل اللاحق)، فهم كما يقال أدوات تحريك المستوى التكتيكي لظاهرة التمرد في شمالي نيجيريا[2]. ثم تُشكّل الشبكات الإسلاموية المتطرفة، على المستوى العملاني، الوسيلةَ التي تغدو هذه الظاهرة بواسطتها ـأو يمكن أن تغدوـ تهديدًا للأمن القومي. وقد نشأت هذه الشبكات المتطرفة في شمالي نيجيريا عبر عمليات متعددة ثلاثية العناصر: الانشقاق والتحول والإصلاح ـأو التحديثـ كونه وثيق الصلة بروايتنا لموضوع هذا الكتاب.

الانشقاق

إن القواسم المشتركة بين الشبكات الإسلامية وبين الحركات والفِرق الإسلاموية الراديكالية المتطرفة في شمالي نيجيريا كانت دومًا قائمة تبعًا لأصولهما المشتركة في الإسلام السُّني، ومؤخرًا مع الشيعة نسبيًّا. بيد أن مدى الترتيبات والأيديولوجيات والممارسات المشتركة مع المؤسسة الإسلامية الأكبر حجمًا -بين الجماعات التي يُنظر إليها من قِبل بعض المعنيين بالأمر على أنها «منحرفة» وبين الأمة الإسلامية الأكبر حجمًا- يمكننا القول إنها تأثرت تأثرًا حادًّا بالطريقة التي جرى فيها تفسير التيارات الإسلامية الرئيسة على صعيد الممارسة. فعلى سبيل المثال، بينما تكمن جذور حركة بوكو حرام في الإسلام السُّني، فإن التفسير الصارم لهذا الفرع الخاص، تحديدًا، من الدين -من قبل ما يشير إليه بعض المهتمين بوصفه «تيار السلفية المتطرفة»[3]- كان مركزيًّا بالنسبة إلى تشكيل هُوِيّة منفصلة كليًّا عن تلك التي تتبنّاها الأمة الأرحب أفقًا والأوسع نطاقًا. وفكرة أن هذه الجماعات لا تفهم القرآن أو أنها «مُضلَّلة» قد لا تكون صحيحة كليًّا؛ فمن الممكن أن تكون هذه الجماعات قد اختارت ببساطة تأويل القرآن بطريقة مختلفة. وكما يلاحظ موغادام (كيرولي)، فإن الجماعات التي تستخدم الإرهاب باسم الإسلام لا تمثل بالضرورة «فِرقًا ضالة»، ولكنها غالبًا ما تسترشد بتأويل راديكالي للدين[4].

ويلاحظ رومان لويميه أن جماعات «الإخوانيات الصوفية»، على سبيل المثال، قبل أن تؤدي الآراء المتضاربة إلى إحداث توترات عنيفة بين الجماعات، كانت تتعايش معًا وينافس بعضها بعضًا[5]. وكانت هذه الجماعات، علاوةً على ذلك، تتبنّى غالبًا عناصر أيديولوجية من حركات وجماعات أخرى، أو تتّبع استراتيجيات مماثلة -وهي حركات وجماعات قد تكون انشقت عنها وقد لا تكون كذلك[6]. وقد تكون التوترات ضِمن شبكة بعينها واضحة وبادية للعيان، ويمكن أن تكون نتاجًا لصراع داخلي وخلافات حول مواقف أيديولوجية وأهداف تكتيكية مختلفة وطرق العمل وأساليبه، أو لجهة إدراك أن بعض الممارسات العقَديّة التي تثير استياء بعض أعضاء الشبكة الأوسع نطاقًا، لن يُصار إلى تغييرها من قِبل قيادتها. وقد تتفاقم توترات من هذا القبيل

موطئةً لانبثاق شبكة فرعية من رحم الشبكة الأم، إما بسبب اختلافات أيديولوجية، وإما نتيجة لتضارُبٍ في الآراء حيال الأمور التكتيكية، وتلك المتعلقة بالعمليات.

وعندما تدبُّ الخلافات بين أعضاء من كبار القادة من جهة، وبين زعمائهم المرشدين من جهة أخرى، وتبلغ حدًّا لا سبيل لإصلاح ذات البين عنده، يعمد مثل هؤلاء القادة إلى تشكيل عُصَبٍ صغيرة من الموالين، وهكذا تنبثق جماعات جديدة؛ تُعرف هذه الظاهرة عادةً باسم «الانشقاق». وحدث مثل هذا الانشقاق في بنية شبكة بوكو حرام، حيث سجلت حالة انشقاق واحدة على الأقل لحركة يشار إليها باسم الأنصار، أنصار المسلمين في بلاد السودان ـالطليعة لحماية المسلمين في أفريقيا السوداءـ وقادها زعيم سابق في حركة بوكو حرام هو خالد البرناوي. وفيما يتعلق بالاختلاف على صعيد الأهداف العملانية والاستراتيجية بين حركتي أنصار وبوكو حرام، يلاحظ زين على سبيل المثال أن زعيم حركة أنصار، البرناوي، «قد يكون ملتزمًا هامشيًّا فقط بهدف بوكو حرام المتمثل في إقامة دولة إسلامية في شمالي نيجيريا، وفي الانتقام من الحكومة لقتلِها مؤسس حركة بوكو حرام، محمد يوسف، في عام 2009»[7].

وللانشقاقات بين الشبكات والفِرق الإسلامية والإسلاموية في شمالي نيجيريا تاريخ طويل ومعقَّد. ويمكن القول إن هذه الظاهرة متفشية في نسيج المؤسسة الإسلامية التقليدية بقدر ما هي منتشرة في أوساط الإخوانيات الصوفية، وحتى بين الشبكات الأكثر انغماسًا في الأصولية مثل حركة الإزالة «يان» ولدى الشيعة، فضلًا عن شيوعها في أقصى الطيف المتطرف أيديولوجيًّا. وضمن المحيط المتدين في شمالي نيجيريا حاليًا، تُعَدّ حركة بوكو حرام هي الحركة الغاربة الأكثر تطرفًا في هذا الاتجاه.

ويرى أديسوجي أنه كما أن البرناوي وشبكة أنصار التابعة له هي فرع من حركة بوكو حرام، كذلك كان محمد يوسف، زعيم حركة بوكو حرام، فيما سبق قائدًا لجماعة التجديد الإسلامي في ولاية بورنو. وكانت هذه الجماعة بدورها فصيلًا يتّخذ من مدينة كانو مقرًا له ويقوده أبو بكر مجاهد الذي كان قد انشقّ، بدوره، في تسعينيات القرن العشرين عن الشيعة الذين كان يتزعمهم إبراهيم زكزاكي[8]. ويفيد

أحد التقارير عبّر عرضه رؤيةً إضافيةً في هذا الإطار، حيث يشير إلى أن قرار «أبو بكر مجاهد» بالانفصال عن الشيعة (حركة نيجيريا الإسلامية) كان ناجمًا عمّا رآه هو وآخرون كُثُر تليينًا في لهجة خطاب الزكزاكي مع مرور الوقت، خاصةً لجهة موقفه من التأثير الغربي ومن موقف الولايات المتحدة الأمريكية (هل ينبغي النظر إلى الولايات المتحدة والتعامل معها على أساس أنها عدو «للعالم الإسلامي» أم لا؟)[9].

هذا وقد لاحظ متخصصون في الشأن النيجيري مثل هيل، أن افتتان زكزاكي المتزايد بالنموذج الإيراني كان له تأثير سلبي في كثير من أتباعه الذين تنامى شعورهم بالنفور منه[10]. ولكن هيل يقرّ بأنه كان لحركة نيجيريا الإسلامية الأم تأثير في أهل السنة والجماعة، وهي شبكة مجاهد الجديدة. وفي الواقع، يشير هيل إلى أن مجموعة أهل السنة والجماعة احتفظت بعناصر عديدة من نظام الحرس المتشدد (هورا) المستخدم من قِبل حركة نيجيريا الإسلامية؛ وهي مجموعة لجان الحرس الأهلي المحلي التي يصفها هيل بقوله: «سرعان ما تلطخت سمعتها لتسبُّبها في العنف واستغلاله على مستوى الشارع»[11].

ولا يعني هذا أن الاختلاف في الأيديولوجيات أدى بالضرورة إلى الاقتتال الداخلي أو إلى الانشقاق، أو أن الفصائل المنشق بعضُها عن بعضها يجب أن تختلف بالضرورة أيديولوجيًّا عن الشبكة الأم التي انبثقت من رحِمِها، أو أن الجماعات المنشقة لا تعمل مع الشبكة التي انشقت عنها، أو أنها لا تنسق الأعمال معها. وفي الحقيقة، إن حركة نيجيريا الإسلامية وحركة أهل السنة والجماعة تتعاون إحداهما مع الأخرى أحيانًا. وفي إشارة إلى إحدى الحالات التي عملت فيها حركة نيجيريا الإسلامية ومجموعة أهل السنة والجماعة المنشقة عنها معًا، يشير هيل إلى أنه «يشار إليهما [كان ذلك في الماضي] معًا على سبيل الإجمال بوصفهما إخوانًا مسلمين»، وأنهما «أضحيا معًا قوة شعبية هائلة» ولهما قاعدة ضخمة من الدعم الشعبي، حيث يحتمل أن يكون عدد الذين يدعمونهما في الشارع قد بلغ نصف مليون شخص تقريبًا؛ الأمر الذي أثار قلق الأجهزة الأمنية والسلطات[12].

وفيما يتعلق بالتعاون بين حركة بوكو حرام وجماعة الأنصار، خصّصتُ في موضع لاحق من هذا الكتاب جزءًا كرسته للحديث عن التمويل شرحًا لأمثلة عن التعاون بين شيكاو والبرناوي. هذا، وساد اعتقاد أيضًا في أن اختطاف العائلة الفرنسية الذي جرت أحداثه في الكاميرون في شهر فبراير/ شباط من عام 2013، الذي أعلنت حركة بوكو حرام مسؤوليتها عنه إنما تم في الواقع بتمهيد وتسهيل من حركة أنصار، هذا إن لم تكن قد نفذته هذه الحركة بالفعل. ووفقًا لمصدر ميداني، في أعقاب تعرُّضها لهجوم عنيف في شمالي مالي، تضاءلت قدرة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على دعم المتعاطفين معها من النيجيريين بصورة ملحوظة. وفضلًا عن ذلك، فإن التدخل العسكري في مالي الذي جرى بإمرة قيادة فرنسية والمعروف باسم عملية سرفال أرغم مقاتلي حركة بوكو حرام ومقاتلي حركة أنصار على العودة إلى نيجيريا، حيث وجدوا أنفسهم يعملون في مناطق تداخَل بعضُها مع بعض على نحوٍ متزايد؛ الأمر الذي اضطر كلتا الجماعتين إلى تعاون إحداهما مع الأخرى؛ وذلك ضمانًا من كلٍ منهما لصمود الأخرى واستمرارها[13].

ولكن يبدو أنه يوجد بين الباحثين مَن يرى رأيًا مختلفًا، من هؤلاء يعقوب زين الذي أشار إلى أنه أفادت تقارير بأن البرناوي يفضل التفاوض مع الحكومة، في حين يتخذ فصيل حركة بوكو حرام الرئيس بزعامة «أبو شيكاو» نهجًا أكثر تشددًا حيال المفاوضات. ونتيجةً لهذه الاختلافات يحتمل أن يكون البرناوي قد زوّد الحكومة بمعلومات مهمة ساعدت في اعتقال قادة بوكو حرام المنحازين إلى شيكاو. وفي الوقت نفسه يقال إن الجماعة الداعمة لشيكاو تعاونت مع المخابرات النيجيرية، وكشفت الغطاء عن أعضاء في حركة بوكو حرام من الذين تحدَّوْا شيكاو وتطاولوا عليه عبر تنفيذهم عمليات اختطاف لأجانب بدلًا من مهاجمتهم للحكومة النيجيرية (الأمر الذي يُنظر إليه بأنه يحاكي إلى حدٍّ كبير أسلوب حركة أنصار في العمل)[14].

وتوجد عوامل أخرى خلافًا للاختلافات الأيديولوجية يمكن أن تملي اتخاذ قرار الانشقاق. ويحاجج لويميه في أنه يوجد ترابط بين تأثير رجل الدين وبين أتباعه بمعنى من المعاني؛ إذ إنه كلما ازداد الأتباع عددًا، أصبح التحكم بالطبيعة الراديكالية

للخطاب أكثر صعوبةً طالما أن خطابه يلاقي ما يكفي من الصدى بين أتباعه لجعلهم يزدادون عددًا، ولجعل قاعدة دعمهم له تتسع مدًى في آنٍ معًا[15]. وليست هذه الظاهرة دينية خالصة؛ إذ إنها تعكس واقع الدينامية السياسية القائمة. ووفقًا لما يراه لويميه فإنه «كلما ازداد أتباع الشيخ [الزعيم] عددًا تعاظَمَ شأن الشبكة التي تتحلق حوله؛ مما يعزز وزنه السياسي في الانتخابات، وتتعزز نتيجةً لذلك قدرته على المساومة»[16].

وعليه، قد لا يكون الدافع الذي يثير عملية الانشقاق وجود خلافات غير قابلة للتسوية بين فرقاء الشبكة الواحدة. وفي الحقيقة، كما كانت الحال عليه عندما أسس ملام أمين الدين أبو بكر حركة الدعوة الأصولية، فقد فعل ذلك على الرغم من المصالحة التي انعقدت فعلًا بينه وبين «أبو بكر» غومي وجماعة «الإزالة». ويشير لويميه في هذا الصدد إلى حقيقة تتمثل في أن طموحات «أبو بكر» كانت تتعارض مع أهداف غومي، وإلى أن «أبو بكر» كان يحتاج إلى توسيع دائرة أتباعه ومجال نفوذه السياسي[17].

ومهما يكن من أمر مثل هذه الآراء المتعاقبة، فإنه يمكن أن يكون الانشقاق ناجمًا عن خلافات أيديولوجية، فضلًا عن الطموحات السياسية والسعي الحثيث لتحقيق مزيدٍ من النفوذ. ويبدو هذا الأمر جليًّا في حالة محمد يوسف، زعيم حركة بوكو حرام، الذي انشق بادئ الأمر عن جماعة التجديد الإسلامي[18]، ثم ما لبث أن خَلّى مكانه بوصفه إمامًا لمسجد إنديمي في مايدوجوري، وغدا «ناقدًا علنيًّا لزملائه السابقين»، وشرع يُراكِم حوله أعدادًا كبيرة من الأتباع يتكونون من «الأميين، والمتبطلين والعاطلين عن العمل... ومعهم بعض المتعلمين الذين قيل إنهم مزّقوا شهادات الدعوة والإرشاد التي حصلوا عليها بوصفها تشكل دليلًا على انضمامهم إلى جماعته»[19]. ولهذا السبب مقترنًا مع حقيقة أن «يوسف لم يكن واعظًا مُجازًا»[20]، أخفقت هيئة الإرشاد ومجلس العلماء في بورنو في محاولاتهما لوضع حدٍّ لوعظه المتطرف المتشدد[21].

ولدى تفحص حالة محمد يوسف الخاصة بعناية، وبالنظر إلى طريقة انشقاقه من الحركات الأم التي كان ينتمي إليها غير مَرَّةٍ وتشكيله في نهاية المطاف حركة بوكو حرام، يجدر بنا أن نتساءل: لماذا اختار الانفصال عن هذه الحركات الأم؟ وحريٌّ بنا

أن نستطلع الأمر أيضًا لنتبيّن إذا ما كان الانشقاق المذكور قد أسهم إسهامًا جوهريًّا في توسيع قاعدة الأتباع وتعزيز دائرة الدعم اللتين حظيت بهما حركة يوسف.

وبالنسبة إلى التساؤل الثاني، يطرح محمد إجابة مباشرة: لقد آلت الأمور إلى اعتناق مذهب يوسف المتشدد من قِبل الجمهور، الذي خطب وده أفراد من عامة الناس من أبناء المدينة والأرياف، الذين عدُّوا بعض أئمة المساجد المشهورين متهاونين للغاية حيال الدولة النيجيرية، وأخذوا عليهم إخفاقهم في معالجة أسباب السخط والتذمر الناجمَيْن عن تردِّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتأتي من سوء إدارة الحكم، أو حتى إخفاقهم في تحديد هذه الأسباب بصورة واضحة[22]. ولم يتمكن، في هذا الصدد، النظام الصوفي الراهن، في جوهره الراسخ، من استيعاب الآراء الراديكالية اللازمة لمعالجة إخفاقات الدولة الحادة واعتراض سبيلها. ويوسف، بانشقاقه عن هذا النظام القائم وتشكيله شبكةً من الأتباع حول أيديولوجياته الجوهرية السلفية المخففة، أتاح لنفسه فضاءً أرحب للقبول من قِبل الأمة وعلى نطاق أكثر اتساعًا. وفي رحاب هذا الفضاء، تزود ببطء بحرية الانجذاب نحو نهجٍ تجاوَز فيه المقاربة الصوفية؛ الأمر الذي رأى فيه يوسف -تبعًا للغضب المتفاقم ضمن أوساط «العوام»- مكسبًا أتاح له مزيدًا من القبول بينهم، فتوسعت بذلك قاعدته تدريجيًّا لتشمل الجماهير الغفيرة والمؤثرة سياسيًّا، فكانت شعبيته تتنامى.

وعند لويميه تفسير لذلك، حيث يقول: إنه نظرًا إلى الضغوط التي مُورِسَت في سبيل تعزيز «القدرة على المساومة» والنفوذ السياسي، تولى علماء الدين على مدى عقود من الزمن القيام بمهام ذات بُعد إضافي. فلم يقتصر أمرهم، وفقًا لما يراه لويميه، على كونهم -بوصفهم علماء دين- «قادةً روحيِّين للشبكات التي تتبعهم، بل تولوا إلى جانب ذلك القيام بأداء المهام السياسية المتمثلة بتعبئة أتباعهم». ويشير لويميه إلى هذا النهج بوصفه «تسييسًا للإسلام»[23].

وعلى الرغم من أن لويميه، في سوقه هذه الحجة، يشير تحديدًا إلى الصراعات على السلطة بين الإخوانيات الصوفية منذ أربعينيات القرن العشرين، فإنه يمكن رؤية دينامية مماثلة حتى فيما وراء الإخوانيات، ويمكن النظر إليها بوصفها وثيقة الصلة بشبكات

منشقة أخرى. في الواقع، بدا أن «تسييسًا للإسلام» من هذا القبيل أمر مركزي بالنسبة إلى حركة بوكو حرام. وتضخمت القدرات العسكرية للحركة بزعامة يوسف. وبدا، في واقع الحال، الدعم الشعبي الذي حظيت به الحركة في ظل قيادة يوسف عارمًا في السنوات التي سبقت اندلاع معركة مايدوجوري في عام ـ2009خاصةً في مواجهة كل ما يمكن أن يعترض سبيله في حال بقائه ضمن نطاق النظام الإسلامي التقليدي القائم. ووفقًا لما يراه محمد، فإن «ميل يوسف» المستمر إلى مهاجمة أي شيء غربي جعل منه بطلًا وقدوة. وكان يوظف معرفته الإسلامية في تبرير مهمته وتوضيحها؛ الأمر الذي أثار إعجاب أتباعه فيه وتقبُّلهم له»[24].

وأورد محمد ملاحظة على جانبٍ من الأهمية في هذا السياق أيضًا، وهي فكرة أن التغريب (التفرنج) والتعليم الغربي يُعَدَّان «محظورَيْن إسلاميًّا (حرامًا) «ليست جديدة في شمالي نيجيريا»[25]. إن تضمينات هذا التعليق، أي رؤية الطريقة التي تضخمت فيها اليوسفية عددًا فيما كان يوسف يصعد لهجة خطابه المناهض للغرب، ذات شقين:

1ـ يمكن أن يكون يوسف قد أدرك أن خطابًا من قبيل الذي كان يتبّناه لن يُصار إلى التسامح معه إنْ ظل هو قابعًا ضمن دوائر الوعظ الإسلامي التقليدي.

2ـ يمكن أن يصبح العوام عرضةً للاستغلال إذا ما جرى تسييس الدين وآلت الأمور إلى طرحه بوصفه حلًّا للنظام الاجتماعي-الاقتصادي الفاشل الذي كان نتاجًا للتأثير الغربي. وبطبيعة الحال، ما ساعد في الأمر هو أن يوسف مدَّ يدَ العون إلى مريديه الذين تحلّقوا حوله وساعدهم اقتصاديًّا، ومدَّهم حتى بضروب من التمويل بمبالغ صغيرة. وفي واقع الحال، لما كان يوسف هو المسؤول عن رعاية رعيته، وفي ظل توافُر أنماط بدائية من آليات التحكم والسيطرة الاجتماعية والاقتصادية في المواقع الميدانية، يمكن القول إن عملية التعبئة وتلقين التعاليم وتشريب المبادئ للناس باتت أسهل. وفضلًا عن ذلك، أفسح الانشقاق من النظام القائم والراسخ المجال أمام يوسف للتأثير في أتباعه ومريديه، دونما خوف أو وجل من أن تُوصَدَ الأبواب في وجهه من قِبل القيادة الدينية العليا وعلماء الدين (الذين كان قد شرع في تهديدهم فعليًّا)[26].

ومثل هذا التأثير كان يمكن أن ينال منه الضعف بصورة كبيرة لو أن حركة بوكو حرام كانت مرتبطةً بشبكة أم.

ويحاول لويميه أن يبرهن، في الحقيقة، أن ممارسة نفوذ سياسي ناجم عن الانشقاق، يمكن أن تُفسِّر سبب حدوث هذه الظاهرة (الانشقاق) داخل الحركات الإسلامية والإسلاموية في شمالي نيجيريا مرارًا وتكرارًا على مدى عقود؛ الأمر الذي أَوْرَثَ المنطقة شبكاتٍ عديدةً متنافسةً ومتعايشة[27].

التحول

في بعض الحالات، على الرغم من أنها تبدو نادرة الحدوث، قد تخضع إحدى الحركات إلى عملية تحول: يمكن أن تتبنّى مواقف لم تكن قد تبنّتها من قبل، وتغدو أكثر تقبلًا لأيديولوجيات واستراتيجيات سياسية معينة، أو لخيارات تكتيكية. ويمكن أن يكون تحول من هذا القبيل إيجابيًّا أحيانًا، كما يمكن أن ينجم عن اتفاق عام وتوافق في الآراء داخل الحركة نفسها (وذلك على النقيض من الأوضاع التي يكون الدافع إلى تحقيقها مبنيًّا على رؤية وأيديولوجيات فردية وشخصية). ويلاحظ لويميه في هذا السياق، على سبيل المثال، أن فرع التيجانية من الإخوانيات الصوفية أجرى تحولًا نحو حركة جماهيرية؛ حركة مستوحاة من حالة «إعادة اندماج بين علماء التيجانية وإعادة ترتيب في صفوفهم... في كانو»[28]، بوصفها جزءًا من عملية استغرقت عقودًا من الزمن حث عليها ودفع إليها أعضاء في الحركة، لا قادتها المتزمّتون. وهذا التحول يتناقض تناقضًا شديدًا مع طبيعة التحول الذي شهدته حركة بوكو حرام على مرّ السنين، والذي كان مقتصرًا إجراؤه، إلى حد بعيد، على القيادة ممثلةً أولًا بشخص محمد يوسف، ثم بشخص «أبو بكر شيكاو». وفي الواقع، يمكن القول إن إجراء التيجانية (ونسجت بعدها بوقت قصير القادرية على منوالها) تحولًا علميًّا من هذه الطبيعة[29]، إنما يُعَدُّ مؤشرًا على وجود معرفة عميقة بالعلوم والدراسات الإسلامية داخل الجسم الجماعي للإخوانيات الصوفية، وهو وضع لا يرجح تمكين المنظرين الراديكاليين[30] من محاولة تشويه القرآن والأحاديث في وعظهم.

وفيما يتعلق بمحمد يوسف وبوكو حرام، على سبيل المثال، يلاحظ محمد (باحث) أنه في أيام قيادته الأولى- والرأي هنا هو ما يراه محمد (الباحث)، أجرى الأستاذ يوسف ما يشبه الانقلاب على زعيم حركة بوكو حرام الأصلي، «أبو بكر لوان» الذي كان قد غادر البلاد مُيمّمًا شطر المملكة العربية السعودية من أجل مواصلة دراساته الإسلامية- بعد انتزاعه دعمًا وتأييدًا بالإكراه من خلال «مزاعم فساد»، «... شرع في إعادة تأطير حركة بوكو حرام وقَوْلبتِها اتساقًا مع أيديولوجيته المتمثلة بالتفكير مليًّا في إطلاق عملية الجهاد (الحرب المقدسة)»[31].

وتتطابق هذه الرواية مع رواية أديسوجي، الذي لاحظ أن يوسف بدا أنه «هيأ نفسه لأداء دور القيادة الذي سبق أن تصدى له عندما شغَل منصب قيادة جماعة بوكو حرام مع عضويته في جماعات أصولية أخرى»، والذي أشار إلى أن قطعَ يوسفَ صلاته لاحقًا مع هذه الجماعات الأصولية الأخرى قد يكون تَأتّى بدافع من «تحقيق حلمه القديم بالإصلاح الذي يمكن أن يكون قد تباطأ تحقيقًا بسبب أولئك الذين كانوا أقل منه حماسًا له»[32].

وإلى ذلك، في حين كان يوسف هو مَنْ صاغ أيديولوجيات حركة بوكو حرام، وبلور موقفها المناهض للدولة وأرسى قواعد النظام الإسلامي القائم، فإنه يمكن القول إن «أبو بكر شيكاو» هو الذي حوَّل بوكو حرام حقًّا من حركة تتميز بتجمعات مؤيديها الكبرى وبالمجابهات الجماعية مع السلطات، إلى شبكة سرية مجهزة تجهيزًا جيدًا لخوض غمار حرب غير نظامية، كما خبرتها وعانتها وتكبّدت دفْعَ ثمنِها الحكومة النيجيرية[33].

الإصلاح (التحديث)

يستعمل بادن كلمة «إصلاح» لوصف الكيفية التي تطورت من خلالها الطرق الصوفية منذ زمن الحرب العالمية الثانية، وكلمة «المحدثين» ليشير إلى النسخة المعدلة التي خضعت للإصلاح من هذه الحركات، ويستخدم كلمة «تحديثات» للإشارة إلى بعض التغييرات التي أُجريت على الجماعة (جماعة الطريقة الصوفية) خلال هذه العملية[34].

ولكن يرى بعض المعنيين بالأمر أن استعمال بادن لمصطلح «صَلِيح» (وصفًا لما جرى إصلاح حاله) مقابل «تقليدي» هو استعمال مضلِّل في وصفه تطوُّر الطريقتين الصوفيتين القادرية والتيجانية. ويذهب لويميه إلى القول إن الطريقتين الصوفيتين التقليدية والصليحة ليستا من التجانس بالقدر الذي أوحى به بادن، ولم يكن هدف أيٍّ منهما تقديم صورة «حديثة» عن الإسلام[35]. ويقول لويميه: إن محاولات علماء الطرق المدروسة لإحياء الدين وتنقيته مما لحق به من شوائب[36] كانت تهدف في الحقيقة إلى تعميم حركات التجديد (الإحيائية ذات التوجه الإصلاحي) ـكما يشير هيسكت[37]. ويحبّذ لويميه أن يشير إلى عملية «التعميم» هذه بوصفها عمليةً تستتبع «تحولًا» بوصفه نتيجةً لازمةً بدلًا من الإصلاح. ووفقًا لما يراه لويميه، تشير تأكيدات بادن إلى أن «هذه الحركات أدخلت أشياء جديدة على دين الإسلام»ـيقول لويميه: لاقت هذه الفكرة رفضًا صارخًا وصريحًا من قِبل الصوفيين[38].

وفي حين أن المناظرات التي كانت تدور حول «الحداثة» و«الإصلاح»، لم تكن تظهر في المطبوعات التي كانت تُنشر عن الميتاتسين (لقب الداعية الإسلامي المثير للجدل محمد مروة وتعني اللعان [للحكم])، فإنه غالبًا ما كان يُصار إلى مناقشتهما تبعًا لعلاقتهما مع حركة بوكو حرام. ومن المؤكد أن الأصوليين يرون أن الحداثة، خاصةً في سياق التأثير الغربي ـلا التعليم الغربي فقطـ حرام[39]. ويُعَدّ هذا الرأي مركزيًّا بالنسبة إلى الطريقة اليوسفية[40]. ولكن، في حالة الطريقة اليوسفية، كانت الحركة نفسها «صليحةً» جدًّا وعلى قدْرٍ كبير من «الحداثة» منذ فجر تكوينها وانطلاقتها في عام 2002 تقريبًا.

ويلاحظ حجازي أن «محمد» يوسف الذي يتفق كثيرون على أنه مؤسس حركة بوكو حرام جُعِلَ قائدًا لأهل السنة، «مجموعة تحديثيةً معارضة لمواقف محددة كان علماء مايدوجوري يتبنَّوْنها»[41]. وفي الوقت نفسه يشير ماك غريغور إلى حركة بوكو حرام بوصفها «حركة إسلاموية راديكالية حديثة في شمالي نيجيريا»[42]. ويشير وصف «التحديث» في هذا السياق أكثرَ ما يشير إلى طموحات الجماعة (خاصةً طموحات يوسف) من حيث الحالة التي يجب أن يصير المجتمع إليها ـوفقًا لما يراه يوسفـ

في حال تلقي تعاليمه المناهضة للتعليم الغربي التأييد اللازم[43]. وبعد، فإن الأمر الذي ينطوي على مفارقة هو أن التحديث عند هؤلاء ليس التحديث كما نعهده في سياقه الغربي؛ بل هو تحديث يتعلق بممارسات معينة، وأيديولوجيات وافتراضات محددة تتعلق بدور العلماء (علماء الدين) في شمالي نيجيريا[44]. وفضلًا عن ذلك، وفقًا لما يقوله ووكر: « إن حركة بوكو حرام بوصفها جماعة لا ترفض منجزات العالم الغربي رفضًا مطلقًا، ولا أدلّ على ذلك من استعمالها الهواتف النقالة وكاميرات الفيديو [...] والأسلحة الأتوماتيكية والسيارات. وكل ذلك يبين أن الحركة على أتم استعداد للاستفادة من ثمار التعليم الغربي كلما كان ذلك مناسبًا لها»[45].

والصحافي أحمد سالكيدا الذي يتخذ من مايدوجوري مقرًّا له، ويصفه المحلل النيجيري الشمالي البارز، شيخو ساني، بقوله[46]: «هو اليوم صوت بوكو حرام الأكثر موثوقية»؛ قال في مقابلة أجريت معه: إن «يوسف، مؤسس الحركة، استقى تعاليمه من آثار ابن تيمية وكتبه، وأطلق اسمه على مسجده الخاص في مايدوجوري، وأثّر يوسف بدوره في الحركات الإسلاموية الراديكالية الحديثة الأخرى»[47]. ومرةً أخرى أقول إن كلمة حديثة تشير في هذا السياق إلى الإصلاح الأيديولوجي أكثر مما تشير إلى التكتيكات والعمليات. ويلمح رايس أيضًا إلى «تحديث» بوكو حرام هذا من باب التأكيد على أن وجه الجماعة هو وجه «متغير»[48].

وإلى جانب ذلك، فيما يتعلق بتكتيكات حركة بوكو حرام وعملياتها وطبيعة تمرُّدها، من المؤكد أن هذه الحركة أظهرت ميلًا نحو التقدم تكنولوجيًّا والتحديث والتطور منذ فجر تكوينها وعلى مَرّ السنين. ويلمح موراي لاست إلى هذا عبر حجج ساقَها تدليلًا على أن هذه «التغييرات المهمة» حصلت في تكتيكات جماعة المسلمين المسلحة، جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (وهو الاسم الذي يطلق أحيانًا على بوكو حرام)[49].

ويُسلِّط التقرير الصادر في عام 2011 عن مجلس النواب الأمريكي ممثلًا بلجنة نواب الأمن الداخلي، والذي أعده النائبان باتريك ميهان وجاكي سبير، الضوءَ على التحديث والتعقيد المتزايدين من جانب بوكو حرام. ورَدَ هذا في فحوى حجج رئيسة

ساقاها تدليلًا على أن هجمات حركة «بوكو حرام غدت أكثر تطورًا وتنسيقًا وفتكًا»[50]. ويكشف تقريرهما النقاب عن:

1ـ حدوث تحوُّل جوهري في أهداف حركة بوكو حرام وتكتيكاتها وامتدادها الجغرافي.

2ـ حدوث تطوُّر في قدرات حركة بوكو حرام ابتداءً من منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، وانطلاقًا من هجمات شرعت تشنها باستخدام سهام ومناجل مسمومة، ووصولًا إلى عمليات تفجير سيارات مفخخة معقدة ومتطورة.

3ـ حدوث تطوير متزايد للهجمات التي تنفذها حركة بوكو حرام يقال إنه ناجم عن تلقِّي تدريبات من قِبل حركة الشباب في الصومال، ومن قِبل «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».

4ـ «تحقيق تطوُّر سريع في آلية الاستهداف وفي مجال تصنيع القنابل» من قِبل حركة بوكو حرام.

5ـ «تحقيق مزيد من التطوير في أساليب بوكو حرام في مجال الاتصالات»؛ الأمر الذي عدَّهُ التقرير مؤشرًا على أن بوكو حرام أضحت «تنظيمًا شديد الاختلاف، وبعيدًا كل البعد عن كونه جماعة محلية مسلحة تخوض معارك ذات طبيعة ثأرية مع الجيش والشرطة في شمالي نيجيريا». وغدا التنظيم الآن وحشًا آخر ذا تطلعات أكثر عالمية.

6ـ تزايُد استخدام منتديات الشبكة العنكبوتية ووسائط التواصل الاجتماعي، ويقول التقرير إنها حالة «تؤشر إلى تحقيق تطوُّر متنامٍ وإمكانات تُمَكِّنُ حركة بوكو حرام من تشكيل تهديد»[51].

ونتيجةً لما تقدَّمَ ذكرُه استنتج ميهان وسبير أن «تطور تكتيكاته، واستعماله الشبكة العنكبوتية، وهجومه الأخير على مركز إدارة عمليات الأمم المتحدة الرئيس في أبوجا، كل ذلك يشير إلى وجود تنظيمٍ يتطور على نحوٍ خطير»[52].

ويلمح أونوها إلى التطور الخطير لحركة بوكو حرام، حيث يشير إلى أن الحركة انتقلت من واقع إثارتها لاضطرابات محلية ومحاولتها التحريض على الكراهية من

خلال الوعظ إلى حملها السلاح ضد قوى الأمن أواخر عام 2003[53]. وأشار بعض المعنيين بالأمر أيضًا إلى أن هذا التطور يُعَدّ علامة بارزة، ويمثل نقطة تحوُّل تكتيكية في مسار الجماعة التي نجحت حتى الآن في تفادي الانخراط في أي مواجهات واسعة النطاق مع الأجهزة الأمنية، ومع الجيش النيجيري على وجه التخصيص[54].

وسوف أعمد إلى سَبْرِ غَوْرِ التكتيكات التي اتبعتها حركة بوكو حرام وأسلوبها في العمل بمزيد من التفصيل في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب. واختصارًا أقول: إن أحد الاستنتاجات التي ينبغي أن تُستخلص من هذا الكتاب ومن المصادر الميدانية المختلفة، يتمثل في إمكانية القول إن حركة بوكو حرام خضعت لعملية تحديث في مجالين اثنين: أولًا من حيث أيديولوجيات الجماعة وعقيدتها وأهدافها الاستراتيجية. وثانيًا من حيث أسلوب تحقيقها تلك الاستراتيجية وتبنِّيها لهذه الأيديولوجيا وتلك العقيدة ـ على المستويين (العملاني والتكتيكي).

التشكيل (التكوين)

في وسعنا القول إن تكوين شبكة جديدة يُعَدّ النهج الأصعب والأكثر تحديًا بين أربع طرائق تتشكل عبرها وتظهر إلى الوجود الشبكات الإسلامية والإسلاموية. وتشير الفحوص التي أجراها باحثون مثل لويميه (1997)، وبادن (2002ـ2005)، وهيسكيت (1997)، وهيل (2010) لأعمال شبكات رئيسة وآثارها إلى أن الشبكات الجديدة قد لا تكون في واقع الحال جديدة على الإطلاق، بمعنى أنها تشكّلت من دون إجراء أي عمليات اندماج سابقة. بل إن معظم الشبكات تشكلت نتيجة وجود مصالح متعارضة ومواقف أيديولوجية متضاربة من النوع الذي يمكن أن يتبدل مع مرور الوقت، (وذلك نتيجة لخلافات مع الشبكات الأم التي خرجت من تحت عباءاتها). والأمثلة الآتية تسلط الضوء على هذه المسألة.

الدعوة

جماعة الدعوة هي أحد الأمثلة التاريخية في كنف البيئة الدينية في شمالي نيجيريا لمجموعة تشكلت، وكانت مندمجة في بوتقة شبكة أخرى واحدة على

الأقل وهي موجودة حاليًا وتدعى حركة الدعوة. وكانت الدعوة جماعة أصولية يتزعمها أمين الدين أبو بكر، وهو موالٍ لإيران أساسًا، وكان «يناهض في عظاته علنًا مواقف «أبو بكر غومي» المؤيدة للسعودية»[55]. وعقب إجراء المصالحة التي انعقدت بينه وبين غومي في عام 1981، عكف أبو بكر على تأسيس جماعة الدعوة بوصفها مجموعة غير مقاتلة ذات «ميول وهابية» في منتصف ثمانينيات القرن العشرين[56]. ويشير لويميه إلى أن بين الأسباب التي دعت « أبو بكر» إلى تأسيس جماعة الدعوة هو سعيه إلى وضع حد لاعتماده ماليًّا على غومي، ولأن تطلعات «أبو بكر» لم تكن تتوافق مع مطالبات غومي بتولِّي أمور السلطة العليا ضمن تنظيم «الإزالـة». وعلق أحد المراقبين على ذلك بقوله: «إن [أمين الدين أبو بكر] أراد أن يقود نفسه بنفسه»[57].

أهل السنة والجماعة: حركة نيجيريا الإسلامية[58]

ويمكن القول أيضًا إن حركة نيجيريا الإسلامية التابعة لزكزاكي تندرج ضمن هذه الفئة من الحركات التي تشكلت، والتي يَعدُّها بعض المراقبين أكثر تشددًا من حركة «إزالة» -يشير هيل إلى أن زكزاكي وربيبه مجاهدًا[59]، كليهما «نصيران صريحان من أنصار القاعدة وأسامة بن لادن»[60].

ويوجد اختلاف جوهري بين حركة نيجيريا الإسلامية وحركة «إزالة». ففي حين أن أعضاء حركة إزالة هم من السلفيين ذوي الميول الوهابية ويتلقَّوْن الدعم والتأييد من المملكة العربية السعودية، فإن حركة نيجيريا الإسلامية منظمة شيعية مسلحة ومتشددة تتكون من حُرَّاس على غرار الحرس الثوري الإيراني[61].

وحركة نيجيريا الإسلامية، كما يشير هيل، مدعومة من قِبل إيران وأكثر ميلًا من حركة إزالة إلى استعمال العنف تعزيزًا لتطلعات الشبكة (الحركة)، في إطلاق ثورة تستمد دوافعها من الشريعة على غرار ثورة إيران الإسلامية التي نشبت في عام 1979. وكانت هذه الحركة ترمي إلى النضال ضد السلطات العلمانية وإلى مكافحة الطرائق (الإخوانيات) الصوفية: (السلطات العلمانية) الأولى؛ لأنها «ليست أهلًا لتولِّي زمام السلطة»، والثانية بسبب ارتباطاتها مع «المؤسسة النيجيرية الشمالية»[62]. وفي الحقيقة،

لم تعترف حركة نيجيريا الإسلامية بالدولة النيجيرية وخاضت غمار اشتباكات عنيفة مع القوات الحكومية حتى عام 1999. وزُجَّ بالشيخ زكزاكي نفسه في السجن في مناسبات عديدة[63].

ولكن هيل يؤكد أنه في حين أكسبَ اعتناق هذا «المذهب الشيعي» الحركةَ «أنصارًا مؤثرين في طهران»، فقد كان لهذا الأمر تأثير سلبي للغاية في عددٍ هائلٍ من أتباع الطرائق الصوفية في معقلهم وميدان قوتهم في شمالي نيجيريا ـوهو وضعٌ استُغلَّ لاحقًا من مجاهد، صنيعةِ زكزاكي وربيبِهِ، في تشكيله جماعة أهل السنة والجماعة[64].

جماعة إزالة البِدَعِ (يان إزالة)[65]

كما بينتُ في موضع سابق من هذا الكتاب، أسس هذه الجماعة أبو بكر غومي في عام 1978، على الرغم من أن لويميه يشير إلى أن غومي شرع فعليًّا، في زمن سابق يعود إلى عام 1972، في النضال ضد الطرائق (الدينية) على المستوى العقدي، نضالٍ يرمي إلى تنقية الدين واستئصال البِدَعِ جميعها[66]. وبالنسبة إلى غومي وحركة إزالة، كانت الطرائق ـواجِهتُها طرائق الإخوانيات الصوفيةـ وأتباعها هم «الحملة الفعليِّين لراية البدع ودُعَاتَها»[67].

واستقطب هذا الموقف من قبل حركة إزالة «البدع» دعمًا شعبيًّا كبيرًا من قِبَل كثيرين. وهو موقف تلقى في واقع الحال، وهو أمر ينطوي على شيء من المفارقة، دعمًا من بعض المنضوين تحت ألوية الطرائق الصوفية (خاصة الذين كانوا يدورون في فلك الطريقة التيجانية)، وساعد ذلك على ازدياد أعداد المنتسبين إلى حركة إزالة «البدع»، ولكن كما يمكن للمرء أن يتوقع، أدت الاتهامات التي وُجِّهتْ إلى غومي والعظات المتطرفة ـاتجاه واظب على سلوكه تلميذه إسماعيل إدريسـ إلى نشوب صراع مباشر بينه وبين مؤيديه من جهة، وبين الإخوانيات (أصحاب الطرائق) الصوفية والسلطات (الحكومية) أيضًا من جهة أخرى[68]. وفيما شكل أصحاب الطرائق الصوفية حركة «مقاومة منظمة» مناهضة لغومي وأتباعه، ولأن الاختلاف بين الجماعتين أدى إلى تصاعُد بطيء وتدريجي لحدة العنف، قرر غومي وأتباعه أنه يتعين عليهم تشكيل تنظيم خاص بهم.

ويشار على نطاق واسع إلى ملام إسماعيل إدريس، ربيب غومي، بوصفه مؤسس حركة إزالة. بيد أن لويميه يشير إلى أن إدريس كان في الواقع «منظم» الحركة و«زعيمها الاسمي»[69]. فعلى سبيل المثال، لم يكن غومي نفسه حاضرًا اجتماع التأسيس الرسمي لحركة جماعة إزالة البدع في جوس، في الثامن من فبراير/ شباط من عام 1978. ولكن غومي في إشارة إلى قوته وسلطانه على الجماعة أرسل إليهم تحياته، واقترح عليهم إضافة عبارة: «وإقامة السنة» إلى اسم الحركة الجديدة[70]، وجرى قبول الاقتراح وإقراره في وقت لاحق من قِبل المندوبين المشاركين في لقاء التأسيس. ويشير لويميه إلى أن حركة إزالة نمت في السنوات التي أعقبت زمن تشكيلها، على الرغم من أن بعض المراقبين أوردوا أمثلة لحالات جرت فيها اشتباكات عنيفة بين حركة إزالة «البدع» وبين كلٍّ من السلطات (الحكومية) وأصحاب الطرائق الصوفية من جهة أخرى[71].

والأمر الذي ساعد في «ازدهار» حركة إزالة «البدع» على الرغم من انخراطها في صراع مسلح مستمر، هو تلقّي غومي دعمًا ماليًّا من قِبَل جهات مانحة من كلٍّ من المملكة العربية السعودية والكويت[72]. ويتوفر بادن الذي يشير إلى القائمين على حركة إزالة بوصفهم مشرعين مناهضين للابتداع[73]؛ على رأي مشابه ـ يلاحظ أن عددًا من المساجد الكبيرة التي شيدت إبان صعود حركة إزالة «البدع» أمكَن بناؤها بفضل تبرعات جُمعت من هذين البلدين[74]. وبالنسبة إلى حالة «إزالة» الخاصة، قد لا تكون هذه حالة واضحة المعالم لحركة مستقلة تكونت من الصفر؛ فالحجة المعاكسة لهذه قد تفضي بالتأكيد إلى أن غومي مضى قدمًا في اتخاذه قرار تكوين حركة جديدة عندما، ـ تبعًا لما يشير إليه لويميه ـ «بدا واضحًا لغومي أن [الحركة من أجل دعم الإسلام][75] لم تعد منصة صالحة لإطلاق جهوده الرامية إلى التجديد [الإصلاح]»[76].

وإلى ذلك، يلاحظ لويميه أن من أوحى بتأسيس حركة إزالة «البدع» ومن أسسها هو الشيخ غومي، وأن جماعة إزالة «البدع» شكلت حركة تجديد جديدة بدءًا من سبعينيات القرن العشرين[77]. ولكن لويميه يشير أيضًا إلى أن تشكيل غومي لهذه الحركة (إزالة) ينطوي على أجندة سياسية. ويذكر لويميه، على وجه التحديد أن غومي كان مضطرًا إلى اللجوء إلى «رعاية شخصية... في محاولته تأمين طريق توصله إلى جمهور

أوسع» تعزيزًا لمواصلة نضاله ضد الطرائق الصوفية[78]. وفي الحقيقة، كان غومي نفسه قد أخبره بأن حركة إزالة «البدع» تشكلت في معرض الرد على حركة فتيان الإسلام، وهي منظمة صوفية محافظة تحظى بدعم قوي من قِبل رجال الدين[79].

ويشار إلى الطبيعة المتطرفة لأجندة حركة إزالة «البدع» من خلال ملاحظة لويميه أن غومي «بإرسائه قواعد حركة جماهيرية شكّلَها هو بنفسه»، اكتسب الشهرة اللازمة والشعبية المطلوبة «لتحويل الصراع ضد الطرائق الصوفية من مجرد خلاف علمي فقهي بين أهل العلم إلى صراع على المستوى الشعبي»[80]. وفيما يتعلق بإقبال الناس بوتيرة دائمة التنامي على الانضمام إلى حركة إزالة واكتساب عضويتها والتوجه المدروس نحو توسيع مدى الحركة، شَيَّدَ غومي هيكلها التنظيمي الذي «اكتسب على جناح السرعة جماهيرية وحقق تقدمًا في شمالي نيجيريا»[81]. وفي هذه الحقبة نفسها، أصبح اندلاع اشتباكات عنيفة بين حركة إزالة «البدع» وبين الإخوانيات الصوفية أمرًا شائعًا، وسبب ذلك على وجه التخصيص محاولات حركة إزالة (البدع) «الهيمنة على أكبر عدد ممكن من المساجد»[82]. وعانت مدن كادونا وكانو وسوكوتو تبعات العبء الأكبر من العنف.

وأنا أقر أن عددًا من الشبكات «الجديدة» التي تكتنفها البيئة الدينية في شمالي نيجيريا ورثت ما يكفي من العناصر من الشبكات القائمة والمتنافسة، وذلك في إشارة إلى أنها قد لا تكون في واقع الحال جديدة بذاتها. وفضلًا عن ذلك، كما يلاحظ ماك كورماك، تأسست شبكات أخرى عديدة في السنوات التي أعقبت إنشاء حركة إزالة «البدع»[83]. ويعود ذلك جزئيًا إلى البيئة المواتية آنذاك وإلى استياء بعض الناس المتنامي من الطرائق الصوفية القائمة. ومع ذلك توجد أمثلة قليلة نسبيًا لحركات يمكن أن توصف بأنها شبكات جديدة، لا شبكات متفرعة عن أخرى قائمة.

وفي هذا السياق، يمكن أن تشكل حركة إزالة «البدع» أحد أفضل الأمثلة في كنف البيئة الدينية في شمالي نيجيريا، وذلك لسببين رئيسين: السبب الأول يعود إلى طول العهد السابق لتأسيس حركة «الإزالة» والذي فك غومي ارتباطه فيه، من الناحية التقنية، بالإخوانيات الصوفية. وكان ذلك على وجه التحديد عندما شرع غومي يثير

في بادئ الأمر خلافات كبيرة ـلكن بقيت في إطار الجانب العَقَدِيِّ ـ مع أصحاب الطرائق الصوفية (في عام 1972 تقريبًا تبعًا لما أورده لويميه) وعندما أنشأ في نهاية المطاف حركة «الإزالـة» أو أيَّدَ إنشاءها في عام 1978. وأما السبب الثاني فيتمثل بالحداثة الخاصة وغير المألوفة المرتبطة بانفصال تام من هذا القبيل عن النظام الإسلامي الراسخ في ذلك الوقت تحديدًا. وكان تشكيل حركة «الإزالة» سابقة في «تاريخ الإسلام في نيجيريا، حيث كانت تلك هي المرة الأولى التي ينقلب فيها زعيم ديني انقلابًا صريحًا على الصوفية وعلى طرائقها»[84]. ومما لا شك فيه أنه توجد فروق وعوامل دقيقة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، في معرض الرد على الذين يجادلون في أن لحركة إزالـة «البدع» مجموعة من التأثيرات الأيديولوجية المختلفة كليًّا (السلفية مع شيء من التأثير الوهابي)، بدلًا من كون تأثيرها تأثيرًا تَشَكَّلَ من خلال «تليين» الأيديولوجيات الصوفية. وعلى الرغم مما تقدم تبقى الحاجة تدعو إلى إيراد الحجج تدليلًا على أن حركة «الإزالة» تعد مثالًا لشبكة شُكِّلَتْ ضمن البيئة الدينية في شمالي نيجيريا.

ميتاتسين

قد تكون أكثر الحركات الدينية الأخرى في شمالي نيجيريا التي نوقشت حتى الآن، وتُعَدُّ حركة ميتاتسين بانحرافها الأيديولوجي والعملاني الصارخ حتى عن أكثر الشبكات الدينية الراهنة تشددًا وتطرفًا (مثل حركة إزالة)، وبالخلفية التي أتى منها مؤسسها (الكاميروني الذي نفي سنوات عديدة قبل تأسيس الجماعة)؛ مثالًا تاريخيًّا ملائمًا لتكوين حركة دينية جديدة. وفضلًا عن ذلك، يمكن القول إن حركة الميتاتسين كانت تمثل التمرد ذا الدوافع الدينية، الأكثر ذكرًا وعلى أوسع نطاق في نيجيريا قبل ظهور حركة بوكو حرام. وتكوين شبكة إسلاموية متطرفة (تشكيلها) بوصفه مؤذنًا بنشوب أعمال تمرد مسلح هو أمر موضوعي يتساوق مع حركة ميتاتسين، إن لم يكن يَتَّسِقُ بالضرورة مع جماعات أخرى جرت مناقشتها. وإلى ذلك، تحليل ميتاتسين بوصفها مثالًا لحركة شُكِّلَتْ (تمييزًا لها من الحركات التي تتفرع عن أخرى)، خاصة تنامي شعبيتها بعد إنشائها بوقت قصير نسبيًّا، يشير إلى عوامل عديدة لها إسهامها

العملي في زيادة أعداد المنتسبين إلى شبكة حديثة التكوين، بقدر ما كان لها إسهامها في تحقيق اندماجات ماضية أو راهنة أو إقامة اتصالات موروثة من الشبكات الأساسية.

وتتضمن هذه العوامل المسهمة:

1ـ الأيديولوجية: (يدعي الغرب أن «إسلامًا أكثر راديكاليةً هو إسلام يمكن أن يوفر بيئة خصبة للإرهاب»[85]).

2ـ أسلوب الاندماج مع الأتباع: (يشير إسيتشي وفالولا كلاهما إلى أن مروة ميتاتسين، مؤسس الحركة، كان زعيمًا ودودًا وحاذقًا وانتقائيًّا في التعامل مع أتباعه)[86].

3ـ «جوًّا مفعمًا بالفكر الإسلامي الراديكالي»[87].

4ـ «بيئة تُمكّن من تجنيد الإرهابيين، ويمكن للإرهاب فيها أن يزدهر»[88].

ويشير الغرب إلى العامل المسهم الأخير هذا بوصفه بيئة تمكين -بيئةً تترعرع في ظلال «الفقر والشعور بالسخط والاستياء وضياع الرجاء»، علمًا بأنه لا ينبغي النظر إلى ضروب السخط هذه بوصفها تسبب بالضرورة إرهابًا وتمردًا[89].

وكما ذُكر سابقًا في هذا الكتاب، الاتساع الكبير في قاعدة شعبية الميتاتسين الذي حدث بُعَيْدَ تأسيسها، بوصفها شبكة جديدة أضحت لاحقًا «سوقًا» دينية مزدحمة في شمالي نيجيريا في سبعينيات القرن العشرين، إنما يشير إلى «نجاح» الجماعة السريع والكبير في ذلك الوقت. فعلى سبيل المثال، يلاحظ إيسيتشي أنه في عام 1972 صار لمروة ميتاتسين أعداد كبيرة من الأتباع[90] في واقع الحال. وفي الإطار نفسه، يقول فالولا: إنه كان لميتاتسين ما لا يقل عن ألف تابع في عام 1972، وإنه أسَّس قاعدة دعم ومساندة بعد عودته من منفاه القسري إلى الكاميرون في عام 1966، وفي عام 1972، عندما اشتبك أتباع الميتاتسين مع رجال الشرطة النيجيرية اشتباكًا واسعًا للمرة الأولى في السادس من شهر أغسطس/ آب[91]. واستمرت مثل هذه الأعمال القتالية على مر السنين، غير أنها اشتدت بين عامي 1979 و1980.

وإذا ما نَحَّينا بيئة التمكين، جدير بنا أن نفهم من هو مروة ميتاتسين، وكيف تمكّن من استقطاب هذا العدد الهائل من الأتباع الذين كانوا مستعدين للانخراط في قوات أمنية بالآلاف على الرغم من يأسهم وإحباطهم.

ومروة، في محاولته لأن يكون متميزًا بوصف التميز وسيلة لاستقطاب أتباع، سَنّ «مبدأ الفردية العالية» الذي شكل انحرافًا حادًّا عن مبادئ الصوفيين، أو حتى عن مبادئ حركة إزالة «البدع»[92]. ويشير فالولا إلى أن ميتاتسين كان متصوفًا «ابتدع مذهبًا وتفسيرًا خاصَّيْن به»؛ الأمر الذي جعله محل توقير، بلغ مرتبة التقديس خلاقًا لما كان يحظى به زعماء الحركات الأخرى[93]. وساعد دانجيبو في توثيق هذه الرواية إذ قال: «إنه [مروة ميتاتسين] تمرَّد على كثيرٍ من الآراء الشائعة في أوساط كانو الإسلامية، منكرًا أجزاء معينة من القرآن الكريم، ومنتقدًا حتى النبي محمدًا»[94]. (صلى الله عليه وسلم). وفضلًا عن ذلك، أزال نهج الميتاتسين المغرق في أصوليته أي تحفظات أخلاقية، يمكن أن تكون قائمة، حيال قتل «الكفار الملاحدة» (وهذا يعني بالضرورة أي شخص لا ينتمي إلى الجماعة). ويستشهد دانجيبو، على سبيل المثال، بمقال نشرته صحيفة **الغارديان** في عام 1984 نقلًا عن مراسل صحفي يؤكد أن: « الميتاتسينيين [كذا] يحضون الناس، عبر عظاتهم، على القتل بقوة. ويعتقدون أنهم إذا تمكنوا من قتل (الملاحدة الكفار) الذين لا يؤمنون بالله، فلسوف يكون جزاؤهم الجنة»[95].

هذا المستوى من التعصب السائد في كنف أوساط الجماعة، وهالة القداسة التي أحاط مروة بها نفسه والتي انسحبت على كثيرين غيره؛ أسهما في استقطاب أعداد هائلة من التابعين لمروة[96]. وقد قطع مروة شوطًا بعيدًا جدًّا في إحاطتِهِ نَفْسَهُ بهالة من القداسة إلى حدٍّ جعل أتباعه، عندما أعلن أنه نبي مرسل مفوض من قبل الله، « يقيمون الصلاة باسمه»[97]، ولم يكن يُنظر إلى أفعال مروة في أروقة الجماعة بوصفها تجديفًا أو خروجًا عن المألوف-إلى هذا الحد وصل مروة في القدرة على التأثير في مريديه. ونتيجةً لذلك كله، في السنوات التي سبقت اندلاع أعمال شغب الميتاتسين في عام 1980، بلغ عدد أتباع مروة عشرة آلاف شخص تقريبًا-استنادًا إلى الأرقام التي أعلنت عن الأشخاص المشتبه بمشايعتهم لمروة عقب اندلاع أعمال الشغب[98]. وعلاوةً على ذلك، يشير فالولا إلى أنه:

> في عام 1975، كان له [المروة ميتاتسين] أتباع يزيد عددهم على الألفين.
> وبعد خمس سنوات، ضاعف هذا العدد ثلاث مرات في معقله مدينة

كانو وحدَها التي اتخذ منها قاعدة له، كما استقطب أعـدادًا كبيرة من المشايعين في مناطق بعيدة مثل بوتشي، ومايدوجوري، ويولا. وتشير التقديرات إلى أن العدد الإجمالي لأتباع ميتاتسين يتراوح بين ثمانية آلاف ـ واثني عشر ألف تابع. ووفقًا لما أفادت به إحدى زوجاته، ازداد عدد أتباعه في عام 1980[99].

ويشير فالولا أيضًا إلى «التدهور الاقتصادي» في ذلك الوقت بوصفه واحدًا من أسباب كثيرة، إلى جانب الكاريزما التي كان يتمتع بها، جعلت أعدادًا كبيرة جدًّا من «العوام» تندفع أفواجًا نحو الميتاتسين. وهذ الرواية مماثلة لرواية إيسيتشي (1987) الذي أشـار إلى أن أتباعًا يصل عددهم إلى ألفي مشايع عاشوا مع الميتاتسين، وإلى أنهم تلقوا دعمًا ومساندةً منه[100]. وعن الطريقة التي تمكَّن من خلالها من تجنيد ذلك العدد الكبير من الناس في حملته، يشير فالولا إلى وجود «رجال دين خاضعين له، يأتمرون بأوامره، ويعملون على تجنيد تلاميذ ومريدين آخرين من كل المناطق»[101]، ويشير فالولا إلى أن هذا الوضع جعل كثيرًا من علماء الدين ينظرون إليه نظرة حسد[102].

وكان جزء من الأيديولوجيات العَقَدِيَّةِ التي نشرها وكلاء مروة تقضي بأن التعليم الغربي حرام، وأن كل من يرسل ابنه إلى مدارس التعليم الغربي كافر، وأن الذين يشايعون التعليم الغربي أثرياء، وأنهم-بحكم ثرواتهم المتراكمة- كفار أيضًا[103]. وجدير بالذكر في هذا الإطار أن الرأي القائل إن التعليم الغربي حرام يُشكِّل في جوهره رابطة أيديولوجية مشتركة بين اليوسفية وعقيدة الميتاتسين[104]. ويلاحظ محمد وفالولا كلاهما أن هذا الخطاب المناهض للتعليم الغربي لم يكن أمرًا غير مألوف. وفي الحقيقة، جاهر كثير من رجال الدين في مناهضتهم لتأثير الغرب المفسد[105]. والأمر المختلف مع الميتاتسين عن غيره من الجماعات والحركات أن تردِّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للناس خلَّف كثيرًا منهم، إن لم يكن معظمهم، في حالة فقر مدقع، في وقت كانت فيه زمرة صغيرة من المسؤولين الحكوميين والساسة تعيش في بحبوحة وتنعم بأسباب الراحة. وبناءً على ذلك، تلقف «العوام» رسالة مروة بترحاب

خاص؛ ذلك لأنه قيل لهم إن من شأن برنامجه أن يساعد في تنقية المجتمع[106]، وإن قتل الكفار يُعَدّ شرطًا رئيسًا من شروط المشاركة الفاعلة في الجهاد[107].

وفضلًا عن ذلك، وربما الأمر الأكثر أهميةً تمثَّل في تحديد هدف لأتباع الميتاتسين صار في وسعهم أن يصبُّوا جامّ غضبهم عليه: الدولة العلمانية، والجماعات المتصوفة، والمؤسسات المغرقة في تقليديتها التي كانت تدعم الدولة الآخذة بالتفرنج (التغريب) أكثر فأكثر، أو تقف منها موقفًا يتصف بانعدام المبالاة. ويرى هارنيشفيغر أن المسيحيين لم يكونوا هدف الميتاتسين الرئيس، بل يعتقد هو وأتباعه أن عدوهم الأساسي يتمثل في «المنافقين من أصحاب الشخصيات الإسلامية، الذين يتظاهرون بأنهم حراس العقيدة في وقت ينعمون فيه بألوان الترف الغربي»[108]. وعلى الرغم من خطابه التحريضي الملهب للمشاعر، المناهض للمؤسسات القائمة والمؤسسة الحاكمة، فقد قيل إن الميتاتسين «أقام علاقات مع قطاعات من تلك المؤسسات، وتعهَّدها بالرعاية»؛ علاقات بلغت حد التواصل مع حاكم ولاية كانو: ريمي[109]. ولكن كما تدهورت العلاقات (التي رعاها مفوض الشؤون الدينية، الحاج بوجو فوي) بين حركة بوكو حرام وحاكم ولاية بورنو، علي مودو شريف من جرّاء إعلان حركة بوكو حرام شنّ حرب شاملة على الولاية في شهر يونيو/ حزيران من عام 2009، سبق أن تدهورت كذلك العلاقات الإيجابية التي كانت قائمة بين حركة الميتاتسين وحكومة ولاية كانو عندما حاول مروة الاستيلاء على مسجد ولاية كانو المركزي في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 1980. ونجم عن ذلك حدوث مواجهات مع الشرطة المحلية أولًا، ثم مع الجيش النيجيري لاحقًا، الذي استدعي للتدخل بعد أن ازداد أعضاء حركة الميتاتسين أعدادًا، واستعدوا لخوض غمار مواجهة شاملة وحاسمة، ووقعت عقب ذلك اشتباكات خلَّفت أربعة آلاف قتيل وفقًا لإحصاءات رسمية[110].

وبعد المجابهة الأولى، جرى اعتقال مئات من أعضاء حركة الميتاتسين، وأعلن عن مقتل مروة نفسه، إلا أن موته لم يُنْهِ دورة العنف تمامًا. وفي الواقع في السنوات اللاحقة -في سنة 1982، وفي عامي 1984 و1985- كانت تقع اشتباكات متفرقة بين أعضاء حركة الميتاتسين الذين أعادوا تنظيم صفوفهم وبين قوى الأمن. وأدى تجدُّد

القتال إلى مقتل الآلاف من أعضاء الحركة[111]. وبينما شهد عام 1985 آخر الاشتباكات بين أتباع الحركة وبين السلطات، يؤكد بعض الباحثين أنه لا يزال للحركة أتباع حتى يومنا هذا، ولكن اسمها تبدَّل، فصار اليوم كالاكاتو[112].

خاتمة (الفصل)

هدفي من هذا الفصل يتمثل في تسليط الأضواء على الطبيعة الدورية تقريبًا لتشكيل جماعة إسلامية متطرفة في شمالي نيجيريا. وللجماعات المتطرفة هذه هويات وأهداف مختلفة، ومن ذلك الاختلاف في الهوية والهدف ما هو قائم بين السنة والشيعة من انقسام. وعلى الرغم من ذلك، يمكن تحديد بعض القواسم المشتركة بين تلك الجماعات.

وتشمل العوامل المشتركة بين الجماعات المسلحة في شمالي نيجيريا انتقادها الصريح والعلني لقيادة البلاد بوصفها فاسدة وظالمة، وعاجزة عن معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وغير قادرة على رفض القيم الغربية التي أدت، من وجهة نظرهم، إلى تخلِّي المجتمع وبعض رجال الدين عن مبادئ الإسلام، وإلى اعتناق العلمانية. واستشعار الحيف والجور، وإن لم يكن سمة متكررة في خطاب حركة بوكو حرام، له حضوره في البيانات التي تُصدرها الجماعة، كما بيّنتُ عبر إشارتي في موضع سابق من هذا الكتاب إلى إعلان «أبو القعقاع» الذي جاء فيه: «ما دفعنا إلى التحرك هو الظلم الصارخ المستشري في الأرض»[113]. ونظرًا إلى أن تطبيق أحكام الشريعة غالبًا ما يشار إليه بوصفه حلًّا للانحلال والفساد المستشريَيْن في المجتمع -إذا ما اكتفينا بذكر مسألتين مهمتين فقط- فإنه يمكن النظر إلى خطة حركة بوكو حرام الرامية إلى أسلمة نيجيريا بوصفها جزءًا من صراع أوسع مدًى، يهدف إلى معالجة أمراض المجتمع.

ويجدر بنا تأكيد نقطة نقطة تتمثل في أن رد الحكومة على ظهور جماعات متطرفة لم يسهم إلا بجهد قليل جدًّا على صعيد تهدئة حدة التوترات الداخلية القائمة بين الأديان، أو على صعيد احتواء الاستياء الشعبي من السلطات، فضلًا عن استئصاله من جذوره. ولسوف أكرّس فصلًا كاملًا من هذا الكتاب لهذه القضية، آخذَة في الحسبان علاقة هذا الأمر بحركة بوكو حرام، ولكن أكتفي هنا بالقول إنه، تاريخيًّا، جرى تبنّي

ثلاث استجابات في هذا الإطار: أما الأولى فقد تضمنت محاولة التأثير عبر التلاعب بالمشاعر الدينية مثل عرض وظائف استنادًا إلى دين المرشحين لشغلها، أو محاولة الانضمام سرًّا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1986. وأما الثانية فتمثلت بالقمع الجائر الثقيل الوطأة. وأما المقاربة الثالثة فقد تمثلت بنهج النعامة ويتمثل، ببساطة، بتمني زوال الجماعة ومطالبها في نهاية المطاف[114]. وكما يمكن للمرء أن يتصور، فقد كانت المقاربات الثلاث في أحسن الأحوال حلولًا مؤقتة، وكان مصيرها الإخفاق. ومما لا شك فيه أن القمع العسكري واعتقال قادة الجماعة لم ينجم عنهما إلا شعور الناس بأنهم مستهدفون بوصفهم مسلمين متطرفين، وترسيخ إدراكهم بأن حكومتهم ليست إسلامية[115].

وفي عام 2012، أدرك الفريق أزوبويكي إيهيجريكا، الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس أركان الجيش النيجيري، خطرَ تكوين الجماعات المتشددة وعودة ظهورها. فقد حذر الخريجين أثناء قيامه بزيارة إلى مجمع يضم مركزًا لتدريب الجيش النيجيري حديث العهد، قائلًا:

«ينبغي عدم اقتصار تفكير [النيجيريين] على حركة بوكو حرام وحدها؛ لأنه عندما تندثر هذه الحركة قد يظهر [تمرد] آخر»[116].

4

بوكو حرام: ما هي؟

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على كيفية البناء على تجارب الحركات الإسلاموية الأقدم عهدًا التي نوقشت في الفصل السابق، وبوكو حرام تندرج في هذا السياق. ولمزيد من التحديد، سأقتفي في هذا الفصل أثر التطور التكتيكي والأيديولوجي لحركة بوكو حرام، التي تحولت من جماعة دينية منعزلة ومسالمة إلى حد بعيد، إلى حركة تمرد توسَّلت العنف وسلكت سبيل شن هجمات انتحارية واحتجاز رهائن. ولكن فهم مسار حركة بوكو حرام ليس سهلًا ولا يتم عبر طريق واضحة المعالم. فعلى مدى عقد من الزمن منذ نشوئها، لم يتوصل المعنيون بأمرها من ساسة، وعسكر، وأكاديميين ورجال دين، وعاملين في وسائل الإعلام، ومواطنين من عامة الناس إلى اتفاق بشأن ما تُمثّله هذه الحركة. وأثناء إجرائي بحثًا ميدانيًا في نيجيريا في ربيع عام 2013، أذهلتني درجة الاختلاف حيال الدوافع الكامنة وراء حملة التمرد التي أطلقتها حركة بوكو حرام، فضلًا عن نظريات المؤامرة التي تطفو على سطح التقويم بانتظام وتتسم بشيء من المعقولية. وينعكس هذا التشوش العام على آراء الناس حيال الاستراتيجية الملائمة اللازمة لكبح جماح العنف والقضاء على الجماعة. وسوف يُصار إلى بحث بعض الحجج التي سيقت في هذا السياق في موضع لاحق من هذا الكتاب. ولكي أتمكن من أداء ذلك، لا بد لي من استكشاف ماهية تركيبة البنية الاجتماعية لهذه الجماعة، كما يتعين علي أن أُكوِّن فكرة أفضل عن مصادر تمويلها، وشبكة دعمها، بما في ذلك من أوساط النخبة السياسية في شمالي نيجيريا.

البداية: متى، وكيف؟

بينما تشير معظم التقارير الإعلامية إلى عام 2002 بوصفه عام تأسيس حركة بوكو حرام، وإلى الأستاذ محمد يوسف بوصفه الزعيم الأصلي لهذه الجماعة[1]. والحقيقة أنه حتى قبل أن يضع الخطيب المفوَّه والداعية الجذاب يوسف بصْمَتَه على الأحداث، سبقه إلى الظهور على مسرح الحدث شخصان مُهمّان، إن لم يكونوا ثلاثة، وينبغي أن يعزى إليهما أمر تأسيس الحركة التي باتت تُعرف باسم حركة «طالبان النيجيرية»، وصار اسمها لاحقًا «جماعة أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد»، وعرفت أيضًا باسم: «بوكو حرام».

ووفقًا لمصادر قوى الأمن النيجيرية، فإن الأصول الحقيقية للجماعة ترجع إلى عام 1995 في جامعة مايدوجوري في ولاية بورنو، حين شكّل أبو بكر لوان جماعة [هجرة أهل السنة والجماعة منظمة شبابية إسلامية[2]]. ويمكن أن توصف هذه المنظمة في سنوات انطلاقتها الأولى بأنها حركة إسلامية محافظة لا عنفية. وفي عام 2002، غادر لوان نيجيريا ميممًا شطر مكة والمدينة التماسًا لمزيد من العلوم الإسلامية. وفي أثناء غيابه، عيّنَت لجنةٌ من الشيوخ محمد يوسف، وهو من العرق الكانوري من قرية جيرجير التابعة لولاية يوبي النيجيرية، زعيمًا للحركة. وعمد محمد يوسف إلى حل لجنة الشيوخ وسط مزاعم باستشراء الفساد في أوساط أعضائها، ومنذ ذلك الحين تقريبًا، استُعملت أسماء عديدة لوصف هذه الحركة ـ بما فيها: المهاجرون، واليوسفية، «وطالبان النيجيرية» ـ التي أخذت تطلق على نحو متزايد إشارات تنم عن رغبتها في إسقاط الدولة النيجيرية والأيديولوجية العلمانية. وقاد يوسف أول موجة من العنف عشية عيد الميلاد في عام 2003، في كاناما وجيام التابعتين لولاية يوبي، حيث شنت الحركة هجمات على مبانٍ عامة ومراكز للشرطة. وأنشأ أعضاء الحركة في العام اللاحق قاعدة في كاناما أطلقوا عليها اسم «أفغانستان»؛ فباتت منذ ذلك الحين أنشطة الحركة أكثر إثارةً للقلق. وفي السنة نفسها، تخلى عدد من الطلاب في التعليم العالي عن دراساتهم، ومزقوا شهاداتهم المدرسية، وانضموا إلى الجماعة. وفي اليوم الحادي والعشرين من شهر سبتمبر/ أيلول، شن أعضاء من الجماعة هجمات استهدفت مراكز للشرطة في منطقتي باما وغوزا في ولاية بورنو، أسفرت عن مقتل عدد من ضباط الشرطة والاستيلاء على أسلحتهم[3].

ولدى آندرو ووكر رواية مختلفة اختلافًا طفيفًا عن كيفية نشأة حركة بوكو حرام. يقول ووكر: إنه في عام 2002، غدا بعض أكثر المتعبدين الشباب تطرفًا في مسجد الحاج محمد نديمي في مايدوجوري شديدي الانتقاد لإدارة المدينة الحاكمة، ليس لها فحسب، بل للمؤسسة الدينية المحلية أيضًا التي يعتقدون أنها فاسدة وأنها قطعت صلتها مع القيم الإسلامية الحقيقية. وأدّى بهم هذا الشعور إلى عزل أنفسهم، وإلى تكرار هجرة النبي محمد عندما غادر مكة ولاذ إلى المدينة المنورة، فتوجهوا إلى ولاية يوبي حيث أسسوا قاعدة لهم في كاناما التي تبعد ثلاثة كيلومترات عن الحدود النيجيرية، وكانت خاضعة لقيادة محمد علي. وأطلقوا على جماعتهم اسم «أفغانستان»، واستندت هذه الجماعة إلى المبادئ السلفية والنموذج المجتمعي لحركة «طالبان» ـأشارت تقارير إلى استعراض الراية الأفغانية من قبلهاـ، وحث أعضاؤها المسلمين الآخرين على العودة إلى مبادئ الإسلام الصحيحة. وأتى أعضاء جدد من دولة النيجر المجاورة ومن تشاد والكاميرون وانضموا إلى الجماعة. ولكن على الرغم من دخول أعضاء جدد في الجماعة من جنسيات متعددة وبصورة متزايدة، فقد اقتصر سعيها على ممارسة نفوذها داخل نيجيريا، كما وجهت رسائلها وانتقاداتها المناهضة للدولة إلى المؤسسات النيجيرية فقط. وحدث ذلك في وقت كان يعتقد فيه أن عدد المتنسبين إلى الجماعة يبلغ سبعين عضوًا تقريبًا، وكانت تمتلك بعض الأسلحة المُعدَّة للاستعمال في أغراض دفاعية حصرًا. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2003، تورط بعض أعضائها في نزاع محلي يتعلق بحقوق صيد الأسماك، وعندما تدخَّل رجال الشرطة، تمكنوا من التغلب على بعض الضباط وسرقوا أسلحتهم. وفي معرض الرد على هذا التصرف، ضرب الجيش حصارًا حول مسجد محلي، واستمر حتى أوائل عام 2004، حيث قتل، أثناء تبادل كثيف وخطير لإطلاق النار، محمد علي ومعظم أتباعه ودُمّرت قاعدتهم في كاناما. وعاد الناجون منهم إلى مايدوجوري، والتحقوا من جديد بجماعتهم الشبابية الأصلية في مسجد محمد نديمي الحجي التي بات يتزعمها في ذلك الحين محمد يوسف. وبعد وقت قصير، شيد يوسف مسجد ابن تيمية، الذي كرسهُ للجماعة تحديدًا، في شمال مركز المدينة على أرض تعود ملكيتها إلى والد زوجته، فوجو محمد. وكان هذا المسجد هو منطلق توسيع الجماعة مدى انتشارها في

ثلاث ولايات هي بوتشي، ويوبي، والنيجر، وشروعها في تأسيس ما يشبه دولة داخل الدولة، وأنشأت فيها سلكَ شرطةٍ مستقلًا، وعينت لها حكومة[4].

ويجدر بنا عند هذه المرحلة التأني لكي يتسنى لنا التفكير مليًّا في الأيديولوجية. فإطلاق اسم ابن تيمية شيخ الإسلام الذي عاش في القرن الثالث عشر لم يكن أمرًا عرضيًّا. وكما بينت في فصل سابق من هذا الكتاب، كان ابن تيمية مصدر إلهام لكثير من الحركات السلفية المتشددة والمتطرفة؛ فبه اقتضى محمد يوسف، ومن تعاليمه استوحى عظاته. والسلفية (يشار إليها أحيانًا باسم الوهابية، أو ينسب إليها قربها الشديد منها وتراصفها معها، على الرغم من أن السلفيين الحقيقيين يرون في ربط السلفية بالوهابية ومقارنتها بها انتقاصًا من قدرها) حركة داخل بوتقة الإسلام السُّني، الذي يتسم بتقيُّده الحرفي وتشدُّده في تفسير القرآن والأحاديث. وتُعَدّ دراسة الإسلام من مصدره الأصلي في صلب تكوين الحركة السلفية، كما تُعَدّ وسيلة لتخليص الإسلام من أدران التأثيرات الخارجية غير الإسلامية[5]. وفضلًا عن ذلك، يوجد ميل قوي لدى أتباع السلفية نحو الصدام مع الدولة تبعًا لمبادئ ابن تيمية الثلاثة. وهذا لا يعني في واقع الأمر أن السلفيين عنيفون. وأما السلفية التي تتوسَّل العنف فهي السلفية المتطرفة وهي أشد صرامة، ومناهضة بشدة للابتكار وأيديولوجيته، والسلفية الجهادية هي مسألة إشكالية، ولكنها تتوسل العنف أيضًا. والأمر الذي لا سبيل لإنكاره أن السلفية، وتفسيراتها الأشد تطرفًا، هي أصولية في صلب عقيدتها؛ لذلك لا تشجع على التعايش مع الأديان الأخرى ولا حتى مع الجماعات الإسلامية الأخرى الأكثر اعتدالًا في الدولة الواحدة.

ولا ريب في أن تعاليم يوسف كانت سلفية متطرفة. وفي مقابلة مع بي بي سي، شرح يوسف موقفه قائلًا:

إن التعليم الراهن الذي يحاكي النمط الغربي مختلط بقضايا تتعارض مع معتقداتنا في الإسلام... مثل المطر. نحن نعتقد أن المطر من خلق الله، وليس نتاجًا للتبخر بأشعة الشمس الذي يتكثف ويصبح مطرًا... ومثل القول: الأرض جسم كروي يدور؛ فإن كان دوران الأرض مخالفًا لتعاليم الله، فإننا نرفض ذلك، ونرفض كذلك النظرية الداروينية[6].

ومع ذلك، كان قد تلقى تعليمًا جامعيًّا عالي المستوى، ويتكلم الإنجليزية بطلاقة، وقيل إنه كان يقود سيارة مرسيدس بنز وينعم بنمط حياة «باذخ»[7].

وتشير تقارير أخرى إلى أنه قبل عام 2000، حَثَّ رجل يدعى أمينو تاشين إليمي مجموعة من الطلاب على التخلي عن الدراسة في جامعة مايدوجوري، واتباع تعاليم واعظ أجنبي جادل في أن التعليم الغربي يتعارض مع الإسلام. وبدأت الجماعة تؤثر في محمد يوسف الذي كان حينذاك يخطب ويعظ في مسجد الحاج محمد نديمي في مايدوجوري. وترك محمد يوسف نتيجةً لذلك مسجد نديمي في عام 2000، ليدشن حقبة التنظيم التعليمي الخاص به في منطقة إنغوان دوكي، مستخدمًا لهذا الغرض مبنى تعود ملكيته إلى والد زوجته، الحاج بابور.

وانطلاقًا من هذه المرحلة، أي منذ عام 2002، بدأت تعاليم يوسف تستقطب أعدادًا متزايدة من المريدين، بيد أنها عادت عليه أيضًا بانتقادات وجهها إليه كلٌّ من أمينو تاشين إليمي والملا عمر وآخرون اتهموه بالترويج لأيديولوجية عَدُّوها ليبراليةً للغاية. وبناءً على ذلك انفصلوا عنه في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2003، وتوجّهوا إلى ولاية يوبي حيث أسسوا قاعدة جديدة خارج كاناما-أفغانستان-كان هدفهم منها إقامة منطقة مستقلة خاصة بهم. وكانوا يتحدثون باللغة العربية بصورة حصرية تقريبًا (وهو أمر غير معتاد على الإطلاق)، وكانوا يعيشون بمعزل عن بقية السكان. ووفقًا للرواية التي أنا بصددها هنا، هاجمت مجموعة من هؤلاء مراكز للشرطة في كلٍّ من كاناما وداماتورو؛ الأمر الذي أثار ردَّ فعلٍ عسكريًّا أسفر عن نشوب معركة استمرت يومين، وأسفرت عن مقتل العشرات من أتباع الجماعة واعتقال خمسين فردًا من أعضائها تقريبًا. وفي شهر سبتمبر/ أيلول، هاجمت مجموعة تنتمي إلى تلك الجماعة مقار قيادة الشرطة المحلية في باما وفي ولاية بورنو أيضًا ودمرتها، وقتلت ضباطًا من رجال الشرطة ومنهم ضابط برتبة مفوض مساعد (مسلم). وشُنَّتْ هجمات مماثلة في غوزا، وجاءت ردة الفعل هذه المرة من قبل الحكومة الاتحادية حيث نشرت قوات عسكرية، وبعد يومين من الاقتتال في تلال ماندارا، قُتل ثمانية وعشرون فردًا من عناصر الجماعة التي أرغمت على العمل السري حتى شهر مايو/ أيار من عام 2007[8].

وتوجد رواية أخيرة تتحدث عن تأسيس حركة بوكو حرام، وترى أن محمد يوسف أسس الحركة أوائل تسعينيات القرن العشرين وأسماها «أهل السنة والجماعة والهجرة». وعَرَّفَ رومان لويميه يوسف بقوله: لقد تتلمذ يوسف على يد رجل الدين العلّامة البارز، الشيخ جعفر محمود آدم، في كانو، إلا أنه نأى بنفسه عنه في عام 2003، ثم احتدمت بين الرجلين مجادلات دينية حامية الوطيس من خلال الخطب والأقراص المدمجة، ومن خلال كتيبات انتقد عبرها الأستاذ رفض يوسف للتعليم الغربي. فقد اعتقد المعلم أن التعليم الغربي يُعَدّ ضروريًّا على المدى الأطول أمدًا من أجل محاربة الأعداء الغربيين. وإلى ذلك اتخذ آدم موقفًا مناهضًا للأعمال العسكرية التي تستهدف الدولة النيجيرية، في حين كان يوسف يعارض بشدة النظام التعليمي العلماني والمؤسسات والمعاهد التعليمية النيجيرية، والتعليم الإسلامي الحديث مثل التعليم الذي يقضي بإزالة (البدع)، كما كان يوسف يرفض القبول بسلطان سوكوتو «رئيسًا اسميًّا ورمزيًّا للمسلمين النيجيريين جميعهم»[9].

والموضوع الأخير المتعلق برفض يوسف القبول بالسلطان يُعَدّ، على وجه الخصوص، جوهريًّا للغاية؛ لأنه يعزز المفهوم المتعلق بوجود خلافات غير قابلة للتسوية والإصلاح بين يوسف والمؤسسة الدينية.

وقبيل الانتخابات الرئاسية التي انعقدت في عام 2007، آدم الذي كان يخطب بصورة منتظمة في مسجد نديمي في مايدورجوري، كان في ذلك الوقت يدير شؤون مسجد في مدينة كانو، واغتيل هناك، وساد اعتقاد بأن الذي أَمَرَ بقتله هو يوسف؛ فبات واضحًا نتيجة لذلك أن أي شكل من أشكال المصالحة بين جماعة بوكو حرام وبين المؤسسة الدينية في شمالي نيجيريا غدَا بعيد المنال[10]. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2003، اندلعت اشتباكات بين قوى الأمن وبين أتباع يوسف في كاناما، وفي شهر يناير/ كانون الثاني، هاجم نحو مائتي عنصر من جماعة بوكو حرام مراكز عديدة للشرطة، وفي شهر سبتمبر/ أيلول، شُنَّ مزيد من الهجمات في ولاية بورنو، وزُعِمَ حينها أن سبعة وعشرين عنصرًا (من أعضاء الحركة) قتلوا، وهرب كثيرون إلى الكاميرون[11]. ووقع الهجوم الأخير في هذه المرحلة الأولية من تاريخ حركة بوكو حرام

في العاشر من شهر أكتوبر/ تشرين الأول، حيث تعرضت قافلة تضم ستين رجلًا من عناصر الشرطة لإطلاق نار في منطقة كالا-بالجي المطلة على بحيرة تشاد، وأسفر الهجوم عن اتخاذ اثني عشر ضابطًا رهائن، وظل مصيرهم مجهولًا[12].

إن كل التقارير التي تنافست في الحديث عن السنوات الأولى من عمر حركة بوكو حرام، وإن كانت متداخلة نوعًا ما، تُعَدّ معقولةً وتستحق التسجيل، وذلك في سبيل عرض بيان شامل لنشوء حركة بوكو حرام وتطورها. وفي كل الأحوال، تتلاقى هذه التقارير جميعها عند نقطة دخول يوسف إلى مسرح الأحداث، وتلتقي على أن دخوله هذا شكَّل لحظة فارقة في تاريخ الجماعة. فقد أصبح بفضل شخصيته الكاريزمية عامل جذب لأعضاء الجماعة، والزعيم المعترف به، أو على الأقل الممثل الرئيس للجماعة. والأمر المتفق عليه، على نطاق واسع أيضًا، هو إدراك أن الاسم «بوكو حرام» كان يُستعمل من قِبل وسائل الإعلام ومن قِبل جيران الجماعة في مايدوجوري. وهذا الاسم الذي يعني بلغة الهوسا أن «التعليم الغربي حرام» يعكس رفض الجماعة لما تعتقد أنه قيم غربية غير إسلامية. ولكن لم تتبنَّ الجماعة هذا الاسم قط، وفي الواقع، يفضل أعضاؤها اسم «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد»[13]. وفي عام 2009، بعد موت يوسف، ألقى ملام ساني عمرو الذي كان يشغل منصب القائم بأعمال زعيم الجماعة آنذاك، الضوء على معنى اسم الجماعة «بوكو حرام» موضحًا أنّ ما ترفضه الجماعة ليس التعليم الغربي في حد ذاته، بل الحضارة الغربية، حيث قال:

بوكو حرام لا تعني بحال من الأحوال أن «التعليم الغربي حرام»، كما تواظب وسائل إعلام الكفر والإلحاد على تصويرنا. فبوكو حرام تعني في الواقع أن الحضارة الغربية محظورة. والفارق بين الأمرين هو أن الأول يولد انطباعًا بأننا نعارض التعليم الرسمي القادم إلينا من الغرب، أي من أوروبا، وهذا غير صحيح، أما الثاني (الحضارة الغربية) فيؤكد اعتقادنا وإيماننا بسيادة الثقافة الإسلامية (لا التعليم)؛ وذلك لأن الثقافة أرحب مدًى، فهي تشمل فيما تشمل التعليم، لكن لا يحددها التعليم الغربي. وفي هذه الحالة، نحن نتحدث عن أساليب الحياة الغربية التي تشمل ما نصَّ عليه الدستور الغربي من حيث صلته، على سبيل المثال، بحقوق النساء وامتيازاتهن، فكرة المثلية الجنسية

والسحاق، والعقوبات التي تطبق في حال ارتكاب الجرائم الفظيعة مثل تلك المتعلقة بالمتاجرة بالمخدرات والتحرش الجنسي بالأطفال، وديمقراطية تعدُّد الأحزاب في بلد أغلبية سكانه الساحقة من المسلمين مثل نيجيريا، وأفلام الجنس والدعارة وشرب البيرة والكحول.. وغيرها كثير من الأمور التي تتعارض مع الحضارة الإسلامية[14].

وأكد في الآونة الأخيرة من جديد زعيم حركة بوكو حرام الراهن أبو بكر شيكاو الاسم الذي يفضلونه لحركتهم، وذلك في تعميم جرى تداوله في كانو عقب وقوع سلسلة من التفجيرات، التي أودت بحياة أكثر من مائة وسبعين شخصًا في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2012:

> بسم الله، والسلام عليكم ورحمة الله.. وبعد: نحن الجماعة التي يطلق عليها اسم «بوكو حرام»، ولكن نحب أن نسمي أنفسنا: «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد» ... رسالة من زعيم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، الإمام أبو محمد أبو بكر بن محمد (شيكاو)[15] .

ووفقًا لما أشار إليه أيضًا ديفيد كوك، فإنه لا يزال من غير الواضح ما الذي أثار العنف حقًّا في عام 2003، وتمخض عن اقتتال يتعلق بحقوق صيد الأسماك كما ذكر ووكر. كما أقر كوك نفسه: يحتمل أن يكون المناخ السياسي الذي كان سائدًا في عام 2003 عاملًا أسهم مع الرئيس أوبسانجو -مسيحي- في إعادة انتخابه لولاية ثانية، وانتشرت آنذاك شائعات وتكهنات على نطاق واسع تفيد بأن الأمور آلت إلى تثبيت نتائج انتخابه. فإذا كانت هذه النظرية صحيحة، فيحتمل أن يكون تثبيت نتائج الانتخاب قد أثار الاعتقاد الكامن لدى بعض المسلمين الذي أوحى إليهم بأن عليهم حمل السلاح لكي يحموا مصالحهم[16].

تحوُّل الجماعة إلى حركة سرية

كما بات واضحًا من التقارير التي أوردتُها آنفًا، يوجد شيء من التضارب فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت حتى عام 2004، بيد أن التقارير كلها أجمعت على أن الحركة دخلت في مرحلة هجعت فيها وغَطَّتْ في سبات تقريبًا بين عامَيْ 2004 و2008،

حيث همدت وأضحت عديمة الفاعلية، على الرغم من وجود بعض هجمات الكرّ والفرّ المتفرقة في أجزاء من يوبي وبورنو التي استهدفت قوى الأمن على وجه الخصوص.

ووقعت أحداث عنف بسيطة في حقبة وسيطة في عام 2007، عندما عاودت الجماعة الظهور في كانو وهاجمت القوى الأمنية المسؤولة عن سلامة الطرق الاتحادية في منطقة شارادا، ومركزًا للشرطة في بانشيكارا، وتبادلت إطلاق النار مع الجيش. وفي خضمّ أعمال العنف التي شهدتها تلك الحقبة، أُخضع يوسف إلى جلسات استجواب من قِبل السلطات، خاصةً من قِبل جهاز أمن الدولة، مرات عديدة، بيد أنه كان يُصرِّح دومًا قائلًا: إن المسؤولين عن الهجمات التي كانت تُشَنُّ آنذاك قد انشقوا عنه، ولم يعودوا يمتثلون لتعاليمه، وإنه لم يعُدْ له سلطان عليهم[17].

ولكن على الرغم من كونها فترة هدوء بالنسبة إلى الجماعة من حيث الأنشطة المسلحة، بيد أنها لم تكن عديمة الفاعلية على صعيد تطويرها وتطوير أيديولوجيتها وتجميع الموارد وتجييشها وحشدها. وفي الحقيقة يعتقد أن أعضاء قياديين من جماعة بوكو حرام سافروا إلى باكستان من أجل الحصول على تمويل من تنظيم القاعدة؛ بغية شن هجمات تستهدف أهدافًا أمريكية في نيجيريا. وعلى الرغم من صعوبة التأكيد على نحوٍ يقطع الشك باليقين، فقد أظهرت بعض القضايا التي تنظر فيها المحاكم المختصة أنه ينبغي عدم استبعاد هذا الاحتمال والتقليل من شأنه. وكان قد اعتُقل ملام محمد أشافا، وهو من كانو وينتمي إلى حركة طالبان النيجيرية، في عام 2006 بتهم تتعلق بتلقيه أموالًا من عضوين بارزين يعملان في قيادة تنظيم القاعدة في لاهور الباكستانية، وذلك من أجل شن هجمات على أمريكيين في نيجيريا، وتجنيد واحد وعشرين مقاتلًا أُرسلوا لكي يتدربوا لدى جماعة سلفية جزائرية، هي الجماعة السلفية للدعوة والجهاد (التابعة لمنظمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، وذلك في منطقة أغوان في النيجر. واستؤنفت محاكمة ملام محمد في عام 2013، ودفع محامي الدفاع ببراءته، وأدان الاعتداء الجسدي الذي تعرض له من قِبل جهاز الأمن القومي، كما أدان منعه من التحدث إلى محاميه[18]. ووفقًا لما أدلى به الرئيس المتقاعد لقسم مكافحة الإرهاب

التابع لجهاز الأمن القومي النيجيري، فقد أُرسل أشافا إلى باكستان من قِبل رئيس شبكة تنظيم القاعدة المقيم في غربي أفريقيا، ملام عدنان إبراهيم، الذي كان يتخذ من كانو مقرًّا له في ذلك الحين[19]. وفي قضية منفصلة اعترف عبد الرشيد أبو بكر، وهو عضو في حركة بوكو حرام متورط في أحداث الشغب التي اندلعت في عام 2009، بأنه أمضى ثلاثة أشهر في أفغانستان تنفيذًا لأمر صدر له من يوسف، وذلك لتلقيه تدريبًا يجعله متخصصًا بالقنابل، وكانت الخطة تتضمن عودته إلى نيجيريا من أجل تمرير خبرته المكتسبة حديثًا إلى خمسة أعضاء زملاء في الجماعة[20].

وأدى تشتُّت الجماعة في هذه الحقبة إلى اتخاذ يوسف من المملكة العربية السعودية منفى اختياريًّا له. وكما أشار لويميه، تأثر يوسف تأثرًا قويًّا بعلماء سعوديين، خاصة الوهابي «بكر أبو زيد الذي كان كتابه **المدارس العالمية الأجنبية الاستعمارية: تاريخها ومخاطرها** مصدر دعم ومساندة دينية لاهوتية لرفض يوسف لنظرية النشوء والارتقاء وللعلم الغربي»[21].

ولدى عودته إلى نيجيريا، استأنف الوعظ والإرشاد علنًا في ولايتي يوبي وبورنو، وبحلول عام 2007 كان قد استقطب عددًا كبيرًا من الأتباع والمريدين بفضل خطابه الأخّاذ وصدى الأيديولوجيات المغرقة في السلفية والمناهضة للابتكار في أوساط العوام. وشهدت حقبة التحشيد والتجنيد هذه استعمال يوسف لمزيج من الوعظ والحوافز الاجتماعية-المبتكرة والفاعلة في آن واحد- بوصفها وسائل ترمي إلى جذب كثير من العوام إلى ما تمثله حركة بوكو حرام وجعلهم يتواءمون معها. وسعى في هذا الإطار على نحو يتسم بالدهاء إلى توفير نظام إنعاش اجتماعي، عبر تأمين برامج تمويل بأحجام صغيرة جدًّا؛ لمساعدة أتباعه في مباشرة أعمال صغيرة وبسيطة، كما عمل على ترتيب زيجات -متخذًا كل التدابير التي يمكن أن تساعد في تعزيز شعبيته- وأدى ذلك إلى نظر كثير من العوام إلى يوسف، لا بوصفه مجرد واعظ بل بوصفه معيلًا ومُموِّنًا أيضًا. واستمرت الحال على هذا المنوال حتى عام 2009، حيث وقعت معركة مايدوجوري المُشَهَّرَةُ بين يوسف وحركة بوكو حرام التي يقودها من جهة وبين قوات الأمن النيجيرية من جهة أخرى.

وبسبب قدرته على تحشيد الشباب وتعبئتهم، كان يُنظر إليه بوصفه أداةً سياسية مفيدة، في مايدوجوري على وجه الخصوص. وتقرب من يوسف حاكمَا ولايتي يوبي وبورنو وخطبَا ودّه. وبينما حَجَّمَ بعض العقبات علاقة يوسف بالأول (حاكم ولاية يوبي)، عَيَّنَ علي مودو شريف، حاكم ولاية بورنو، بوجو فوي، وهو عضو بارز ومؤثر في حركة بوكو حرام، مفوضًا مسؤولًا عن الشؤون الإسلامية في عام 2007، في لجنة كان يوسف أيضًا عضوًا فيها، ونِيطت بها مسؤولية اختيار المرشحين لأداء فريضة الحج في مكة[22]. وقد يكون هذا المثالَ الأكثرَ جلاءً ووضوحًا على الطريقة التي مارست فيها الجماعة نفوذها على السياسة المحلية نتيجةً لتنامي شعبيتها، على الرغم من رفض سلطات الدولة رسميًّا للحركة ولهذا الواقع. ولكن العلاقة بين الطرفين لم تُعَمِّرْ طويلًا؛ فقد عَجَّلَ إخفاق الحكومة في وضع آلية تطبيق فاعلة لأحكام الشريعة موضع التطبيق الفعلي (التي تم تبنِّيها رسميًّا في عام 2000)[23] في تنحِّي كلٍّ من فوي ويوسف واستقالتهما وتخلِّيهما عن منصبَيْهما السياسيَّيْن.

نقطة التحول في عام 2009

بالنسبة إلى أعضاء حركة بوكو حرام الحاليين، فضلًا عن أولئك العاكفين على دراسة الحركة، يُعَدّ عام 2009 نقطة رئيسة في مسار تطور الجماعة ما فتئ يتردد صداها حتى الآن. فلم يقتصر أمر قتل يوسف خارج نطاق أحكام القضاء -يوسف الذي سلطتُ الأضواء على أهميته وجاذبيته وقدراته في موضع سابق من هذا الفصل- على جعْلِ الجماعة متعطشةً إلى الانتقام، بل مهدت الطريق كذلك لإحداث تغيير في القيادة، تجسد في تسلُّم رجلٍ من الصف الثاني في قيادة الحركة هو أبو بكر شيكاو، مهامَّ القائد الأعلى للحركة. وغيّر أبو بكر طبيعة الحركة التي انعطفت منذ ذلك الحين انعطافًا حادًّا، وغدت أكثر تطرفًا وميلًا إلى العنف، وأضحت حركة بوكو حرام المتمردةَ التي اشتد عودها وأمست على هيئتها التي نعرفها فيها اليوم.

ولكن دعونا نرجع قليلًا إلى الوراء لنفهم كيف تسارعت الأحداث بصورة كبيرة جدًّا بعد أن كانت عديمة الفاعلية. أولًا سوف أعمل على تحديد الأمور التي دفعت إلى انبعاث حركة بوكو حرام في عام 2009.

كانت التوترات قد تصاعدت بالفعل ووصلت إلى مستوًى عالٍ في شهر يونيو/ حزيران من عام 2009، إبان المجابهات التي اندلعت بين أعضاء الحركة وبين عناصر ينتمون إلى هيئة أطلق عليها اسم «وهج العمليات»، جرى تشكيلها في ولاية بورنو قبل سنةٍ (في عام 2008) من قِبل الشرطة والجيش لمواجهة عمليات السطو وكبح جماحها. وأوكلت إلى هذه الهيئة لاحقًا أيضًا مهام إنفاذ تشريعات جديدة اعتمدت في الولاية في عام 2009، وقضت باعتمار سائقي الدراجات النارية خوذات واقية. ويذكر عيسى عمر جوساو في هذا الصدد أن القوى الأمنية شعرت أن استخفاف حركة بوكو حرام بهذا التشريع الأحدث عهدًا لهُوَ دليل على أن الجماعة ترفض الاعتراف بسلطة الحكومة وبشرعيتها. ولهذا السبب عمدت الهيئة إلى تطبيق القانون تطبيقًا صارمًا أدى في كثير من الأحيان إلى مصادرة الدراجات النارية من الذين لم يمتثلوا لمقتضياته[24].

وفي الحادي عشر من شهر يونيو/ حزيران، كان أعضاء في حركة بوكو حرام يقودون دراجاتهم النارية، ويسيرون في موكب بغية دفن زميل لهم لقي حتفه في حادث سير على طريق بيو مايدوجوري، وفي أثناء ذلك أوقف عناصر من هيئة وهج العمليات الموكب وطلبوا من الدراجين اعتمار الخوذات؛ فأدى رفض الدراجين الامتثال إلى اندلاع مواجهات بين الطرفين أسفرت عن إصابة عدد من أعضاء حركة بوكو حرام (ربما كانوا سبعة عشر عضوًا) بجراح. وتضاربت التقارير التي تحدثت عن تلك الحادثة حيال إذا ما كان أحد أعضاء الحركة قد لقي حتفه، ولكن نقل بعض المصابين إلى المشفى التعليمي التابع لجامعة مايدوجوري[25]. ولم يكن واضحًا كذلك إذا ما كان إيقاف الموكب من قِبل نقطة التفتيش التابعة لهيئة وهج العمليات ناجمًا فعلًا عن عدم اعتمار الدراجين للقبعات، أم كان نتيجة لتحذير يفيد بأن حركة بوكو حرام كانت على وشك أن تدفن أحد أعضائها الذي قتل من قبل الحركة نفسها[26]. وبعد ثلاثة أيام هدد يوسف بالانتقام قائلًا:

> ما قلته سابقًا عن أننا سنكون هدفًا للهجوم من قِبل السلطات قد تجلى واضحًا... وبناءً على ذلك، لن نقبل بالخضوع لهذا النوع من الإذلال، ونحن مستعدون للموت جنبًا إلى جنب مع إخواننا[27].

ولن أخوض في مسألة تفصيل التسلسل الزمني للأحداث التي وقعت في الأيام اللاحقة، حيث سبقني آخرون إلى تسجيلها بإسهاب[28]. ولكن الأسابيع التي أعقبت تلك الأحداث شهدت اعتقالَ أعضاء من جماعة حركة بوكو حرام واستعادةَ متفجرات وأسلحة، وموتَ صانع القنابل من أعضاء حركة بوكو حرام، حسن ساني بادامي، في انفجار حدث في بيته. وعرضت قوى الأمن أمام وسائط الإعلام بعضًا من الذين ألقي القبض عليهم.

واندلعت أعمال العنف في السادس والعشرين من شهر يوليو/ تموز عندما هاجم ستون شخصًا من أعضاء الحركة مركز شرطة دوتسن في ولاية بوتشي. ويعتقد أن خمسين شخصًا لقوا حتفهم في هذا الحادث. وردّت الشرطة على ذلك بشنها حملة على قاعدة الجماعة في محيط مهبط الطائرات في ولاية بوتشي. وأفادت الحكومة المحلية في بوتشي أن خمس آبار في الولاية لُوِّثَتْ بمادتي السيانيد والفوسفور ـ مادتان كيميائيتان يعتقد أنهما استُخدمتا من قِبل حركة بوكو حرام لتصنيع أجهزة وأدوات متفجرة[29].

وانتشرت أعمال العنف في اليوم اللاحق لتشمل كلًّا من بورنو وكانو وكاتسينا ويوبي، وأسفرت عن أكثر من مائة إصابة في سياق هجمات استهدفت مراكز للشرطة ومباني حكومية. وفي ظل الفوضى التي أعقبت ذلك، حررت حركة بوكو حرام عددًا من السجناء. وشُنّت حملة اعتقال شملت أعضاء من الحركة مشتبهًا بهم في ولايات كادونا وسوكوتو وغومبي على الرغم من عدم اندلاع أعمال عنف في تلك المناطق[30].

وصدر بيان تلاه المتحدث الرسمي باسم الرئيس يارادوا أمر فيه القوى الأمنية بألّا تألو جهدًا في «تحديد هويات قادة المجموعة المتطرفة المتورطة في الهجوم وأعضائها المتورطين فيه، واعتقالهم ومحاكمتهم»[31]. وفي اليوم اللاحق لصدور الأمر الرئاسي، نزل إلى شوارع مايدوجوري مئات من الجنود التابعين للفرقة المدرعة الثالثة من الجيش النيجيري، فضلًا عن ست دبابات مدرعة خفيفة وعناصر من سلك الشرطة؛ وذلك بهدف تدمير مقر القيادة العامة لحركة بوكو حرام. وهدفت هذه الحملة، على وجه الخصوص، إلى استعادة السيطرة على كلٍّ من مايدوجوري وغالاديما وكسوان

شانو والساحل الأدنى، وهي المناطق التي استولت عليها حركة بوكو حرام منذ يوم الأحد الموافق 26 يوليو/ تموز. وفي هذه الأثناء، أدت أعمال العنف إلى تشريد الآلاف من السكان المحليين الذين اضطروا إلى اللجوء إلى مبانٍ تابعة للجيش والشرطة، على الرغم من أن أعدادًا كبيرة من هؤلاء السكان لم يتمكنوا من الفرار؛ لأنهم كانوا مُعرّضين لإطلاق نيران عنيفة متبادلة وعرضة لحواجز طرق ونقاط تفتيش أقامتها حركة بوكو حرام في الطرق[32]. وأسفرت المواجهات الشديدة التي أعقبت ذلك، واستمرت ثلاثة أيام، عن مقتل ما بين 700ـ800 عضو من أعضاء الجماعة وبينهم أحد مموليها الكبار، بوجي فوي، ووالد زوجة يوسف، بابا فوجو محمد، الذي كان يبلغ من العمر حينها اثنين وسبعين عامًا. وإلى ذلك، اعتُقل عدد من أعضاء الحركة كان بينهم محمد يوسف ونائبه أبو بكر شيكاو اللذان ألقي القبض عليهما في الثلاثين من يوليو/ تموز[33].

ودُمّر أيضًا مسجد ابن تيمية، المسجد الذي بني خصيصًا ليكون مقرًّا لأتباع محمد يوسف في مايدوجوري، فيما باتت تُعرف الواقعة باسم معركة مايدوجوري.

ميت أم حي؟

تسبب ما حدث في أعقاب إلقاء القبض على يوسف في إثارة كثير من الجدل وتضارب الأقوال. فقد ادعت في بادئ الأمر مصادر الشرطة عبر التلفزيون الوطني أنه حاول الهرب ثم قُتل أثناء محاولته القيام بذلك[34].

وتبيَّن في وقت لاحق أن الجيش سلَّمَهُ من دون أن يصاب بأذى (باستثناء جرح قديم في ذراعه) إلى الشرطة لاستجوابه، وذلك عقب تسليمِ الرجلِ نَفْسَهُ «سلميًّا» ـوفقًا لما أفاد به العقيد بن أهانوتو الذي كان يقود العملية، وألقى القبض عليه[35]. وانتشرت شائعات بسرعة، ثم تسربت صور وأشرطة فيديو تظهر زعيم حركة بوكو حرام وهو يُستجوب من قِبل الشرطة، وبعد ذلك جرى تداول صور رهيبة ومخيفة تُظهر جسده وقد اخترقه الرصاص. ثم شرعت جماعات حقوقية تطالب بالتحقيق في عملية قتل يوسف التي نُفّذت خارج نطاق أحكام القضاء[36].

وقد أتيحت لي فرصة مقابلة أحد الشهود المدنيين، وكان في مسرح الحدث في الثلاثين من يوليو/ تموز، ورأى جثة يوسف والتقط صورة لها. ووفقًا لما أفاد به هذا الشاهد، في الوقت الذي وصل فيه يوسف إلى مركز الشرطة، كان الضباط في سورة الغضب يعانون وجود عدد من الضحايا والإصابات في صفوفهم ومنهم مفوض شرطة متنقل. قال الشاهد: «عندما زُجَّ بيوسف في السجن كانت تسود حالة من الفوضى العارمة»[37]. وتتساوق هذه الرواية مع شريط فيديو يظهر ضباط شرطة وهم يتراقصون حول جثة يوسف، وأحدهم يزعم في محاولة لتبرير ما كان قد حدث للتو أنه إذا ما سيق يوسف إلى المحكمة «فلسوف يفلت من العقاب»[38]. ولا يُعَدّ انعدام الثقة بأحكام القضاء مسألة يعوزها المنطق، وهذا الشعور بانعدام الثقة ملازم لأفراد قوى الأمن. وفي الحقيقة، ثبت لاحقًا وجود عمليات إعدام خارج نطاق أحكام القضاء تُسَلَّطُ الأضواء عليها من قِبل حملات تطلقها منظمات دولية لحقوق الإنسان.

ولفت انتباهي مصدر آخر إلى أن قتل يوسف لم يكن حالة الإعدام الوحيدة خارج نطاق أحكام القضاء التي نُفّذت في ذلك اليوم في مركز الشرطة، فقد كان مصير عدد من أعضاء حركة بوكو حرام مماثلًا لمصيره. ووفقًا لما أفاد به هذا المصدر الذي التقيته، فإن تلك الإعدامات تعكس سخط عناصر الشرطة وإحباطهم وحتى فسادَهم[39]. هذا، وقد عرضت قناة الجزيرة في شهر فبراير/ شباط من عام 2010 شريط فيديو حصلت عليه -ما زال الشريط متاحًا عبر الشبكة العنكبوتية للذين يطيقون مشاهدته- يُظهر أشخاصًا يُزْعَمُ أنهم أعضاء في حركة بوكو حرام، وهم على الأرجح مدنيون بريئون، أمَرَهم ضباط في الجيش بالاستلقاء على الأرض تمهيدًا لإطلاق النار عليهم وقتلهم. وظهرت في الشريط نفسه جثة يوسف غارقة في دمائها، ويداه مكبلتان[40]. وحالف الحظ في ذلك الوقت شيكاو حيث تمكن من الفرار، وزعم أن «مسلمًا مخلصًا» أطلق سراحه عقب اعتقاله[41].

وأتيحت للجيش فرصة تسجيل شريط فيديو مقتضب لمقابلة أجريت مع يوسف في الهوسا، وذلك قبل تسليمه إلى الشرطة. وغني عن القول أنه كان في وسعنا أن نعرف أشياء أكثر بكثير عن الجماعة وعن معتقدات يوسف وشخصيته لو تسنّى لنا أن نبقي

مع الرجل زمنًا أطول من الدقائق الخمس والثواني الثلاث والأربعين (زمن الشريط المسجل).

وأدرج فيما يأتي نسخة طِبْق الأصل لما دار في المقابلة:

ضابط جيش: ذهبنا إلى منزلك أمسِ، وشاهدنا كثيرًا من الحيوانات والحقن والمواد التي تُستعمل في صنع القنابل، ما سبب احتفاظك بهذه المواد كلها؟

يوسف: كما قلت لك، لكي أحمي نفسي....

الضابط: (مقاطعًا) لتحمي نفسك.. كيف ذلك؟ ألا توجد سلطات، هيئات لتطبيق القانون؟

يوسف: السلطات، هيئات تطبيق القانون! هؤلاء هم أنفسهم الذين يحاربونني....

الضابط: ماذا فعلت؟

يوسف: أنا لا أعرف ماذا فعلت... أنا أعمل على نشر ديني: الإسلام فقط.

الضابط: ولكن أنا مسلم أيضًا..

يوسف: لا أعرف لماذا ترفض إسلامي أنا..

الضابط: لماذا يتعين عليك أن تقول بوكو التعليم الغربي حرام؟

يوسف: إنه حرام طبعًا.

الضابط: لماذا قلت ذلك؟

يوسف: لأسباب كثيرة جدًّا.

الضابط: البنطال الذي ترتديه.

يوسف: (مقاطعًا)... إنه من القطن الخالص، والقطن ينتمي إلى الله.

الضابط: ولكن قال الله في القرآن: «اقرأ»، وهذا يعني أنه ينبغي للناس أن يسعوا إلى تحصيل المعارف.

يوسف: هذا صحيح، ولكن ليس المعارف التي تخالف تعاليم الإسلام؛ فكل معرفة تتناقض مع الإسلام قد حرَّمها الله جلَّ جلالُه.. فالسحر (الشعوذة) معرفة، ولكن الله حرَّمَه.. والشرك (الإشراك بالله) معرفة، ولكن الله حرَّمَه.. وعلم الفلك معرفة، ولكن الله حرَّمَه...

الضابط: عثرنا في منزلك على أجهزة كمبيوتر وحقن.. أليست كلها من نتاج المعرفة؟

يوسف: إنها أشياء تكنولوجية بحتة، ليست محرمة.. أما التفرنج فهو أمر مختلف.

الضابط: كيف أمكنك أن تأكل أطايب الطعام -انظر إلى نفسك، تبدو في صحة جيدة- وتقود سيارات فارهة، وترتدي أحسن الثياب، بينما ترغم أتباعك على بيع ممتلكاتهم، ومعظم طعامهم من التمور وشرابهم ماء.. أليس كذلك؟

يوسف: لا، ليس هذا صحيحًا. فكل امرئ يعيش وفقًا لما يقدر عليه.. وحتى أنت مختلف.. إن من تراه يقود سيارات فارهة إنما يفعل ذلك لأنه يستطيع شراءها ويقوى على احتمال نفقاتها، ومن تراه يعاني في عيشه عِوَزًا وفاقةً فهذا سببه عدم توفره على ما يكفي من المال..

الضابط: لماذا تخليتَ عن مسجدك ومجمعك؟

يوسف: لأنك ذهبت وأمطرته بوابل من النيران.

الضابط: لكنك أرسلت أتباعك لكي يموتوا بالنيران.

يوسف: لا، بل إن أتباعي غادروا المكان.

الضابط: وماذا عن أولئك الذين أتوا ليقاتلوا من أجلك... أين، وأين أتباعك؟

يوسف: أنت طاردتهم وتعقبتهم جميعًا.

الضابط: باستثناء مايدوجوري...

يوسف: بعضهم موجودون في بوتشي، ولكن الشرطة طاردتهم وتعقبتهم قبل الآن، ويوجد عدد منهم في غومبي، وذهبت الشرطة إلى بيوتهم وتعقبتهم، وبعضهم في يولا وأداماوا، وهاجمتهم الشرطة، وكذا كانت حال مَن هم في جالينغو التابعة لولاية ترابا، وبعد أن طُرِدُوا وطُوردوا عادوا إلينا هنا في مايدوجوري.

الضابط: ماذا حدث ليدِك؟

يوسف: لقد وقعت.

الضابط: كم عدد المناطق التابعة لك في هذه المدينة (مايدوجوري)؟

يوسف: هنا مركز المقر الرئيس.

الضابط: ماذا عن الفروع الأخرى؟

يوسف: لدينا فروع في كلٍّ من غوانغ وبولونكوتو...

الضابط: حيث تم اعتراض سبيل أسلحة وإيقافها منذ عدة أيام، أليس كذلك؟

يوسف: (يضحك) اعترضوا سبيل أسلحة؟!

الضابط: ماذا عن الصف الثاني من القيادة.. لأنهم يقولون إن لديك جنودًا وشرطة، وما إلى ذلك؟

يوسف: ليس هذا صحيحًا...

الضابط: ولكن أليس لديك من هو في الصف الثاني من القيادة يتصرف في حال غيابك؟

يوسف: لديَّ ذلك.

الضابط: ما اسمه؟

يوسف: ملام أبو بكر شيكاو.

الضابط: أين هو الآن؟

يوسف: لا أعرف.

الضابط: مَن الذين فروا معك؟

يوسف: لم أهرب مع أحد.

الضابط: مَن رُعاتك هنا في البلد أو في الخارج؟

يوسف: لا أحد.

الضابط: لا؟.. قل لنا الحقيقة.

يوسف: إن شاء الله، لا أكذب عليك.

الضابط: هل لديك مزرعة في محيط بنيشك؟

يوسف: أجل.

الضابط: الآن جعلتنا نقتل أناسًا بريئين.. ماذا ينبغي لك أن تقول؟

يوسف: أنتم تتحملون المسؤولية عن كل الذين قتلتموهم.

الضابط: وماذا عن الذين قتَلَهم أتباعك؟

يوسف: لم يقتل أتباعي أحدًا.

الضابط: وماذا عن الذين قُتِلُوا من أتباعك؟

يوسف: الذين قَتلوا من قُتِلَ من أتباعي مجرمون ارتكبوا جرائم.

الضابط: من أين أنت في الأصل؟

يوسف: أنتمي إلى ولاية يوبي.

الضابط: أين ولاية يوبي؟

يوسف: جاكو سكو.

الضابط: وماذا عن والدك؟

يوسف: هو أيضًا من جاكو سكو.

الضابط: وماذا عن أمك؟

يوسف: إنها من غاشوا.

الضابط: هل سبق لك أن سافرت إلى الخارج؟

يوسف: إلى الحج فقط.

الضابط: في أي سنة كان ذلك؟

يوسف: في عامي 2003 و2004[42].

ما بعد يوسف

في شهر يوليو/ تموز من عام 2009، في أعقاب مقتل يوسف، وبينما أقرَّ ناطق رسمي باسم الشرطة الوطنية بوجود بعض جيوب العنف في الشمال، رفض فكرة قدرة الجماعة على الاستمرار زمنًا أطول، حيث قال: «.. تعمل هذه الجماعة تحت إمرة زعيم له جاذبيته وقدرته على التأثير. ولم يعُدِ الآن لدى هذه الجماعة أيُّ طموح؛ فالزعيم الذي ظنوه خالدًا لا يهزم، تبيَّن الآن أنه خلاف ذلك»[43]. ويبدو أن الناطق الرسمي المسؤول لم يفكر مليًّا في التضارب في الموقف الذي ظهر علنًا بعد سنتين، وأشار تبعًا له قادة أمنيون رفيعو المستوى إلى التحزب داخل حركة بوكو حرام عقب مصرع يوسف مباشرة. واستنادًا إلى الرواية التي تناقلتها وسائل الإعلام، حدثت ثلاث عمليات انشقاق قادها على التعاقب كلٌّ من «أبو بكر شيكاو» وممان نور وزعيم مجهول. وقد حلت هذه الجماعات المنشقة محل حركة بوكو حرام التي كانت أكثر توحدًا، وظلت قائمةً حتى صيف عام 2009. ونجمت هذه الانشقاقات بصورة رئيسة عن توترات نشبت بين شيكاو ـ الأكثر شعبيةً بين الأجيال الشابة الأحدث عهدًا ـ وبين أعضاء في الحركة أكثر اعتدالًا وجدوا في انفتاح نور على الحوار نهجًا أكثر جاذبيةً بالنسبة إلى مستقبل الحركة[44]. وجدير بالملاحظة أن نورًا على الرغم من سمعته قديمة العهد بوصفه رئيسًا أكثر اعتدالًا، فقد كان مطلوبًا للعدالة بسبب الهجوم الذي استهدف مبنًى للأمم المتحدة في أبوجا في شهر أغسطس/ آب من عام 2011، وبسبب اتصالاته مع القاعدة (سوف أتناول هذه القضية بمزيد من التفاصيل في موضع لاحق من هذا الكتاب). ويعتقد بعض المحللين، ومنهم يعقوب زين، أن جماعته قد تكون مسؤولة عن مقتل شقيق زوجة يوسف، باباكورة فوجو في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2011، في أعقاب لقائه مع مسؤولين أمنيين في محاولة لتسهيل الحوار مع حركة بوكو حرام[45].

وعلى الرغم من أن يوسف أشار في آخر مقابلة أجراها إلى شيكاو بوصفه الرجل الثاني في قيادة الحركة، وعلى الرغم من أن شيكاو أعلن عن انضواء الحركة تحت راية زعامته عبر شريط فيديو نُشر في العشرين من شهر أبريل/ نيسان من عام 2010؛ فإن بعض الأسئلة والمسائل تظل مطروحة حيال هوية الشخص الذي تولى زمام القيادة بوصفه زعيمًا مؤقتًا في أعقاب مقتل يوسف في وقت كان شيكاو فيه يتعافى من جراح أصيب بها. ويذهب بعض الخبراء إلى القول: يحتمل أن يكون نور هو من يقود الجماعة مؤقتًا[46]، ولكن يبدو أنه يوجد دليل أقوى يرجح كفة ساني عمرو، استنادًا إلى بيانه الذي أصدره وأوردتُه في موضع سابق من هذا الفصل، واستنادًا إلى مقابلات أجريتُها مع عدد من المصادر[47].

ومهما يكن من أمر هوية الذي يحتمل أن يكون قد تزعّم الجماعة في تلك الفترة القصيرة، فإنه لا يُعَدّ ضروريًا لفهم مسار بوكو حرام. والجدير بالملاحظة هو الاعتقاد أن الحركة همدت بين شهر أغسطس/ آب من عام 2009 وأبريل/ نيسان من عام 2010، في أعقاب قتل عدد من أعضائها واعتقال آخرين أو فرارهم إلى دول مجاورة، نتيجةً للإجراءات والتدابير المشددة التي اتُّخذت في شهر يوليو/ تموز من عام 2009.

حقبة شيكاو - بداية التمرد

عندما تولى شيكاو، الذي ينتسب إلى العرق الكانوري في ولاية يوبي، زمام القيادة في عام 2010، اكتسبت حركة بوكو حرام هوية جديدة أكثر عنفًا. وحريٌّ بنا أن نسلط الأضواء على أنه بالرغم من أن يوسف عُرف في المقام الأول بوصفه واعظًا، فإنه كان يفضل العنف أكثر مما يمكن للمرء أن يتصور. وفي الحقيقة، يعتقد بعض المعنيين بالأمر أنه كان ببساطة ينتظر «الوقت الملائم» لإطلاق حملة ذات طبيعة مختلفة عن النهج الذي اتبعه.

والانعطافة الراديكالية التي تمت في ظل عهد شيكاو كانت واضحة جلية من خلال شخصيته التي تتناقض على نحوٍ بيِّنٍ مع شخصية يوسف. والذين التقوا بشيكاو قالوا إنه فظّ غليظ القلب، ويتعاطى الحشيش بشراهة، ويُرْهَبُ جانبه أكثر من يوسف.

جاء ذلك على لسان أحمد سالكيدا، وهو واحد من عدد قليل من الصحفيين الذين تمكنوا من الاتصال المباشر مع أعضاء من الجماعة[48]. والحقيقة أنه ابتداءً من وقت تغير القيادة أصبح التواصل مع الجماعة أمرًا شديد الصعوبة. والتقيتُ صحفيًّا سبق أن أقام في بيت يوسف في مايدوجوري، وأُتيحت له فرصة مقابلته والتفاعل مع المتحدث باسمه بصورة منتظمة، ووصف يوسف بقوله: «يتحدث بهدوء، وهو معتدل ومتواضع». وكان الواعظ (يوسف) يصرّ على أنه لا علاقة له بحركة طالبان الأفغانية، على الرغم من أنه كان يدعم قضيتهم ويعارض سلطة الحكم. وكان إعجابه بحركة طالبان مُعلَنًا ومعروفًا جدًّا إلى حدٍّ جعل بعض أتباعه يطلقون عليه اسم «يوسف طالبان». وأضاف الصحفي في وصفه ليوسف قائلًا: «إنه كان يحاول دومًا ثني بعض أكثر أعضاء حركته تشددًا عن ارتكاب أعمال عنف، وذلك لشعوره بأن أوان الجهاد لمَّا يأتِ بعدُ. وعلى الرغم من أن العلاقة بينه وبين المتشددين أصيبت بشيء من التصدع بسبب اختلافات أيديولوجية، فقد كان يبادر في نهاية المطاف إلى مصالحتهم؛ وذلك لأنه كان يحتاج إلى دعمهم»[49]. وإلى ذلك أكد أحمد سالكيدا أيضًا كيف مضى رفض يوسف للقيم الغربية إلى رفض ما هو أبعد من مجرد نظام التعليم المستوحى من الغرب ـ كما يستشف غالبًا من ترجمة عبارة بوكو حرام، أي: التعليم الغربي حرام. وفي الواقع، الديمقراطية (بوصفها شيئًا لا مكان له ضمن المجتمع الإسلامي) كانت قضية رئيسة بالنسبة إلى يوسف. ومن هذه النقطة يمكن للمرء أن يستنتج، كما فعل سالكيدا، أنه لولا فشل نظام الحكم الذي كانت تتصف به نيجيريا في ذلك الوقت (وأزعم أن هذا الإخفاق ما زال مستمرًا حتى يومنا هذا) لكان عنف حركة بوكو حرام سيفتقر إلى محفز وإلى محرك مهم على صعيد التجييش والتجنيد؛ أعني أنه كان سيفتقر إلى السخط الشعبي المتجذر حيال الحكم[50].

إن احتشاد هذا المستوى من الرؤية والإدراك في عقلية شيكاو وفي تفكيره لهُوَ أمرٌ في غاية التعقيد، على الرغم من رسائل الفيديو المتعددة التي بثها على مَرِّ الوقت معتمرًا كوفية وإلى جانبه بندقية كلاشنكوف. وعرف عنه أنه لا يتعامل مباشرةً مع معظم أتباعه، فضلًا عن وسائل الإعلام، ويفضل إعطاء الأوامر وتوزيع الأموال أو جمعها من خلال أعوانه. ويبدو أيضًا أنه هو صاحب الكلمة الفصل في القرارات جميعها،

على الرغم من وجود مجلس شورى يتألف من ثلاثين عضوًا من عناصر النخبة لدى الجماعة وهم من نيجيريا ومن البلدان المجاورة، يُشكّلون هيئة صنع القرار في حركة بوكو حرام، وهم يديرون ما أصبح منظمةً ترتكز إلى الخلية[51].

وأشارت مصادر عديدة متطابقة إلى أن شيكاو كان طالبًا يدرس علوم الدين، قَدِمَ إلى مايدوجوري في عام 1990، واستقر عند رجل دين إسلامي محلي في منطقة مافوني، وتزوج لاحقًا بإحدى بناته، وماتت زوجته أثناء الولادة، ويحتمل أن تكون هذه الحادثة قد أثارت لديه بعض المشكلات النفسية التي كانت لا تزال مكبوتة؛ فغدا عندها عنيفًا جدًّا لدرجة تقتضي تقييده بالسلاسل[52]. وتزوج بإحدى زوجات يوسف الأربع وكفل أولاده عقب مقتله[53].

ويحتمل أن يكون مامان نور قد عَرَّفَهُ إلى يوسف في أواخر تسعينيات القرن العشرين. ومما لا شك فيه أنه كان هو صاحب المعتقدات الأشد تطرفًا بين هؤلاء الثلاثة، إلى الحد الذي جعله (شيكاو) ينتقد يوسف لكونه «ليبراليًّا» إلى حدٍّ بعيد. وفضلًا عن ذلك، كان وازعه الديني من النوع الذي أكسبه لقب دار التوحيد [كذا]*، أي الإخصائي في التوحيد [كذا]*، أو العقيدة الإسلامية[54]. [كذا]*

وانعكست آراؤه المتطرفة في بعض رسائله. وفي إحدى أكثر رسائله الجالبة للخزي والعار، وهي تلك التي بثها عقب مقتل أكثر من مائة وثمانين شخصًا في كانو في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2012 واعترف فيها بقوله: «أستمتع بقتل أي شخص يأمرني الله بقتله استمتاعي بذبح الدجاج والخراف»[55]. وما أنا عازمة على وصفه وشرحه أيضًا بوصفه تحولًا جوهريًّا تحقق بفعل قيادة شيكاو، هو محاولة ربط الجماعة ربطًا خطابيًّا ربما أكثر منه ربطًا عمليًّا، مع نضال جماعات جهادية أجنبية، بيد أنني سأرجئ الحديث عن البعد الأجنبي إلى الفصل اللاحق. وهذا الجانب من الأهمية والحساسية بمكان -يثير اهتمام كثيرين، ومنهم الحكومات الأمريكية والبريطانية والكندية- بحيث أرى لزامًا عليَّ تكريس فصل كامل من هذا الكتاب لدراسته وبحثه.

وأعلن في مناسبات عديدة وعلى مدى سنوات عن مقتل شيكاو من قِبل قوى الأمن النيجيرية، واعتاد من جانبه في كل مرة على بث شريط فيديو أو رسائل صوتية

بعد أيام معدودات، يسخر فيها من الجهود الحكومية المبذولة في هذا الإطار؛ الأمر الذي جعلني أغدو شديدة الارتياب في كل تقرير يعلن عن مقتله. ولكن المرة الوحيدة التي كدتُ أن أصدق فيها مزاعم من هذا القبيل كانت في شهر أغسطس/ آب من عام 2013، عقب إصدار البيان الآتي من قِبل المتحدث باسم قوة المهام العسكرية المشتركة، المقدم صغير موسى:

كشف تقرير صادر عن المخابرات ومتوفر لدى إدارة عمليات استعادة النظام التابعة لقوة المهام العسكرية المشتركة، النقابَ عن أنه يحتمل أن يكون أبو بكر شيكاو، القائد الإرهابي المطارد والمطلوب (للعدالة) بشدة، قد لقي مصرعه. فقد مات متأثرًا بجراح أصيب بها من جرّاء طلقات نارية، تعرض لها في مواجهةٍ مع قوة المهام العسكرية المشتركة في أحد المخيمات التابعة لها في غابات سامبيسا، في الثلاثين من شهر يونيو/ حزيران مع عام 2013. وكان شيكاو قد أصيب بجراح قاتلة في المواجهة المذكورة، ونُقل خِلْسَةً إلى أميتشايد، منطقة حدودية في الكاميرون، لمعالجته من إصابات لم يتعافَ منها قط[56].

وأضاف المقدم موسى قائلًا: إن الرجل الذي ظهر في شريط الفيديو الذي نُشِرَ من قِبَلِ الجماعة قبل أيام لم يكن شيكاو نفسه بل شخص شبيه به. كما أضاف: لقد أدى موت الزعيم إلى إضعاف الروح المعنوية للمقاتلين التابعين له، كما أدى بالتأكيد إلى تنامي الثقة بالقوى الأمنية[57]. وتكشفت، فضلًا عن ذلك، تفاصيل عن مقتل نائب يوسف في قيادة الجماعة، مومودو باما الذي يعرف أيضًا باسم «أبو سعد» إلى جانب والده، أباتشا فلاتاري، الذي يعتقد أنه أحد «المرشدين الروحيين للإرهابيين المنضوين تحت لواء حركة بوكو حرام، والمسؤول عن تشريب جنود المشاة من الأطفال الأفكار والمبادئ، وهؤلاء هم المسؤولون، في المقام الأول، عن اختطاف أطفال آخرين»[58].

وخلافًا للحالات السابقة، لم تصدر عن الجماعة رسالة تدحض مزاعم مقتل شيكاو. واحتدم على مدى أسابيع الجدل بين محللين وإخصائيين أمنيين حيال إذا ما كان مقتل الرجل قد وقع فعلًا أم لا! وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يُخبِّئه المستقبل لحركة بوكو حرام؟ هل سيكون في وسع جيل ثالث من القيادة أن يُبقي الحركة موحدة

ومتماسكة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فكم من الوقت سوف يستمر القتال قبل أن تتفكك حركة بوكو حرام؟ كانت هذه بعض الأسئلة التي طفت على سطح الدوائر المعنية بمراقبة حركة بوكو حرام، واستمرت حتى أواخر شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2013 على الأقل، عندما ظهر شيكاو نفسه من جديد عبر شريط فيديو ليذكر العالم بأنه ما زال على قيد الحياة:

> ها أنا ذا حيٌّ أُرزق وفي أحسن حال. على صغير موسى أن يدفن نفسه في العار، وعلى الرئيس جوناثان أن يدفن نفسه في العار، وعلى الرئيس أوباما أن يدفن نفسه في العار، وعلى الرئيس فرانسوا هولاند أن يدفن نفسه في العار، وعلى الملكة إليزابيث أن تدفن نفسها في العار... قالوا إنني لقيت حتفي، لكن ها أنا ذا. على العالم أن يعلم أنني حي أرزق، ولن أموت إلا عندما يجيء أجلي، وعلى كل إنسان أن يحكم على نفسه تبعًا لما يمليه عليه ضميره. إن ما أُقْدِم على فعله منصوص عليه في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف ولن أكف عن فعله، وإني أتحدى رجال الدين في العالم أجمع أن يشككوا فيما أقوم به من أعمال. ويجب على الذين يستخفّون بقدراتي أن يعيدوا تقويمها. ولن أسمح للديمقراطية بأن تزدهر على وجه الإطلاق؛ ذلك لأن مفهوم حكم الشعب من قبل الشعب من أجل الشعب غير ممكن مطلقًا، ولن يتحقق أبدًا، ويجب أن يحل حكم الله وحده فقط محل الديمقراطية... حكم الله من الله ومن أجل الله[59].

التغطية الصحفية للهجمات، وعمليات الاختطاف، والفرار من السجن، والنشر عبر أشرطة الفيديو، والأنشطة ذات الصلة التي ميزت حملة التمرد التي أطلقتها حركة بوكو حرام منذ عام 2010 حتى يومنا هذا هي من الوفرة بمكان، وتكفي عملية بحث بسيطة عبر غوغل لتأكيد كثرتها. ولهذا السبب سأعمد إلى التعامل مع ما تبقى من هذا الفصل موضوعيًا، لا وفقًا لتسلسل الأحداث زمنيًا. وقد سلطتُ الضوء، تحديدًا على بعض التطورات والاتجاهات الرئيسة التي تسترعي الاهتمام، بوصفها تشير إلى مسار تكتيكي جديد أكثر تطورًا اعتمد من قبل جماعة شيكاو.

وكما كانت حال يوسف، فإن رفض شيكاو للديمقراطية واضح، وهذا يُشكّل عنصرًا واحدًا، فإذا ما اتحد مع الأصولية الدينية، فإن العنصرين معًا يواظبان على تعريف الحركة. وفي هذا السياق، لا يوجد ما يدعو إلى الدهشة حيال محاولات تفجير تجمعات المهرجانات السياسية (21 مارس/ آذار 2011)، والهجمات التي استهدفت مراكز الاقتراع (أبريل/ نيسان 2011)، وتفجير اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في مايدوجوري (أبريل/ نيسان 2011)، واغتيال مرشحين وشخصيات سياسية مختلفة[60]. وينظر إلى الديمقراطية من قِبل الجماعة في الحقيقة بوصفها مفروضةً من قِبل الأجانب وتحديًا لسيادة الله.

ومع عودة حركة بوكو حرام إلى مايدوجوري في منتصف عام 2010، شُنَّتْ حملة اغتيالات، وكانت تُنفَّذ عادةً باستعمال دراجات نارية، ولم يقتصر أمر عمليات القتل على استخدام أساليب إطلاق النار والتفجيرات والاعتداءات المسلحة والاغتيالات. وفي الواقع، شهد عام 2011 توسيعًا لقائمة الأهداف، حيث تعدت مراكز الشرطة وثكنات الجيش المفضلة. فالمدارس (المدانة بتهمة نشر التعليم الغربي) والمشافي والحانات ورجال الدين المسلمون الذين تجرّؤوا على انتقاد الجماعة والمساجد ومخاتير القرى المحلية والأسواق والمواطنون العاديون؛ كل أولئك أصبحوا أهدافًا مشروعة. ويعيد أندرو ووكر إلى الأذهان حادثة وقعت في عام 2011، حيث تعرَّض صيدلاني إلى إطلاق نار وسُرقت الأموال والأدوية من صيدليته[61].

واتسع مسرح عمليات بوكو حرام مع مرور الزمن أيضًا؛ فامتدت عملياتها من الولايات الأصلية التي انطلقت منها -وهي يوبي وبورنو وبوتشي وأداماوا وكادونا وولاية النيجر وبلاتو وأبو وكاتسينا، وقد شهدت جميعها بعض أعمال العنف- لاحقًا لتشمل كلًا من كانو وجيغاوا وغومبي وترابا وحتى سوكوتو وكوجي في عام 2012. وتكشّف النقاب عن المجموعة الثانية من الولايات والمناطق عندما بدأت الجماعة تستعرض قواها بتنفيذ هجمات في مناطق لا يرجح أن تحظى فيها بشبكة دعم قوية، وهي مناطق تضم فيما خليطًا إثنيًّا من السكان مختلفًا كل الاختلاف عن التركيبة السكانية الموجودة في بورنو أو في الولايات الشمالية الأخرى[62]. وكانت كوجي في

الواقع أبعد منطقة نُفّذت فيها هجمات في الجنوب من قبل حركة بوكو حرام حتى الآن. «وتُعَدَّ ولاية كوجي، كما أشار يعقوب زين وآخرون، نقطة انطلاق لمهاجمة الجنوب»[63]؛ وذلك نظرًا إلى قربها من منطقة دلتا النيجر. ونفذت عمليات اعتقال عديدة في لاغوس-مركز نيجيريا المالي- في غضون عام 2013[64]، وكشف النقاب في الربيع عن خطة مزعومة كانت ترمي إلى الهجوم على مطار لاغوس الدولي[65].

وفضلًا عمًّا تقدم ذكره، وفي وقت باكر من مرحلة ما بعد يوسف، أصبحت عمليات الفرار من السجون علامة فارقة تَسِمُ الجماعة، بدءًا من تنفيذها خمسين هجمة قوية على سجن بوتشي في السابع من شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2010 أسفرت عن إطلاق سراح أكثر من 700 سجين، ومن بينهم 100 سجين على الأقل كانوا أعضاء في حركة بوكو حرام[66]. وتكرر وقوع حوادث مماثلة في أماكن أخرى شملت فيما شملت سجونًا في أداماوا (2011)[67] وفي يوبي (2012)[68] وفي بورنو (2013)[69].

وبدأت كنائس تتعرض لهجمات أيضًا منذ مطلع عام 2010، وما برحت تتعرض لاعتداءات حتى يومنا هذا. وأصدرت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية العالمية تقريرًا في شهر أغسطس/ آب من عام 2013 يسلط الأضواء على مدى «الاستهداف الديني» من قِبل جماعة بوكو حرام. وجاء في التقرير أنه منذ الأول من شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2012 وقعت اعتداءات من القصف والتفجير إلى الإحراق وشن الهجمات، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 366 شخصًا. وإلى ذلك، شُنَّ واحد وثلاثون هجومًا منفصلًا على مسيحيين، أو على جنوبيين يُنظر إليهم بوصفهم مسيحيين، ولقي من جرّاء هذه الهجمات ما لا يقل عن 166 شخصًا مصرعهم. ونُفِّذَ فضلًا عن ذلك 23 هجومًا، واستهدفت هذه الهجمات رجال دين مسلمين أو شخصيات إسلامية مرموقة عرف عنها انتقادها حركة بوكو حرام، وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل ما لا يقل عن ستين شخصًا. وشنت الحركة أيضًا واحدًا وعشرين هجومًا على مؤسسات «غير إسلامية» أو على أشخاص متورطين في سلوك «غير إسلامي، وتمخضت هذه العمليات عن مقتل ما لا يقل عن 74 شخصًا»[70]. وأكثر هذه الهجمات جلبًا للعار والخزي لمنفذيها كانت تلك التي نُفِّذت في يوم عيد الميلاد وحوله، ومثالٌ عليها الهجمات المتعددة

التي وقعت عشية يوم عيد الميلاد في جوس، عاصمة ولاية بلاتو، في عام 2010[71]، وأعقبتها حوادث مماثلة شملت تفجيرات متعددة استهدفت مصلين في أبوجا وجوس وولاية يوبي في عام 2011[72]، وأخرى وقعت في يوبي وبورنو في عام 2012[73]. والعقل المدبر للتفجير الانتحاري الذي استهدف كنيسة القديسة الطفلة تيريزا الكاثوليكية في الخامس والعشرين من شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2011 في ولاية النيجر هو كبيرو عمر، المعروف باسم كبيرو سوكوتو، وخضع لمحاكمة استقطبت جمهورًا واسعًا من متابعي محاكمات أعضاء في حركة بوكو حرام، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2013[74].

وكما أشرت في الفصل التمهيدي من هذا الكتاب، عانت منطقة حزام وسط نيجيريا وأجزاء من ولاية بلاتو، على وجه الخصوص، اندلاع أعمال عنف منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين، كما عانت أعمال عنف أشد وطأةً وأكثر كثافةً منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك من جرّاء توترات عرقية ودينية نشبت بين سكان أصليين ومستوطنين، وصبَّ مزيدًا من الزيت في نارها تطبيقُ الشريعة الإسلامية في الولايات الشمالية. ودفع تطبيقها هناك مسلمي الهوسا-فولاني إلى المطالبة باعتمادها وإقرارها في ولاية بلاتو، فوقعت حوادث صغيرة ما لبثت أن تصاعدت متحولة إلى موجة عنف أسفرت عن مصرع ما لا يقل عن ألف شخص في عام 2011[75]. وأجبر العنف المتجدد والمستمر الرئيس على إعلان حالة الطوارئ في ثلاث سلطات حكم محلي في جوس في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2011، في محاولة «بدا أنها ترمي إلى إدراج ولاية بلاتو في المجموعة نفسها التي أدرجت فيها أجزاء من الشمال النيجيري في الطرف الحاد العنيف من المناطق التي تشهد حالة تمرد حركة بوكو حرام، خاصةً ولايتي يوبي وبورنو، اللتين أُخضعت أجزاء منهما أيضًا لحكم الطوارئ»، وفقًا لما أفاد به آدم حجازي[76]. وانطلاق حركة بوكو حرام بشن هجمات في الحزام الأوسط، وإن لم يكن مدفوعًا بالعداء ذاته الذي ألَّبَ بصورة رئيسة جماعة البيروم المسيحية (أكبر مجموعة عرقية أصلية في ولاية بلاتو النيجيرية) ضد الأغلبية المسلمة التي تتألف من قبائل الهوسا والفولاني؛ فأضاف انطلاق الحركة هذا تشددًا وزخمًا إلى الخطاب

المحلي السائد في أوساط قيادة جماعة البيروم العرقية، التي ساقت الحجج على أن عمليات الجهاد الإسلامي كانت تشن في الولاية التي تعيش فيها (بلاتو). وتضمنت بعض مزاعم تلك القيادة الاعتقاد في أنه إذا ما آلت الأمور إلى أسلمة ولاية بلاتو، فإن من شأن ذلك أن يتسبب في زوال المسيحية عبر مناطق الحزام الأوسط برمّتها[77].

وفي حين أنني لم أجد أن هذا السيناريو محتمل الحدوث، فإن أندرو ووكر يُصرّ على أن حركة بوكو حرام ستواصل هجماتها ضد الأهداف الرخوة، كما ستعزز انخراطها في أزمة جوس عبر محاولتها إخافة المسيحيين إخافةً مؤثرة وناجزة تحملهم على مغادرة مناطقهم، فضلًا عمَّا ينطوي عليه هذا السيناريو من تداعيات سلبية على استقرار البلاد بأسرها[78].

الانشقاق والتحزب والخطف

بوكو حرام ليست حركة متجانسة، وسبق لي أن أشرت فيما تقدَّم من هذا الكتاب إلى التحزب فيها، خاصة في مرحلة ما بعد يوسف. والمثال الأكثر وضوحًا على هذه الظاهرة هو ظهور فرع من هذه الحركة تحت اسم «جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان»، ويطلق عليها اختصارًا اسم «الأنصار».

ففي أعقاب هجمات حركة بوكو حرام المُشَهَّرَةِ التي شنتها في ولاية كانو في العشرين من شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2012، وأسفرت عن مقتل أكثر من 200 شخص معظمهم من المدنيين، نشرت الجماعة الجديدة منشورات في السادس والعشرين من شهر يناير/ كانون الثاني أدانت عبرها قتل مسلمين بوصفه «عملًا غير إنساني»، وأعلنت فيها عن وجودها رسميًّا، وجاء فيها:

للمرة الأولى، يسرُّنا أن نعلن على الملأ تشكيل هذه الجماعة التي لها قاعدة أصيلة وأساس حقيقي. ولسوف يكون لنا رأي نزيه في الأمور كلها؛ تشجيعًا للأمر بالمعروف وسعيًا لانتشاره، ونهيًا عن المنكر وسعيًا لاستئصاله[79].

وفي شهر يونيو/ حزيران من العام نفسه، وزَّع شخص زعم أنه زعيم الجماعة وأنه يدعى «أبو أسامة الأنصاري» (قد يكون اسمًا مستعارًا لخالد البرناوي) شريطَ فيديو

باللغة العربية، ثم تُرجم إلى لغة الهوسا وإلى اللغة الإنجليزية، أكد فيه أن «الإسلام يحرّم قتل الأبرياء ومنهم غير المسلمين. هذا هو اعتقادنا وسوف ندافع عنه». وأدان قتل «عناصر الأمن الأبرياء»، لكنه أكد استعداد جماعة الأنصار لقتال «أي جماعة دين [كذا]، تهاجم الإسلام والمسلمين»[80].

وانطلاقًا من اسمها ـالذي يشير إلى المسلمين في القارة السوداء (أفريقيا)، لا إلى النيجيريين فقط ـ وبالانتقال إلى انتقادها حركة بوكو حرام التي تستهدف الناس دونما تمييز، تبدو عناصر الخلاف بين الجماعتين جلية واضحة. وقد ساعدت اللقاءات والمقابلات التي أجريتُها في توضيح بعض الديناميات التي أدت إلى الانقسام، وفي توضيح العلاقة كذلك التي استمرت حتى يومنا هذا.

واستنادًا إلى معلومات أدلى بها أعضاء جماعة بوكو حرام، فرَّ كثير من أعضاء الجماعة في أعقاب حملة فرض النظام في عام 2009 إلى الجزائر والنيجر ومالي وتشاد والصومال والسودان وأفغانستان، والخبرة التي تحققت من رحيلهم هذا، خاصة تلك الناجمة عن تفاعلهم مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مكّنت هؤلاء الرجال من الاطلاع على مفهوم الجهاد العالمي وعلى أيديولوجية أكثر تعقيدًا، ولدى عودتهم إلى نيجيريا صار يطلق على الذين تلقَّوْا منهم تدريبات في كنف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اسم «رجال الصحاري». وهؤلاء المقاتلون هم الذين بدؤوا يدركون أن الحركة التي انتموا إليها كان يقودها رجل «معتوه»، وأنه إذا ما أريد لنضالهم أن يتكلل بالنجاح، فإنه لا بد من تبنّي نهج أكثر تطورًا[81]. وكان أحدهم، ويدعى آدم كامبار، قد صُنّف لاحقًا من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه إرهابيًّا عالميًّا، وذلك في شهر يونيو/ حزيران من عام 2012. وعبّر بيان صحفي مقتضب يكتنفه شيء من التشوش أدلى به الجيش النيجيري في شهر يونيو/ حزيران من عام 2013، أعلن عن مقتل آدم قبل عام من تلاوة ذلك البيان الذي وصفه بأنه صلة الوصل الرئيسة بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبين حركة الشباب. وادعاء الجيش في بيانه أن آدم قتل زَعْمٌ لم تكن حكومة الولايات المتحدة قد أكدته على الملأ[82]. ويؤكد هذا الجدول الزمني على كل حال التفاصيل التي جمعتُها ميدانيًّا، والتي كان وفقًا لها مقررًا أن يكون

كامبار زعيمًا لحركة الأنصار، غير أن مقتله في غارة شُنَّتْ في كانو في الخامس عشر من شهر أغسطس/ آب من عام 2012 أتاح الفرصة لشخصٍ آخرَ مصنفٍ إرهابيًّا من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية هو خالد البرناوي، لتولِّي زمام القيادة. وتبعًا للمصدر الذي استقيتُ منه معلوماتي يُعَدّ البرناوي «المتطرف الأكثر تطورًا في نيجيريا»[83]. ويعتقد فضلًا عن ذلك أنه شارك عن كثب في عملية اختطاف المسَّاح البريطاني كريس مكمانوس، والمهندس الإيطالي فرانكو لامولينارا، في ولاية كيبي في شهر مايو/ أيار من عام 2011[84]. وقد فاجأت هذه الحادثة كثيرين: فلم يسبق أن أقدمَتْ حركة بوكو حرام قطُّ على اختطاف أجانب. وولاية كيبي التي تقع في أقصى الشمال الغربي من البلد على الحدود مع النيجر وبنين، كانت حتى ما قبل عملية الاختطاف تلك خارج نطاق مسرح عمليات حركة بوكو حرام. ولتعزيز حالة عدم اليقين التي كانت سائدة، أعلنت في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2011 جماعةٌ جديدةٌ أطلقت على نفسها اسم «القاعدة في بلاد ما وراء الساحل»، مسؤوليتَها عن عملية الاختطاف. وما يدعو إلى الحزن والأسف أن الرهينتين كليهما قُتلا أثناء تنفيذ عملية إنقاذ فاشلة قام بها قسم القوارب الخاصة، التابع لسلاح البحرية الملكية البريطانية في شهر مارس/ آذار من عام 2012[85]. وأعلنت الحكومة البريطانية في وقت لاحق حرمان حركة الأنصار من حماية القانون، وفرضت حظرًا عليها بوصفها منظمة أجنبية إرهابية، تبعًا لصِلاتها بتنظيم القاعدة، ولأنه كان يُعتقد أنها مسؤولة عن جريمة القتل التي أودت بحياة الرجلين اللذين اختُطفا في كيبي[86].

ولكن لم يكن تورط البرناوي في عملية الاختطاف من قبيل المصادفة؛ فقد سبق له أن اكتسب خبرة تتصل بأعمال الاختطاف التي نُفِّذت من قِبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكان متورطًا في احتجاز الرعايا الفرنسيين في الساحل.

وإلى ذلك، نشب في الحقيقة خلاف بشأن اقتسام أموال الفدية وإعادة توزيعها بين البرناوي وشيكاو أدى إلى تصدُّع العلاقة بينهما. ويعتقد أنه بعد دفع الفدية المالية إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي بلغت أحد عشر مليون يورو، تلقَّى البرناوي منها خمسين مليون نيرة (228,000 يورو تقريبًا، 189,000 جنيه إسترليني،

312,000 دولار أمريكي)، وتبرع بالنتيجة بمبلغ أربعين مليون نيرة إلى جماعة بوكو حرام، وبذلك بدأ الخلاف؛ فقد رغب شيكاو أن يوزع المبلغ بين الأعضاء، في حين ذهب آخرون إلى أنه ينبغي أن يُستعمل في تعويض أسر المقاتلين الذين قُتلوا. وإلى ذلك، رفض شيكاو أن يحيط البرناوي علمًا بطريقة توزيع الأموال، ومنذ ذلك الحين فصاعدًا آلت الأمور إلى تطبيق اتفاق غير رسمي قضى بأن تعتمد كل جماعة على نقاط قوتها الذاتية: فقد كان لدى شيكاو العناصر البشرية المسلحة القادرة على توفير غطاء للعمليات، وكان لدى البرناوي الخبرة في اختطاف الغربيين. وبناءً على ما تقدَّم يجري اقتسام عوائد الفدية وتقديم يد العون في تمويل حركة بوكو حرام[87].

وتعزز هذه التفاصيل مجتمعةً فرضية أنه على الرغم من انفصال حركة الأنصار عن جماعة بوكو حرام، استمرت الجماعتان بالتعاون، تقول حركة أنصار في توصيف هذا الواقع: «حالنا كحال القاعدة وحركة طالبان، فكلتا الجماعتين تسعى إلى تحقيق الأهداف ذاتها، وهما منخرطتان في الصراع نفسه، ولكن لكلٍّ منهما قادة مختلفون»- على الرغم من اختلافهما تكتيكيًّا (حركة أنصار تستهدف أشخاصًا رفيعي المستوى، فيما تعمد حركة بوكو حرام إلى القتل العشوائي دونما تمييز)، ومن حيث الشراسة (لا يتوفر البرناوي على أيديولوجية راديكالية شديدة العنف والتطرف وهو يختلف بذلك عن شيكاو، فنهج البرناوي قائم على رسالة تقتضي حماية المسلمين جميعًا في أفريقيا)[88]، و(مسرح عمليات البرناوي إقليمي، ومسرح عمليات شيكاو وطني)، وقد يتعلق مسرح عمليات شيكاو بشيء من التوترات العرقية. وسوف أتناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل في موضع لاحق من هذا الكتاب، أما هاهنا فأود أن ألفت الانتباه إلى أن كثيرًا من المحللين يعتقدون أن دوافع حركة بوكو حرام تنطلق من واقع الانتماء إلى العرق الكانوري (مجموعة عرقية تنحدر من غربي أفريقيا). وفي الحقيقة يهيمن العرق الكانوري على ولاية بورنو التي تُعَدّ معقل حركة بوكو حرام. شيكاو ومحمد يوسف كلاهما ينتمي إلى المجموعة العرقية نفسها. وثمة تكهنات تؤول إلى أن شعب الهوسا-فولاني ثاني أكبر مجموعة عرقية منخرطة في صفوف حركة بوكو حرام، مُستاءً من حقيقة أنه لم يُكلَّف كانوريٌّ واحدٌ بتنفيذ عملية انتحارية، وأن الذين ينحدرون من

العرق الكانوري، على وجه العموم، أقل عرضةً للاعتقال[89]. ولكن يصعب تأكيد هذه المزاعم. ويُشكِّك الدكتور فريدوم أونوها من كلية الدفاع الوطني في أبوجا، وهو خبير في حركة بوكو حرام، في إمكانية التحقق من هوية أي انتحاري ومن عرقه نظرًا إلى عدم وجود نظام وطني للهويات، ويقول لذلك مهمة التحقق من الهوية ليست سهلة. ويعتقد الدكتور أونوها أن كثيرًا من المقاتلين يحتمل أن يكونوا قد جاؤوا من خارج البلد[90].

وعلى الرغم من أنه عقب إلقاء القبض عليه في عام 2012، وأثناء التحقيق معه، أشار المتحدث باسم الجماعة المسمى «أبو القعقاع» إلى وجود توترات عرقية مماثلة لما ذُكر آنفًا. وزعم أبو القعقاع أنه نادرًا ما كان يعتقل أحد أعضاء الحركة المنحدرين من العرق الكانوري، فيما كان الأعضاء الذين ينحدرون من شعب الهوسا-فولاني أهدافًا معتادة لقوى الأمن؛ الأمر الذي يثير شكوكًا حيال إذا ما كان أعضاء الحركة الكانوريون يخونون إخوانهم المجاهدين ويبيعونهم لقوة المهام العسكرية المشتركة[91].

شأنهما شأن كثير من الجماعات الإسلاموية المتطرفة في غربي أفريقيا، تتوفر جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار على عضوية مرنة، ويبدو، استنادًا إلى المناقشات التي أجريتُها مع خبراء ممارسين من عسكريين ورجال أمن على أرض الواقع، أن المقاتلين من أصحاب الرتب المتوسطة والدنيا يغيرون مواقفهم ومواقعهم في كثير من الأحيان، تحقيقًا لمصلحة أو استرضاء لجهةٍ ما كلما واتَتْهُم الظروف. ويذهب بعض المعنيين بالأمر إلى أن عملية اختطاف العائلة الفرنسية في الكاميرون في أوائل عام 2013 التي نسبت إلى حركة بوكو حرام -أول عملية اختطاف تنفذها الجماعة وتجري خارج حدود نيجيريا- سهّلت تنفيذها حركة الأنصار؛ وذلك لأنه كان يتعيّن على الجماعتين أن تتعاونا ضمانًا لبقائهما في قيد الحياة ولاستمرارهما في أعقاب الضغط الذي تعرضت له جهة تمويلهما، منظمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في شمالي مالي عقب عملية سرفال العسكرية التي قادتها فرنسا وكانت ترمي إلى طرد الإسلامويين الذين سيطروا على الجزء الشمالي من البلاد[92].

وثمة هجوم آخر جدير بالملاحظة نُفِّذَ في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2012 -وهو هجوم أثار شكوكًا أيضًا في أن الجماعتين المتمردتين ما برحتا تتعاونان-،

واستهدفت فيه حركة أنصار مقرَّ القيادة العامة للقوى الخاصة المكلفة بمكافحة السرقة في أبوجا، وفرَّ نتيجة العملية عشرات الأعضاء في حركة بوكو حرام من المعتقلين المحتجزين في ذلك الموقع[93].

وأشار مصدر من داخل مؤسسة الدفاع أيضًا إلى احتمال وجود فصائل عديدة أخرى لم تخرج أسماؤها إلى العلن. وذكر المصدر محمد موهان و«أبو محمد آدو عزيز» بوصفهما رئيسين محتملين لفصيلين (متمردين)[94]. وتوجد جماعة أخرى منشقة محتملة كانت تمثلها الحركة الإسلامية اليوسفية التي تلوذ بالصمت حاليًا، وكانت قد وزَّعت منشورات في مايدوجوري في عام 2011 أعربت فيها عن قلقها من بعض الأمور، وجاء فيها:

> لقد دسَّ بعضُ مَن لديهم دوافع شريرة في نضالنا الأصيل حربًا مقدسة مزيفة ليست إسلامية على الإطلاق... وبناءً على ذلك، نحن ننأى بجماعتنا عن كل التفجيرات التي استهدفت مدنيين ومؤسسات أخرى، وندينها على حد سواء، ونتضرع إلى الله أن يكشف الستر عن الذين نفّذوها ونسبوها إلينا... وإنّ افتضاح أمرهم على جانب كبير من الأهمية في ضوء الاهتمام الكبير الذي أبداه أفراد وجماعات بمعاناة الجماهير من المواطنين الأبرياء العالقين في مرمى النيران العنيفة المتبادلة بين أعضاء جماعتنا وبين القوات النيجيرية[95].

واقترحَ عليَّ اسمٌ أخير لشخص بوصفه زعيمَ فصيل، وهو الجاساوي[96]، ولكن التحقق والتثبت من هذا الأمر هو، من جديد، في غاية الصعوبة.

وأشارت الأبحاث التي أُجريت من قِبل مجموعة الأزمات الدولية إلى أن مجموع الجماعات ست فصائل هي: جماعة شيكاو، وجماعة الأنصار بقيادة خالد البرناوي (ويفضل أن يشار إليها بوصفها جماعة منشقة)، وجماعة مامان نور (وإن كانت خاضعة لسيطرة شيكاو)، وجماعة أمينو تاشين-إليمي في كادونا التي سبق لي أن ذكرتها في موضع سابق من هذا الفصل، وحركة عبد الله داماسك (المعروف أيضًا باسم محمد مروان)، وحركة «أبو بكر شيهو» (الذي عرف كذلك باسم «أبو سمية») في بوتشي[97].

وأعتقد أن الوضع الأسلم يقتضي الافتراض بوجود عددٍ من الجماعات والفرق الأصغر حجمًا، على الرغم من أن تحديد هويات زعمائها والشخصيات الرئيسة فيها قد لا يكون ممكنًا في الوقت الراهن. ومن بين هذه الجماعات جميعها، لا شك في أن حركة الأنصار هي الأكثر تهديدًا، تبعًا لعدد عمليات اختطاف الأجانب التي نفّذَتها، ولتعاونها الوثيق مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومع إسلامويين آخرين من غير النيجيريين، وكذلك بسبب أجندتها ذات البعد الدولي الأكبر. ومثالٌ على عملياتها ذات البعد الدولي يمكن رصده، الهجمات التي شنتها على القوات المسلحة النيجيرية التي كانت في طريقها إلى مالي في ولاية كوجي، وذلك في التاسع عشر من شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2013[98].

وبينما كان اختطاف الأجانب اتجاهًا جديدًا أطلقته حركة الأنصار، فإن هذه الممارسة لم تكن جديدة تمامًا بالنسبة إلى جماعة بوكو حرام. فاختطاف نيجيريين لهم مكانة رفيعة بغية إرسال رسالة سياسية، أو من أجل ابتزاز فدية مالية، أو من أجل الأمرين معًا؛ ليس فعلًا شنيعًا بغيضًا مقتصرًا على شيكاو، كما سأبيّن أدناه في سياق الحصول على تمويل[99]. وتحدثت تقارير أيضًا عن عمليات اختطاف وزواج بالإكراه يسميها السكان المحليون: أورين ماركاوس، وتعني حرفيًّا (زواج المركز، نسبة إلى أول مقر قيادة لحركة بوكو حرام، وهو المقر الذي نسفته القوات المسلحة النيجيرية في عام 2009)[100] في الوقت الذي سيطرت فيه جماعة بوكو حرام على بعض الأراضي في ولاية بورنو. واستدعى ذلك لاحقًا تدخُّل القوات المسلحة في عملية عسكرية كبرى في شهر مايو/ أيار من عام 2013 في ظل حالة طوارئ. وهؤلاء النسوة (اللاتي يُصارُ إلى تزويجهن بالإكراه)، يجري على الأرجح تسخيرهن واستخدامهن في إعداد وجبات طعام للمقاتلين الذين يعيشون في مخيمات. ويُدفع أحيانًا لأهل «العروس» مهر يتراوح بين 2000ـ3000 نيرة، أي ما يعادل 12ـ31 دولارًا أمريكيًّا عن كل فتاة[101]. وتشير تقارير إلى أن عمليات اختطاف النساء والأطفال الأولى تعود إلى عام 2009، وكان أول من أطلقها رجل دين يدعى محمد ساني في مايدوجوري، حيث كانت تتمترس حركة بوكو حرام. وفي مناسبات أخرى، كان الأزواج الذين ينضمون إلى الحركة يُرغمون

زوجاتهم وأطفالهم على انتقال مفاجئ إلى جهات مجهولة ويحولون دون اتصال نسائهم بأقاربهن. وحررت القوى الأمنية في وقت لاحق بعضًا من هؤلاء النسوة[102].

الهجمات الانتحارية

كنت قد أشرت فيما تقدَّم من هذا الكتاب إلى تطورات كبيرة طرأت على تكتيكات بوكو حرام- الهجمات الانتحارية، وتُمثِّل تهديدًا شديد الاختلاف عمّا سبقه. وسبق لنا أن رأينا هذا التكتيكَ يُستخدم في كثير من التهديدات حول العالم لكن حتى صيف عام 2011، قلل معظم المسؤولين الأمنيين من احتمال أن تشهد البلاد هجمات انتحارية، وذلك لأنها تُعَدّ شيئًا «غير نيجيري». وأثير هذا التكتيك الشرير في السادس عشر من شهر يونيو/ حزيران من عام 2011 عندما انفجرت سيارة مليئة بالمتفجرات إثر ارتطامها في مقر القيادة العامة للشرطة في أبوجا؛ مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص. وفي السادس والعشرين من شهر أغسطس/ آب من العام نفسه، شُنَّ هجوم أكثر دراماتيكيةً مستهدفًا مجمعًا للأمم المتحدة، في أبوجا أيضًا، ونجم عنه مقتل أربعة وعشرين شخصًا- ونُسب هذا الحادث الثاني إلى فصيل مامان نور، واستتبع بثَّ شريط فيديو كان قد سجله منفذ العملية «الاستشهادية»[103]. وفجأةً، شغلت حركة بوكو حرام صدر الصفحات الأولى للصحف ونشرات الأخبار العالمية. وعلى الرغم من أنه يمكن للمرء أن يفسر الهجوم الذي استهدف الأمم المتحدة على أنه هجوم ليس موجهًا بالضرورة ضد هدف دولي (إذا ما اعتبرنا أن حركة بوكو حرام تنظر إلى منظمة الأمم المتحدة بوصفها متحالفةً مع الحكومة النيجيرية والقيم الغربية، هذه مسألة قابلة للنقاش)؛ فإنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن صيف عام 2011 شهد تغييرًا في المسار وتسريعًا كبيرًا لوتيرة عمل الجماعة. ولكن لماذا حدث هذا؟ ربما، ببساطة، بسبب إدراك الجماعة أن الوسائل الأخرى لم تحقق نجاحًا كافيًا، أو ربما كان كذلك نتاجًا فرعيًّا لتأثيرات أجنبية، وتحديدًا، محاكاةً لتنوع أساليب القاعدة. يبدو هذا بالنسبة إليّ هو التفسير الأكثر رجحانًا. ومنذ ذلك الحين فصاعدًا، باتت العبوات الناسفة التي تلصق في عربات ومركبات أو في دراجات نارية، أو الأحزمة الناسفة التي يتمنطق بها أشخاص مُعَدُّون لأن يغدوا عمَّا قريبٍ «شهداء» ويرتدون أحيانًا أزياء عسكرية

مسروقة؛ تُشكّل تحديًا اعتياديًا، وتصاعد هذا التحدي وازداد حدّةً في عام 2012[104]. ووفقًا لملاحظات ساقها كثيرون فقد شهد النصف الأول من عام 2013 تراجعًا في حجم الهجمات الانتحارية، وعودة ظهور أسلحة أقل تطورًا مثل السكاكين والسواطير. وقد يكون ما أدى إلى حدوث هذا التحول هو اعتماد تدابير وقائية مثل إقامة الحواجز وبناء الأسوار حول المباني الحكومية والأمنية والكنائس، وتعزيز حالة التأهب من قبل قوى الأمن. ويعتقد آخرون أن اكتشاف مصنع لتصنيع القنابل في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2012، قد يكون السبب الذي أدى (مؤقتًا) إلى إضعاف قدرة حركة بوكو حرام على صعيد تنفيذ هجمات من هذا القبيل (انتحارية)، أو إلى ظهور جماعة الأنصار التي أدى نفورها ومقتُها لعمليات القتل من دون تمييز إلى كبح جماح جماعة بوكو حرام[105].

وكما نعلم فقد تبدلت الأوضـاع من جديد بصورة دراماتيكية مع إعـلان حالة الطوارئ في كلٍّ من بورنو ويوبي وأداماوا في شهر مايو/ أيار من عام 2013، ونشر القوات المسلحة المصاحب لذاك الإعلان. وكان للرد الحكومي الأشد قسوةً الذي أعقب الانتشار تأثيرٌ شديدٌ في حركة بوكو حرام، وأدى إلى تأطير مسار الجماعة وإلى جعل تتبع ديناميات الفعل ورد الفعل من كلا الجانبين أسهل منالًا. ولسوف يُصَارُ إلى إدراج نقاش مستفيض لرد الفعل الحكومي المذكور في فصل لاحق من هذا الكتاب. وغنيٌّ عن القول في هذا المجال أنه في حين تركزت جهود حركة بوكو حرام في الأشهر اللاحقة على قتال الجيش والقوات المسلحة، فقد استؤنفت العمليات الانتحارية في نهاية المطاف. وأُعلِن عن تنفيذ آخر عملية انتحارية في الرابع عشر من شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2014، في مايدوجوري[106].

من هؤلاء الرجال؟

في محاولة لفهم ما يحفز (الشباب عـادةً) الرجال للانضمام إلى جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار، وعبر الفصول والأجزاء السابقة من هذا الكتاب، عمدتُ إلى معالجة أمور هي: العنصر الديني والمشاعر المعادية للغرب بما في ذلك نفور الناس من حداثة الغرب وديمقراطيته. وتطرقتُ إلى الدور الذي لعبه محمد يوسف عبر تفعيل

نظامه الخاص بالعمل الخيري والرعاية الاجتماعية، وتأثير ذلك في استقطاب الأتباع وجذبهم. وحتى يومنا هذا، قد ينخرط بعض الناس في صفوف حركة الأنصار وجماعة بوكو حرام؛ بغيةَ الانتقام والثأر من قتلة محمد يوسف، أو الثأر لأقارب قتلَتْهم القوى الأمنية. وقد يكون الحافز الذي يحمل آخرين (ومنهم مهاجرون من دول مجاورة) على الانضمام إلى صفوف المقاتلين هو الأمل في الحصول على مكافأة مالية. وبعض الذين يلتحقون بالمقاتلين هم من شباب الشطر الشمالي من نيجيريا؛ الشباب غير المتعلمين الذين يُستَشْهَدُ بهم كثيرًا، وهم من الأولاد اليافعين الذين يلتحقون بمدارس تعليم القرآن. وغالبًا ما يجري وصف هؤلاء الأطفال بالمورد الرئيس للتجنيد لدى حركة بوكو حرام، على الرغم من عدم وجود أدلة تدعم هذا الزعم.

وتعاني نيجيريا أكبر نسبة أطفال محرومين من التعليم في العالم. وتُبيِّن أحدث البيانات المتاحة أنه في عام 2010، بلغ عدد الأطفال المحرومين من التعليم في نيجيريا عشرة ملايين وخمسمائة ألف طفل- ثلث أطفال نيجيريا. هؤلاء الأطفال ليسوا ملتحقين بمدارس وهم يجوبون الشوارع، وتتركز النسبة الكبرى منهم في الولايات الشمالية -حيث يبلغ عدد الأميين فيها سبعين بالمائة من العدد الإجمالي للسكان-[107] وتشكل الفتيات أغلبية هـؤلاء[108]. والسمة الغالبة الحاسمة في النظام التعليمي الشمالي تتمثل في وجود مدارس إسلامية أكثر عددًا من المدارس الابتدائية الحكومية. والمدارس الدينية لا هي خاضعة لإشراف مؤسسات الدولة ولا هي معترف بها من قِبَلها. وهذه المدارس الداخلية بالمقارنة مع مدارس آسيا الوسطى وجنوب آسيا مُعَدَّة لاستقبال أولاد الأسر المعدمة التي لا قبل لها بدعمهم ماليًّا، ويعرف هؤلاء باسم المهاجرين. ولا تتوفر إحصاءات حكومية لإجمالي أعداد هؤلاء، ولكن يشير تعداد أُجري في عام 2006 إلى أنه يوجد في ولاية كانو وحدَها مليون وستمائة ألف مهاجر، ومنهم أطفال تبلغ أعمارهم أربع سنوات أو خمس سنوات[109]. وتشير تقديرات اليونيسيف إلى أن 60٪ من هؤلاء الأولاد لن يعودوا إلى أسرهم على الإطلاق[110].

وهؤلاء الأطفال الذين يتوافدون من المناطق الريفية في نيجيريا وعبر غربي أفريقيا لا يتلقون أي تعليم باللغة الإنجليزية أو بلغة الهوسا، ولا يتعلمون أي مهارات تفضي

إلى توظيفهم مستقبلًا، وحتى إن كانت لغة تعليمهم هي اللغة العربية فهم يميلون عادةً ببساطة إلى حفظ سور من القرآن من دون أن يفهموا معانيها، ومن دون تعلم اللغة. ولهذه الأسباب يُعَدّ معدل الذين يقصدون مدارس التعليم الرسمي منخفضًا للغاية. وثمة أدلة تشير إلى أن أعدادًا قليلة من الأفراد المحظوظين يتمكنون من العمل بوصفهم وسطاء في مجالات مختلفة، ينجزون أعمالًا ومعاملات بطرق غير قويمة. ويعمل آخرون مدرسين في المدارس الإسلامية التي تلقوا تعليمهم فيها، ولكن الأغلبية الساحقة من هؤلاء المهاجرين يبقون في الشوارع وفيها يترعرعون ويتقدمون في السن. ومعلوم أن الساسة المحليين يستأجرون المهاجرين بوصفهم بلطجية ويستخدمونهم في ترويع خصومهم السياسيين وفي ارتكاب الجرائم، ومن السهل أن نتصور كيف يمكن أن يصبح هؤلاء الأولاد مجندين لدى جماعة بوكو حرام[111]. وفي هذا السياق، اعتقل بين شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران من عام 2013 أربعة عشر مهاجرًا تتراوح أعمارهم بين (9–15) عامًا، وألقي القبض على معظمهم في مايدوجوري وباما في مدينتي بورنو وداماتورو التابعتين لولاية يوبي، وكانوا قد حصلوا على أموال من جماعة بوكو حرام مقابل تكليفهم بإضرام النيران في بعض المدارس[112].

واختبرت خطط وضعت لافتتاح مدارس نهارية وداخلية على نحو ملائم من أجل هؤلاء الأولاد في سوكوتو. ولكن لم تفتتح مدارس مماثلة في ولايات أخرى[113]. واستثنت مبادرة سوكوتو، فضلًا عن ذلك، الفتيات، وهن الأقل احتمالًا على صعيد تلقي أي شكل من أشكال التعليم، خاصةً في الأسر كثيرة أعداد الأفراد، حيث يتعيَّن على الوالدين أن يقررا أي الأطفال «جدير بالإنفاق» على تعليمه وإرساله إلى المدرسة. ولكن في هذا الجزء من العالم حيث لا يوجد قانون يُعيِّن الحد الأدنى من العمر الذي يُسمح فيه بالزواج، وحيث لا يُعَدّ خروجًا على المألوف تزويج فتيات لهن من أعمارهن اثنتا عشرة سنة برجال بلغ كلٌّ منهم الخمسين من عمره (وحيث لا يوجد مفهوم الاعتداء الجنسي على الأطفال؛ وعليه لا توجد حماية للأطفال المعرضين للخطر)، يعني تعليم البنات ـفي هذا الجزء من العالمـ أنهن سوف يتزوجن وينجبن أطفالًا في سن أكبر (من السن المعهودة حاليًا)، ويفضي هذا الأمر بدوره عادةً إلى أسر أفرادها أقل عددًا[114]. وكلما قلَّ عدد أفراد الأسرة تضاءل احتمال أن يغدو أطفالها مهاجرين.

وقضية المهاجرين مسألة حساسة للغاية؛ نظرًا إلى أنه أولًا: أغلبية جنود المشاة الذين قُتلوا أو أُسروا من قبل أجهزة الشرطة والجيش منذ انطلاقة تمرد جماعة بوكو حرام هم-ديموغرافيًا- من الشباب الذكور. وثانيًا: يوجد كمّ هائل من المواد المطبوعة التي تحدد المهاجرين بوصفهم الكتلة الحاسمة القابعة خلف الاضطرابات الاجتماعية، سواء أكان هؤلاء المهاجرون من جماعة الميتاتسين أم من جماعة بوكو حرام. وثالثًا: يبدو أن التوصل إلى فهم أكثر دقةً لنظام المهاجرين[115] يشير إلى أنه قد تكون بعض الدلالات والتضمينات السلبية التي علقت بهؤلاء الصِّبْيَةِ غير مسوغة.

ولكن دعونا أولًا نُنعم النظر فيما يقوله النقاد. يؤكد إسيتشي مشيرًا إلى «الإسلام المسلح المقاتل» بوصفه واحدًا من عوامل التمكين المساعدة على تمرُّد جماعة الميتاتسين، أن «حركة الميتاتسين تلقت دعمًا ومساندة إلى حد كبير من نظام المهاجرين»[116]. وينحو دانجيبو نحوًا مماثلًا في تقويمه للدور الذي لعبه المهاجرون في التمرد في المحور الشمالي. ويستشهد دانجيبو بتقرير لجنة أنياغولا لتحقيق العدالة الذي أشار إلى المهاجرين بوصفهم «قوة من التلاميذ المسلحين» ضمن جماعة الميتاتسين المتمردة، وصنّف دور المهاجرين بوصفه دورًا «واضحًا جدًّا» في الحركة الراديكالية[117].

وإلى ذلك، حاول دانجيبو أيضًا إيجاد رابطة سببية بين التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تُجابه المهاجرين، وبين ميلهم إلى أن يتجندوا من قِبل شبكات أصولية. واستغل مروة ميتاتسين، على وجه التحديد، حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية. وفي ظل هذه الأوضاع، جذب نظام المهاجرين كثيرًا من الأتباع من عامة الناس العاجزين عن تأمين ضروريات الحياة الأساسية، وأصبح هؤلاء أنصارًا وداعمين متشددين للجماعة ولمروة نفسه[118].

ويؤكد دانجيبو أن المهاجرين «جيش كبير من المتشددين العاطلين عن العمل، وأنهم عرضة للرذائل الاجتماعية»، وبناء عليه هم «جيش جاهز ومُعَدٌّ سلفًا ويمكن تجنيده وتكليفه بارتكاب أعمال عنف»[119]. وهذا التصور ليس مقتصرًا على المواد المكتوبة والمطبوعة؛ فالوصمة التي تسِمُ المهاجرين هي محل اتفاق، وكثيرًا ما

استشفيتها من خلال مناقشاتي التي أجريتها مع مسؤولين نيجيريين فضلًا عن المواطنين في كانو، على وجه الخصوص[120].

وحاول بعض الخبراء، على خلاف آخرين أدرجوا كل العاطلين عن العمل من الشباب في فئة المهاجرين، أن يُميِّزوا بين عدة فئات: (1) الذين يتوافدون لدراسة القرآن «المهاجرون»؛ و(2) الذين يهاجرون، ببساطة، هربًا من شظف العيش ومشقة الحياة في المناطق الريفية خلال مواسم الجفاف، ويحاولون استغلال الفرص والإمكانات المتاحة في المراكز الحضرية لتحقيق مكاسب اقتصادية؛ و(3) الذين يحتمل ألّا يكونوا مهاجرين موسميين، وهذه الفئة تتضمن أناسًا يجوبون الشوارع ويعملون في السحر والشعوذة ويمارسون ضروبًا من الاحتيال. ويمكن أن يوجد الذين يندرجون في هذه الفئة الثالثة في كل مكان، شأنهم في ذلك شأن المصنفين في الفئتين السابقتين، وذلك يعتمد على البلدة أو المدينة التي يكونون فيها. ويسمى الفرد الذي يندرج ضمن هذه الفئة باللغة المحلية «غارداوا» وتُجْمَع على «غاردي»، وتوجد لفظة أخرى تدل على الفرد وهي «غاداوا». وتنطوي هذه الكلمة، على وجه الخصوص، على تضمينات ودلالات مختلفة[121]. وتشير نتائج البحث التي توصَّل إليها هيسكت، على سبيل المثال، إلى أنه في حين تُعَدُّ لفظتا «غارداوا» و«المهاجر» في بعض أجزاء شمالي نيجيريا لفظتين متبادلتين من حيث المعنى (كل منهما تعني الأخرى)، فقد تعنيان في أماكن أخرى أمرين «مختلفين تمامًا»[122].

ولكن قد يرى بعض المهتمين بهذا الموضوع أن هذه الضروب من التمييز إشكالية. فمحمد، على سبيل المثال، يفضل أن يعرف لفظة «غاردي» (هو يشير إلى الجمع مستخدمًا لفظة «غانغاران» بدلًا من «غارداوا» أو «غاداوا») على أنها تعني طلابًا تجاوزوا العشرين من أعمارهم؛ وتخرجوا في العلم على يد أستاذ أو «عالم»، وهي لفظة تدل على المفرد وتُجْمَع على (علماء) وذلك في مدارس تعليم القرآن الكريم؛ «وحفظوا ستين سورة من سور القرآن الكريم عن ظهر قلب»[123]. ولكنَّ محمدًا يلاحظ أن «جاردي» إلى جانب «كولو» (التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات ـ وأربعة عشر عامًا) و«تيتيبيري» (الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر

عامًا ـ وعشرين عامًا)؛ يلاحظ أن هؤلاء جميعًا يندرجون في فئة المهاجرين. ويؤكد محمد، تحديدًا، أن «الاسـم العام الشائع الذي يطلق على المندرجين ضمن هذه المجموعات جميعها هو «المهاجرون»، لأنهم هاجروا جميعًا من مناطقهم إلى بيئة أخرى طلبًا للعلم»[124].

ويتباين هذا الرأي مع حجج ساقها هيسكيت وأشار فيها إلى وجود اختلاف بين لفظتي الماجيري والغاردي (المحليتين)، حيث لاحظ أن «الغاردي» النموذجي يتوسط مكانًا بين «الماجيري»، وهو المبتدئ في الدراسات القرآنية الابتدائية، وبين المتمكن في تلك الدراسات «الملام»[125]. وفي الحقيقة، اختار هيسكيت أن يعرف «الماجيراي» ـأي: المهاجرينـ على النحو الآتي:

> عادةً، وإن لم يكن بصورة دائمة، صِبْيَةٌ يافعون، هم طلاب في مدارس تعليم القرآن الكريم الابتدائية الذين يرتادون تلك المدارس قادمين من الأريـاف ليدرسوا فيها أثناء مواسم الجفاف، ثم ما يلبثون أن يعودوا إلى قراهم في وقت الحصاد.. يعيشون على التسول.. ولكنهم يشتغلون أيضًا في حِرف عديدة ينسب لوبك العمل فيها إلى «الغارداوا» منهم، أي الطلاب الذين تجاوزوا العشرين من أعمارهم[126].

وعلى أي حال، يوجد خيط مشترك من الفكر بين هاتين الروايتين، حيث يقر هيسكيت بأن «الغارداو» مريدون وطلاب علم ناضجون، مشيرًا إلى أن « الغارداوا» (وهنا يتطابق توصيفه مع رأي محمد) هم أولئك الذين وصلوا إلى مرحلة متقدمة في دراساتهم داخل مدارس تعليم القرآن الكريم (تسانغايا). ويضيف كذلك أن هؤلاء الشباب ليسوا، والحالة تلك «مهاجرين موسميين»، ربما لأنهم مع بلوغهم هذه المرحلة بعد أن أمضوا أكثر من عشر سنوات في الدراسات القرآنية في مركز حضري، من المرجح أن يكون معظمهم قد تجذَّروا في المدن التي درسوا فيها واختاروا البقاء فيها بعد تخرُّجهم في مدارس القرآن الكريم[127].

وما يشير إليه هذا التحليل لموضوع المهاجرين (من حيث الطبقات والتركيبة الطبقية) هو وجـود متغيرات اجتماعية واقتصادية ودينية عديدة، من منظور علم

الاجتماع، لدى شباب شمالي نيجيريا. ويمكن أن يحتل المهاجرون مكانة بارزة ضمن التركيبة السكانية. ولكن توجد جماعات سكانية أخرى متشابكة ومتداخلة أو منفصلة مثل الغاردي واليان سي راني واليان بانغا واليان توري واليان دابا ومجموعات سكانية أخرى قد تكون جوهرية نوعًا ما في هذا السياق. وفي الواقع، منظومة الشباب والتركيبة الديموغرافية في شمالي نيجيريا قد تكونان المسألتين الأكثر تعقيدًا في البلاد، والأقل استيفاءً للبحث والدراسة والأكثر إخضاعًا لفرط التعميم. وهذا التعقيد في محاولة الإفراط في تبسيط محددات هويات المهاجرين ومكوناتهم رصده هيسكيت جزئيًا عندما لاحظ أنه:

> تعود أصول المهاجرين والغارداوا، إلى حد كبير، إلى شعب الهوسا... وهم بالتأكيد مسلمون حصرًا، فيمكن أن يكون الذين ينتمون إلى جماعة اليان سي راني من مسلمي الهوسا، ويمكن ألّا يكونوا كذلك. فبالإضافة إلى كونهم (جماعة اليان سي راني) يحظون باحترام أقل بكثير من ذاك الذي يحظى به كلٌّ من المهاجرين والغارداوا، هم بالتأكيد أقل تحصيلًا للثقافة، على الطريقة الإسلامية، وأقل امتثالًا للأخلاقيات الإسلامية، وأقل التزامًا بقواعد مجتمع الهوسا المسلم[128].

ويدل هذا على أن الإشارة ببساطة إلى المهاجرين بوصفهم الشباب الذين غالبًا ما يتعرضون للقتل، أو يُصَارُ إلى اعتقالهم بالمئات في المواجهات المسلحة التي تندلع أثناء التمرد، قد تكون ضربًا من التبسيط الشديد لما ينطوي عليه نظام المهاجرين، أو ضربًا من الإخفاق في تحديد هويات المهاجرين في واقع الأمر. وتبعًا لما يراه هويتشنر في هذا السياق، فإن هذا الاستسهال في توصيف القضية يتمخض عنه حاليًا النظر إلى المهاجرين بوصفهم مشكلة، لا بوصفهم ضحايا في ظل نظام شباب فرعي اجتماعي اقتصادي متداعي البنيان وفاشل في شمالي نيجيريا[129].

وأدلى آخرون بدلوهم فيما يتعلق بدور المهاجرين في التمرد الذي يتوسل العنف على نطاق أوسع، وفي تزايد أعداد أصحاب الرتب الأدنى (الذين يشكلون القواعد العريضة) في حركة بوكو حرام، على وجه الخصوص. ففي حين يسلم وول سوينكا

الحائز جائزة نوبل، على سبيل المثال، جدلًا بالدور الذي لعبه اليأس والإحباط على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي في تشكيل ظاهرة المهاجرين وتأطيرها، يؤكد أن المدارس-المعاهد القرآنية التي يتلقى فيها الشباب علومهم، التي من أجلها يغادر أي مهاجر حقيقي الريف مُيمّمًا شطر المدارس القرآنية في المدينة- تُعَدّ أرضًا خصبة لإعداد المهاجرين بوصفهم جنود مشاة، ثم يُتْرَكُ لهم الحبلُ على الغارب وتُطلَق أيديهم في المجتمع[130]. ويسوق سوينكا الحجج مدللًا على أن المهاجرين باتوا اليوم أداةً في يد حركة بوكو حرام، ويؤكد أنهم (المهاجرين) تدرجوا من «استعمال السكاكين والمناجل والأقواس والسهام المسمومة إلى استخدام البنادق الآلية والقنابل المحلية الصنع والعربات المحملة بالمتفجرات»[131]. ويشير هذا الزعم الأخير إلى استخدام المهاجرين بوصفهم انتحاريين لتفجير عربات مفخخة بعبوات ناسفة، وهذا الزعم يصعب حتى على الجهات الأمنية المتخصصة التحقق منه.

ولكن هويتشنر تُشكِّك في صحة هذه المزاعم وتتساءل: هل من دليل يدعم الادعاء القائل إن المهاجرين وعملية الهجرة على صلة وثيقة بالعنف الاجتماعي والتمرد والبلطجة السياسية في شمالي نيجيريا[132]. وفي بحث أعدَّتْه المؤلفة تحت عنوان: **لعبة عادلة لاتهامات جائرة**، تلاحظ هويتشنر، التي أجرت دراسات تتعلق بأصول الأعراق والثقافات على مدى ثلاثة عشر شهرًا مع مجموعة من المهاجرين في ولاية كانو، أن الروايات التي تُسرد عن دور المهاجرين في الصراع غالبًا ما تكون شديدة التطرف[133]. وتنتقد هويتشنر عددًا من الافتراضات السببية، وتشكِّك في وجود «دليل منهجي» يؤكد صحة هذه الروايات، وجاء فيما كتبته عن هذا الموضوع: «إن افتراض أن العنف ينتج آليًّا من بعض المقومات المتأصلة في الثقافة القرآنية التقليدية يجهض الجهود الرامية إلى البحث عن تفسيرات ذات معنى أكبر للسلوك العنيف»[134].

وكما ذُكر في الفقرة السابقة يُنشئ جزء من الرواية القائمة رابطة سببية بين إحباط الطلاب (المهاجرين) الاجتماعي الاقتصادي -يمكن أن يكون معظمهم في الواقع كما يرى أديسوجي (2011) من المهاجرين- وبين مشاركة الشباب الجانحين الواسعة في صراعات شمالي نيجيريا (أديسوجي، 2011، إسيتشي 1987، دانجيبو 2009).

هنا أيضًا تحاول هويتشنر معاينة هذه السلسلة من الفِكَر، وتقر برفض «الطلاب» المهاجرين «الشهير» تحصيل «العلوم والمعارف والمهارات الحديثة»، لكنها تلاحظ أن هؤلاء الشباب ليسوا الوحيدين في إطار فئتهم، من حيث السن والتركيبة الاجتماعية الديموغرافية، الذين يفتقرون إلى مهارات ومعارف من هذا القبيل[135]. ويتعزز هذا التأكيد بالتمييز الذي عقده أديسوجي بين فئات من المجتمع في شمالي نيجيريا منها الطلاب (المهاجرون)، والتلاميذ، والعصابات، وجماعة القصاص[136].

وتشير هويتشنر فضلًا عن ذلك إلى هذه العلاقة السببية، فيما يبدو بين إخفاق الطلاب (المهاجرين) في الاندماج الفاعل والمجدي في بوتقة الاقتصاد وبين ارتفاع نسبة تورط الشباب في الصراع في شمالي نيجيريا بوصفها افتراضات «إشكالية»، إذ تقول في مقابلة أجريت معها: «إذا كانت المساوئ الناجمة عن التعليم ومعارضة التطورات الحديثة تشكل رابطة سببية بين الشباب والعنف، فنحن لا نتوفر إذن على سبب وجيه يدفعنا إلى استنتاج أن قلقنا ينبغي أن يتركز على الطلاب المهاجرين فقط»[137].

وأشارت هويتشنر إلى أن الرابطة بين الطلاب (المهاجرين) وبين شظف العيش -بما في ذلك البيع عبر التجوال في الشوارع والتسول والاستخدام المهين في أعمال تنتفي معها مراعاة الكرامة الإنسانية- قد تكون في واقع الحال ناجمة عن آلية معتمدة بصورة متعمدة في نظام الطلاب (المهاجرين)؛ بغية تعليم الأولاد اليافعين التواضع، وبغية إبقائهم متجذرين في دراساتهم القرآنية[138].

وتمنيتُ أثناء بحثي في موضوع هذا الكتاب أن أقابل بعض المحتجزين من أعضاء حركة بوكو حرام لكي أتفاعل معهم مباشرةً (أو على الأقل عبر مترجم)، ولكن للأسف لم تتح لي إمكانية الوصول إلى السجن الذي يحتجزون فيه. وأنا أُفضِّل خيارًا ثانيًا عُرِضَ عليّ هو حضور جلسة استماع لضابط أمن كبير كان قد قابل مؤخرًا ثمانية عناصر، يُزْعَمُ أنهم ينتمون إلى حركة بوكو حرام في سجن مايدوجوري في ربيع عام 2013. والفقرة التي سترِدُ أدناه مستندة إلى معلومات أدلى بها رجال من وراء قضبان السجن لمسؤول الأمن، ويمكن أن يكون المسؤول قد أغفل عمْدًا بعض التفاصيل في حضوري؛ وعليه، ينبغي توخّي الحذر المعتاد في مثل هذه الحالة.

وتراوحت أعمار الشباب الذين قابلهم ضابط الأمن بين (17_25) عامًا مع وجود استثناء واحد مُحزن؛ لأنه يتعلق بصبي له من عمره عشر سنوات فقط. وأكد الجميع أن انتماءهم إلى الجماعة مرتبط بآمالهم في الحصول على أموال من جراء ذلك، مثل المكافآت التي تُوزَّع عقب السطو على بنك، أو الحقيقة المتمثلة بحصولهم على زوجات من دون الحاجة إلى تجشُّم عناء تأمين تكاليف الزواج- وبذلك يغدون في حِلٍّ من الشغل الشاغل الذي يعانيه الشباب الذكور العاطلون عن العمل. وكان أحد السجناء قبل اعتقاله قد اختير من أجل تكليفه بتنفيذ مهمة انتحارية، وزعم أنه كان راضيًا بمصيره: لقد سدد رؤساؤه كل الديون التي كانت مستحقةً عليه، وأعطوا زوجته شيئًا من المال. والمثير للاهتمام هو أن أحد الرجال (السجناء) أعرب عن ندمه الشديد على الأفعال التي قام بها وتمنى على الحكومة أن تمد إليه يد العون لفتح متجر صغير، عبر تمكينه من الحصول على قرض. وكشف السجناء النقاب أيضًا عن أن التدريب غالبًا لا يستغرق أكثر من يومين (وأنه يجري في مجمع مستأجر، لا في الغابة كما ادّعى سجناء آخرون) وأن المعاقين كانوا يُكلَّفون غالبًا بتنفيذ مهمات انتحارية؛ لأن لفْتَهم الانتباه أقل احتمالًا.

وبطبيعة الحال كان المكون الأيديولوجي حاضرًا أيضًا؛ فالضابط الذي أجرى المقابلات مع السجناء تولَّد لديه انطباع يوحي بأنهم أُخضعوا لعمليات غسيل أدمغة، وعانوا خوفًا شديدًا من «أبو بكر شيكاو» وهم يُكنّون له مع ذلك احترامًا كبيرًا، على الرغم من أن معظمهم لم يروه منذ عام 2009. وكان الموقف الذي يشبه التقديس إعجابًا واضحًا أيضًا في ادّعاء هؤلاء السجناء أن مفارقة الجماعة ليست خيارًا على الإطلاق؛ لأن من شأنها أن تؤدي بما لا يدع مجالًا للشك إلى الهلاك[139].

وفي شهر فبراير/ شباط من عام 2013، أنحى الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون باللائمة على الدوافع الاقتصادية، التي زعم أنها هي السبب في إثارة دوامة العنف، حيث قال:

> يجب عليكم أن تتيحوا، بطريقة أو بأخرى، فرصًا اقتصادية للناس الذين يفتقرون إليها. لديكم هذه المشكلات السياسية كلها -والآن

مشكلات العنف- التي تبدو متجذرة في عمق الاختلافات الدينية وفي خطاب المنتمين إلى حركة بوكو حرام ولدى غيرهم. ولكن الحقيقة هي أن معدل الفقر في شمالي البلاد مضاعف ثلاث مرات عمّا هو عليه في لاغوس[140].

ولم يتأخر نقض الرئيس غودلاك جوناثان كثيرًا للحكم الذي أطلقه كلينتون، حيث صرح قائلًا: «حركة بوكو حرام ليست نتاجًا لفساد الحكم؛ ليست كذلك قطعًا... ومن الناس من يشعر أحيانًا أنها نتيجة للفقر؛ وهي ليست كذلك على الإطلاق. حركة بوكو حرام هي جماعة إرهابية محلية»[141].

لقد أوردتُ هذه التصريحات اقتباسًا في هذا السياق، على الرغم من أنني أختلفُ جزئيًّا مع الرجلين كليهما؛ لأنها تشير إلى نماذج من التفسيرات المتناقضة التي يتبناها أولئك الساعون إلى تفسير أسباب انضمام أفراد من الناس إلى جماعة متطرفة تتوسل العنف. لا أحب أن أبقى على الحياد، ولكن جوابي هو «كل ما سبق». وما نقوم برصده ومعاينته في نيجيريا، سواء أكان مندرجًا تحت اسم جماعة بوكو حرام أم حركة أنصار، شأنه شأن أي تمرُّد آخر لا يتكشف عن تجمُّع منتظم ضمن بوتقة وحدة متجانسة ومتراصّة. قد تكون الأيديولوجية الدينية المتطرفة هي الدافع الجامع الشامل، وسمة التحديد والتعريف الأكثر استعمالًا لتوصيف الحركتين المذكورتين كلتيهما. ولكن في ظل المظلة الدينية الأوسع اشتمالًا، يمكن للمصالح المالية والإجرامية والشخصية والسياسية أن تحرك العنف على المستوى الفردي. وهنا أطرح سؤالًا: هل كل فلاح أفغاني عاطل عن العمل من الذين ينضمون إلى حركة طالبان يؤيد أيديولوجيتها تأييدًا كاملًا؟ أنا (ووزير الدفاع الأمريكي، روبرت غيتس) لا نعتقد ذلك، بيد أننا على ثقة بأنه إذا ما كان الانضمام إلى جماعة إرهابية هو الخيار الأوحد المتاح لتغطية المرء نفقاته المالية، عندها يكون لهذا الخيار جاذبيته[142]. وإذا ما توجت المكاسب المالية أيديولوجية لها جاذبيتها أيضًا، فهذا أفضل. وأنا لا أرى الوضع في نيجيريا، ولا في أي مكان آخر له طبيعة مماثلة، يمكن أن يختلف عن هذا التوصيف اختلافًا كبيرًا. وبالتأكيد يغدو الأمر أوْفَرَ إثمارًا إذا ما اجتنب المرء الخوض في مجادلات عقيمة مع الأطراف

التي تزعم أنها تمتلك الحقيقة المطلقة، مدركًا بدلًا من ذلك الطبيعة غير المتجانسة لأعضاء الجماعات (المتمردة). وانطلاقًا من إدراك ذلك يصبح ممكنًا أمر معالجة أو استهداف عناصر مختلفة؛ كلٌّ على حدةٍ؛ أي التعامل مع المجرمين والمتشددين في الدين بطرق وأساليب مختلفة، بما في ذلك تحديد العناصر الذين تجدر محاولة إشراكهم في الأمر، أو ربما التفاوض معهم.

التمويل

ليس واردًا على الإطلاق أن يقدِّم المتمردون والإرهابيون إقرارات ضريبية؛ لذا تُعَدّ عملية إزاحة الستار عن مصادر تمويلهم مهمة معقدة حتى بالنسبة إلى المحققين الاحترافيين. وتعقب مصادر تمويل حركة بوكو حرام ليس استثناء. ومع ذلك، استنادًا إلى إفادات استخلصت من معتقلين وإلى تقارير أخرى، وإن كانت مجزأة وغالبًا ما يستحيل التحقق منها بيقين مطلق، يمكن القول إن الأموال تُجمع من مصادر متنوعة ومتعددة. وقد تطورت هذه المصادر مع مرور الأيام، وذلك من أجل تلبية احتياجات الجماعة المتغيرة، والاستجابة لمقتضيات البيئة المتغيرة، بما في ذلك الفرص الجديدة.

وفي المراحل الباكرة جدًّا من تشكيل حركة طالبان النيجيرية، كان أعضاؤها يعملون في الزراعة لتأمين كفاف يومهم وذلك في ولاية يوبي، ومنهم من كان يعمل في أنشطة تجارية صغيرة. وكما سبق لي أن أشرتُ في موضع سابق من هذا الكتاب، عَبْر الدعم الذي كانوا يتلقَّوْنه من يوسف، والمتمثل بالتمويل المتناهي في الصغر، تمكَّن بعض أتباعه من تأسيس أعمال صغيرة منها سيارات الأجرة والدراجات النارية (التي زُعِمَ أنها كانت تشترى من قبل يوسف نفسه- وقد عثر على كثير من المركبات في بيته بعد موته). وكان بعض الدخل الناتج عن هذه الأعمال الصغيرة يوجَّه إلى الجماعة ويمثل مصدر التمويل الرئيس في السنوات الأولى[143]. وعلاوةً على ذلك، عندما كان محمد يوسف حيًّا كان يتوقع أن يتلقى يوميًّا رسوم عضوية قدرها 100 نيرة من كل عضو في الحركة (80 سنتًا أمريكيًّا أو نصف جنيه إسترليني تقريبًا). وقد لا يبدو هذا مبلغًا كبيرًا، ولكن تبعًا لبعض التقديرات، كان يتلقى هذه الرسوم من آلاف الأعضاء، وبذلك كانت عائداته من هذا الجانب تشكل مبلغًا كبيرًا وتعزز إيراداته المزدهرة أصلًا[144]. ويصعب

التحقق من أمر استمرار تحصيل رسوم العضوية بعد موت يوسف، ولكن ينبغي ألّا نُسقط من حسابنا هذا الاحتمال. وتشير مجموعة العمل الحكومية المكلفة بمكافحة غسيل الأموال في غربي أفريقيا، ومجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسيل الأموال، إلى أنه على الأقل حتى عام 2012 كان يُصَارُ إلى تلقّي تبرعات إلزامية مفروضة، فضلًا عن تبرعات تطوعية[145]. وهناك طريقة أخرى تحصل من خلالها الجماعة على أموال من الأعضاء المنضوين تحت لوائها، وذلك عن طريق بيع مواد وشرائها لمقاتلين ومنهم في أماكن أخرى بأسعار تضخمية[146].

وخلال هذه المرحلة التأسيسية الباكرة أيضًا، أفادت الجماعة من أموال تبرع بها ممولون محليون. وفي الحقيقة، يمكن القول إن بعض ساسة الشمال دعموا الجماعة على أمل استخدامها أداةً لمهاجمة خصومهم السياسيين، ولكن سرعان ما فقدوا السيطرة على ما تحول في واقع الحال إلى وحش[147] أو، وهنا أقتبسُ كلمات سوينكا: «بدلًا من أن يعمل حكام نيجيريا السابقون على حماية دستور البلاد والدفاع عنه، عملوا على تدليل المعتدين (أعضاء الجماعة) في سبيل تحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأمد. ولكن أولئك الذين أدخلوا تحسينات طفيفة على الوتر الديني في سبيل اللعب عليه اكتشفوا أنهم استحضروا فرنكنشتاين»[148]. (هو فيكتور فرنكشتاين، بطل رواية ماري شيلي).

ويتعيَّن فهم هذه الديناميات في سياق السياسة النيجيرية، حيث لا يعد أمرًا مجافيًا للمألوف، خاصةً قبل الانتخابات، أن يعمد الساسة إلى استئجار عصابات البلطجة المحلية من أجل ترهيب معارضيهم. والمثل الصارخ على ذلك ضربهٖ سياسي رفيع المستوى في بورنو، وهو رجل السياسة الذي يُعْتَقَدُ أنه واظب على رعايته لحركة بوكو حرام حتى عام 2007 تقريبًا، أو ربما حتى عام 2009، جنبًا إلى جنب مع حكام ولايات آخرين من شمالي شرقي البلاد[149]. وأكد تورط هذا السياسي في الموضوع المذكور مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[150].

وعلى المرء ألّا يفرط في التبسيط فيقع ضحية للخطاب الذي يجعل الفقر والتطرف صِنْوَيْن: في حين كان كثير من الذين انضموا إلى الجماعة في بدايات تشكيلها من

الشباب العاطلين عن العمل ومن الطلاب (المهاجرين) السابقين[151]، فقد كان بعضهم من رجال الأعمال والحِرَفيِّين الذين تلقَّوْا تعليمًا جيدًا. وأسهم هؤلاء، فضلًا عن انتسابهم إلى حركة بوكو حرام، في تمويلها. ويعتقد أن الرجل المتنفذ بوجو فوي كان بين القادرين الذين أَمَدُّوا الحركة بدعم مالي كبير، خاصة عندما عُيِّنَ مفوضًا للشؤون الإسلامية في عام 2007، فضلًا عن شَغْلِهِ مرتين منصب رئيس مجلس مدينة كاجا البلدي في ولاية بورنو. وإذا ما أخذنا في الحسبان المنصب الذي كان يشغله وانعدام المحاسبة والمساءلة، على نطاق واسع، وهو ما يَسِمُ الحياة السياسية، فمن الوارد جدًّا أن يكون، فضلًا عن تمويله الحركة من أمواله الخاصة، قد استخدم أموالًا عامة في دعم أنشطة الحركة[152]. وأشارت الاعتقالات التي تمت في أواخر عام 2011 بإصبع الاتهام إلى ساسة آخرين، يُزْعَمُ أنهم متورطون مع حركة بوكو حرام، وتحديدًا السيناتور محمد علي ندومي الذي يمثل منطقة جنوبي بورنو في مجلس الشيوخ، وسفير نيجيريا السابق في جمهورية ساوتومي وبرينيسيبي، المرحوم، سيدو بندار، على الرغم من أن مستوى الدعم المالي الذي قدّماه إلى الجماعة غير واضح[153].

ويمكن أن يكون التمويل الحكومي ذو الطبيعة المختلفة كليًّا قد موّلَ جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار. ويمكن أن يكون ذلك قد حدث تحديدًا عندما زعمت سلطات محلية أنها توصلت إلى اتفاق مع جماعات مسلحة، لتحقيق السلام عبر تقديمها رِشًى لتلك الجماعات. وتُعَدّ ولاية كانو المثال الأوضح تعبيرًا عن هذا النوع من التصرف. ووفقًا لما أدلى به محمد زبير، مدير مركز أبحاث حقوق الإنسان والدفاع عنها في ولاية كانو، فقد طُرد عددٌ من أعضاء حركة بوكو حرام في أواخر عام 2009 وأوائل عام 2010 إلى ولاية كانو من مايدوجوري، في أعقاب تعرُّضهم لضغوط كبيرة من قوى الأمن في ولاية كانو. واستمر تدفُّق المقاتلين حتى عام 2012، حيث عمدت الولاية في ذلك العام إلى إشاعة أجواء متساهلة أتاحت من خلالها لمن يرغب، كائنًا من كان، أن يتخذ من الولاية مقرًا لإقامته، وأن يشتري أراضي وممتلكات من دون الحاجة إلى تحديد هويته أو تسجيل الواقعة. وعلاوةً على ذلك، قيل إنه بين عامَيْ 2009 و2012 ساور حزب كل شعوب نيجيريا الذي كان في سدة الحكم آنذاك القلق من تدفُّق أعضاء

حركة بوكو حرام، خاصةً إلى المنطقة المحيطة بووديل (وهي منطقة تبعد 40 كيلومترًا عن مدينة كانو)، فوافقوا على دفع مبالغ مالية شهريًّا إلى حركة بوكو حرام، وذلك لتجنُّب هجماتها على الولاية. وإلى جانب ذلك، كفَّ القضاة عن ملاحقة المشتبه بهم من أعضاء حركة بوكو حرام وعن مقاضاتهم. ومن جديد، حدث هذا بغية تجنب الانتقام[154]. وهذه المزاعم التي لم تتأكد قط جرى تضخيمها وتعزيزها من قِبل وسائط الإعلام النيجيرية، التي زعمت أن حركة بوكو حرام نجحت في مضاعفة المبالغ التي تحصل عليها ابتزازًا من خمسة ملايين نيرة شهريًّا في عام 2004 إلى عشرة ملايين نيرة شهريًّا في عام 2009[155].

وواظب إبراهيم شيكاراو، حاكم كانو، على نفي هذه الادعاءات[156]. كما استهدفت مزاعم مماثلة حاكم بوتشي، عيسى يوغودا، عقب تعيينه في عام 2008، وهي ادعاءات لم تتأكد أيضًا، وأكدت أنه لم يعتقل أعضاء حركة بوكو حرام داخل ولايته، بل، على العكس من ذلك تمامًا، مُنِحَت الحركة أراضي في الجبال من أجل إجراء تدريبات فيها[157].

وفضلًا عن تمويلها من شخصيات سياسية، أفادت الجماعة من دعم رجال أعمال، خاصةً من رجل أعمال اعتُقل في عام 2011، ومن محمد زكريا الذي قُتل في السنة نفسها. وزكريا هذا كان مسؤولًا عن تأمين أسلحةٍ من مصادرها من كلٍّ من الكاميرون وتشاد. وكما أشار فريدوم أونوها من كلية الدفاع الوطنية النيجيرية، فإن ندرة المعلومات المتعلقة بالممولين المزعومين غالبًا ما تكون نتيجةً لقتلهم خارج نطاق أحكام القضاء، ولعدم إجراء تحقيقات وافية[158]. وبالإضافة إلى هاتين الحالتين، سلطت محاكمة محمد بللو داماغون، التي انعقدت في عام 2007 وبرّأته في نهاية المطاف من التُّهم المنسوبة إليه، الأضواء على مزيد من البعد الدولي لتمويل حركة بوكو حرام. فداماغون كان مديرًا لمجموعة ميديا ترست الأكثر شعبيةً، واتُّهم زَعْمًا بتحويل مبلغ 300,000 دولار أمريكي من القاعدة في السودان إلى حساب في مصرف في لندن بغرض تنفيذ أنشطة إرهابية. وزُعِمَ أن الحوالة حُوِّلَتْ في عام 2002[159]. وفي حين أن المحاكمة لم تتمخض عن إدانة داماغون إلا أنها شهدت توجيه اتهامات واسعة

النطاق لأعضاء مجلس إدارة صحيفة **الديلي ترست** تزعم أنهم يقدمون الدعم لجماعة بوكو حرام.

ولكن محاكمة داماغون ليست الحالة الوحيدة التي توفرت على أدلة مزعومة على تمويل تنظيم القاعدة. ففي شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2011، وعبر إسهامه بجهد مشترك في التحقيق الذي أُجْرِيَ مؤخرًا في التفجيرات التي وقعت في ليلة رأس السنة واستهدفت ثكنات معسكر مقديشو في أبوجا، توصل مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي إلى استنتاج يفيد بأن صنع القنابل أضحى ممكنًا بفضل الدعم الذي يوفره تنظيم القاعدة تقنيًّا وماليًّا. وعلاوةً على ذلك، سلطت تلك الحادثة الأضواء على مشكلة الحسابات المصرفية الكثيرة الافتراضية الزائفة التي تستخدم لتحويل مبالغ مالية كبيرة، يعتقد أنه يُصَارُ إلى توجيهها إلى جهات بغرض تنفيذ أنشطة إرهابية[160]. وفي وقت لاحق من تلك السنة، أشار إلقاء القبض على صوماليين وسودانيين أعضاء في جماعة بوكو حرام إلى وجود أصحاب هاتين الجنسيتين ضمن صفوف الجماعة، وإلى وجود تمويل يحتمل أن يكون مرسلًا من هذين البلدين ومن إيران[161]. ويستشهد سي. نا-إيميكا أوكيريكي بتقارير غير مؤكدة تفيد بأنه وجد بحوزة أعضاء، ينتمون إلى الجماعة جرى اعتقالهم، 170,000 يورو، وقد تضمن هذا المبلغ بعض الأوراق النقدية المُعَلَّمَةِ بسِمة محددة، والتي سبق أن دُفِعَتْ إلى منظمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بوصفها فديةً[162]. فإذا كانت هذه الرواية صحيحة فإنها تُعَدّ دليلًا إضافيًّا على التمويل الذي تتلقاه جماعة بوكو حرام من تنظيم القاعدة.

وفي ربيع عام 2012، ذكرت وسائط الإعلام أن تقريرًا استخباريًّا قُدِّمَ إلى الرئيس يشير إلى أن جماعة بوكو حرام تلقَّتْ في الآونة الأخيرة مبلغ أربعين مليون نيرة من جماعة جزائرية لم يكشف النقاب عن اسمها. والتقرير الذي تمخض عن تحقيقات أجريت في كلٍّ من سوكوتو وكانو توصَّل إلى استنتاج يفيد بأن هذا المبلغ ليس سوى دفعة يعتقد أنها واحدة ضمن سلسلة من المدفوعات[163]. وعلى الرغم من عدم توفر مزيد من التفاصيل عن أصل هذه الأموال، فإنه في وسع المرء أن يتكهن أن «الجماعة الجزائرية» المذكورة ما هي في الحقيقة إلا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وأتاحت الأزمة الأمنية التي حدثت في مالي في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2012 فرصة مثالية للتعاون بين جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار المتفرعة منها من جهة، وبين الجماعات المقاتلة التابعة للقاعدة، وهي تلك التي تقاتل في شمالي مالي من جهة أخرى، وهي على وجه التحديد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار الدين، والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا. ومن المرجح أن تكون هذه العلاقات الأوثق قد عززت التدفقات المالية إلى الجماعات المذكورة. ولَسَوف أعمدُ إلى مناقشة هذه العلاقة بمزيدٍ من التفصيل في الفصل اللاحق من هذا الكتاب، ولكن فيما يتعلق بالتمويل كان من دون شك تفاعلًا مُدرًّا للربح. هذا وتورطت حركة الأنصار -وزعيمها البرناوي- في حادثة اختطاف رعايا فرنسيين من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وعلى نحوٍ مماثلٍ، أُثيرت تكهنات على مدى سنوات عديدة حيال علاقات مفترضة بين متطرفين إسلامويين نيجيريين وبين حركة الشباب الصومالية. وحتى ساعة كتابة هذه السطور ليس واضحًا إذا ما انطوت تلك العلاقات على تمويل، إن كان مثل هذا الأمر واردًا.

وفي سياق اختطاف رعايا أجانب، يُعْتَقَدُ أن العائلة الفرنسية التي اختُطفت في الكاميرون في عام 2013، لم يُفرَج عنها إلا عقب دفع فدية مزعومة مقدارها ثلاثة ملايين دولار أمريكي. وفي وقت لاحق من السَّنَةِ نفسِها، وقع كاهن فرنسي ضحية لمصير مماثل. وعلى الرغم من إنكار جماعة بوكو حرام والحكومة الفرنسية كلتيهما دفع أي فدية، يبقى هذا الاحتمال واردًا[164]. وصار أمر اختطاف مواطنين نيجيريين رفيعي المستوى من أجل الحصول على فدية سلوكًا أكثر شيوعًا أيضًا، وفي عام 2014 قدّرت الإدارة الأمريكية متوسط ما حصلت عليه جماعة بوكو حرام من جرّاء اختطاف مواطنين نيجيريين أثرياء بمبلغ مليون دولار أمريكي عن كل ضحية[165]. وكانت أبرز عملية اختطاف من هذا القبيل تلك التي استهدفت الدكتور علي شيتيما مونجونو في شهر مايو/ أيار من عام 2013 من أجل ابتزاز حكومة ولاية بورنو ماليًّا. ومونجونو هو وزير بترول سابق، ورئيس أسبق لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)[166]. واحتُجز الدكتور مونجونو أربعة أيام، ثم أُفرج عنه عقب دفع مبلغ فدية مزعومة قُدِّر بعدة ملايين من النيرات[167].

وجرت عمليات ابتزاز أيضًا على صورة أموال تُفرض وتُدفع من أجل «الحماية»، وهي تُفرض على أي شخص تقريبًا، من المزارعين البسطاء في المناطق الريفية إلى رجال الأعمال وموظفي الخدمة المدنية المحليين، الذين يتلقون مكالمات هاتفية ورسائل نصية تتضمن طلبات بدفع مبالغ مالية محددة، وفي حال امتناع أحد المكلفين عن الدفع يغدو هدفًا لأعمال عنف[168]. وأشارت تقارير إلى أن الكاميرون كانت ميدانًا لممارسات من هذا القبيل[169].

ولا شك في أن عمليات السطو على البنوك هي أقل جاذبيةً، لكنها مصدر مُدِرٌّ للأموال بالتأكيد. وعلاوة على ذلك، كانت تُشكِّل موردًا رئيسًا للتدفقات المالية حتى عام 2012، وذلك نتيجة لعشرات عمليات السطو التي نُفذت في عامَيْ 2011 و2012 فقط. وأعطى المتحدث باسم جماعة بوكو حرام الذي أُلقي القبض عليه، أبو القعقاع، فكرة عن الطريقة المعتادة في إعادة توزيع الأموال المنهوبة قائلًا: إنها تُوزَّع على الذين نفذوا عملية السطو، وعلى أرامل الجهاديين الذين استُشهدوا، وعلى الفقراء، وفي دفع الزكاة، وعلى قيادة جماعة بوكو حرام. وسلَّط أبو القعقاع الأضواء أيضًا على نزوع شيكاو إلى الاستيلاء على أجزاء كبيرة من المبالغ النقدية- وهو تصرُّف لا يجرؤ أحد على سؤاله عنه، على الرغم من مبلغ الواحد والأربعين مليون نيرة الذي لم يُدرج في سجلات الميزانية؛ الأمر الذي سبَّبَ توترات بين أعضاء الجماعة، كما ذكر في الفصل السابق من هذا الكتاب[170]. وظهر مزيدٌ من التفاصيل أثناء إجرائي بحثي الميداني. ووفقًا لما أدلى به مقاتلون معتقلون من جماعة بوكو حرام، كانت ترسل الأموال المتحصلة من عمليات السطو على البنوك إلى أحد وكلاء شيكاو الموثوقين الذي يجمع الأموال، ومن ثم يسافر إلى أصقاع مترامية الأطراف ويوزع مبالغ تتراوح بين 20,000 و100,000 نيرة إلى مختلف أعضاء الخلية المستهدفة. ولاحظت أيضًا وجود ميل نحو الثقة بقرارات شيكاو وأحكامه، وعدم وجود رغبة بين أتباعه في سؤاله عن طريقته في تخصيص الأموال[171].

وأنماط الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تنسب إلى جماعة بوكو حرام هي تحصيل رسوم مرور من المهاجرين ومن مُهرّبي البشر[172]، والضرائب التي تُجبَى من مناطق

الحكم المحلي التي كانت الجماعة تسيطر عليها قبل فرض حالة الطوارئ في شهر مايو/ أيار من عام 2013[173]؛ وسرقات السيارات المتعددة التي استمرت فيما يبدو إلى ما بعد شهر مايو/ أيار من العام المذكور[174]؛ وتهريب الأسلحة عبر الحدود النيجيرية[175]؛ والتسول (عبر استخدام الطلاب المهاجرين والمسنين والمعاقين لهذه الغاية)[176]؛ والتورط المحتمل في تهريب المخدرات. وأثار هذا النشاط الأخير المحتمل، على وجه الخصوص، شيئًا من المخاوف الخطيرة. ففي ربيع عام 2013، فتحَتْ الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات تحقيقًا للتحقق من احتمال أن تكون عائدات المخدرات تُوجَّه إلى جماعة بوكو حرام، على الرغم من أنه حتى الآن لم تلحظ ولم تسجل أي علاقة مباشرة بين عائدات من هذا القبيل وبين الحركة[177]. وجاء هذا الإجراء عقب تقرير صدر في وقت سابق في عام 2013، وجرى التلاعب فيه بصورة هائلة من قبل وسائط الإعلام، بحيث جعلوه يشير إلى وجود اتصال مباشر بين جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار من جهة، وبين بارونات وأقطاب المخدرات في أمريكا اللاتينية من جهة أخرى، وهو ما لم يَدَّعِ التقرير نفسه وجوده[178].

وعند هذه النقطة يجدر بي أن أضيف أنه على الرغم من أن عمليات السطو والأعمال الإجرامية الأخرى هي مناهضة في الواقع للتعاليم الإسلامية، فقد بررتها جماعة بوكو حرام، فضلًا عن جماعات إسلاموية أخرى حول العالم، بوصفها وسيلة للجهاد. فبالنسبة إلى الحالة المتمثلة بعمليات السطو على البنوك، على وجه الخصوص، غالبًا ما كانت تُعلَّل عبر الزعم بأن الفائدة التي تتقاضاها البنوك مناهضة للإسلام ومخالفة لتعاليمه، أو عبر الادعاء بأن النظام المصرفي يُشَغَّلُ ويُدَارُ من قِبل يهود (وبناءً على ذلك يصبح هدفًا مشروعًا في نظر المتطرفين).

وفي شهر مارس/ آذار من عام 2013، أُعلن عن إخضاع عدد من الجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية النيجيرية لرقابة وحدة الاستخبارات المالية النيجيرية. وغالبًا ما تتردد البنوك في ملء تقارير المعاملات المشبوهة، مما يجعلها وسيلة مثالية، وإن يكن من دون قصد، لتمويل جماعة بوكو حرام[179]. ومن جديد، ندرة توفر التفاصيل تجعل من الصعوبة بمكان أن يقرر المرء بأي درجة من اليقين إذا ما كانت حالات من هذا

القبيل تنتمي إلى عالم الواقع، أم إذا ما كانت ضروبًا من الظن والتخمين- كما هي حال الأقاصيص التي تُروَى وتشير إلى احتمال أن تكون جمعيات خيرية سعودية تقدم دعمًا للتمرد في نيجيريا[180].

وتكهّن آخرون بأن الأموال قد تصل إلى خزائن أموال جماعة بوكو حرام عن طريق الحوالات، وهي النموذج الإسلامي المعتمد لإرسال الأموال، ومن خلال خدع ومكائد تحاك عبر الشبكة العنكبوتية، حيث يشرع أعضاء (في الحركة) بإقامة علاقات عاطفية، ثم يحصلون على صور فاضحة من ضحاياهم، وبعد ذلك تُستخدم تلك الصور للابتزاز عبر التهديد بفضح الضحايا[181]. ولكن لا يوجد من التفاصيل ما يساعد في التأكد من مَصْدَرَي التمويل المحتملين هذين. وعلى نحوٍ مماثل، زعم عنصر متقاعد في الجيش الأمريكي أن جماعة بوكو حرام جمعت نحو 70 مليون دولار أمريكي في الأعوام من 2008 ـ 2011، وهذا زعم يصعب إثباته[182].

لقد حوّلت جماعة بوكو حرام نفسها على مدى العقد الأخير، كما حاول هذا الفصل من الكتاب أن يبين. وتضمَّن هذا التطور تحولًا أيديولوجيًّا وتنويعًا في الهجمات من حيث التكتيكات والأهداف والجغرافيا، وانشقاقًا في صفوف الجماعة، وتنويعًا من حيث مصادر تمويلها. أما الآن فسوف أنتقلُ إلى العمل على إلقاء نظرة عامة على جماعة بوكو حرام وحركة أنصار، كما سأعمل على تقويم اتصالاتهما وعملياتهما وطموحاتهما فيما وراء حدود نيجيريا. وأما النقطة الأخيرة المتعلقة بالطموحات، فقد بات استكشافها محور اهتمام ومصدر قلق كثير من الشركاء الإقليميين والدوليين، الذين يراقبون الوضع الأمني المتدهور في غرب أفريقيا والساحل بمزيدٍ من القلق.

5

تدويل بوكو حرام

عبر معظم صفحات هذا الكتاب السابقة، ميزت جماعة بوكو حرام بوصفها جماعةً تتطلع إلى الداخل وتقتات على المظالم المحلية، وتتوفر على أجندة وطنية مدفوعة بهدف أسلمة نيجيريا. وعلى الرغم من ذلك ـوكما هي حال كثير من الجماعات المعاصرة التي تتوسَّل العنف ولها كما لجماعة بوكو حرام أولويات محلية ـ أنشأت منظمة شيكاو روابط مع جهاديين أجانب، وتمارس أنشطة خارج نطاق حدود نيجيريا في البلدان التي لها حدود مباشرة معها. وأوغلت، في الآونة الأخيرة أكثر في غربي أفريقيا. وبسبب الضرورة من ناحية، ولأن الظرف مؤاتٍ من ناحية أخرى، ونتيجة للتجانس الأيديولوجي أيضًا، تكثفت هذه العلاقات والنشاطات الخارجية على مرِّ السنين، وعلى نحوٍ بادٍ للعيان أكثر منذ عام 2010. وسلط ظهور حركة الأنصار مزيدًا من الضوء على عملية التدويل؛ وذلك لأن هذه الحركة المتفرعة عن جماعة بوكو حرام بدا أنها الجماعة التي تتمتع بإقامة أوثق العلاقات مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومع الجماعات والمنظمات المتفرعة منه، كما بدا أنها الحركة الأشد ميلًا إلى مهاجمة أهداف أجنبية.

ويستكشف هذا الفصل من الكتاب طبيعة عمليات جماعة بوكو حرام ومداها في البلاد المجاورة، وعلى وجه الخصوص في المناطق الحدودية المتاخمة للنيجر وتشاد والكاميرون، حيث تتمكن الجماعة من استغلال الروابط العرقية والثقافية والدينية مع

شمالي نيجيريا. وأثبتت هذه الأماكن أنها مناطق مثالية يجد فيها المقاتلون ملاذَات يلجؤون إليها فرارًا من القوى الأمنية النيجيرية، ويعملون فيها على تجنيد أعضاء جُدد.

ودفعت الأزمة الأمنية التي شهدتها مالي بين عامي 2012_2013 م إلى الصدارةِ البعدَ المتمثل في تمدُّد جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار إقليميًّا؛ الأمر الذي دقَّ ناقوس الخطر حيال إنشاء محتمل لـ «قوس تمرد»، وذلك عبر وصل شمالي نيجيريا بشمالي مالي عبر النيجر، وحيال احتمال امتداد تأثيره إلى الدول المجاورة. وفي هذا السياق، أبحث من خلال هذا الكتاب في التأثيرات التكتيكية الناجمة عن تعرُّض الجماعات النيجيرية واحتكاكها مع جماعات أكثر تطورًا وحنكة وتدويلًا منها، موضحةً كيف تنعكس التأثيرات الخارجية على أساليب عمل الجماعات النيجيرية.

المناطق الحدودية

فور عودته من مؤتمر قمة المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا الذي شارك فيه في شهر مارس/ آذار من عام 2012، لم يكن يُساور رئيس هيئة الأركان النيجيرية العامة، أولوسيلبتينران، شكّ في أن بوكو حرام لم تعُدْ تُشكّل مشكلة لنيجيريا وحدَها، وقال: « يجب علينا جميعًا في نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون أن نوحّد قوانا من أجل استعادة السيطرة على الوضع في أسرع وقت ممكن»[1].

والأمر الذي لا سبيل إلى إنكاره هو أن جماعة بوكو حرام استغلت الروابط الثقافية والعرقية والدينية، التي تشترك فيها كلٌّ من تشاد والنيجر والكاميرون مع شمالي نيجيريا ـفضلًا عن بروتوكول التنقل وحرية الحركة الموقّع من قِبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقياـ وذلك من أجل تحقيق أهدافها الخاصة المتمثلة في تهريب الأسلحة وتجنيد المقاتلين، وحرية حركة الأفراد وتدفُّقهم بين جماعة بوكو حرام وأقارب المنضوين تحت لوائها من شعوب الهوسا والكانوري، وذوي القربى من المسلمين في كلٍّ من النيجر وتشاد والكاميرون. وفي الوقت نفسه، أضاف وجود بوكو حرام شيئًا من التعقيد إلى بلدان تعاني مشكلات عديدة، سواء من جرّاء التأثير المستشري للصراع المحتدم في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أضحت ارتداداته تستشعر في كلٍّ من الكاميرون وتشاد بدءًا من عام 2013، أم من الهشاشة البنيوية ومن

وجود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمتعاطفين معه كما هي الحال في النيجر.

وقد أدّت البلدان المتاخمة لنيجيريا دورًا مهمًّا في تاريخ بوكو حرام منذ باكورة تكوين هذه الجماعة، عندما كان يتدفق مجندون جُدد من كلٍّ من النيجر وتشاد والكاميرون إلى نيجيريا من أجل الاستماع إلى عظات محمد يوسف، وعندما كان يفر أعضاء من جماعة بوكو حرام من قوى الأمن النيجيرية ويختبئون خلف الحدود الوطنية، أو عندما كان يذهب أفراد من هذه الجماعة لتلقِّي تدريبات، وأشهر مَن كان يشرف على تدريبهم الجماعة السلفية للدعوة والقتال في معسكر في منطقة أغوان- النيجر[2]. وإلى ذلك، هيمن يوسف على الأمراء (القادة) الذين كانوا يتخذون من النيجر وتشاد قواعد لهم، ويرفعون تقاريرهم إليه مباشرة[3].

وعندما أنشأ في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2003 قاعدة جديدة في قرية كاناما عقب طردِه وجماعتَه من زاغي- بيري، لم يكن اختياره لموقع تلك القاعدة عرضيًّا، فالقرية البالغ عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة، تقع في منطقة حكومة يونوساري التابعة لولاية يوبي- تقع في منطقة نائية جدًّا من نيجيريا، ولا تبعد سوى سبعة كيلومترات عن الحدود النيجيرية مع النيجر[4].

وكنّا -يعقوب زين وأنا- حاولنا أن نثبت في بحث سابق بإيراد الحجج والبراهين، حقيقة أن علاقات جماعة بوكو حرام وصلاتها الخارجية الأكثر رسوخًا هي تلك القائمة على الصعيد شبه الإقليمي، وأنه في البلاد المجاورة لنيجيريا نجحت الجماعة في إحداث تأثير أيديولوجي أعمق غورًا وأوسع نطاقًا على الرغم من أنه، على الصعيد العملاني، اتخذ شيكاو موقفًا غير تصادمي من حكومات النيجر وتشاد والكاميرون بصورة عامة، ربما باستثناء ما استجدّ في الكاميرون في الآونة الأخيرة[5]. ومن جانبها، ربما كانت حكومات البلدان المجاورة لنيجيريا راغبةً عن شن حملة كبيرة ضد الجماعة خوفًا من الانتقام، وبمعنى أكثر دقة، بسبب إمكانات تلك البلاد المحدودة. وعلى الرغم من إسهامها في قوة المهام العسكرية المشتركة المتعددة الجنسيات، فإن جهودها لم تَغْدُ أكثر تنسيقًا إلا في عام 2014.

الكاميرون

ابتداءً من عام 2012ـ2013، توسَّع إلى حد كبير دور شمالي الكاميرون بوصفه قاعدة خلفية لبوكو حرام، وعلى وجه الخصوص منطقة الشمال الأقصى، لا من حيث كان مسرحًا لعمليات اختطاف طالت رعايا أجانب فحسب، بل لأنه كان أيضًا مسرحًا لاشتباكات عديدة، ولكونه شهِدَ أيضًا اعتقالات لعدد من المشتبه بهم من أعضاء بوكو حرام، وصُودرت فيه أسلحة كانت في طريقها إلى الجماعة. وشُنّت في عام 2014 هجمات على قوى الأمن على طول الحدود الكاميرونية ـالنيجيرية، وأُشيعت تكهنات ـدحضها شيكاوـ تفيد بأن الزعيم تلقّى علاجًا طبيًّا في الكاميرون في صيف عام 2013.[6]

وفي عام 2011، أفادت تقارير وإبلاغات بأن عمليات تسلُّل جماعة بوكو حرام إلى الكاميرون أصبحت أكثر تواترًا. وفي مناطق مثل لاغدو، شاهد سكانٌ محليون غُرباءَ يرتدون «أزياءً غريبة ويطلقون لحاهم، ويتلفّعون بتلافيع حمراء أو سوداء»، يظهرون في أماكن عامة بسهولة ليعلنوا عن وجودهم، وكذلك من أجل أن يعلنوا على رؤوس الأشهاد، عبرَ إلقائهم خُطبَهم، مناهضتَهم للغرب. وفضلًا عن ذلك، وعبْرَ تصرفاتٍ تُذكّرنا إلى حدٍّ ما بالدعم المالي الذي كان يقدمه محمد يوسف تحفيزًا منه لمجندين جدد، كان هؤلاء الوعاظ يعرضون مبالغ مالية كبيرة على الذين يُبدون استعدادًا لاعتناق مُثلهم وفكرهم. وكان هنالكِ مؤشرات أخرى مثيرة للقلق تمثلت في نشر جماعة بوكو حرام أقراصًا مدمجة ومنشوراتٍ في قرى كاميرونية، وتقارير بأعداد متزايدة تتعلق بإلقاء عظات متطرفة في مساجد كاميرونيةـ وقد أُغلق أحد هذه المساجد في ليمبي مخافة أن تكون جماعة بوكو حرام قد نجحت في اختراقه، وخشية أن تكون قد تمكّنَت من التأثير في مرتاديه.[7]

هذا وكان حاكمَا المنطقة الشمالية ومنطقة الشمال الأقصى في الكاميرون قد حذّرَا من تسلُّل جماعة بوكو حرام إلى البلاد، وأعلن ثانيهما، على وجه الخصوص، عن نشر 600 جندي كاميروني على طول الحدود للحيلولة دون توغُّل مزيدٍ من الغزاة، وذلك في أوائل عام 2012. وأرسلت وحدات عسكرية من كتيبة المشاة الثانية والثلاثين

المؤلّلة العاملة في مورا، إلى جانب مجموعة من القوات العاملة في المنطقة العسكرية المشتركة في ماروا؛ وذلك لجمع معلومات استخبارية، ومراقبة تدفُّق العناصر، وإلقاء القبض على المشتبه بهم عقب اعتقال عدد من العناصر وإجراء استجوابات أفادت بأن حركة بوكو حرام موجودة في البلد. وعلاوةً على ذلك، صادرت تلك القوات أجهزة كمبيوتر محمولة وهواتف محمولة، تعود ملكيتها إلى أشخاص نصّبوا أنفسهم دعاةً ووعاظًا، وهم ينتمون إلى منظمة تدعى منظمة الدعوة الإسلامية، أقامت الدليل على وجود صلات بينهم وبين متشددين نيجيريين. وفي الوقت نفسه أغلقت أبوجا حدودها مؤقتًا مع الكاميرون[8]. وعلى مدى عام 2012، ألقت السلطات الكاميرونية القبض على عدد من المشتبه بهم أثناء محاولتهم دخول البلد قادمين من نيجيريا، وشهدت بلدات حدودية، مثل بانكي، هجماتٍ شنتها جماعة بوكو حرام[9].

ولكن نقطة التحول الحقيقية بالنسبة إلى الكاميرون جاءت مع اختطاف أسرة من الرعايا الفرنسيين تتكون من سبعة أشخاص في دابانغا، في منطقة الشمال الأقصى في التاسع عشر من شهر فبراير/ شباط من عام 2013. وكما ذُكِرَ في فصل سابق من هذا الكتاب، يشتبه في أن هذه الحادثة كانت نتاجًا لتعاون جرى بين جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار. وبعد أيام قليلة من هذه الحادثة، نشرت جماعة بوكو حرام شريط فيديو عبر موقع يوتيوب يُظهر أفراد الأسرة من دون أن يصاب أحد منهم بأذًى، وهددت الجماعة في بيان عبر الشريط الحكومات الكاميرونية والنيجيرية والفرنسية، موضحةً أن عملية الاختطاف جاءت ردًّا على تدخُّل باريس في مالي الذي كان قد اسْتُهِلَّ قبل شهر من تاريخ حدوث عملية الاختطاف[10].

وفي شهر مارس/ آذار، نشرت الجماعة شريط فيديو جديدًا. ومن جديد، طالب شيكاو عبر الشريط بإجراء عملية تبادل أسرى، تشمل في الوقت نفسه مقاتلين منضوين تحت لواء جماعة بوكو حرام وزوجات وأطفالًا تحتجزهم قوى الأمن النيجيرية[11]. والجدير بالملاحظة أن الجماعة تمشيًا مع حالات احتجاز أخرى كانت حركة بوكو حرام مسؤولة عنها، وأتناولها بالبحث في فصول أخرى من هذا الكتاب، تستخدم الرهائن بوصفهم ورقة مساومة لتأمين الإفراج عن متشددين أو عن أفراد من أسرها.

ويبدو أن لهذا الأمر أولوية مطلقة لدى الجماعة تتفوق على طلبها دفع فدية مالية. ولكن سرَتْ مع ذلك شائعات تشير إلى أنه فضلًا عن إطلاق سراح ستة عشر رهينة من المتشددين الذين كانوا رهن الاعتقال في الكاميرون، تم دفع فدية مالية مقدارها ثلاثة ملايين دولار أمريكي، عقب مفاوضات جرت بين الحكومة الكاميرونية وبين شيكاو وأسفرت عن إطلاق سراح الرهائن الفرنسيين[12]. ولكن الحكومة الفرنسية نفت في وقت سابق أن تكون قد فكرت بأي شكل من الأشكال في مسألة التفاوض مع الجماعة[13].

وما يبعث على الحزن والأسى أن هذه العملية كانت الأولى في سلسلة عمليات اختطاف حدثت في الكاميرون، وقد أعقبتها عملية اختطاف قس فرنسي في الثالث عشر من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، على بعد ثلاثين كيلومترًا من الحدود النيجيرية، وهو ذاك الذي أفرج عنه بعد سبعة أسابيع من اختطافه (ومن جديد، انتشرت شائعات تشير إلى أنه تم دفع فدية مالية)[14]. واختُطف أيضًا في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014 قسيسان إيطاليان وراهبة كندية من شمالي ماروا، وأفرج عن المختطفين الثلاثة بعد شهرين تقريبًا من تاريخ احتجازهم[15]. وفي شهر مايو/ أيار، هاجمت بوكو حرام مجمع بناء وإنشاءات في منطقة وازا في منطقة قريبة كذلك من الحدود مع نيجيريا. وأسفرت العملية عن اختطاف عشرة عمال صينيين وقتل آخر، ولقي جندي في العملية مصرعه أيضًا على الرغم من كون المجمع خاضعًا عادةً لحراسة تؤمّنها قوات من كتيبة التدخل السريع في الكاميرون[16]. وألقي القبض في أوائل شهر يونيو/ حزيران على ستة أشخاص منهم ثلاثةُ نيجيريين على خلفية صلتهم بالحادث[17].

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2013، أكدت قيادة الجيش النيجيري أن ثكنات للجيش في منطقة باما التابعة لولاية بورنو تعرضت لهجوم شنّه متشددون، يُعتقد أنهم ينتمون إلى جماعة بوكو حرام، وقيل إنهم قدِموا من خلايا تقع في الكاميرون، ويرجح أن تكون قد أعادت تموضعها هناك وفي تلال جوزا الحدودية في أعقاب هجوم الجيش الذي انطلق في شهر مايو/ أيار من عام 2013، وأسفر عن طرد عدد من المقاتلين من الشمال الشرقي، فضلًا عن آلاف المدنيين النيجيريين الذين نزحوا

هربًا من أعمال العنف[18]. ومنذ ذلك التاريخ وعلى مدى الشطر الأول من عام 2014، بات واضحًا أنّ تسلُّل جماعة بوكو حرام إلى الكاميرون بلغ مستوى جديدًا خطيرًا اقتضى نشر وحدات عسكرية إضافية وحراس ودوريات حدودية، خاصة في مناطق الشمال الأقصى. وأعلنت، فضلًا عن ذلك، وزارة الدفاع في شهر يناير/ كانون الثاني عن إطلاق حملة تجنيد جديدة لتوسيع قواعد جيشها وإعداد وحدات عسكرية جديدة من أجل محاربة جماعة بوكو حرام، وبغية لجم تمدُّد العنف الناجم عن أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتضمن هذا الإجراء تجنيد 6850 رجلًا انضموا إلى سلك الشرطة الوطنية والجيش والحرس الرئاسي[19]. ولاقت هذه الخطوة ترحيبًا من قبل الحكومة النيجيرية التي كثيرًا ما كانت تنتقد ياوندي (عاصمة الكاميرون)، التي لم تكن تتخذ من الإجراءات ما يكفي لمكافحة انتشار التطرف الذي يتوسّل العنف في مناطقها. ويمكن أن يكون هذا أحد الأسباب التي جعلت جماعة بوكو حرام تجد في الكاميرون منطقة مريحة تُمكّنها من الانكفاء والتراجع إليها، وإعادة تنظيم صفوفها. وفي أعقاب حدوث هجمات يومية تقريبًا في شهر مارس/ آذار من عام 2014، نشرت الكاميرون 700 جندي إضافي في إطار إسهامها في قوة إقليمية شكّلَتها لجنة حوض بحيرة تشاد، وفي شهر مايو/ أيار، أُرسل جنود إضافيون بلغ عددهم ألفًا من أجل تعزيز الأمن على طول الحدود[20].

النيجر

سبق لي أن أتيتُ على ذكر مسألة مجاورة قاعدة جماعة بوكو حرام الأصلية في يوبي للنيجر. والنيجر هو البلد الذي يُشكّل صلة وصل بين نيجيريا ومالي، وبناءً على ذلك، يشكل جزءًا من قوس التمرد الذي يثير قلق كثيرٍ من المحللين. وبلدتا ديفا وزيندر اللتان تعيش فيهما أغلبية من العرق الكانوري غالبًا ما كانتا تحتلان مكانًا في نشرات الأخبار، محليًّا على الأقل، بوصفهما مسرحًا لأنشطة جماعة بوكو حرام.

وجاء التأكيد الرسمي الأول على وجود جماعة بوكو حرام في النيجر في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2012 عندما اكتشفت قوى الأمن في النيجر وجود خلية من خمسة أعضاء في زيندر، وهي بلدة في النيجر تبعد نحو مائة كيلومتر عن ولاية كانو

النيجيرية القريبة من الحدود. وكان ينظر إلى منطقة الزيندر بوصفها مسربًا طبيعيًّا للمتشددين الذين يتنقلون بين شمالي مالي وشمالي نيجيريا. ولكن تزامن أيضًا النشاط المتزايد في ذاك الجزء من البلد مع عدد من العمليات العسكرية في ولايات نيجيريا الشمالية، بما في ذلك عملية تمخضت عن مصرع عدد من كبار قادة جماعة بوكو حرام، الذين يُرجّح أنهم كانوا يدفعون مقاتلين إلى الفرار إلى داخل أراضي النيجر[21]. وفي عام 2013 أيضًا، وفقًا لما أدلى به الجنرال سيني غاريا، قائد جيش النيجر، اعتُقل متشددون ينتمون إلى جماعة بوكو حرام -كانوا قد تلقَّوْا تدريبات في مالي- أثناء مرورهم عبر البلد. وطلب منهم قادتهم أن يتخفوا في ماداوا، وهي بلدة تقع على بعد خمسين كيلومترًا تقريبًا إلى الشمال من ولاية سوكوتو النيجيرية، وتبعد 500 كيلومتر تقريبًا عن زيندر من جهة الغرب. ويفترض أن يكونوا اعتقلوا نتيجةً لتزايُد الضغوط العسكرية التي نجمت عن العملية التي قادتها فرنسا، وكانت منطقة شمالي مالي مسرحًا لها[22].

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يُستخدم فيها البلد بوصفه ملاذًا؛ فقد سبق أن شهِدَ هذا البلد وجود حركة إزالة (البدع) على أراضيه في تسعينيات القرن العشرين، حيث كانت تتمدد وتنتشر فيه انطلاقًا من نيجيريا، ويحتمل أن يكون قد منح فيما مضى الميتاتسين مأوى على أراضيه عقب لجوئه إليه هربًا من الحملة العسكرية التي كانت تشهدها نيجيريا[23]. ومن هذا المنطلق كان سهلًا علينا تصديق تقارير غير مؤكدة أفاد بها سكان محليون من ولاية يوبي، وزعموا عبرها أنه في وقت إعلان حالة الطوارئ وإطلاق عملياتها في يوبي في شهر مايو/ أيار من عام 2013، شُوهدت متنا سيارة شاحنة كانت تُقلّ متشددين يشتبه بانتمائهم إلى جماعة بوكو حرام، وهي تعبر إلى النيجر قُبَيْل وصول الجيش إلى المنطقة[24].

وفي الجنوب الشرقي، وُصفت بلدة ديفا القريبة جدًّا من ولاية بورنو من قِبل مسؤولين محليين بأنها «خط المواجهة» في النيجر بالنسبة إلى التمرد الذي تقوده بوكو حرام، والمنطقة التي لا وجود للدولة فيها تقريبًا، والحدود التي يعد اختراقها من السهولة بمكان تتيح إمكانية تنقل الأشخاص (والأسلحة) بين البلدين، على

الرغم من الجهود التي بذلت للحيلولة دون حدوث ذلك عبر نشر مزيد من الدوريات الحدودية[25]. ولحسن الحظ شهدت هذه المنطقة من النيجر قدرًا قليلًا من المناوشات مع جماعة بوكو حرام، وتجنبت حكومة النيجر اللجوء إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير الجوهرية خشية الانتقام. ومع ذلك يُعَدّ هذا البلد «حلقة أخرى ضعيفة في منطقة الساحل»، وفقًا لتعبير مجموعة الأزمات الدولية[26]. وبناءً على ذلك، ربما يشير قرار استضافة مناورات الزند المصون (فليتنلوك)[27] العسكرية المتعددة الجنسيات والمناهضة للإرهاب، إلى القلق المتزايد من خطر التسلل الإسلاموي الذي تواجهه دولة النيجر، خاصة على طول الحدود مع كلٍّ من مالي وليبيا ونيجيريا. وربما يندرج في السياق نفسه أمر نقل عشر شاحنات من طراز تويوتا وطائرتين من طراز سيسنا إلى النيجر، في إطار المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة تحت اسم الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء لتعزيز أمن الحدود، وذلك في شهر يوليو/ تموز من عام 2013[28]. هذا، وحذَّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أنّ تدفُّق اللاجئين من نيجيريا إلى منطقة ديفا، قد يوفر غطاءً لاختراق بوكو حرام للمنطقة. ولا ينبغي لأحد أن ينسى أنه بسبب التحدي الذي فرضته بوكو حرام، غدت النيجر مسرحًا لأنشطة إرهابية تنفذها جماعات أخرى. وأبرز تلك الأنشطة التفجيران الانتحاريان اللذان نُفِّذا باستخدام سيارتين مفخختين وضربا النيجر في شهر مايو/ أيار من عام 2013، استهدف أحدهما قاعدة أغادير العسكرية، فيما استهدف الثاني منجم سوماير لليورانيوم في أرليت، ويشرف على تشغيله فرنسيون. ونفذ الهجومان المنسقان من قبل «الملثمين» وهو اسم لفصيل منشقّ عن كتيبة الملثمين، التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وتطلبت هذه العملية تدخلًا من قِبل القوات الفرنسية الخاصة لإنقاذ الجنود الأغرار، من مواطني النيجر، الذين اتُّخذوا رهائن من قبل الإسلامويين في أغادير. وتنظيم المرابطين الناجم عن دمج كلٍّ من تنظيم الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا مع جماعة الملثمين، هو حاليًا يمثل إحدى أقوى الجماعات الإسلاموية وأكثرها نشاطًا في منطقة الساحل، وهو التنظيم المسؤول عن الإدلاء بتصريحات تضمنت تهديدات لفرنسا، ويبدو أن معظم أعماله وعملياته تجري في كلٍّ من النيجر وليبيا[29]. وفي شهر أغسطس/ آب من السنة نفسها، اكتشفت سلطات

محلية في شرق البلد خلية نائمة تابعة لتنظيم الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا[30].

تشاد

لا توجد حدود برية مشتركة بين تشاد والنيجر؛ إذ تفصل بين البلدين (أو توحدهما) بحيرة تشاد. وعلى الرغم من التجانسات الثقافية القائمة بين الناس الذين يعيشون حول البحيرة، فقد أمنت التضاريس والموقع الجغرافي لتشاد حمايةً نوعًا ما من تسلُّل جماعة بوكو حرام إليها، على النطاق الذي شهدته النيجر أو الكاميرون. ومما لا شك فيه أن أمن الحدود الذي يرمي إلى الحيلولة دون انتشار التمرد النيجيري يعد أولوية بالنسبة إلى الحكومة في إنجامينا، كما تشير عمليات التطويق والتفتيش المتعددة التي نفذّتها تلك الحكومة في عام 2013 في منطقة بحيرة تشاد، وصولًا إلى العاصمة، لمنع حركة المقاتلين الذين يعبرون من شمال نيجيريا الشرقي إلى شمالي الكاميرون، ومن ثَمَّ إلى تشاد[31].

هذا، وأكد عدد قليل من الاعتقالات وجود الاتصال التشادي (للجماعة)؛ ففي شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2012، ألقت الشرطة النيجيرية القبض على مواطن تشادي في ولاية النيجر، واعترف أنه انضم إلى جماعة بوكو حرام عقب اعتراضه على انعقاد مسابقة لاختيار ملكة جمال؛ الأمر الذي أدى إلى طرده من المدرسة[32]. وألقي القبض على مجموعات كبيرة من الأجانب من تشاد والسودان والنيجر ومالي في عامَيْ 2011 و2012، كانوا في طريقهم إلى ولايتي أبوجا وبينو على التوالي، وذلك للاشتباه بانتمائهم إلى جماعة بوكو حرام[33]. إلا أنني أحذر من استخلاص النتائج بناءً على تقارير عن اعتقالات واسعة النطاق. وفيما يتعلق بهذه الحالة تحديدًا، فإن ظروف تحركاتهم وسياقها كانت تبعث على الارتياب وتثير الشبهات إلى حدٍّ ما (كانوا يسافرون ليلًا، وبعضهم يحملون سلاحًا). وأما في حالات أخرى فقد لجأت السلطات النيجيرية إلى استعمال بطاقة بوكو حرام من أجل مضايقة الأجانب. ففي شهر مارس/ آذار من عام 2013، على سبيل المثال، ألقي القبض على 500 شخص من المقيمين في لاغوس، وهم في الأصل مواطنون من كلٍّ من تشاد والنيجر ومالي (ومنهم أطفال

ونساء)، وأخضعوا لعمليات تحقيق، ونُفّذت هذه العملية بزعم معالجة حالات تسلُّل محتملة قامت بها جماعة بوكو حرام[34].

وفي السنوات الأخيرة عمدت تشاد والدول المجاورة لها إلى عقد لقاءات فيما بينها؛ من أجل معالجة مسألة مراقبة الحدود عبر إبرام عقد اتفاقات ثنائية، على غرار ذاك الذي أبرم بين تشاد والنيجر. وأطلقوا دعوة إلى تشكيل «قوة ردع مشتركة» تحت راية هيئة حوض بحيرة تشاد من أجل محاربة جماعة بوكو حرام، كان ذلك في عام 2012[35]. واتخذت خطوة أخرى في شهر مايو/ أيار من عام 2014، عندما أبرمت تشاد والكاميرون اتفاقًا سمحت كل منهما بموجبه لقوات الدولة الأخرى بدخول أراضيها؛ من أجل ملاحقة المشتبه بانتمائهم إلى جماعة بوكو حرام[36].

ولكن هذا الاتفاق أدى إلى تدفُّق الناس في كلا الاتجاهين. فبينما كان يدخل إلى تشاد بعض اللاجئين والمسلحين، تحدَّثَ في أواخر عام 2013 رئيس قسم الشرطة في مكتب محافظ منطقة الشمال الأقصى عن ازدياد عمليات تهريب الأسلحة المنطلقة من تشاد والمتجهة إلى نيجيريا[37].

تضمينات الأمن الإنساني

على الرغم من أن الهجمات كانت نادرة الحدوث نسبيًّا، فإن سكان البلاد المجاورة عانوا بصورة غير مباشرة وجود بوكو حرام، وتفاقم العنف الذي أدى إلى إعلان حالة الطوارئ في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي. وأشارت إحصاءات كُشف النقاب عنها في عام 2014 إلى أنه لاذ بالفرار 37,000 شخص من النيجر ونيجيريا هربًا من أعمال العنف منذ أوائل عام 2012، وأن معظمهم توجهوا إلى أقارب لهم في النيجر بحثًا عن ملاذ آمن. هنا في هذا البلد الذي يُعَدّ من أفقر البلاد على وجه الأرض، والذي غالبًا ما يتأثر بالأزمات الغذائية، تكافح الجماعات والمجتمعات المحلية من أجل تلبية متطلبات حالة الطوارئ هذه. وكان للجهود التي بذلت من قِبل هيئات إغاثية، ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تأثيرٌ محدود فقط، ويعود ذلك في المقام الأول إلى الحقيقة المتمثلة في أن معظم النازحين رحلوا إلى قرى نائية يصعب الوصول إليها، ويضاف إلى ذلك أن فرص

العمل تكاد تكون معدومة هنا[38]. ولكن في حين أن كثيرًا من الناس الذين وصلوا إلى النيجر «شعروا أنهم في بيوتهم» بسبب صلات ذوي القربى العائلية والروابط العرقية (معظم الذين نزحوا ينتمون إلى العرق الكانوري، حالهم في ذلك حال معظم الذين استقبلوهم في النيجر)[39]، فإن الذين فروا إلى شمالي الكاميرون عانوا مصيرًا مختلفًا. فقد رحل ثمانية آلاف نيجيري تقريبًا إلى الكاميرون في الشطر الثاني والأخير من عام 2013، ورحل عدد منهم قسرًا من المناطق الواقعة في أقصى شمالي الكاميرون إلى ولاية أداماوا في نيجيريا؛ مما دفع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى دق ناقوس الخطر، نظرًا إلى أن حياة هؤلاء الذين أعيدوا إلى أماكنهم قسرًا يمكن أن تكون في خطر، بسبب تمرد جماعة بوكو حرام المستمر[40]. ومع ذلك لم تتوقف حركة النزوح إلى الكاميرون؛ ففي الرابع والعشرين من شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2014، أشارت الأمم المتحدة إلى أن أكثر من أربعة آلاف شخص وصلوا إلى البلد منذ أواسط شهر يناير/ كانون الثاني، وفي المقام الأول، إلى منطقة لوجونيت- تشاري في أقصى الشمال، وبذلك أصبح مجموع عدد اللاجئين إلى الكاميرون 12,428 لاجئًا[41].

وكذلك استقبلت تشاد، وإن كان بدرجة أقل، لاجئين فارّين من أعمال العنف في نيجيريا. فقد أشارت تقارير إلى وجود ألف مهاجر تشادي تقريبًا من الذين عادوا إلى تشاد، ومعظمهم من الأطفال المنفصلين عن أسرهم والعائدين من مدارس تعليم القرآن. وكان العائدون الجدد يُسجَّلون في سجلات الوافدين على أساس يومي. ولدى وصول المهاجرين إلى جبوبوا في منطقة البحيرة (غربي تشاد)، كانوا يتلقون شيئًا من الدعم والمساندة من قبل منظمة الهجرة الدولية لمساعدتهم في العودة إلى قُراهم الأصلية، ولكن كان للطعام والمواد الغذائية فيما يبدو الأولوية الأكثر إلحاحًا[42]. فبدءًا من صيف عام 2014، ظل كثير من اللاجئين النيجيريين الموجودين في تشاد في حاجة ماسة ومُلحّة إلى الطعام والرعاية الطبية والمأوى والمياه[43].

وإلى جانب المهجّرين المشرّدين النيجيريين، عانت الكاميرون كذلك من تداعيات اقتصادية إضافية بسبب عدم الاستقرار. فقد ازدادت، في الواقع، أسعار المواد الغذائية على طول الحدود مع نيجيريا ازديادًا كبيرًا من جراء تشديد الرقابة على الحدود.

واتُّخذت تدابير الرقابة المشددة هذه نتيجة لتقارير المخابرات، التي لفتت الانتباه إلى أن مناطق الكاميرون الشمالية تُستعمل من قبل جماعة بوكو حرام بوصفها مصدرًا للتجنيد. وفي منطقةٍ يبلغ حجم المستوردات فيها ما يقارب 80٪ من السلع الأساسية وتخضع لتدابير تقييدية، ويخشى تجارها السفر إلى نيجيريا لشراء ما يلزمهم من أغذيةٍ ومؤن؛ في ظل ظروف من هذا القبيل يضطر السكان المحليون إلى دفع مبالغ إضافية تُقدَّر بنسبة 30٪ من قيمة السلع الأساسية التي يحتاجون إليها، مثل زيت النخيل، على الرغم من مزاعم الحكومة أنه جرى استيراد كميات ضخمة من السلع من أجل مد يد العون إلى المحتاجين، وفقًا لبيانات عام 2012[44]. ومع اشتداد وتيرة التمرد وازدياده حدةً، ظلت التحديات الاقتصادية قائمة. فقد اشتكى في عام 2014 سكان محليون يعيشون في بلدات حدودية كاميرونية من أن بعض المواد الغذائية باتت تُكلّف 50٪ زيادة عن كلفتها السابقة، فيما لم يعُد بعضها الآخر متوفرًا[45].

وفي معرض نقاشي للتهديد الذي تُشكّله بوكو حرام مع مسؤولين في الحكومة ومع مواطنين نيجيريين من عامة الناس أيضًا، رصدتُ ميلًا إلى تبرير المشكلة؛ فقد كانوا جميعًا يذكرونني بأنَّ كثيرًا من المسلحين ليسوا في واقع الحال مواطنين نيجيريين، بل هم قدِموا من تشاد أو النيجر أو الكاميرون أو حتى من السودان. وزعم أحد الذين قابلتُهم أن معظم أعضاء الجماعة أتوا من خارج البلد[46]. وفي حين لا يساورني أدنى شك في أن الجماعة عضو في تنظيم دولي، أتساءل إذا ما كان قد جرى تضخيم الجانب الدولي الذي تنطوي عليه الجماعة عمدًا من أجل أولًا: إلقاء اللوم، على الأقل جزئيًّا على الحكومات الأخرى، وثانيًا: من أجل تحويل المشكلة إلى مشكلة دولية، وبذلك تغدو أقدر على جذب الانتباه والدعم.

ولكن توجد حقيقة لا سبيل إلى إنكارها، وهي أن الحدود السهلة الاختراق والروابط العرقية والثقافية حوّلت جماعة بوكو حرام إلى قضية عابرة للحدود، وجعلت الجهود والمبادرات المشتركة التي تنخرط فيها البلاد المحيطة ببحيرة تشاد محل ترحيب بالتأكيد. وأسهمت البلاد المتاخمة لنيجيريا في قوة المهام العسكرية المشتركة المتعددة الجنسيات في دعم القوة المشتركة العاملة على استعادة النظام في

الشمال الشرقي (سوف أتوسَّع في الحديث عن هذا الموضوع في الفصل اللاحق). وكما لاحظ وزير الداخلية النيجيري، أوبامورو، عندما تحدثتُ إليه في عام 2013، فقد انعقد تعاون بين البلدان الأربعة بوصف ذلك جزءًا من جهود لجنة حوض بحيرة تشاد، وتضمَّن عملهم فيما تضمَّن رصد المهاجرين خارج نطاق دائرة النازحين الذين كانت الجماعة سببًا في نزوحهم[47]. وأُبرمت اتفاقيات لتسيير دوريات مشتركة مع النيجر وتشاد ووُضعت موضع التنفيذ الفعلي، وأخرى ثنائية مع إنجامينا ونيامي وياوندي، كلٌّ على حدة[48]. وأكدت المقابلات التي أجريتُها مع مسؤولين كبار في وزارة الدفاع ومع آخرين في وزارة العلاقات الخارجية، وجودَ علاقات دبلوماسية قائمة ومستمرة بين نيجيريا والدول المجاورة لها. ولكن في حين أن التعاون كان «سهلًا»، يوجد إدراك وإقرار من الجانب النيجيري بأن قدرات الدول المجاورة محدودة للغاية في التعامل مع المشكلة التي سبّبتها جماعة بوكو حرام، وبأن التحدي نفسه الذي تفرضه الجماعة يحظى بمرتبة أدنى في سُلّم أولويات تلك الدول (بسبب حجمه الأقل فيها) مما هو عليه في نيجيريا[49].

وتكثفت هذه الجهود بصورة جوهرية في شهر مارس/ آذار من عام 2014، عندما وقَّع المديرون العامُّون لإدارات المخابرات الخارجية في كلٍّ من نيجيريا وبنين[50] والكاميرون وتشاد والنيجر مع فرنسا اتفاقًا، يرمي إلى تعزيز تنسيق عمليات ضبط أمن الحدود والقيام بمهام الشرطة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية[51]. كما نوقشت بين المسؤولين المذكورين إمكانية تشكيل فرقة مهام مشتركة متعددة الجنسيات مع باجا (مدينة في شمالي نيجيريا) التابعة لولاية بورنو النيجيرية، كونها أُشِيرَ إليها في لقائهم بوصفها مقرًّا مرشحًا محتملًا ليكون مقرًا لقيادة قوة المهام العسكرية المشتركة[52].

بطاقة رابحة: جمهورية أفريقيا الوسطى

منذ أواخر عام 2012 فصاعدًا، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى ذات الكيان الهشّ أصلًا، سياسيًّا واقتصاديًّا، انهيارًا شاملًا للدولة بلغ ذروته في الانقلاب العسكري الذي نفّذه متمردو السيليكا (جماعة مقاتلة) ذات الأغلبية المسلمة في شهر مارس/ آذار من عام 2013.

ودفع الانقلاب فرنسا ـالحاكم الاستعماري السابق لجمهورية أفريقيا الوسطىـ إلى نشر فرقة عسكرية[53]. ومنذ ذلك الحين غرقت البلاد في فوضى عارمة وشاملة، وشُرِّد مئات الآلاف من الناسـ 20٪ من مجموع أعداد سكانها. وعلى الرغم من أن المتمرد الذي صار رئيسًا، ميشيل جوتوديا، حلَّ رسميًّا جماعة السيليكا؛ فقد استبدل بأفرادها فعليًّا جماعات مسلحة متعددة ما برحت حتى ساعة كتابة هذه السطور تقاتل جماعات مسيحية تدافع عن نفسها[54]. هذا وأعربت الأمم المتحدة عن مخاوفها من حدوث إبادة جماعية من منطلق طائفي[55].

ورَصْدُ المستوى المتردي الناجم عن الفوضى المتأتية من عدم وجود حكومة نشطة وفاعلة، سَهَّلَ عملية عقد مقارنات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبين شمالي مالي قبل عام من الآن. ويمكن القول إن هذا السياق المتمثل بانعدام القانون وتفشِّي أعمال العنف يُعَدّ وسطًا شديد الجاذبية للمتطرفين الأجانب. وطرَح هذه المسألة ونَبَّهَ إليها إدموند موليت، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام الذي قال في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2013:

> أنا لا أفكر في حركة الشباب، بل أفكر بالتأكيد في حركة بوكو حرام التي توحي بعض المؤشرات التي نتوفر عليها بأن لها نوعًا من الوجود هنا... ففي أماكن مختلفة توجد عناصر مختلفة تحاول في واقع الحال أن تُحقق نوعًا من الحضور في هذا البلد[56].

ومع ذلك يصعب الوقوف على دليل على هذا الحضور نظرًا إلى شُحِّ المعلومات المتاحة. ويذهب يعقوب زين إلى القول إنه نظرًا إلى استعمال الكاميرون بوصفها قاعدة خلفية من قبل جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار ـكلتاهما في الشمالـ ومن قبل جماعة السيليكا ومتشددين آخرين من مفرزات الصراع المحتدم في جمهورية أفريقيا الوسطى في الشرق، يمكن أن ينشأ ضرب من التفاعل من جراء ذلك. وقد يفسر هذا الواقع جزئيًّا الرؤية المزعومة لبعض عناصر جماعة بوكو حرام في الشطر الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشير يعقوب زين إلى أن هؤلاء يمكن أن يكونوا مقاتلين ينتمون إلى حركة الأنصار ويتكلمون اللغة العربية وينحدرون من الكاميرون[57].

ولكن في الوقت الراهن، تبدو هذه الرواية مغرقة في التخمين. ففي حالة بوكو حرام، يمكن للمرء أن يتساءل: ما الغرض الذي يمكن أن يخدمه تمدُّد موارد الجماعة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى على صعيد تحقيقها أهدافها؟ـ وتلك الأهداف وطنية الطابع، لا إقليمية الطبيعة. وعلاوة على ذلك، حتى إن لم تكن نية الجماعة التورط في الصراع المحلي، بل ببساطة الإفادة من جمهورية أفريقيا الوسطى بوصفها ملاذًا؛ فإن هذه الجمهورية شديدة البعد عن منطقة عمليات بوكو حرام. وأما بالنسبة إلى حركة الأنصار التي ليس لديها آفاق أوسع من تطلعات المنظمة الأم التي ترعرعت في كنفها فتبدو الفرضية أكثر قبولًا، ولكن يجافي الحكمةَ القفزُ إلى الاستنتاجات قبل أن تظهر أدلة دامغة. وبينما تقاتل المليشيات المسيحية والمسلمة بعضها بعضًا في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنني أعتقد أنه لا ينبغي للمرء أن يستنتج أن حالة القتال تلك قد بلغت حدّ الجهاد.

تغيير أنماط تنظيم القاعدة وموقف حركة بوكو حرام في المحيط الإسلاموي الأوسع نطاقًا

شهدت حقبة ما بعد ابن لادن ضعضعة تنظيم القاعدة المركزي، وذهب كثير من خبراء مكافحة الإرهاب إلى القول إن عهد الجهاد العالمي قد ولّى. وفضلًا عن ذلك، أشارت بعض الإحصاءات إلى أن الهجمات الإرهابية العالمية انخفضت إلى أدنى مستوى لها في سنوات، وأشارت هذه الإحصاءات نوعًا ما إلى زوال ظاهرة الجهاد العالمي. أو على الأقل كان هذا رأي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2012 عندما أصدر المركز القومي لمكافحة الإرهاب التابع لها تقريره عن الإرهاب لعام 2011[58].

ولكن ما فشلت الاتجاهات العالمية في فهمه واستيضاحه هو أنه في حين تأثرت قيادة تنظيم القاعدة تأثرًا شديدًا بعمليات مكافحة الإرهاب (بصورة أساسية في أفغانستان وباكستان)، وُجدت جيوب إقليمية ذات أيديولوجيات متطرفة ـمصحوبة بأنشطة تتوسل العنفـ تُذكّرنا بأن تهديد الإرهاب هذا لم يتلاشَ، بل على العكس تمامًا[59]. وإلى جانب ذلك، أشارت أحدث البيانات الصادرة عن الاتحاد القومي

لدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب ـ والذي يتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرًّا له ـ إلى أن الحوادث الإرهابية الإجمالية سجلت زيادةً في العالم النامي عبر العقد المنصرم، فيما شهد الغرب عددًا قليلًا من الهجمات[60]. وإذا ما أخذنا ذلك في الحسبان، نجد أن الجَيَشَانَ الإسلاموي الذي يتوسّل العنف عبر غربي أفريقيا والساحل الغربي يؤكد هذا الاتجاه. فهنا، في هذه المناطق، تعمل الجماعات المسلحة الجديدة والجماعات المسلحة الموجودة سابقًا على زعزعة الاستقرار في الدول ذات البنيان الهشّ، وتشكل تهديدًا للأمن الإقليمي، وتقوّض دعائم الحكم الديمقراطي.

وما الظهور الأحدث عهدًا للجماعات ذات الدوافع الدينية إلا أعراض لظاهرة يمكن وصفُها بظاهرة أقلمة ـ أو تشظّي ـ الجهاد؛ بحيث تُعَدّ الجماعات في كنفه مُنْتَجًا ثانويًّا لمجموعات من الظروف والمظالم المغرقة في محليتها، والتي تُعَدّ بطاقات تعريف لتلك الجماعات. وهذه الجماعات تكتسب هوياتها تبعًا للأهداف التي تتبنّاها استنادًا إلى الأولويات المحلية، مثل اعتماد الحكم الإسلامي الصارم في بلد بعينه. ويمكن أن تتبنى هذه الجماعات خطابًا جهاديًّا عالميًّا ويمكن أن تحجم عن ذلك. ولا يحُول هذا الأمر دون توسيع بعض هذه الجماعات مدى طموحاتها عندما يشتد عودها وتغدو أشد قوة وتسعى إلى إقامة روابط مع جماعات أجنبية. وحتى زمن قيام ما اصطلح على تسميتها «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في شهر يونيو/ حزيران في عام 2014[61]، كان الخبراء المتخصصون في تحليل ظاهرة الإرهاب يجادلون في أن موت أسامة بن لادن أضعفَ مفهوم القتال من أجل تحقيق الخلافة العالمية[62]، ويمكن أن يكون قد أضعف احتمال القتال أيضًا. وجدير بالذكر أن استطلاعًا للرأي أجراه مركز بيو للأبحاث في عام 2012 في الذكرى السنوية لموت ابن لادن، أظهر انخفاضًا ملحوظًا في مستوى الدعم الشعبي لتنظيم القاعدة ولأسامة بن لادن. هذا وسجل الاختلاف الأكثر إثارةً للدهشة في الأردن، حيث انخفض الدعم من 61٪ في عام 2005 إلى 13٪ في عام 2011[63]. وبالإضافة إلى ذلك، الجماعات التي كانت حتى عام 2014 تعرب عن التزامها بأيديولوجية القاعدة وعن دعمها لها (سواء من فروع القاعدة الرسمية أم من المعجبين بها من عامة الناس)، جعلوا مصدر

إلهامهم «الدولة الإسلامية» التي يطلق عليها أيضًا اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش بالعربية). وفي نيجيريا، أعرب في البداية أبو بكر شيكاو، زعيم جماعة بوكو حرام، عن دعمه لـ «أبو بكر البغدادي»، زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي نصّب نفسه بنفسه خليفة (للمسلمين)، وذلك عبر شريط فيديو بثّه في شهر يوليو/ تموز من عام 2014[64]، ثم أعلن عن تنصيب نفسه خليفة في منطقة غوزا التابعة لولاية بورنو النيجيرية في شهر أغسطس/ آب من العام نفسه[65].

وقد تكون سلسلة الأحداث التي أشارت إلى تحقيق الدولة الإسلامية في العراق وسوريا نجاحات حفَّزَت تحقيق هذا التحول (على الرغم من عدم وجود روابط بين الجماعتين).

وما شهدناه في أفريقيا منذ وقوع أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر/ أيلول، وعلى وجه الخصوص في حقبة ما بعد ابن لادن، هو تقارب بين ثلاثة عوامل؛ أولًا: الجهود الأمريكية والأوروبية المناهضة للإرهاب جميعها أعارت قليلًا من الاهتمام فقط للقارة (الأفريقية)، فقد كانت التوقعات تميل إلى أن التهديدات الكبيرة يمكن أن تنبثق من آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمالي أفريقيا؛ الأمر الذي أدى إلى تقليص الموارد المكرسة للإنفاق على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بصرف النظر عن إنشاء القيادة الأمريكية الأفريقية (أفريكوم) في عام 2008. ولكن لا ينبغي أن يتعرض هذا النهج لانتقاد شديد؛ فابن لادن نفسه على الرغم من أنه عاش ردحًا من الزمان في السودان لم يُبْدِ فهمًا كافيًا لديناميات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ الأمر الذي أدى إلى محدودية تغلغل القاعدة في القارة. ثانيًا: أدت الجهود الجزائرية والأمريكية المناهضة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى دفع الإسلامويين نحو الجنوب، بحثًا عن ملجأ وملاذ في بيئات أكثر تساهلًا مثل المناطق الصحراوية في كلٍّ من النيجر ومالي، وهما البلدان اللذان يفتقران إلى الخبرات الاستخباراتية والأمنية المتطورة. وأصبح هذان البلدان في هذه المنطقة، وعلى نطاق أوسع عبر غربي أفريقيا، القاسم المشترك الذي يجمع -جغرافيًّا- بين حركات محلية مرتبطة، وإن يكن بدرجات متفاوتة، بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[66-67]. ثالثًا: أصبحت الحركات

المحلية -المنشق أغلبها من جماعة جهادية أكبر حجمًا- أعلى صوتًا. وعمل قادة الجماعات الذين يؤثرون في الجماهير تأثيرًا عظيمًا على التلاعب بالشعور بالسخط الناجم عن تنامي غياب العدالة وانعدام المساواة، والافتقار إلى التمثيل السياسي، وحرمان الناس من حقوقهم الشرعية والمشروعة، وسعوا عبر تبنِّيهم مبدأ إحياء الدين إلى إحياء قيمه عبر توسُّل العنف إذا لزم الأمر، بوصف ذلك حلًّا. وأدى تدفق الأسلحة والمرتزقة من ليبيا، في حقبة ما بعد القذافي، إلى تعزيز اللاعبين -غير الحكوميين- في غربي أفريقيا ومنطقة الساحل، عدةً وعتادًا وأعدادًا، وإلى زيادة ثقتهم بأنفسهم. وأفسحت هذه الظروف المجال أمام إعادة تجميع الحركات والجماعات السرية مثل حركة الطوارق (حركة التحرير الوطني لأزواد)، كما أتاحت إمكانية تشكيل حركات وجماعات جديدة. ومن هذه الجماعات جماعة أنصار الدين التي دفعت بها الأزمة الأمنية التي شهدتها مالي في عام 2012 إلى الواجهة، وهي جماعة إسلاموية تضم تحت جناحيها الطوارق وعناصر كانوا فيما مضى ينتمون إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛ وكذلك الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا، وهي جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، شديدة التورط في أنشطة إجرامية، وتستمد أيديولوجيتها من رموز تاريخية من الإسلام في غربي أفريقيا، مثل سيكو أمادو وعثمان دان فوديو، ويبدو هذا جليًّا في البيانات التي تُصدرها وأشرطة الفيديو التي تبثها الجماعة[68]. والمجموعتان كلتاهما تركزان اهتمامهما في الشأن الإقليمي فضلًا عن مالي.

ولكن الجماعة التي تمثل هذا الاتجاه أفضل تمثيل هي جماعة بوكو حرام في نيجيريا؛ فهي الأكثر نشاطًا، والأقدم عهدًا، والأطول أمدًا، والأكثر دمويةً، وهي الجماعة الإسلاموية المحلية الأشد فتكًا في المنطقة شبه الإقليمية. وقد أوردتُ في الفصول السابقة من هذا الكتاب إشارات عديدة إلى علاقات الجماعة وصلاتها الخارجية؛ إذ تبين أن تجنُّب التداخل بين تلك الإشارات أصعب مما كان مخططًا له. ولذلك سوف أُحدّد النظر فيما يأتي في العلاقات بين النيجيريين وبين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي يمكن القول إنها العلاقات الأكثر أهمية.

أشارت تقارير إلى وجود اتصالات وعلاقات وروابط على صعيد التدريب والأسلحة بين بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وإلى وجود روابط بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية؛ الأمر الذي يعزز قدرات بوكو حرام ويُمكّنها من شن هجمات إرهابية[69]. وهذه هي إحدى القضايا التي أثيرت من قِبل وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أعلنَتْ صيفَ عام 2013 عن مكافأة مالية تصل قيمتها إلى سبعة ملايين دولار أمريكي، مخصصة لمن يدلي بمعلومات تفضي إلى إلقاء القبض على «أبو بكر شيكاو» ومثوله أمام العدالة[70].

وكان الجنرال كارتر هام، قائد القوة الأمريكية الأفريقية المشتركة، من أوائل المسؤولين الأجانب الرفيعي المستوى، الذين دقوا ناقوس الخطر بشأن وجود صلة محتملة بين جماعة بوكو حرام وبين جماعات أجنبية أكثر رسوخًا وأشدّ عودًا. فقد أعلن في وقت باكر يعود إلى شهر أغسطس/ آب من عام 2011 أنه يرجح أن تكون جماعة بوكو حرام قد أنشأت قنوات اتصال مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومع حركة الشباب على وجه التحديد. ووصف هذا الأمر، فيما إذا تأكّد حدوثه، بأنه «أخطر شيء يمكن أن يحدث، لا بالنسبة إلى الأفارقة فحسب، بل بالنسبة إلينا أيضًا»[71]. وأعرب آنذاك عن اعتقاده بأن جماعة بوكو حرام والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عازمتان على تنسيق جهودهما، حتى إن لم تكونا في الوقت الراهن في وضع يسمح لهما بفعل ذلك[72].

وسبق البيان الذي صرح به كارتر تصريح أدلى به دروكدل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عقب موت محمد يوسف، وعرض فيه تزويد «إخوانه السلفيين» في نيجيريا بالرجال والسلاح والذخائر، من أجل تمكينهم من الانتقام من الأقلية المسيحية الحاكمة في نيجيريا[73]. وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه، ظهرت عند تقاطعات الطرق الرئيسة في شوارع شمالي نيجيريا ملصقات وزعتها جماعة بوكو حرام، وحذرت فيها السكان المحليين من مغبة مد يد العون إلى الشرطة النيجيرية في جهودها الرامية إلى إلقاء القبض على أعضاء في الجماعة. وحمل كل ملصق توقيع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وحذر من أن «أي مسلم يقف

في وجه تطبيق أحكام الشريعة سيكون هدفًا للهجوم وسوف يكون مصيره القتل»[74]. وينبغي عدم المبالغة في الاعتقاد بأهمية أحداث من هذا القبيل. وأتساءل إذا ما كان قرار استعمال توقيع القادة في بلاد المغرب الإسلامي أكثر من مجرد حيلة دعائية ـأي: وسيلة لتضخيم حجم بوكو حرام وغرس مزيد من مشاعر الخوف والرهبة منها في نفوس الناسـ وليس توجيهًا من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالسماح لجماعة بوكو حرام باستخدام اسمه. ومع ذلك، فإن مختلف البيانات التي صدرت عن الجماعة منذ تولِّي شيكاو زمام القيادة، تشير إلى بذل زعيم الجماعة الجديد الأكثر تطرفًا جهودًا واضحة للتأكيد على تواصل جماعته مع المجاهدين العاملين خارج الحدود.

وحتى الآن لم تعترف القيادة المركزية لتنظيم القاعدة بجماعة بوكو حرام، بيد أن كثيرًا من الخبراء متفقون على أن التطور السريع في تكتيكات الجماعة يؤكد أنها أفادت من اطلاعها على تكتيكات جماعات أكثر تطورًا، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب؛ الأمر الذي أتاح للنيجيريين، على جناح السرعة، الخروج من بوتقة السواطير والأسلحة البسيطة إلى القدرة على إطلاق النيران من عربات مؤللة وإلى استعمال العبوات الناسفة، ومن ثَمَّ إلى إجراء تفجيرات أكثر تعقيدًا وتنفيذ عمليات اغتيال، وحتى إلى تنفيذ أول عملية تفجير انتحارية في تاريخ نيجيريا. فضلًا عن تبنِّي الجماعة لأسلوب قطع الرؤوس، وتصوير أفلام تُظهر عمليات الإعدام وبثها، وهي أساليب تذكرنا أيضًا بأسلوب عمل تنظيم القاعدة[75].

وهذا التعاون، الذي يُعَدُّ معظمُه ذا طبيعة تكتيكية، ينتمي إلى نمط معين يبرز في المنطقة. وفي الواقع، يبدو أن الجماعات الإسلاموية، العاملة حاليًا في غربي أفريقيا وفي منطقة الساحل، جميعها ترتبط بصلات مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي كان يعرف سابقًا باسم «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، وهي الجماعة التي سبق لها أن انشقت عن الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، وأعادت تسمية نفسها في عام 2006. ولكل مجموعة من هذه المجموعات درجة مختلفة من الارتباط مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وعلى الرغم من

أن كثيرًا من هذه الجماعات الإسلاموية تبنَّت، وعلى نطاق واسع، السلفيةَ الجهادية (النسخة الجزائرية من السلفية التي ظلت الاتجاه الأكثر هيمنةً في أفريقيا)، فإن أهداف الجماعات قد تختلف بعضها عن بعض[76].

وعلى الرغم من أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يبدو أنه يتصرف بوصفه راعيًا يوفر الأسلحة والتدريب والتمويل والتوجيه الأيديولوجي، فقد أفاد التنظيم نفسه من الانتشار الإقليمي للحركات السلفية، مثل الجماعة التي كانت تسمى سابقًا «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، التي تمكنت الجهود الجزائرية الأمريكية المشتركة المناهضة للإرهاب من تحجيم قدراتها على شن هجمات إلى حد بعيد، وأرغمتها على الرحيل وإعادة التموضع في أماكن أكثر بعدًا في منطقة الساحل، وعلى وجه الخصوص في مالي والنيجر. ولكي تبقى تلك الجماعة في قيد الحياة، باتت تعتمد أكثر فأكثر على عائدات الأنشطة الإجرامية، مثل التهريب والمتاجرة غير المشروعة وعمليات الاختطاف من أجل الحصول على فدية مالية، وهذه الأنشطة تتعارض مع أيديولوجية تنظيم القاعدة. وهكذا ساعد ظهور جماعات متماثلة من حيث توفرها على دافع أيديولوجي مشترك، وعلى استعداد لنشر الدعاية الجهادية، وللقتال في الخارج، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في تعزيز رسالته وموقفه[77].

وعملتُ على استكشاف بعض التفاعلات الباكرة التي قامت بين جماعة بوكو حرام، بما في ذلك التفاعلات مع محمد يوسف شخصيًّا، في الفصل السابق من هذا الكتاب، وأوردتُ، عبر استكشافي هذا، الحادثة التي تورط فيها محمد أشافا الذي أُلقي القبض عليه في عام 2006 على خلفية اتهامه بتلقي أموال من عملاء سريين للقاعدة من مقرها في تبليغ التابعة لمدينة لاهور الباكستانية؛ وذلك من أجل مهاجمة أمريكيين في نيجيريا وتجنيد واحد وعشرين مقاتلًا أُرسلوا لتلقي تدريبات من قِبل الجماعة السلفية للقتال والدعوة في معسكر في أغوان- النيجر. وسبق لي أن سلطتُ الأضواء عبر صفحات هذا الكتاب على الحقبة الواقعة بين موت محمد يوسف في شهر يوليو/ تموز من عام 2009، وبين عملية الفرار من سجن بوتشي في شهر سبتمبر/ أيلول من

عام 2010. ويعتقد أيضًا أن متشددين تلقوا تدريبات في معسكرات في كلٍّ من الجزائر وموريتانيا[78]. وتفاصيل هذه النقطة الأخيرة عُرضت عبر مقابلة أُجريت مع عليو تيشاو، الذي يعتقد أنه رجل جماعة بوكو حرام في ولايات غومبي وبوتشي وبلاتو في عام 2011. وتيشاو، الذي نجح في الاختفاء والفرار من السجن مسببًا إحراجًا كبيرًا لأجهزة الأمن النيجيرية[79]، أعلن أن جماعة بوكو حرام، من خلال اتصالاتها في موريتانيا، أنجزت دخولها الأول إلى شمالي أفريقيا. ووفقًا لروايته (تيشاو)، في أعقاب سقوط الحكومة في نواكشوط في عام 2004، حاول أمراء الحرب الموريتانيون التقرب من محمد يوسف؛ لأنهم رغبوا في تجنيد مرتزقة من جماعة بوكو حرام تحت ستار تزويدهم بدراسات دينية متقدمة في موريتانيا. وعلى الرغم من أن محمد يوسف رفض الصفقة انطلاقًا من كونه لا يرغب في تحويل حركته إلى عصابة من المرتزقة، فإن بعض كبار أعضاء الجماعة استاؤوا من قرار زعيمهم وشدُّوا، في واقع الحال، الرحال إلى موريتانيا. وزعم تيشاو، علاوة على ذلك، أن من بين الذين عادوا من التدريب الذي تلقوه في موريتانيا، ثلاثة أشخاص تخصصوا في صناعة القنابل؛ الأمر الذي يفسر تصاعُد الهجمات بالقنابل في نيجيريا[80]. وأضْفَت تقارير أخرى إضافية نوعًا من المصداقية على مسألة إرسال أعضاء يافعين من الجماعة إلى موريتانيا؛ لتلقي تدريبات من أجل «تعويدهم على تحمُّل المشاق؛ حتى يصبحوا لدى عودتهم قادرين على التكيف، بحيث يكونون مفعمين بالمرارة من أجل وضع نيجيريا [كذا] الاجتماعي الاقتصادي والسياسي. وتدريب هؤلاء الأولاد اليافعين، الذين قيل إن لكلٍّ منهم من عمره نحو عشر سنوات، يهدف إلى تطويعهم حتى يصبحوا قادرين على الرد الوحشي على القضايا التي تواجههم»[81]. وكما ذُكر في فصل سابق من هذا الكتاب، الذين تلقوا تدريبات في موريتانيا (غالبًا في معسكر أم القرى)، وأكثر منهم أيضًا أولئك الذين تدربوا في الجزائر، كان أحدهم يلقب برجل الصحراء («يان صحارى» بلغة الهوسا)[82].

ومضت صلات بوكو حرام بالقاعدة إلى ما هو أبعد من القارة الأفريقية. وقال الناطق باسم الجماعة، أبو القعقاع، متباهيًا في مقابلة أجريت معه في عام 2012:

القاعدة هم إخوتنا الكبار. فقد سافر أثناء موسم العمرة في شهر أغسطس/ آب الماضي زعيمنا إلى السعودية، وقابل هناك مسؤولين في القاعدة. نحن نحظى بدعم مالي وفني منهم، ونطلب منهما نشاء[83].

وتأكدت هذه المزاعم لاحقًا بموجب وثائق عُثر عليها في مدينة أبوت أباد الباكستانية، في المجمع الذي قتل فيه أسامة بن لادن في عام 2011. ووفقًا لما جاء في تلك الوثائق، فقد جرت اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين زعماء القاعدة وبين بوكو حرام في الثمانية عشر شهرًا السابقة[84]. ولكن على وجه الإجمال، العلاقات المتبادلة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي أكثر أهمية بالنسبة إلى بوكو حرام من العلاقات مع أي جهة جهادية أجنبية أخرى فيما يتعلق بالتدريب والتمويل. وعلى الرغم من العوائق التي عاناها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعه في مالي في عام 2013، فإن لهذا التنظيم في واقع الحال وضعًا خاصًا بالنسبة إلى الجماعة. وكل العلاقات الأجنبية التي نوقشت حتى الآن تهدف إلى تعزيز قدرات بوكو حرام من أجل متابعة تنفيذ عملياتها الداخلية. وعلى الرغم من هذا، يبدو أن الأزمة الأمنية في مالي بدأت تؤثر في تطلعات بوكو حرام الداخلية وتغيرها، وهي التطلعات المتعلقة بالتركيز على الداخل النيجيري.

الصراع الأهلي في مالي في عامَيْ 2012 - 2013

أصبحت مالي فجأة مركز اهتمام عالمي عندما دبت الروح من جديد في انتفاضة الطوارق بقيادة حركة التحرير الوطني لأزواد، وذلك عقب تدفُّق العائدين من ليبيا في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2012، وطالت تلك الانتفاضة المنطقة الشمالية من أزواد. والانقلاب العسكري الذي وقع في شهر مارس/ آذار وأطاح بحكم الرئيس أمادو توماني توريس أغرق البلاد في فوضى عارمة، وقدَّم فرصة مثالية لحركة أنصار الدين السلفية من أجل العمل على ضم قواها إلى قوى حركة التحرير الوطني لأزواد تعزيزًا لأجندتها الخاصة، وسعيًا وراء فرض قانون إسلامي قاسٍ في مالي. والشراكة بين الحركتين التي تضمنت محاولة لدمجهما معًا لم تعمر طويلًا؛ فقد أدت الاضطرابات إلى نشوب معركة جاو في شهر يونيو/ حزيران من عام 2012، وانتهت

إلى سيطرة السلفيين على مدن أزواد الرئيسة وهي جاو وتمبكتو وكيدال، وأدت في الواقع إلى سيطرة السلفيين على معظم أرجاء شمالي مالي. وانضمت إليهم في هذه المرحلة الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا، وهي الجماعة التي انشقت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وظهرت في أواسط عام 2011، وأعلنت مسؤوليتها عن اختطاف مواطن فرنسي في ديما. وحركة تحرير أزواد التي أصبحت الآن مهمشة كليًّا من قبل الإسلامويين لم تعُدْ تطمح إلى تأسيس دولة مستقلة للطوارق، بل باتت ترغب في الحصول على حكم ذاتي على غرار ما هو حاصل في «مقاطعة كيبك الكندية»[85].

وأطلقت فرنسا عملية سرفال في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2013 التي دعت إليها الضرورة نتيجةً للأوضاع الأمنية المتدهورة في شمالي مالي، والمعوقات التي حالت دون نشر القوة المكلفة بمهام الدعم الدولي في مالي بقيادة أفريقية، والتي استبدلت لاحقًا بقوة حفظ سلام قوية قوامها ثلاثة عشر ألف شخص، وهي قوة حفظ سلام متكاملة ومتعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة ومكلفة بتحقيق الاستقرار في مالي. وفي أعقاب التصريح السابق لأوانه الذي أدلى به الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، وأعلن فيه أن الإسلامويين قد هزموا وذلك في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2013، تَرَتَّبَ على فرنسا أن تنشر قوات خاصة وأن تعكس الخطط القائمة، وذلك بتخفيض القوات العاملة على الأرض من ثلاثة آلاف ومائتي جندي إلى ألف جندي. وعلى الرغم من أن مالي عادت إلى الحكم المدني بعد الانقلاب في عام 2012 والحرب الأهلية التي نجمت عنه واندلعت في الشمال، فإن البلد ما زال يتُوق إلى الاستقرار.

وأدى عدم التمكن من التوصل إلى تسوية مع الجماعات المحلية المسلحة، فضلًا عن الهجمات المستمرة من قِبل الإسلامويين والطوارق على حد سواء (كتلك التي حدثت في شهر مايو/ أيار من عام 2014) إلى عرقلة إجراء محادثات سلام ناجحة[86].

وأشار مسؤولون من كلٍّ من نيجيريا والنيجر والجزائر وفرنسا ومالي (ومنهم رئيس هيئة أركان الجيش في نيجيريا أثناء إجرائي مقابلة معه)، إلى وجود تعاون بين

جماعة بوكو حرام وبين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمالي مالي. وكما أشير في موضع سابق من هذا الكتاب، أكد مسؤولون نيجيريون أن جماعة بوكو حرام كانت تنتقل من نيجيريا إلى مالي عبر النيجر[87]. ويوجد دليل، لجعل الأمر أكثر تحديدًا، على اشتراك مائة مقاتل تقريبًا قاتلوا في معركة جاو إلى جانب مقاتلي الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا، وكانوا مسؤولين معهم ومع حركة أنصار الدين عن الهجوم الذي استهدف القنصلية الجزائرية في جاو في شهر أبريل/ نيسان من عام 2012، وأسفر عن احتجاز سبعة دبلوماسيين جزائريين بوصفهم رهائن (وقد أعلنت مسؤوليتها عن هذه العملية لاحقًا الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا)[88]. وأعلن مسؤول من مالي أنه لا يخامره شك في أن «أغلبية الذين نفذوا الهجوم على القنصلية الجزائرية في جاو أعضاء في جماعة بوكو حرام». وأضاف أن المسلحين الذين هاجموا القنصلية كانوا من «ذوي البشرة السوداء»[89]. وكان مسؤول آخر متأكدًا من وجود نيجيريين في المنطقة، حيث قال: «إنهم لا يحاولون التخفي، وبعضهم قادرون على التحدث باللغة المحلية، ويوضحون على نحو لا لبس فيه أنهم ينتمون إلى جماعة بوكو حرام»[90]. وقيل أيضًا إن دعاةً نيجيريين منضوين تحت لواء حركة أنصار الدين، اشتركوا في إلقاء خطب دينية على السكان المحليين في تمبكتو أثنوا فيها على الإسلام[91].

وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2012، ساد اعتقاد أيضًا يفضي إلى أن جماعة بوكو حرام كانت حاضرة في بلدة ميناكا التابعة لمنطقة جاو في مالي، جنبًا إلى جنب مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومع المقاتلين التابعين للحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا، حيث تحصن أعضاء الجماعة في أماكن منيعة، واستعملوا السكان المحليين بوصفهم دروعًا بشرية أثناء الاشتباكات مع الطوارق[92]. وفي شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2013، انضمت قوة بوكو حرام إلى قوات كلٍّ من الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين، في إطار الهجوم الذي استهدف السيطرة على بلدة كونا التابعة لمنطقة موبتي[93]. وأشارت تكهنات إلى احتمال أن يكون أبو بكر شيكاو نفسه قد جاء إلى جاو لتلقي العلاج بسبب إصابته بجرح ناجم عن تعرُّضه إلى إطلاق نار[94]

قبل فراره المحتمل إلى النيجر؛ نتيجةً للعملية العسكرية الفرنسية التي انطلقت في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2013[95].

وبينما أشير عبر معظم النقاش السابق لدولة مالي إلى بوكو حرام، فمن المرجح جدًّا أن تكون حركة الأنصار، لا بوكو حرام، هي ذات الحضور الأكبر في البلد الساحلي. فقد بدت حركة الأنصار أكثر تراصفًا مع أيديولوجية القاعدة وأشد انحيازًا لها، وأكثر استعدادًا للتورط في اختطاف أجانب- وهي الممارسة التي لم تتبنَّ جماعة بوكو حرام اتباعها إلا في عام 2013. وهذه النزعة المتمثلة بالخطف هي السمة التي جعلت حركة الأنصار تبدو في أعين الحكومات الأجنبية مصدر التهديد الأكبر، كما يدل فرض الحظر الباكر عليها من قبل الحكومة البريطانية، والتقويم المشترك للموقف من قبلي أنا (مؤلفة هذا الكتاب) ومن قبل مسؤولي أمن أمريكيين. وأثناء محادثاتي مع عدد من المسؤولين النيجيريين الحكوميين والعسكريين في ربيع عام 2013، كان يندرج اسم حركة الأنصار في النقاش فقط عندما كنت أطرح سؤالًا مباشرًا عنها. وأما بالنسبة إلى المسؤولين النيجيريين، فهم ينظرون إلى حركة الأنصار وجماعة بوكو حرام بوصفهما جزءًا من المشكلة نفسها، وبناءً على ذلك ينبغي أن يكون الرد على الطرفين كليهما ردًّا واحدًا موحدًا. ووفقًا لما يراه هؤلاء المسؤولون، سوف يغيب بعد سنة من الآن اسم حركة الأنصار من مواقع الأخبار الرئيسة، ولن يبقى آنذاك سوى جماعة بوكو حرام للتكهن بالمصير الذي ستؤول إليه. وفي أعقاب عملية سرفال في مالي التي أدت إلى طرد كثير من الإسلامويين، وشرعوا يبحثون عن ملاجئ في مناطق بعيدة، ربما في مالي نفسها والنيجر وموريتانيا، انكفأت حركة الأنصار وجماعة بوكو حرام إلى نيجيريا حيث مناطق عملياتهما ذات الحدود المشتركة تقريبًا. وأعتقد أن هذا ممكن ووارد أيضًا تبعًا لأنه على الرغم من انشقاق حركة أنصار عن جماعة بوكو حرام، فإنهما لم يكونا في يوم من الأيام قَطُّ عدوين حقيقيين، وكان التعاون ولا يزال قائمًا بينهما. وأما بالنسبة إلى عمليات الاختطاف، فقد تخصصت فيها حركة الأنصار بفضل التدريبات التي تلقاها أعضاؤها لدى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وبالعودة إلى الدوافع الأيديولوجية وفي بيان نشر في كانو، تعهدت حركة الأنصار باسترجاع «كرامة المسلمين المهدورة في أفريقيا السوداء» من خلال إحياء خلافة

سوكوتو[96]. واسم الجماعة الكامل نفسه «مؤيدو المسلمين في أفريقيا السوداء» يشير إلى وجود قدر أكبر من التجانس مع الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا، التي تزعم أنها تستلهم قيمها من الرموز التاريخية للإسلام في غربي أفريقيا، مثل عثمان دان فوديو (مؤسس خلافة سوكوتو) والحاج عمر تال وأمادو شيخو «هؤلاء جميعهم قاتلوا الغزاة المستعمرين»[97]. وعليه، فإن حركة الأنصار تستشرف الأمور من منظور أوسع، أي من منطلق إقليمي مقارنةً بجماعة بوكو حرام التي تبقى -على الرغم من اكتسابها بعض الخبرة، ومن أن لها بعض التجارب على الصعيد الإقليمي- ذات أجندة نيجيرية واضحة.

وأثبتت حركة الأنصار الشديدة السخط على «الغزاة المستعمرين» (وهنا لا أقصد أن ألمع إلى أن جماعة بوكو حرام لا تعارض التدخل الغربي) أنها أكثر إدراكًا للسياق الإقليمي وأقدر على الاستفادة منه. فعلى سبيل المثال، أقدمت على شن هجمات انتقامية استهدفت فيها العملية العسكرية في مالي، بما في ذلك اختطاف فرنسي في كاتسينا في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2012، زاعمةً أن العملية نفذت انتقامًا من باريس بسبب وجودها في مالي، وبسبب حظر فرنسا ارتداء الحجاب في الأماكن العامة. وهددت الحركة بشن هجمات في المستقبل: «إننا نُعلم الحكومة الفرنسية أن جماعتنا هذه سوف تواظب على شن هجمات على الحكومة الفرنسية وعلى مواطنين فرنسيين... ما لم تغير موقفها من هاتين المسألتين»[98]. وفي شهر يناير/ كانون الثاني، من عام 2013، أطلقت جماعة الأنصار النيران على قافلة تضم قوات عسكرية نيجيرية كانت تهم بمغادرة كوجي -وهي ولاية تقع جنوب أبوجا، ولما تكن قد شهدت حتى ذلك اليوم أي نشاط لا من قبل جماعة بوكو حرام ولا من طرف حركة الأنصار- متجهةً إلى مالي تمهيدًا للانتشار فيها. وأسفرت العملية عن مقتل ضابطين وإصابة ثمانية جنود بجراح. وكانت جزءًا من مهمة ترمي إلى الحيلولة دون انضمام القوات النيجيرية إلى القوى الغربية، الساعية إلى تحقيق «هدفها الرامي إلى تدمير الإمبراطورية الإسلامية في مالي»[99].

وتوجد مؤشرات على وجود علاقات أوثق بين حركة الأنصار وبين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة بها. ومن ذلك اكتشاف نشرات

صادرة عن الأنصار في جاو في مجمع مختار بلمختار، القائد البارز المخضرم لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أوائل عام 2013. ويعتقد أن خالد البرناوي، المشتبه في أنه هو زعيم حركة الأنصار، قاتل في ظل قيادة بلمختار في الجزائر أواسط العقد الأخير من القرن العشرين، وشارك في القتال في موريتانيا فضلًا عن الجزائر. ويعتقد أيضًا أنه تلقى تدريباته في معسكرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع كلٍّ من آدم كامبار (عنصر الارتباط الرئيس مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[100] وحركة الشباب) و«أبو محمد» (العقل المدبر لعملية اختطاف مكمانوسو لامولينارا). وإلى ذلك، وفقًا لملاحظة ساقها يعقوب زين: أصدرت حركة أنصار منذ باكورة تكوينها أشرطة فيديو وبثتها عبر وكالة نواكشوط للإعلام، وكان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتصل بوكالة الأنباء الموريتانية من أجل تعميم رسائله، واستخدم مفاوض الرهائن الموريتاني نفسه المكلف من قبل تنظيم القاعدة[101].

الشباب

حركة الشباب هي الجماعة المتفرعة عن القاعدة وتتخذ من الصومال مسرحًا لعملياتها، وانبثقت من رحم المحاكم الإسلامية في عام 2006 التي لم يعُدْ لها وجود الآن، وسببت خرابًا ودمارًا في كلٍّ من الصومال وكينيا منذ ذلك الحين. ومن آثارها الحصار الشائن في مركز التسوق الشعبي في وست غت- نيروبي، وأسفر عن مقتل سبعة وستين شخصًا وإصابة مائتين آخرين تقريبًا بجراح في عام 2013. ونفّذت هذه الجماعة سلسلةً من العمليات الأصغر حجمًا في نيروبي وومومباسا وأماكن سياحية كينية أخرى. وأصبحت رسميًّا فرعًا تابعًا للقاعدة في عام 2012 عندما أعلن زعيمها أحمد عبدي غوداني المعروف باسم مختار «أبو زبير» «الولاء والطاعة» لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة. واستقطبت الحركة مقاتلين من الخارج، بما في ذلك من أوروبا[102].

وما برح الجنرال الأمريكي كارتر هام وآخرون يشيرون على مر السنين إلى وجود صلات بين بوكو حرام والصوماليين، على الرغم من أن العلاقة بين الطرفين تبدو أقل رسوخًا من تلك القائمة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. والأمر

الأجدر بالملاحظة، والذي كثيرًا ما ذكر في هذا السياق، هو أن آدم كامبار عُرف بوصفه «حلقة الربط وصلة الوصل الرئيسة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب»[103].

وكشفت بوكو حرام أول مرة ارتباطاتها المشبوهة في القرن الأفريقي عبر إصدارها بيانًا نشر في عام 2011 وجاء فيه:

> سنبدأ الجهاد في القريب العاجل... ونريد أن نعلن أن مجاهدينا وصلوا إلى نيجيريا قادمين من الصومال، بعد تلقِّيهم تدريبات حقيقية على القتال من قبل إخواننا الذين جعلوا ذاك البلد صعبًا قياده[104].

وفي حين يحتمل وجود علاقات وارتباطات على مستوى الأشخاص، يصعب التحقق من وجود صلات على مستوى المؤسسات. وعلى وجه الخصوص، يعتقد أن مامان نور، العقل المدبر لتفجير مبنى الأمم المتحدة في أبوجا في عام 2011، كان قد تلقَّى تدريبات على التعامل مع المتفجرات في الصومال[105].

وعلى الرغم من عدم إثبات وجود أي تعاون عقب الاختطاف الجماعي للفتيات في تشيبوك التابعة لولاية بورنو، نشرت حركة الشباب عبر الشبكة العنكبوتية بيانات تؤيد أفاعيل بوكو حرام، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك عبر زعمها أن جماعة شيكاو «أنقذت» الفتيات من ظلم الحكومة للمسلمين[106].

تضمينات تكتيكية للتأثير الأجنبي

بالإضافة إلى عمليات الاختطاف التي تحاكي أسلوب القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والبيانات التي يدلي بها المتحدثون باسم الجماعات والتي يؤيد فيها بعضهم بعضًا، كيف أثر التدخل الأجنبي في طريقة عمل بوكو حرام؟

تتمثل الملاحظة الأشد وضوحًا في أن بوكو حرام تُعَدُّ حتى الآن الجماعة الأفريقية الوحيدة -إلى جانب القاعدة وحركة الشباب- التي تنفذ هجمات انتحارية وتبث أشرطة فيديو «استشهادية». وحتى تاريخ اندلاع معركة مايدوجوري في عام 2009، كان تكتيك جماعة بوكو حرام شبيهًا بأسلوب حرب العصابات؛

إذ كانت «تضرب تجمعات الشرطة والمراكز الأمنية والمباني الحكومية قبل أن تتفرق عناصرها»[107].

وفي أعقاب توقُّف نشاطات العنف بين عامي 2009 و2010، ـسافر خلالها عناصر من الجماعة إلى الخارج، وكانت السودان وباكستان من ضمن البلاد التي توجهوا إليها ـ أعادت بوكو حرام تجميع صفوفها، وكشفت النقاب عن اتباعها تكتيكات جديدة شملت سرقة سيارات بيك آب وشاحنات ذات مواصفات خاصة. وأوضح لي مسؤول أمن نيجيري أن الجماعة كانت تجهز الشاحنات برشاشات ـ وهو تكتيك لم تكن قد اتبعته قبل عام 2010. وتعلموا هذا الأسلوب في الخارج كما أفادني المسؤول نفسه. ولكن، للأسف الشديد، لم يكن هذا هو الأمر الوحيد الجديد الذي فعلوه، بل استعملوا عبوات ناسفة (قيل لي إنه ليس من السهل التحكم بها)، وعبوات ناسفة محمولة على عربات، وأحزمة ناسفة، وقذائف صاروخية. ولم يكن ذلك كله إلا جزءًا من الذخيرة الجديدة التي باتوا يستعملونها[108]. وازداد تدفق قذائف الآر بي جي الصاروخية بصورة ملحوظة في حقبة ما بعد القذافي، حيث وصلت إلى نيجيريا وإلى دول أخرى في المنطقة مثل مالي[109].

وعلى وجه الإجمال، صار التخطيط الأفضل لشن الهجمات (المنسقة أحيانًا) ممكنًا، بسبب زيادة الموارد التي تشير إلى وجود بعض أشكال الدعم الخارجي. والأمر الأهم في هذا الإطار أن صناعة القنابل من قِبل جماعة بوكو حرام ذات مستوى يعده المسؤولون العسكريون النيجيريون خارج نطاق القدرات المحلية. وأظهر تحقيق جنائي أجري في أعقاب الهجوم على مقر الأمم المتحدة في أبوجا، أن قدرة التفجير الهائلة والحجم الضخم للعبوة البلاستيكية المتفجرة التي استعملتها الجماعة، لا يعتقد أنهما في متناول أي جماعة محلية ما لم تتمكن من الوصول إلى خبرات وموارد خارجية[110].

هل ستصبح بوكو حرام صاحبة حق امتياز القاعدة اللاحق؟

ناقشتُ في الصفحات السابقة مختلف العلاقات التي أرست جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار أُسسها في الدول المجاورة، فضلًا عن العلاقات التي رسختها

قواعدها مع جهاديين آخرين خارج حدود موطنهما. وأعتقد أن جماعة بوكو حرام قادرة ـإن نحن غفلنا عنهاـ على التمدد إلى بلدان غرب أفريقية أخرى. وتشير تقارير بهذا الصدد إلى وجود محتمل للجماعة في السنغال، حيث أجرت الحكومة الفيدرالية في ذاك البلد محادثات سرية معها في عام 2012[111].

وإذا ما نظرنا إلى جماعات أخرى متفرعة من القاعدة في أفريقيا، نجد تحالف حركة الشباب الرسمي مع القاعدة كان دونه معوقات، ولم يتحقق ويظهر إلى العلن إلا بعد مقتل ابن لادن في عام 2012. فقد أراد أن تبقى العلاقة بين القاعدة وحركة الشباب طيَّ الكتمان، محذرًا الصوماليين من أن اسم القاعدة يمكن أن يحُول دون تلقِّي الحركة دعمًا ومساندةً، ويمكن أن يؤدي إلى تنفير السكان المحليين منها. ويحتمل أيضًا أن يُعَدَّ فرض إنفاذ حركة الشباب أحكام الشريعة فرضًا إجراءً صارمًا جدًّا، فيؤدي إلى الوصول إلى نتائج عكسيةـ كما هي الحال غالبًا مع الجماعات الإقليمية، وما هو حاصل في مالي مثال على ذلك. وحذر في الحقيقة دروكل، زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من أن إقامة جماعة أنصار الدين الحدود من دون رحمة وإنفاذهم أحكام الشريعة في شمالي مالي من شأنهما أن يُقوِّضا الدعم الشعبي، وأن يُحرِّضا على التدخل الدولي. وتبين أن التكهن في كلتا الحالتين كان مصيبًا.

ولهذا السبب، من المرجح أن تستمر العلاقة حتى على الرغم من أن العملية العسكرية في مالي، وضعت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة معه في موقع غير ملائم بما يكفي، لتمكينها من دعم شركائها الأحدث عهدًا في نيجيريا. ولكن جماعة بوكو حرام ليست عازمة بالضرورة على أن تغدو عضوًا رسميًّا في النادي. وبصراحة يحتمل ألّا يُحدث هذا اختلافًا كبيرًا في مسار بوكو حرام.

6

ردود الحكومة

كان تركيز الكتاب منصبًّا حتى الآن على بوكو حرام: طريقة نشأتها، وأسلوب تطوُّرها. وآن أوان النظر إلى أطراف الصراع الأخرى، خاصة الحكومة وقوى الأمن النيجيرية. وقد تطرقتُ في فصل سابق من هذا الكتاب إلى الردود الرسمية على الجماعات المتطرفة في شمالي نيجيريا، مبينةً أن القمع العنيف كان عادةً النهجَ المفضل على حساب بذل محاولات أشمل وأعمّ، لمعالجة بعض المظالم التي تقدمَتْ بها الجماعات.

والسبب الذي حدَا بي إلى تكريس فصل كامل من هذا الكتاب لهذا الموضوع، ربما أكثر من أي وقت مضى، يتمثل في أن رد الحكومة على عنف بوكو حرام قد أطر إلى حد بعيد أحدث مراحل تطور الجماعة. ولمزيد من التحديد أقول: لقد أدت الاضطرابات الأمنية المتنامية في ولاية بورنو، وفي مناطق أخرى من الأطراف الشمالية الشرقية من نيجيريا، إلى تشكيل قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام صيف عام 2011؛ من أجل تأمين رد على التمرد متعدد الوظائف والمهام. ولكن وردت تقارير كثيرة، وعلى نطاق واسع، عن حدوث انتهاكات وتجاوزات وعمليات قتل خارج نطاق أحكام القضاء على أيدي المشاركين في قوة المهام العسكرية المشتركة، وأدى ذلك إلى تقويض فاعلية العملية ومصداقيتها. ويمكن القول إنها تمخضت عن تأثير جانبي ضار تمثَّل في تعزيز الدعم لجماعة بوكو حرام.

وينسب الفضل إلى نيجيريا في عدم جعلها مقاربتها في التعامل مع بوكو حرام تقتصر على الجانب العسكري، بل من الواضح أنها غيرت أساليب تعاطيها معها على المستوى المؤسساتي؛ فتبّنت تشريعًا جديدًا وأحدثت وظيفة منسق وطني لمناهضة الإرهـاب، ووضعت استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهـاب شملت بنودًا لمكافحة التطرف وبرامج لاجتثاثه. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس جوناثان عن تشكيل لجنة عفو مهمتها تقويم إمكانية العفو عن المقاتلين المسلحين، الذين بذلوا محاولات غير رسمية لإشراك بوكو حرام في الحوار. وبدا أن بعض هذه التدابير كانت أفضل على الورق منها على صعيد التطبيق العملي، وعانت عددًا من العيوب وأوجه القصور، بما في ذلك تسييس مقترحات بعينها مثل العفو العام، وعدم كفاية الموارد.

ولكن نيجيريا ليست وحيدة في مسعاها هذا، فبالإضافة إلى التعاون مع بلدان الـجوار، كما هو موضح في الفصل السابق من هـذا الكتاب، عمل الأمريكان والبريطانيون بصورة وثيقة جدًّا مع نظرائهم النيجيريين، عبر توفير التدريب العسكري، وإسـداء النصح والمشورة، وتقديم المعدات والتجهيزات، إلى جانب اتخاذهم إجراءات وتدابير مثل تصنيف جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار جماعتين إرهابيتين، وفرض حظر عليهما وعلى بعض قادة المجموعتين الكبار. وتعد هذه الإجراءات، بطبيعة الحال، إضافةً تضاف إلى الروابط التاريخية والاقتصادية القائمة سابقًا، وعلى وجه الخصوص مع لندن.

الرد العسكري

لدى نيجيريا قوات عسكرية هي الأفضل تجهيزًا وتمويلًا في غربي أفريقيا. ويبلغ عدد قواتها العاملة ثمانين ألف جندي (إضافةً إلى اثنين وثمانين ألف عنصر من القوات شبه العسكرية)، وطيف واسع من القدرات. وعلى الرغم من ذلك، ما برحت قواتها المسلحة تدفع ثمن أخطاء الإنفاق على الدفاع على مدى عقود من الحكم العسكري (حتى عام 1999)، حيث شهدت تلك الحقبة تدهورًا في مستوى التجهيزات والمشتريات العسكرية، التي كانت تهدف إلى تلبية متطلبات الصراع بين دولة ودولة أخرى، على النقيض من الواقع الراهن الذي يشهد تهديدات غير متناسقة من قبل

حركات التمرد وأعمال الإرهاب. هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة، لحسن الحظ، تنفيذ برامج إصلاح المعدات والتجهيزات وترميمها وتجديدها[1]، وبرامج تدريب لمكافحة الإرهاب والتمرد. وتجري هذه التدريبات بصورة رئيسة في مركز مكافحة الإرهاب والتمرد التابع للجيش، والواقع في مقر القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وكلية الأركان في جاجي (ولاية كادونا)، حيث يخضع الجنود إلى دورات تدريبية على تسيير دوريات مدنية، والتمرين على القتال من دون استعمال سلاح، وعلى العمل بموجب مقتضيات القانون الإنساني[2].

وكان الإنفاق على الدفاع يزداد أيضًا بصورة كبيرة جدًّا على مدى سنوات تمرد جماعة بوكو حرام. والمؤشر الجوهري في هذا الإطار صدرَ عن وزير الدفاع النيجيري، نغوزي أوكونجو إيويلا، حيث أعلن في شهر مايو/ أيار من عام 2014 أن ميزانية الدولة المعتمدة لعام 2014، تضمنت تخصيص 20٪ من حجمها الإجمالي لقطاع الدفاع، أي مبلغ 968,127 مليار نيرة نيجيرية (5,949 مليار دولار أمريكي) من مبلغ الموازنة الإجمالي البالغ (4,962 تريليون نيرة نيجيرية)، أي ما يعادل (30,488 مليار دولار أمريكي)ـ وأضاف الوزير قائلًا:

> لا يمكن أن يكفي أي مبلغ اعتماد مدرج في أي موازنة مهما بلغ للجيش... فأي جيش منخرط في قتال في أي مكان من العالم لا يتوفر على ما يلبي احتياجاته من الأموال دومًا، وعلى وجه الخصوص في هذا النوع الجديد من الحرب على الإرهاب، التي تتطلب معدات وتجهيزات للمساعدة والمساندة. ولا أعتقد أن الجيش النيجيري يختلف عن أي جيش آخر في العالم يمر في ظروف مشابهة[3].

لقد تورطت الشرطة في مناوشات مع جماعة بوكو حرام، وكانت الجماعة هي التي أطلقت شرارتها الأولى. وفي مسعًى لدعم الشرطة في مواجهة بوكو حرام، جرى نشر قوات الجيش منذ مطلع عام 2003، عندما أطلقت حملة لفرض النظام قوامها قوة مشتركة من الجيش والشرطة، وذلك في أعقاب الهجمات التي شهدتها ولاية يوبي عشية عيد الميلاد. وفي عام 2004 تعقب الجيش مقاتلي جماعة بوكو

حرام ماندارا في المنطقة الحدودية بين الكاميرون ونيجيريا[4]. أقام تقريري الذي أعددته عن الأحـداث التي شهدها عام 2009 الدليل على انخراط الجيش، إلى جانب الشرطة في العمليات التي مهدت السبيل لقتل محمد يوسف. وفي الواقع تكشفت الأزمة عن أنه تم نشر قوات الأمن المحمولة، ومنها قوات أمنية من الدول المجاورة، وعناصر من مدرسة تدريب قوات الشرطة المحمولة في غوزا وقوات من الجيش، وذلك لدعم قوات الشرطة النظامية في المناطق التي تأثرت بالعنف[5]. وقـادت الفرقة المدرعة الثالثة التابعة للجيش الهجوم الذي استهدف مقر القيادة العامة للجماعة في مايدوجوري في الثامن والعشرين من شهر يوليو/ تموز من عام 2009[6].

ولكن لم يكن يُنظر إلى الجماعة بوصفها تشكل تهديدًا جديًّا إلى أن نشبت معركة مايدوجوري في شهر يوليو/ تموز من عام 2009. ونهضت من جديد في أعقاب انقطاعٍ دام ما بين أربعة عشر شهرًا إلى خمسة عشر شهرًا، بين شهر يوليو/ تموز من عام 2009 وشهر سبتمبر/ أيلول من عام 2010، حيث حدثت عملية الهروب من سجن بوتشي. وحينذاك شرعت الحكومة بالفعل تبحث جديًّا عن سبلٍ لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعة بصورة منهجية أكثر.

وأدى اضطراب الأمن المتنامي في ولاية بورنو وفي أماكن أخرى في شمال نيجيريا الشرقي إلى تشكيل قوة المهام العسكرية المشتركة لعملية استعادة النظام، التي بدأت إطلاق عملياتها في الخامس عشر من شهر يونيو/ حزيران من عام 2011. وأوكلت لهذه القوة مهام استعادة القانون والنظام إلى الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، وإلى ولاية بورنو، ولم تكن قواعد الاشتباك متاحة علنًا[7].

وتشكلت قوة المهام هذه التي يقودها الجيش من السرب التاسع والسبعين المُركَّب التابع للقوى الجوية النيجيرية، الذي أوكلت إليه مهام الاستطلاع الجوي (ومهام شن الغارات الجوية لاحقًا)، ومن هيئة مخابرات الدفاع، ومن هيئة أمن الدولة المسؤولة عن جمع المعلومات، ومن إدارة الجمارك النيجيرية التي كلفت بمهام تعقُّب الأسلحة والعبوات الناسفة وغيرها من المواد المحظورة، ومن قوات الشرطة النيجيرية من أجل

مراقبة تحركات الناس، ومن الفوج المدرع الواحد والعشرين التابع للجيش، بما فيه وحدات مدربة على مكافحة الإرهاب مسؤولة عن التنسيق الشامل للعمليات البرية[8].

هذا، وقد دفع النشاط العسكري المتزايد في ولاية بورنو ـ وعلى وجه الخصوص عملية تمشيط البيوت واسعة النطاق في مايدوجوري، حيث كان مقر القيادة العامة لقوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام ـ هذا النشاط عددًا من عناصر جماعة بوكو حرام إلى الانتقال إلى سداماتورو، عاصمة ولاية يوبي. ووافقت الحكومة الفيدرالية في وقت لاحق من ذلك العام على إقامة قواعد عمليات دائمة لقوى المهام العسكرية المشتركة في ولاية يوبي، إلى جانب قواعدها في ولايات بوتشي وبورنو وغومبي وترابا وأداماوا.

ومنذ باكورة تشكيلها كان على قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام أن تُجابه تحديات متعددة، وتتلخص هذه التحديات على وجه الإجمال في عدم كفاية المعلومات الاستخبارية، وتفاقمت هذه المشكلة بسبب إحجام السكان المحليين عن إشراك القوى الأمنية بالمعلومات التي تتوفر عليها، وبالتقدم المحدود الذي أُحْرِزَ على صعيد الاستيلاء على أسلحة جماعة بوكو حرام وعلى ما بحوزتها من عبوات ناسفة، وبالحدود الشاسعة والتي يسهل اختراقها (تمتد الحدود على طول 800 كيلومتر في شمال نيجيريا الشرقي)؛ كل ذلك جعل مهمة القوى الأمنية من الصعوبة بمكان[9]. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة (طول الحدود) وصف العقيد صغير موسى، الناطق الرسمي باسم القوة المشتركة لمهام عمليات استعادة النظام، العقبة الكأداء التي تعترض سبيل القوات الحكومية والتي لا سبيل إلى تذليلها تقريبًا بقوله:

> تتقاطع حدود نيجيريا مع دول الكاميرون وتشاد والنيجر المجاورة بمئات الممرات المتعامدة، كما تتصل بروابط مع كلٍّ من مالي وليبيا والسودان. واستنادًا إلى تقديرات متوسطة لسكان محليين، يوجد ما يربو على مائتين وخمسين ممرًّا من محور داماتورو/ مايدوجوري الذي يربط نيجيريا ربطًا مباشرًا بكلٍّ من الكاميرون وتشاد والنيجر أو يؤدي إليها. ومعظم هذه الممرات مجهول من قِبل الأجهزة الأمنية وغير مأهول ويفتقر إلى

الحماية. وهذه الممرات تفيد بناءً على ما تقدم بوصفها طرقات لتهريب الأسلحة والذخائر من نيجيريا وإليها[10].

إعلان حالة الطوارئ الأولى

شهد عام 2011 تكثيفًا للهجمات، ولكن الرئيس غودلاك جوناثان ظل متفائلًا، في العلن على الأقل، حيث قال مُطَمئنًا المشاركين في القمة الاقتصادية النيجيرية السابعة عشرة: «التحدي هو مجرد نكسة مؤقتة ولسوف نتغلب عليها»[11]. ولكن أحداث العنف المتصاعدة لم تترك له خيارًا سوى إعلان حالة الطوارئ في اليوم الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر/ كانون الأول. والتدبير الذي اعتمد في أعقاب الهجمات المتعددة التي شنت عشية عيد الميلاد طال خمس عشرة منطقة محلية موزعة على أربع ولايات (بورنو، ويوبي، والنيجر، وبلاتو)، وشمل هذا التدبير منح المعنيين سلطات طوارئ نصت أحكامها على «احتجاز المشتبه بهم، ومصادرة أي ممتلكات في مناطق الطوارئ أو السيطرة عليها، ودخول أي منشآت وتفتيشها، ودفع التعويضات والمكافآت للمتأثرين بحالة الطوارئ أو المتضررين منها»[12]. وبالإضافة إلى ذلك، حظرت حالة الطوارئ التجول في عدد من الولايات، ومنها أداماوا، وقضت بإغلاق الحدود مع كلٍّ من تشاد والنيجر في المناطق التي استهدفتها الهجمات التي شنت مؤخرًا؛ وذلك للحيلولة دون فرار المقاتلين وتفاديهم المثول أمام القضاء النيجيري، وفي الوقت نفسه من أجل حرمان جماعة بوكو حرام من تلقي مساعدات خارجية. وعلى وجه الإجمال، نشرت، ميدانيًّا، قوى أمنية قوامها ثلاثون ألف عنصر[13].

ولم يتأخر رد فعل جماعة بوكو حرام، بل كان فوريًّا: فقد أمهل أبو القعقاع (الاسم الحركي للناطق الرسمي التابع لجماعة بوكو حرام) المسيحيين في الشمال ثلاثة أيام لمغادرة الولايات النيجيرية الشمالية، وأعلن عن استعداد الجماعة لمقاتلة القوات الحكومية في المناطق الخاضعة لأحكام الطوارئ[14].

وحددت فترة فرض حالة الطوارئ بستة أشهر بمقتضى الدستور، وانقضت مع نهاية شهر يونيو/ حزيران من عام 2012 ولم تجدد من قبل الجمعية الوطنية. ولكن هذا القرار لم يعكس تحسينًا للأوضاع على أرض الواقع.

وفي حقيقة الأمر، ظهر جليًا خلال فترة فرض حالة الطوارئ أن تهديد «أبو القعقاع» لم يكن فارغًا. وأبرز الأحداث التي شهدتها تلك الحقبة كانت الهجمات المتعددة التي استهدفت مباني حكومية في كانو (في شهر يناير/ كانون الثاني)، والعمليات التي لا تعد ولا تحصى وتمثلت في عمليات الفرار من السجون، والهجمات الانتحارية التي استهدفت كنائس ومسيحيين، وتفجير السيارة المفخخة التي ضربت بناء صحيفة **هذا اليوم**، في كادونا (في شهر أبريل/ نيسان)، وحوادث أخرى كثيرة كانت تحدث يوميًا تقريبًا[15]. وإلى ذلك، أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحذيرًا يشير إلى أن جماعة بوكو حرام تخطط لشن هجمات في أبوجا تتضمن استهداف فنادق يرتادها غربيون[16].

وتعرّض رد الحكومة على هجمات جماعة بوكو حرام لموجة انتقادات واسعة النطاق لعدم جدواه. فقد أضعف هذا الرد صورة الرئيس غودلاك جوناثان الذي ـعلى الرغم من وعوده الطموحةـ أثبت عدم قدرته على احتواء العنف. وإلى ذلك، أثارت التهديدات والهجمات المتكررة التي استهدفت مسيحيين موجة إضافية من الانتقادات من قبل الجمعية المسيحية في نيجيريا، التي أعلن زعيمها أن «المجتمع المسيحي يفقد الثقة بسرعة في قدرة الحكومة على حماية حقوقنا»[17]. وليست هذه المشاعر عابرة، إذ استشعرتُ وجود إحباط مماثل لدى لقائي القسَّ الدكتور موسى أساكي، السكرتير العام للجمعية المسيحية في عام 2013. فالقس أساكي يشعر أن الرئيس لم يُصْغِ إلى مظالم الطوائف المسيحية، وأن ضحايا العنف لم يتلقوا أي مساعدات. واستنكر القس أساكي كذلك عدم إدانة رجال الدين المسلمين للعنف بعبارات أشد[18]. والمثير للاهتمام في هذا السياق أنه أثناء زيارتي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ذُكِّرْت بأن معظم الضحايا كانوا في الواقع مسلمين. وهنا وجَّه رجال الدين المسلمون انتقاداتهم أيضًا إلى النهج الحكومي، بيد أنهم أعربوا عن اعتقادهم بأن جوناثان كان شديد التأثر بالجمعية المسيحية[19].

وعلى الرغم من أن الجمعية المسيحية لا تمثل المسيحيين جميعهم في نيجيريا، فقد أفادت بأن كلا الفريقين، المسيحي والإسلامي على حدٍّ سواء، يعتقدان أن استراتيجية

جوناثان كانت من السلبية بمكان، كما يعتقدان كذلك أن الرئيس كان أشد سلبيةً أيضًا عندما أثيرت مسألة العفو عن مسلحي جماعة بوكو حرام.

ولكن هذا الإحباط استشعر أيضًا على أرض الواقع. فعقب هجمات متكررة على كنائس في زاريا في عام 2012، أَقْدَمَ مسيحيون على قتل عدد غير مؤكد من المسلمين في ولاية كادونا؛ الأمر الذي أسفر عن فرض حظر التجول مدة أربع وعشرين ساعة على امتداد المنطقة[20].

وقد نسب معظم هذا الإخفاق إلى القيادة ومعها الرئيس، كونهم متهمين بتجاهل خطورة أزمة بوكو حرام ردحًا طويلًا من الزمن، وكان الرئيس ينظر إلى العنف بوصفه نتاجًا ثانويًّا لشعور سياسي. وفي الواقع، حصل على أقل عدد من الأصوات من شمال نيجيريا الشرقي ومن شمالها الغربي في انتخابات عام 2012. وذهب نقادٌ إلى القول إنه ببساطة قرأ عنف جماعة بوكو حرام بوصفه مؤشرًا على تدني شعبيته في ولايات تلك المناطق، من دون الإقرار بعمق الانقسامات العرقية والطائفية التي باتت سمة تميز ذاك الجزء من نيجيريا[21].

بين حالتي طوارئ

لم يعكس إلغاء العمل بأحكام الطوارئ تحسنًا للأوضاع على الأرض، بل أدى إلغاؤها إلى نقيض ذلك؛ فقد استمر القتال على الرغم من تنفيذ اعتقالات متعددة، وعلى الرغم من القتل المزعوم لشيكاو في شهر أكتوبر/ تشرين الأول. ودمرت جماعة بوكو حرام أكثر من عشرين برجًا من أبراج الهواتف المحمولة على خلفية اتهامها مزودي خدمات الاتصالات بمساعدة أجهزة الاستخبارات النيجيرية، وقتلت ثلاثة أشخاص من الرعايا الصينيين، ويحتمل أن تكون قد قتلت شخصًا من غانا وهنديين اثنين قرب مايدوجوري، واستهدفت كنيسة القديسة ريتا في كادونا، وكذلك قافلة أمير ولاية كانو. وغدا في الحقبة ذاتها استهداف العاملين في الحقل الصحي أكثر وضوحًا، مع مقتل تسع من النساء اللواتي يلقحن الأطفال ضد شلل الأطفال في ولاية كانو، وثلاثة أطباء في كوريا الشمالية من بوتيسكوم[22].

وما يبعث على القلق أن روابط جماعة بوكو حرام العابرة للحدود الوطنية غدت في هذه المرحلة أشد وضوحًا من أي وقت مضى؛ فبينما كانت القوات التي يقودها فرنسيون تقاتل لاستعادة شمالي مالي من الإسلامويين، يعتقد أن جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار كانتا تدعمان العمليات التي يقومان بها من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا، على الرغم من وجود تقارير تفيد بأن الجماعتين متورطتان في القتال منذ مطلع عام 2012. هذا وأقدمت حركة الأنصار على اختطاف مهندس فرنسي في كاتسينا وسبعة عمّال أجانب في بوتشي.

وبينما كانت تشير دلائل إلى تراجع العنف، أعلنت قوة المهام العسكرية المشتركة عن مكافأة قدرها خمسون مليون نيرة نيجيرية، لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على شيكاو، وأخرى قدرها خمسة وعشرون مليون نيرة، لمن يدلي بمعلومات تفضي إلى إلقاء القبض على أربعة أشخاص آخرين يعتقد أنهم ملازمون لشيكاو وهم أعضاء في مجلس الشورى، وثالثة قدرها عشرة ملايين نيرة نيجيرية، لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على أربعة عشر شخصًا آخرين من القادة الكبار؛ وذلك من أجل تشجيع أي شخص يدلي بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على المطلوبين غير آبه لأن يُعرَف أو يتعرض للخطر[23].

شهد شهر مارس/ آذار الزيارة الرئاسية الأولى لمايدوجوري -معقل بوكو حرام- منذ بداية التمرد. ووجهت إلى جوناثان انتقادات شديدة بسبب غيابه و«خوفه» الملموس من السفر إلى ولاية بورنو. ومما لا شك فيه أنه لم يفعل شيئًا في سبيل تحسين صورته على الصعيد الشعبي[24]. وفي أعقاب الزيارة كشفت الجهات الأمنية النقاب عن إحباط مخطط كان يرمي إلى إسقاط الطائرة الرئاسية في بورنو. وأيد هذا البيان استرداد قوة المهام العسكرية المشتركة «لثلاثة مدافع مضادة للطائرات، وعربتين مزودتين بمنصتي إطلاق صواريخ مضادة للطائرات وعشر قذائف صاروخية»[25] في مايدوجوري، إلى جانب تشكيلة ضخمة من الأسلحة، وذلك أثناء تنفيذها عمليات متعددة في الولاية، وتضمنت الأسلحة التي صادرتها: ثلاثة مدافع مضادة للطائرات، وعشرة قواذف صاروخية مضادة للدروع تُحمل على الكتف، وثلاث بنادق رشاشة، وسبع عشرة

بندقية كلاشنكوف، وثلاث بنادق 36 آلية، ومسدسًا واحدًا (لاما)، وعشرين قذيفة آر بي جي، واثني عشر قاذف آر بي جي، وقنبلة يدوية واحدة من عيار 36×1، وقنبلة واحدة تحتوي على غاز مسيل للدموع، و33 مخزن طلقات لبنادق الكلاشنكوف، و11 مخزن طلقات لمسدسات إف إن نصف آلية، وذخائر متنوعة عددها 11068 قطعة، وعربتين مزودتين بمنصتي إطلاق صواريخ مضادة للطائرات، وصندوقًا واحدًا يحتوي على مواد وعدة لتنظيف الأسلحة، وأربعة سيوف وسكينين، وخمسة أجهزة ووكينغ (كذا) توكي (أجهزة اتصال لاسلكي محمولة)، وأربعة أجهزة اتصال متنقلة ذات تردُّد عال، وجهاز توجيه واحدًا (راوتر) متعدد الروابط، وأزياء موحدة وعُددًا متنوعة[26].

وبعد ذلك بوقت قصير اكتشفت مؤامرة مزعومة أخرى، وكانت هذه المرة ترمي إلى بث الذعر في أنحاء البلاد كافة؛ إذ كان يعتقد أنها تستهدف لاغوس- المركز المالي لنيجيريا. فقد عثر على مستودع ضخم للأسلحة يشتبه في أنه كان مُعَدًّا للاستخدام في شن هجوم على المطار الدولي[27]. ولكن لم يكن هذا هو مصدر الخوف الوحيد في المدينة الجنوبية؛ فقد جرت عملية غربلة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من كلٍّ من تشاد والنيجر ومالي، وأُبعدوا عن البلد للاشتباه بأن ثمة علاقات تربطهم بجماعة بوكو حرام[28].

المفاوضات والعفو العام

في فترة الطوارئ «التي فرضت على ولايات وفيما بينها»، دارت نقاشات مستفيضة حيال قضية التفاوض والعفو العام المحتمل عن المقاتلين الذين يبدون استعدادًا لنبذ العنف، ونوقشت مطولًا إمكانية بدء حوار. ومن الطبيعي أن تبقى قضية من هذا القبيل مسألة حساسة. وبذلت محاولة للتفاوض بيد أنها أخفقت بسبب مطالب غير معقولة، مثل مطالبة شيكاو بالإفراج عن المعتقلين جميعهم- وهذا شرط غير مقبول. وفي مناسبات أخرى، أَوْلَتْ وسائل الإعلام كثيرًا من الاهتمام للتداخلات بين الحكومة وبين عناصر تنتمي إلى الجماعات، وانتهت تلك التداخلات نهاية سيئة. وأكثرها جلبًا لسوء السمعة تورط الرئيس السابق أوباسانجو بزيارات قام بها لشقيق زوجة يوسف، بابكرفوغو الذي قتل والده أيضًا في عام 2009. وتعود الزيارة الأولى التي قام بها

إلى عام 2011[29]، وأما الزيارة الأخيرة فكانت في شهر أغسطس/ آب من عام 2012. وأعقب الزيارة الأخيرة تنفيذ حكم الإعدام بفوغو من قبل جماعة بوكو حرام. وقضية قتل يوسف ووالد زوجته وآخرين كثيرين في عام 2009 خارج نطاق القضاء، وعلى نحو يتعارض مع أحكامه، كانت وما زالت (مع محاكمة ضباط الشرطة الذين يعتقد أنهم مسؤولون عن قتل يوسف، والتي أعيد عقد جلساتها في شهر فبراير/ شباط من عام 2014) تسير ببطء شديد. والتعرض لأسرته، وبطبيعة الحال التوسط في عقد صفقة محتملة مع جماعة بوكو حرام بندان مطروحان على جدول أعمال اللقاء بين الطرفين، بما في ذلك مناقشة إصدار عفو عام مستقبلي، وإتاحة فرص عمل لأعضاء جماعة بوكو حرام، وطلب شيكاو الإفراج عن المقاتلين (المعتقلين)، وسحب قوة المهام العسكرية المشتركة[30].

هذه الزيارة وانخراط أوباسانجو في علاقة واسعة النطاق (مع بوكو حرام) استقطبت اهتمامًا كبيرًا، أثارًا موجة انتقادات شديدة، لا من قبل المعارضين لفكرة التفاوض مع إرهابيين فحسب، بل أيضًا من قبل أولئك الذين يخشون أن تتعرض فرص الحوار الحقيقي للخطر، بالإضافة إلى تعريض فوغو وأسرته إلى الخطر، أو على الأقل يخشون أن يفضي الحوار إلى فقدانهم أي قوة أو سلطان يحظون به لدى جماعة بوكو حرام. وللأسف كان المتشككون على حق فيما ذهبوا إليه، حيث قُتل في اليوم اللاحق فوغو في وضح النهار من قِبل رجل أطلق عليه النار، ويعتقد أنه ينتمي إلى جماعة بوكو حرام[31].

وأبدى -في أوقات أخرى- عناصر يزعمون أنهم يمثلون جماعة بوكو حرام، استعدادَهم لإجراء محادثات مع الحكومة، لكن سرعان ما نبذهم شيكاو. ففي شهر مارس/ آذار من عام 2013 أدلى الزعيم ببيان بثه عبر شريط فيديو، وذلك عقب مزاعم من قبل رجل معروف هو الشيخ عبد العزيز بن آدم، وجاء فيها أن شيكاو وافق على وقف إطلاق النار، ولمح فيها إلى احتمال وجود شرخ عميق داخل الحركة، فضلًا عن وجود عناصر جامحة ترتكب أعمال عنف وتتجاهل الأوامر التي تتلقاها من القيادات العليا[32]. وليست هذه المرة الأولى التي تشق فيها أخبار، عن وقف لإطلاق النار أو

إطلاق حوار، طريقَها لتحتل مكان الصدارة في نشرات الأخبار وعناوين الصحف، ويتبين لاحقًا أنها ملفقة ومختلقة. وقد استنسختُ أدناه نص الخطاب الذي نشر في شهر مارس/ آذار من عام 2013؛ لأنه يَعرض مثالًا ملائمًا على طبيعة خطاب شيكاو وتصميمه ومعارضته المطلقة للتسوية، فضلًا عن الاستسلام:

السلام عليكم جميعًا ورحمة الله وبركاته،، هذه رسالة مهمة، موجهة إلى الناس أجمعين.

تتردد أصداء شائعات خبيثة تزعم أننا تحاورنا مع حكومة نيجيريا تحاورًا أفضى إلى وقف طلاق النار من جانبنا، وتناهى إلى مسامعنا أيضًا كيف تنسب بعض عملياتنا وهجماتنا إلى مجرمين، وكذا كيف يُقدِم عملاء الأمن على قتل عناصرنا المسلحة زاعمين أنهم مجرمون، ورأينا كيف تعرّض عناصرنا الذين كانوا يؤدون مهام مقدسة لهجوم وقُتلوا بزعم أنهم مجرمون.

ونحن نقول للعالم: إن من يقتل عنصرًا من عناصرنا، كائنًا من كان، بزعم أنهم مجرمون فسوف ننتقم منه ما لم يعلن توبته من فوره.

ونحن نعلن على الملأ، وبصورة قاطعة، أننا لا نتحاور مع أحد، ولا نتفاوض من أجل إبرام اتفاقية لوقف إطلاق النار مع أحد، ولم نطلب من أي شخص يدعى عبد العزيز أن يمثلني، أنا «أبو بكر شيكاو»، زعيم هذه الحركة.

وأُقسم بالله أن عبد العزيز، أو أيًّا كان الاسم الذي يطلقه على نفسه، غير مُخوَّل من قبلي ليمثلني بأي صفة، وأنا لا أعرفه، وإذا ما قابلنا عبد العزيز وجماعته؛ فإنني أقسم بالله سأوقِّع عليهم عقوبة القتل إنفاذًا للحكم الذي شرعه الله لأمثالهم في كتابه الكريم.

وأريد أن يعرف العالم أننا لا نتحاور مع الحكومة.

ولطالما حاولت في مناسبات عديدة تمرير هذه الرسالة عبر الشبكة العنكبوتية واليوتيوب، ولاحظنا فيما بعد أن بعض عملاء الحكومة

عكفوا على إزالة رسائلنا من الشبكة العنكبوتية وعلى الحيلولة دون نشرها؛ ليضمنوا عدم إيصال رسائلنا وصوتنا إلى مسامع الناس. فهم يعرفون جيدًا أنه إذا ما اطلع العالم على موقفنا من هذا الحوار الزائف الملفق؛ فإن ذلك سيؤدي إلى افتضاح أمرهم وتعرِّي مساعيهم المخادعة.

ونحن نرسل هذه الرسالة القوية أيضًا إلى الناس في ولايات يوبي وبورنو وبوتشيوكانو وكادونا وتارابا وأداماوا، وإلى أي ولاية أخرى، وفحواها أنه من يقتل أي عنصر من عناصرنا يجب عليه أن يترقب منا انتقامًا يتمثل بقتله. ويعلم الله أننا لا نقتل أحدًا ظلمًا إلا الذين تآمروا علينا، أو الذين يحاربوننا مباشرةً، أو الحكومة التي تحارب الله ورسوله. فلسوف نمضي قدمًا في شن الحرب عليهم إلى أن نتمكن من إقامة دولة إسلامية في نيجيريا.

وقد أُعِدّت هذه الرسالة من قِبلي، والهدف منها توضيح قضية وقف إطلاق النار. وأؤكد جازمًا أنه لم يسبق لنا أن أقمنا أي حوار مع أحد، وأنّى لنا أن نتحاور مع حكومة تقتل عناصرنا وتحتجزهم في زنزانات، وهم والنساء والأطفال في ذلك سواء بسواء.. أتُسمّون هذا حوارًا؟! لا يُعَدّ هذا في الإسلام حوارًا ولا هدنة. ففي الإسلام، توجد شروط منصوص عليها تقتضي منا الدخول في حوار، وثمة أوضاع ليس في وسعنا أن نتحاور في ظلها.

ونحن نفعل الآن ما يأمرنا به الله ورسوله الكريم، نحن عباد الله نسعى في ملكوته.

ونحن لسنا موجودين لكي نسبب دمارًا، بل لكي نقوّم ضروب اعوجاج المجتمع، والله غالب على أمره وهو أقوى من الخلق جميعًا، وهو القادر المقتدر. ولاشك في أن الله سوف يمدنا بمدد من عنده حتى نحقق النصر. هذه رسالتي لكم، فإن لم يكن صوتي قد بلغ مسامعكم فيما مضى، فلسوف تصل رسالتي الراهنة إليكم جميعًا[33].

وتبنِّي الرئيس جوناثان مواقف متناقضة من الحوار المباشر قد يعكس حساسية القضية وحالة عدم اليقين المرتبطة بها. ففي شهر مارس/ آذار من عام 2013، رفض الرئيس اقتراحًا تقدم به سلطان سوكوتو، الحاج محمد سعد أبو بكر الثالث، يتعلق ببرنامج إصدار عفو عام، ولكنه أعلن بعد شهر واحد عن تشكيل لجنة لتقويم جدوى العفو عن مقاتلين من حَمَلَةِ السلاح. وعُدَّتْ هذه الخطوة نقطة تحوّل بالنسبة إلى الرئيس الذي لطالما رفض الدخول في حوار مع «أشباح» -تعبير استُعمل كثيرًا من قبل جوناثان، في إشارة إلى الحقيقة المتمثلة في أنه في أشرطة الفيديو التي تنشرها الجماعة جميعها، شيكاو هو الشخص الوحيد الذي لا يغطي وجهه- ولكن يبدو أنه أقر في نهاية المطاف أن الاستراتيجية العسكرية لم تتمخض إلا عن نتائج محدودة. وقد يكون ما حمله على تغيير رأيه الضغط المتزايد الذي مُورِس عليه من قبل مجلس شيوخ الشمال، وحقيقةً أن زيارته إلى ولاية بورنو كانت سيئة، فضلًا عن سجله الضعيف المتواضع أصلًا في الشمال. لهذه الأسباب، شكّلت اللجنة تنفيسًا للضغوط السياسية وإقرارًا بأن تجاهل الشمال لم يعد ممكنًا.

وكان أحد الذين واظبوا على المطالبة بإصدار عفو عام منذ عهد بعيد حاكم ولاية بورنو، كاشيم شتيما، حيث طرح الفكرة منذ عام 2011 قبل تعيينه حاكمًا للولاية. وشتيما، الذي يفضل اعتماد نهج ثلاثي الجوانب يتضمن الدفاع والديبلوماسية والحوار، دافع عن رأيه القائل إن الجانب الأول من هذا النهج المتمثل بالمقاربة العسكرية هدفه الأصلي هو الدفاع عن المواطنين النيجيريين ضد الأعداء الخارجيين، لا استهداف المواطنين والمواطنات من أبناء نيجيريا. وبناءً على ذلك، وكما فعل قادة آخرون في أنحاء أخرى من العالم، ينبغي للحكومة النيجيرية أن تلتقي مع العدو، وأن تتناقش معه حتى مع وجود اختلافات عميقة على صعيد المعتقدات[34].

واللجنة الرئاسية التي شكّلت من أجل الحوار والتوصل إلى حل سلمي للتحديات الأمنية في شمالي نيجيريا، والمعروفة أيضًا باسم لجنة العفو العام، والتي تعمل بصورة وثيقة وعن قرب مع مستشار الأمن القومي، أوكل إليها أداء المهمة الآتية: النظر في جدوى إصدار، أو عدم إصدار، عفو عام عن العناصر التابعة لجماعة بوكو حرام. وتصنيف المطالب الملحة المتأتية من جماعات المصالح المختلفة التي تريد من قيادة

الحكومة أن تصدر عفوًا عن أعضاء الجماعة الدينية. ورفع توصيات باقتراح وسائل معالجة واقتراح طرائق لمنح العفو، على أن يكون تبنّي الخطوات المقترحة وتنفيذها منطقيًّا في ظل الظروف السائدة[35].

وبالإضافة إلى ما ورد ذكره آنفًا، أُوكلت إلى أعضاء اللجنة بقيادة الحاج كبيرو توراكي[36]، مهام القيام بجولة في أنحاء البلد كافة لمناقشة إمكانية إصدار عفو عام، وذلك مع عدد من أصحاب المصلحة. ولكن أعقَبَ هذا الإعلان على جناح السرعة تصريح نُسب إلى شيكاو، وذكر فيه أن جماعة بوكو حرام «لم ترتكب خطأً»، وإن كان ينبغي أن تصدر جهة ما عفوًا عن أخرى، فينبغي أن تكون الجهة التي تصدر العفو هي جماعة بوكو حرام عن الحكومة عن الفظائع التي ارتكبتها بحق المسلمين.

وبينما أيد بعض المعنيين بالأمر فكرة إجراء حوار ومنهم أعضاء منتدى أريوا الاستشاري (اتحاد القادة النيجيريين الشماليين)[37]، تبقى قضية العفو مسيسة إلى أبعد حد (فقد اتُّهم أعضاء منتدى أريوا الاستشاري، على سبيل المثال، بدعم جماعة بوكو حرام)، وأثارت كثيرًا من الخلاف في أوساط الحكومة وخارجها. ولدى وصولي إلى نيجيريا بعد أيام قليلة من تشكيل لجنة العفو، اطلعتُ بنفسي على أسلوب اعتراض بعض المسؤولين على الموضوع وأسبابهم (وبعض من هم ليسوا في مواقع المسؤولية)، علمًا أن أغلبية الذين تحدثت إليهم كان لديهم تحفظات.

وبدا وزير الداخلية، أبامورو، متفائلًا في شهر أبريل/ نيسان من عام 2013 معتقدًا بأن العفو يُعَدّ مفتاحًا لحل طويل الأمد. لذا يُعَدّ أمرًا حيويًّا بالنسبة إلى الحكومة أن تكون مخلصة وصادقة في مقاربتها للحوار، ويتعين عليها أيضًا أن تفصل بين المستعدين للتفاوض وبين العناصر الأكثر راديكاليةً الذين يريدون زعزعة استقرار البلاد[38]. ويعتقد آخرون أن إصدار عفو عن بعض الجماعات أو بعض العناصر يسهل عملية تخفيف أعباء ملاحقة مسلحين سابقين ويسقط هذه الأعباء عن كاهل جهاز المخابرات فتتركز جهوده على معالجة أوضاع العناصر الأكثر تطرفًا[39]. ولكن نظرًا إلى تركيبة الجماعة التي ترتكز على الخلية، فمن غير المرجح أن يتوفر العناصر بوصفهم أفرادًا على قدر كبير من المعرفة يتجاوز النطاق المباشر لعمليتهم.

وبدا مَن كانوا فيما مضى متشددين قومجيين من يوروبا، ويمثلون حاليًا مؤتمر شعوب الأودا، مؤيدين أيضًا للمبادرة التي تذكر مسلحي دلتا النيجر بوصفهم مثالًا على السلام الذي نجم عن العفو[40]. ولكن آخرين قابلتُهم ذكروا دلتا النيجر بوصفها حالة سلبية؛ وذلك لوجود خطر يتمثل في أن يترجم العفو ببساطة إلى إلقاء الأموال على المشكلة، أي حل المشكلة عبر ضخ أموال. ففي بلد يبلغ الحد الأدنى للأجور فيه 130 دولارًا أمريكيًّا شهريًّا تقريبًا، ويتقاضى فيه مقاتلو دلتا النيجر السابقون خمسمائة دولار أمريكي لكل منهم شهريًّا، من السهل أن نفهم لماذا يُعَدّ أمر من هذا القبيل مثيرًا للجدل إلى أبعد حد، ومكلفًا جدًّا، ويغذي شعورًا بأن البلد بات رهينةً في أيدي مقاتلين مسلحين سابقين، يهددون باستئناف الهجمات حالما تتأخر المدفوعات المقررة لهم[41]. وما يبعث على مزيد من السخرية أن خبيرًا أمنيًّا تبادلتُ الحديث معه، أعرب عن اعتقاده بأن في وسع جماعة بوكو حرام أن تواظب على شن الهجمات لفترة أطول قليلًا قبل أن تقبل العفو، إذ يبدو أنهم يحققون مكاسب على الرغم من كل شيء.

واعترف لي قادة عسكريون كبار من الذين يترددون بطبعهم في التعبير عن وجهات نظرهم، خاصةً أنهم يختلفون عن الخط الرسمي، بأنهم لا يعتقدون أن هذه المبادرة الجديدة سوف تُجدي نفعًا. وأعرب أحدهم عن قلقه حيث قال: «لا يمكن الوثوق بجماعة بوكو حرام، وعليه فإن عملية العفو محفوفة بالمخاطر... ولا توجد مؤشرات توحي بأنهم سوف يكفون عن ممارسة أعمال العنف»[42]. وأعرب الضابط نفسه عن اعتقاده باستحالة انعقاد حوار مع الجماعة لأن بوكو حرام تتحرك بدوافع أيديولوجية؛ لذا من المستبعد جدًّا أن تقبل بتسوية. وكان لضابط آخر على احتكاك مباشر مع مقاتلين مسجونين من جماعة بوكو حرام رأيٌ أكثر واقعية، حيث قال: «قد لا يجدي العفو نفعًا بسبب الفساد». وذلك لأن الأموال التي يمكن أن تُدفع بموجب مقتضيات العفو قد تذهب إلى الذين لا ينبغي أن تصل إليهم، وهذا سوف يفضي إلى الحيلولة دون تنفيذ المشاريع الموعودة مثل بناء المدارس. وبالإضافة إلى هذا، لا يمكن ببساطة الاستجابة لمطلب شيكاو المتمثل في حل قوة المهام العسكرية المشتركة وإنهاء تكليفها في ظل حالة استمرار انعدام الأمن[43].

وبينما سلّم ضابط آخر من الذين قابلتهم بأن العناصر الإجرامية داخل الجماعة يمكن أن تقبل بعرَض العفو، أعرب عن قلقه النابع من أن جماعة بوكو حرام في جوهر تكوينها تتشكل من أفراد تحركهم دوافع أيديولوجية، «ويتطلعون إلى الذهاب إلى الجنة، لا إلى الحصول على عفو»[44]. وإذا ما أخذنا هذا الأمر في الحسبان، فأولى بنا أن نستعمل الأموال التي ننوي تكريسها لمقتضيات موضوع العفو في تعزيز قدرات أجهزة المخابرات، لتمكينها من اختراق صفوف الجماعة «وطرد عناصرها»[45].

ولم يتخذ اتحاد نيجيريا المسيحي موقفًا مناهضًا للعفو من حيث المبدأ، ولكنه يعتقد جازمًا أنه قبل العفو عن الإرهابيين والمجرمين يجب على الحكومة الاتحادية أن تعوض للضحايا أولًا، وأن تضع أحكامًا تفضي إلى التخفيف من حدة الفقر بالنسبة إلى المجتمعات التي تأثرت وتضررت من جرّاء أعمال العنف، ويجب على جماعة بوكو حرام أيضًا أن تظهر على الملأ، وأن تشرح مظالمها. وشعر كثيرٌ من المسيحيين أن الرئيس نسيهم، في وقت أوشك فيه شيوخ شماليون على فرض هيمنتهم على الرئاسة على الرغم من أنهم، خلافًا للمسيحيين، لن يصوتوا له في الانتخابات. وعلاوةً على ذلك، فإن قيادة الرئيس جوناثان التي تعاني اختلالاتٍ وعيوبًا من المرجح أن تكلفه خسارة أصوات مسيحية في الانتخابات القادمة. وبتعبير آخر، في حال عدم إخفاق الحكومة الاتحادية في مقاضاة أعضاء من جماعة بوكو حرام، فإن ذلك سوف يسهل على الاتحاد المسيحي عملية الصفح والدخول في حوار[46].

وعلى وجه العموم، فإن مؤيدي إصدار عفو متفقون على أنه ما لم يساند شيكاو نفسه المفاوضات (التي ينبغي أن تجري بعيدًا عن الأضواء)، وما لم يكن العفو جزءًا من برنامج أوسع وأشمل يتضمن تحقيق التنمية وتوفير فرص عمل وما إلى ذلك؛ فلن يكون هناك أمل.

إعلان حالة الطوارئ وتفعيلها للمرة الثانية

بسبب حادثة باجا التي وقعت في شهر أبريل/ نيسان من عام 2013، التي سأعرض لها لاحقًا في سياق الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان، كان على الرئيس جوناثان أن يقطع زيارته إلى جنوب أفريقيا من أجل العودة إلى أبوجا ومعالجة الوضع الأمني

الذي كان آخذًا في التدهور. وأعلن في الرابع عشر من شهر مايو/ أيار حالة الطوارئ في ولايات بورنو ويوبي وأداماوا، هذه الولايات تمتد على مساحة 60.000 ميل مربع، أي ما يعادل 155.000 كيلومتر مربع من الساحل المتاخم لكلٍّ من الكاميرون وتشاد والنيجر. وأشار الرئيس خلال إلقائه خطابًا متلفزًا إلى أن التحدي الذي يجابه البلد «لا يقتصر على التشدد أو الإجرام، بل هو تمرد وعصيان من قبل جماعات إرهابية تشكل تهديدًا شديد الخطورة للوحدة الوطنية، وسلامة التراب الوطني، ووحدة أراضي البلد». وأنه تم بالفعل «الاستيلاء على بعض الأجزاء الشمالية من ولاية بورنو من قبل جماعات ترفع رايات متعددة، وتدين بالولاء لأيديولوجيات مختلفة»[47].

وتزامن تصريحه هذا مع نشره قوة أمنية إضافية بلغ عدد أفرادها ألفي رجلِ أمنٍ في ولاية بورنو، بالإضافة إلى طائرات مقاتلة ومعدّات عسكرية أخرى. وأرسل لاحقًا قوة أخرى من الجنود بلغ عددها ألف جندي إلى ولاية أداماوا، ليصل العدد الإجمالي للجنود الذين تم نشرهم إلى ثمانية آلاف جندي تقريبًا، مسجلًا بذلك أضخم انتشار عسكري منذ بدء الحرب الأهلية النيجيرية. وفرض الرئيس، فضلًا عن ذلك، حظرًا على التجول في ولاية أداماوا، ومنح الجيش سلطات كاملة خوّلته صلاحية التفتيش والاعتقال والاحتجاز في خطوة أدت إلى صدور ردود أفعال متناقضة. وفي حين أعطت قوة جماعة بوكو حرام المتزايدة مبررًا للقيام بتدخل عسكري أشد حسمًا، تملّكت كثيرًا من الناس، ومنهم سكان محليون، الخشية من أن يؤدي منح سلطات وصلاحيات موسّعة إلى إساءة استعمالها. وعلاوةً على ذلك، مع نشر جيش جرّار من هذا القبيل، تمثّل القلق الأكبر الذي ساور كثيرًا من المدنيين في المناطق المتأثرة من الخوف في أن يؤدي ذلك إلى حدوث أضرار جانبية.

وفي حين تطلب تدهور الوضع الأمني في الشمال الشرقي تدخلًا أكثر حسمًا، فإنه يمكن للمرء أن يجادل في أن تعليق الحقوق الدستورية الذي رافق فرض حالة الطوارئ، ربما تمخض عن نتائج مناقضة للنتائج المتوخاة في الولايات التي كانت في الأصل متذمرة وتعاني ضيقًا، والتي يشكل العرق الكانوري أغلبية السكان فيها، وهم من الذين يشعرون بطبيعة الحال بشيء من التعاطف مع جماعة بوكو حرام. وبالإضافة

إلى ذلك، قد يدفع هذا العرض الكثيف للقوة جماعة بوكو حرام إلى اعتماد أساليب غير تقليدية، عندما تُجابه قوى أمنية لا سبيل إلى هزيمتها بأساليب أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، أثار الإعلان عن حالة الطوارئ ردود فعل متباينة، وسيست تلك الحالة من قِبل قادة أحزاب المعارضة مثل الجنرال المتقاعد محمدو بوهاري، زعيم حزب المؤتمر من أجل التغيير التقدمي، وعضو مجلس الشيوخ، بولا أحمد تينوبو، زعيم حزب مؤتمر العمل النيجيري اللذين أعربا عن رفضهما للعمل بموجب حالة الطوارئ. والأمر الذي ينطوي على مفارقة في هذا السياق هو دعم مبادرة الرئيس من قبل حزب كل الشعوب النيجيرية، وهو الحزب المهيمن في ولايتي يوبي وبورنو، ربما لأنه خلافًا لما جرى في حالات الطوارئ السابقة سمح هذه المرة للسلطات المحلية بالبقاء في الحكم[48].

وفي السادس من شهر مايو/ أيار، استهل هجوم عسكري في ولاية بورنو بشن غارات على معسكرات جماعة بوكو حرام في مناطق سامبيا غم ريزرف، وبزيادة أعداد الدوريات على طول الحدود الوطنية؛ تمهيدًا لاستهداف مقرات الجماعة بقصف جوي وبشن غارات بالطائرات المروحية.

وفي غضون أسبوع أعلن الجيش عن تدميره عدة معسكرات لجماعة بوكو حرام، وأسْرِه مائتي مقاتل من أعضائها، وتحريره عددًا من النساء والأطفال المحتجزين لدى الجماعة بوصفهم رهائن. وزعم الجيش أن حالةً من التشوش والفوضى تسود أوساط الجماعة، وأن عناصرها يلوذون بالفرار عبر الحدود إلى كلٍّ من النيجر والكاميرون. ولكن زعيم الجماعة، شيكاو، رسم صورة مغايرة لما يجري عبر شريط فيديو مسجل حصلت على نسخة منه وكالة فرانس برس للأنباء في نهاية شهر مايو/ أيار. وزعم شيكاو عبر شريط الفيديو الذي تضمن صورًا لعربات عسكرية مدمرة أن مقاتلي الجماعة تصدوا للعدوان، وكروا على الجنود النيجيريين الذين رموا أسلحتهم و«فروا كالخنازير»[49]. ولم يَتَسَنَّ التحقق من أيٍّ من هذه المزاعم ولا من تقارير أفادت بأن طائرات تجسس أمريكية من دون طيار ومنزوعة السلاح، كانت تؤازر العمليات الحكومية من قاعدة للجيش الأمريكي في النيجر المجاورة، وأنكرت قيادة الدفاع

النيجيرية قيام مثل هذا التعاون بين الطرفين[50]. وبعد مضيّ أشهر قليلة، زعمت الحكومة النيجيرية أنها أسرت ألف عنصر من أعضاء جماعة بوكو حرام في الأشهر الثلاثة الأولى من سريان حالة الطوارئ، وأن المكاسب التي حققتها قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام أسهمت على نحو متدرج في طرد جماعة بوكو حرام من مايدوجوري أولًا، ومن ثَمَّ من أماكن وجودها على طول الطريق المؤدية إلى سامبيا غِمْ ريزرف، وصولًا إلى مرتفعات غوزا في الشمال الشرقي[51].

ومن خلال حديث دار بيني وبين صحفي محلي عاد من مايدوجوري في شهر يونيو/ حزيران من عام 2013، تبيَّن أنه في أماكن مثل مارتي التابعة لولاية بورنو في منطقة متاخمة للحدود النيجيرية التشادية، غادر متمردون البلد قبل وصول قوة المهام العسكرية المشتركة. وعلى نحو مماثل، نقل عن سكان محليين من ولاية يوبي قولهم إنهم أحصوا مرور مائتي عربة محملة بعناصر يُزعَم أنهم ينتمون إلى جماعة بوكو حرام، وقالوا إنهم شاهدوا هذه العربات تعبر الحدود في طريقها إلى النيجر قبل نشر قوات الجيش في ظل سريان حالة الطوارئ. وإذا ما صحت هذه الروايات، يمكن للمرء أن يستنتج أن نسبة كبيرة جدًّا من الشبان الذين اعتقلتهم القوى الأمنية في العمليات التي جرت في شهر مايو/ أيار يرجح أن يكونوا من السكان المحليين الشباب الأبرياء[52]. ويرجح أيضًا أن تبقى أسئلة عديدة معلقة تنتظر إجابات عنها، منها على سبيل المثال قطع اتصالات الهواتف النقالة في المناطق الخاضعة لأحكام الطوارئ -بزعم الحد من قدرات جماعة بوكو حرام على تنسيق الهجمات- وأثر هذا الإجراء أيضًا في حجم التقارير التي كانت ترد من مناطق العمليات، ومن ولاية بورنو على وجه الخصوص. ولم يرفع الحظر الذي فرض على الاتصالات إلا في شهر يوليو/ تموز من عام 2013[53]. وتجلّت السلبيات الأكثر دراماتيكيةً لقطع الاتصالات واضحةً في عدم قدرة الناس على إطلاق إنذار استغاثة في حالات الطوارئ؛ فقد تعرضت مدارس في ولاية يوبي إلى هجمات في فصل الصيف، وفي الحادث الأكثر دموية أُحرق اثنان وعشرون تلميذًا أحياء من جرّاء إضرام النيران في مدرستهم في السادس من شهر يوليو/ تموز. وقال إبراهيم غايدام، حاكم ولاية يوبي، إنه لم يساوره أدنى شك في أن «انقطاع خدمة اتصالات شبكة الهواتف النقالة حال دون تمكُّن المواطنين الشرفاء المتعاونين مع

رجال الأمن من الإبلاغ عن التحركات المشبوهة في أحيائهم»[54]. وغني عن القول إنه بالإضافة إلى الانتقاد آنف الذكر للتعتيم على الاتصالات وقطعها، تساءل كثيرون كيف أمكن تنسيق هجوم من هذا القبيل وتنفيذه إذا ما أخذنا في الحسبان أولًا: حالة الطوارئ، أي الحضور الكثيف لقوى الأمن، وثانيًا: معرفة أن جماعة بوكو حرام سبق لها أن شنت هجمات على مدارس عديدة.

ويخشى سكان محليون في بورنو قوة المهام العسكرية المشتركة أكثر من خشيتهم بوكو حرام. وما يدعو إلى الأسف هو نشوء حاجز عدائي بين قوى الأمن وأبناء الشعب، حيث كان يُنظر إلى كل مدني بوصفه مقاتلًا محتملًا، وباتت مضايقة الناس عرفًا[55]. وصار الموقف يتسم بسعي كثير من الناس إلى البحث عن ملجأ يلوذون إليه خارج البلاد، وبدا ذلك جليًا من خلال مناشدة نائب حاكم ولاية بورنو لعشرين ألف مدني فروا إلى الكاميرون بالعودة إلى منازلهم. وكان تأثير هذا الالتماس طفيفًا بسبب خوف الناس من أن يُقتلوا على أيدي الجيش المهيمن على المنطقة[56].

وأدى تعقب الأبرياء واحتجازهم بصورة عشوائية ببعض الشباب إلى تشكيل لجان أهلية من المدنيين على غرار قوة المهام العسكرية المشتركة، وذلك من أجل تحديد عناصر جماعة بوكو حرام الحقيقيين والإبلاغ عنهم إلى قوة المهام العسكرية المشتركة. وبدا هذا الأمر بمنزلة مبادرة ذاتية أطلقها شباب مسلحون بالهراوات والمناجل. وأثارت هذه المبادرة القلق أيضًا؛ فقد آلت الأمور إلى اعتراض سبيل السكان المحليين واحتجازهم وتفتيشهم من قبل شبان غير مخولين رسميًا بفعل ذلك. ولم يقتصر الشعور بالقلق من هذه الظاهرة على المدنيين وحدَهم، حيث جاء في تحذير أطلقه مدير إدارة الاستخبارات في وزارة الدفاع، العميد كريس أولوكولادي، الآتي:

> ينتابنا نحن أيضًا القلق من جراء الأنشطة التي تقوم بها قوة المهام العسكرية المشتركة المكونة من عناصر من المدنيين. وكثير منا مرتبطون معهم ارتباطًا يكتنفه الحرص والحذر. وما زالوا مفيدين جدًا لنا. وأنا على ثقة أنه يجب على الحكومة أن تضع خططًا ترمي إلى الاعتناء بهم

بعد تنفيذهم عملياتهم...، وإن ما حدث في الآونة الأخيرة (بالقرب من منطقة باما التابعة لولاية بورنو حيث قتل أربعون شخصًا تقريبًا في كميف) هو أمر مؤسف ناجم عن فورة حماس وسورة غضب. ونحن لم نرصد كذلك رسميًّا التنافس القائم فيما بينهم، ولكننا نراقبهم عن كثب. ونحن في واقع الحال لا نرغب في منح قوة المهام العسكرية المشتركة المؤلفة من مدنيين قدرًا كبيرًا من الأهمية. لقد تخطوا حدودهم؛ وهذا ما حصل عندما قُتل أربعون عنصرًا منهم تقريبًا في باما[57].

ولكن سرعان ما بدأت قوة المهام العسكرية المشتركة تراقب لجان الأمن الأهلية وتساند أعضاءها الذين تمرسوا في أداء أدوار شبه عسكرية تحت إشراف عسكري، وصاروا يتلقون الإطراء والثناء من قبل الجيش؛ الأمر الذي شجع الناس على تأييد لجان الأمن الأهلية[58]. وفي الواقع، تلقى الشباب في ولاية بورنو تشجيعًا من الجهات الرسمية على تشكيل مجموعات تتولى مهام الدفاع الذاتي[59]. وفي غضون تسعة أشهر من انطلاقتها، حققت هذه المجموعات قدرًا أكبر من الاعتراف بها وأصبحت أفضل تنظيمًا بقادتها المنبثقين منها وبقطاعاتها وببطاقات عضويتها. وفي مقابلة أجريت معه في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014، ألقى قائد القطاع الخامس في لجان الأمن الأهلية بعض الضوء عليها. وكان أعضاء اللجان الأهلية لا يزالون يتوجسون خيفة من أن يُستهدفوا من قبل الجيش كما كانت تظن جماعة بوكو حرام؛ لذلك كان كل فرد فيها يحيط ذراعه بقطعة بيضاء اللون من قماش النايلون تمييزًا لنفسه من المتمردين. وإلى جانب ذلك، وخلافًا لأعضاء جماعة بوكو حرام، لم يكن أعضاء هذه اللجان يحملون بنادق، بل كان سلاحهم عادةً يتضمن عصِيًّا وخناجر ومناجل، بالإضافة إلى بعض النبال وبخاخات رذاذ الفلفل التي يتبرع بها سكان محليون، وأحيانا يشتريها أعضاء اللجان الأهلية أنفسهم. وأشار القائد بوبا إلى أن الوحدات جميعها تعمل في مايدوجوري بصورة دائمة، كما أنها تشارك أحيانًا في بعض العمليات في ولايتي أداماوا ويوبي[60].

ولم تخفق جماعة بوكو حرام في التعامل مع هذا التطور، بل على العكس تمامًا، فقد أعلنت الجماعة من فورها الحرب على لجان الأمن الأهلية في ولايتي يوبي

وبورنو، واستهلت تلك الحرب بإطلاق حملة مطاردة للشباب[61]. وسرعان ما وردت تقارير عن احتدام اشتباكات دامية بين الجماعة وبين لجان الأمن الأهلية، ومنها على سبيل المثال تلك التي اندلعت في منطقة بني شيخ التابعة لولاية بورنو في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2013. وألقت هذه الحادثة الأضواء على بعض الشباب، وهي التي جعلت إضفاء الطابع الرسمي على الدور الذي يلعبه مدنيون يفتقرون إلى التدريب يثير القلق والشعور بعدم الارتياح، وعلى الرغم من أن أجهزة المخابرات نبهت إلى احتمال حدوث خطر وشيك محدق في منطقة بني شيخ من قبل جماعة بوكو حرام، فقد أُخِذَ أعضاء لجان الأمن الأهلية على حين غرة، ونصب لهم كمين في ساعات الصباح الباكر. وزعم بعض شباب اللجان في وقت لاحق أن الجيش أخفق في المجيء لدعمهم ونجدتهم أثناء الهجوم وفق النهج الذي كان مخططًا له. وأعقبت هذه الحادثةَ حادثةٌ سابقة تنكّر فيها عناصر ينتمون إلى جماعة بوكو حرام في أزياء عسكرية، وأقدموا على قتل ما لا يقل عن أربعة وعشرين عنصرًا من عناصر لجان الأمن الأهلية في مونغونو التابعة لولاية بورنو أيضًا[62]. وتعرَّض، في واقعة أخرى، مسجد في كوندوغا لهجوم وسط تكهنات تشير إلى أن عناصر ينتمون إلى لجان الأمن الأهلية كانوا يصلون فيه هم الهدف الحقيقي للهجوم[63]. ووقعت منذ ذلك الحين حوادث أخرى عديدة من هذا القبيل من غير المرجح أن نشهد نهاية قريبة لأخرى على شاكلتها. ونُشر شريط فيديو لشيكاو في ربيع عام 2014 لم يدع أي مجال للشك، وجاء فيه:

> ليس اسمكم قوى الأمن المدنية المشتركة، بل أنتم البلاء المدني. ونصيحتي لكم يا من اصطلح على تسميتكم قوى الأمن المدنية المشتركة هي أن تلوذوا بالفرار، وأن تحملوا السلاح وتتجندوا في صفوف الجيش أو تنخرطوا في سلك الشرطة؛ لأنني أعلنت الحرب عليكم، وقد بدأت الحرب عليكم لتوها. وفي هذا العالم يوجد صنفان من الناس لا ثالث لهما: إما معنا أو ضدنا؛ فأما الذين اختاروا أن يكونوا ضدنا فلسوف أقتلهم حيث أثقفهم. ومن الآن فصاعدًا، سأركز هجومي وأكثف هجماتي على لجان المهام المشتركة المدنية. وليعلم عناصر هذه اللجان أن صاحب هذا الخطاب هو أنا شيكاو. ومنذ الآن سوف تدركون

تمامًا مَن الشخص الذي يدعى شيكاو، فأنتم لا تعرفون جنوني، أليس كذلك؟ لقد آن الأوان لكي تروا الوجه الحقيقي لجنوني. أقسم باسم الله الأعظم أنني سوف أذبحكم، ولن أكون سعيدًا ما لم أضع سكيني بنفسي على رقابكم وأمزق حناجركم. نعم، سوف أذبحكم! لسوف أذبحكم.. سوف أذبحكم المرة تلو المرة[64].

ومرت حوادث أخرى حث فيها عجز الحكومة النيجيرية ـالحقيقي أو المتخيل- مدنيين على أخذ زمام المبادرة. فقد جمع أقارب الفتيات المفقودات اللاتي اختُطفن في عملية اختطاف جماعي من مدرسة في تشيبوك التابعة لولاية بورنو في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014، أموالًا لاستئجار مائة دراجة أجرة نارية محلية تقريبًا، من أجل الذهاب إلى غابة سامبيا في مسعى يرمي إلى البحث عن الفتيات. وحاول آخرون بأنفسهم تحديد مكان بناتهن، ولكن عبثًا كانوا يفعلون. وتبقى المعلومات المتعلقة بالبحث شحيحة. وأفادت بعض التقارير أن الذين بحثوا عن الضحايا لم يكونوا، ببساطة، قادرين على العثور عليهن. وزعم آخرون أنه جرى تحذير سائقي الدراجات النارية المحلية من قبل جماعة بوكو حرام، وتلقوا أوامر منها بالكف عن البحث وإلا سيكون مصيرهم ومصير الفتيات أيضًا الموت[65]. وأثار بطء استجابة الحكومة لحادثة الاختطاف ـمن حيث إصدار بيانات وإطلاق عملية إنقاذ، فضلًا عن إخفاقها في نشر صور الضحايا وأسمائهن- موجةَ غضبٍ عارم وحملة احتجاجات عَمَّتْ مدنًا نيجيرية وأخرى حول العالم وثالثة عبر الشبكة العنكبوتية تحت شعار: أعيدوا فتياتنا[66].

وأفادت عملية اختطاف فتيات تشيبوك الجماعية جماعة بوكو حرام في تحقيق عدد من الأهداف، من تقويض مصداقية الحكومة (بما في ذلك توقيت العملية قبيل انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في أبوجا في شهر مايو/ أيار من عام 2014)، إلى تحقيق مكاسب مالية من خلال بيع فتيات المدرسة المختطفات واحتمال حصول الجماعة على فديات مالية، ومن إعداد قوة تفاوضية (في ضوء احتمال إجراء مبادلة أسرى جماعة بوكو حرام المعتقلين بالفتيات)، إلى تعزيز الروح المعنوية في أوساط الجماعة عبر تزويد مقاتليها «بعرائس». ولكن في وسعي القول أيضًا إن عملية

اختطاف التلميذات جاءت في معرض انتقام الجماعة من الحكومة؛ لاعتقالها زوجات المقاتلين المشتبه بهم وأطفالهم، واستعمالهم بوصفهم ورقة ضغط على الجماعة وحملها على تقديم تنازلات وقت الإفراج عنهم. وفي شهر مايو/ أيار من عام 2013، تدليلًا على حسن النوايا بصفة رسمية وانسجامًا مع روح احتمال إصدار عفو عام كان معروضًا على بساط البحث والنقاش؛ أفرجت قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام عن معتقلين من النساء والأطفال بلغ عددهم ثمانية وخمسين طفلًا وامرأة (عشرون في ولاية بورنو، وثمانية وثلاثون في ولاية يوبي) سبق أن احتجزوا على خلفية اتهامهم بمد يد العون لمتشددين إسلامويين. وفي بادرة تتصف باللطف والكياسة أعلن حاكم ولاية بورنو، كاشيم شتيما، أن النساء سوف يتلقين تدريبات على العمل تسهيلًا لإعادة إدماجهن في المجتمع، وأن أولياء أمور الأطفال الذين شملهم العفو سوف يمنحون مكافآت مالية إذا ما تمكنوا من إبقاء أطفالهم في المدارس[67]. ولكن تبعًا لما أشارت إليه تقارير أخرى، لم تكن تلك العملية في واقع الحال سوى عملية تبادل للأسرى: رهائن محليون مقابل زوجات متشددين من جماعة بوكو حرام وأطفال[68]. ويبدو أنه كان بين النساء اللواتي احتجزتهن القوى الأمنية إحدى زوجات شيكاو، حسنة يعقوبو التي وقعت في الأسر قبل عشرة أشهر، وملامة زارا، أرملة محمد يوسف، وزوجات قادة آخرين كبار في جماعة بوكو حرام وأطفالهم[69].

وفيما يمكن أن يسميه بعض المهتمين بالأمر سياسة متناقضة أو ربما شبيهة بسياسة الجزرة والعصا، شُنَّ هجوم عسكري ضخم في ظل سريان حالة الطوارئ، وبالتوازي مع مواصلة المناقشات المتعلقة بقضية العفو العام. وفي واقع الأمر، بعد مضي وقت قصير من إعلان حالة الطوارئ، تبين أن لجنة العفو عقدت اجتماعات سرية في كادونا مع أعضاء من جماعة بوكو حرام[70]. وفي شهر يوليو/ تموز، أعلنت اللجنة أن المفاوضات أدت إلى إعلان جماعة بوكو حرام وقف إطلاق النار، بعد يومين فقط من قتل عشرات الأطفال في مامودو التابعة لولاية يوبي، في واحدة من أشنع الهجمات الشائنة التي استهدفت المدارس. ونص أحد المطالب التي تقدمت بها الجماعة على إطلاق سراح النساء والأطفال الذين تحتجزهم قوى الأمن[71]. وحدث ذلك على الرغم

من فرض حظر على التعامل مع جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار بوصفهما منظمتين إرهابيتين، وذلك في شهر يونيو/ حزيران من عام 2013. وكان هذا الحظر قد قوبل بمشاعر مختلطة، فقد رأى فيه منتدى شيوخ الشمال تصرفًا معوقًا لبلوغ الأهداف المنشودة، ونسفًا للجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة، مشيرًا إلى أن الحكومة الاتحادية لم تلتزم بالمفاوضات التزامًا صادقًا ومخلصًا[72].

وهذه المحادثات التي انعقدت وسط استمرار دوامة العنف خَلَّفَتْ كثيرين في حال من الإرباك. فمنظمة هيومان رايتس ووتش التي أصدرت تقريرًا في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2012، معتبرةً فيه الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام من المرجح أن ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، حذرت من فورها لجنة العفو العام من مغبة التعامل مع الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم، وطالبتها بعدم تشميلهم بأي برنامج عفو عام؛ ذلك لأن إقامة العدالة ضرورية من أجل تحقيق السلام[73]. وشددت هذه المنظمة غير الحكومية عبر قيامها بذلك على أن المحكمة الجنائية الدولية بعد إجرائها عملية استجواب أولية في عام 2010، توصل المدعي العام فيها في عام 2012 إلى استنتاج يفيد بأنه: «يوجد أساس معقول للاعتقاد بأن جماعة بوكو حرام ارتكبت جرائم ضد الإنسانية»[74].

ولكن لا داعي لأن تقلق منظمة هيومان رايتس ووتش (نسبيًّا بطبيعة الحال). ففي أسلوب مطابق لأسلوبه المعهود، وبعد مرور أسبوع على الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار المزعوم، أوضح شيكاو، زعيم جماعة بوكو حرام، أن «الادعاء بأننا عقدنا هدنة مع حكومة نيجيريا هو زعم باطل، ونحن لا نعرف كبيرو توراكي، ولم يسبق لنا أن تبادلنا حديثًا معه قَطُّ؛ إنه يكذب»[75].

وأصرت لجنة توراكي على صحة الاتفاق، ووصفت شريط الفيديو الذي نشره شيكاو بأنه عمل رجل خائف مما قد يحدث له إذا ما شعر أحد مساعديه بأنه يبدي ضعفًا. وإنه لمن الإنصاف القول إن استمرار دوامة العنف وتصعيدها لاحقًا يثبت أنه لم يتم التوصل فيما مضى إلى أي اتفاق يفضي إلى وقف حقيقي لإطلاق النار. وإلى ذلك يظهر استمرار دوامة العنف التشوش الذي خالط نهج الحكومة. وكما حذر عدد

من الذين قابلتهم، فإنه من دون وجود مساندة كاملة من قبل شيكاو لقضية العفو العام لا يمكن التوصل إلى أي اتفاق من هذا القبيل.

تجاوز قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام

لقد كانت خطوة مستغربة، بل وتفتقر إلى الحكمة. ففي شهر أغسطس/ آب من عام 2013، استبدل بقوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام فرقة المشاة السابعة التابعة للجيش النيجيري التي تتخذ من مايدوجوري مقرًّا لقيادتها ويرأسها اللواء عبيدة إتنان، وأوكلت إليها مهمة قيادة حملة مناهضة لتمرد جماعة بوكو حرام[76]. ومن الواضح أن هذا التغيير تزامن مع تراجع الجهد المبذول من قبل الوكالات المتعددة الذي -على الرغم من العيوب التي اعترته- ميز قوة المهام العسكرية المشتركة وأداء عناصرها المدربة في مجالَيْ مكافحة الإرهاب ومناهضة التمرد.

وفي معرض إعلانه عن نهاية حقبة قوة المهام العسكرية المشتركة، لاحظ العميد كريس أولوكولادي، مدير إدارة استخبارات الدفاع، أن هذا التغيير أتى متساوقًا مع التخطيط الحالي حيث قال:

إن المرحلة التي اختتمت يوم الاثنين نُفِّذَت من قبل قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام المكونة من قوات استقدمت من أجهزة القوات المسلحة فضلًا عن هيئات أمنية أخرى. وأنجزت هذه القوات عملية أطلق عليها اسم «بويونا» وهو اختصار يرمز إلى الأحرف الأولى من أسماء الولايات الثلاث: بورنو ويوبي وأداماوا التي شملها إعلان حالة الطوارئ. وكان الهدف من الجهود التي بذلتها هذه القوات تشكيل المرحلة الأولى من العملية المناهضة للإرهاب. ومن الآن فصاعدًا، سيكون الجيش النيجيري هو المسؤول الوحيد عن تولِّي مهام تنفيذ العمليات ذات الصلة بالموضوع، ولكن تحت الإشراف الاعتيادي لوزارة الدفاع[77].

وفي بداية تشكيلها، يعتقد أن الفرقة السابعة كانت تتألف من ثمانية آلاف جندي، استعيد ألف منهم من حيث كانوا في مالي وأعيد نشرهم، وأما الباقون الذين يبلغ عددهم سبعة آلاف جندي فقد أتى معظمهم من ثكنات ومناطق عسكرية منتشرة في

شمالي نيجيريا. وشملت هذه الفرقة، على وجه التحديد، عناصر من لواء الآليات المصفحة الأول (سوكوتو، وجزء من الفرقة الأولى)، ومن اللواء المدرع الواحد والعشرين (مايدوجوري)، ومن اللواء المدرع الثالث والعشرين (يولا)، وكلاهما يُعَدّ جزءًا من الفرقة المدرعة الثالثة. ولكن تركيبة هذه الفرقة الفعلية قد تتنوع، حيث يمكن استجرار قوات مسلحة إضافية رديفة أو (بديلة) من أمكنة أخرى وإعادة نشرها[78].

وفي مقابلة أجريت معه في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2013، أقر رئيس أركان الجيش، الجنرال أوزبويك إهجيريكا أن القوات المسلحة «توجهت إلى الشمال الشرقي لتنفيذ عمليات هناك، من دون أن تتلقى تدريبات على الانتشار المشترك». وعلى الرغم من إعرابه عن إعجابه بمستوى التعاون الذي تحقق، لم ينكر أن العملية لم تحقق سوى «قدر محدود من النجاح»[79].

أحد الأسباب الكامنة وراء عدم التمكن من تحقيق قدر أكبر من النجاح تَمثَّل في قدرة جماعة بوكو حرام على التكيف ومرونتها. ففي سياق ردها على هجوم الجيش استخدمت الجماعة تكتيكات جديدة، مثل استخدام النساء والأطفال بوصفهم جواسيس بهدف اختراق الأهداف المحددة، وارتداء أزياء عسكرية، والتنكر باستعمال الرجال أزياء نسائية. والأمر المثير للاهتمام والذي لم يكن يبلّغ عن حدوثه في أغلب الأوقات هو أن النساء كُنَّ محل ترحيب في أوساط اللجان المدنية من قوة المهام العسكرية المشتركة، وذلك من أجل معالجة مشكلة استخدام جماعة بوكو حرام المتنامي للنساء لتهريب الأسلحة، وإخفاء العبوات الناسفة وأداء المهام الموكلة إليهن. والنسوة اللاتي يعملن ضمن صفوف المدنيين المنضوين تحت لواء قوة المهام العسكرية المشتركة عادةً ما يكُنّ زوجات أعضاء لجان الأمن الأهلية، وفي وسعهن بطبيعة الحال إجراء عمليات البحث عن النساء المشتبه بهن، وهي أدوار ليس في وسع الرجال أداؤها[80].

وشرع مقاتلو الجماعة يلجؤون إلى تكتيكات شبيهة بتلك التي تستخدمها العصابات، كما شرعوا في نشر أسلحة في قواعد مخصصة لها، وعمدوا إلى استخدام حيل ومكائد باتت معروفة جدًّا؛ ومن ذلك أنهم يصلون إلى بعض القرى ومنهم أفراد

يرتدون أزياء عسكرية، ويزعمون أنهم ينتمون إلى وحدة لجان الأمن العسكرية الأهلية المشتركة؛ وذلك من أجل استمالةِ مدنيين يعملون تحت لواء قوة المهام العسكرية المشتركة وقتلِهم أو أسْرِهم. وأشارت عمليات الأسر والاحتجاز والاعتقال التي نفذها الجيش في ولاية سوكوتو في شهر أغسطس/ آب، والاعتقالات التي نفذها على خلفية التآمر الرامي إلى تدبير عملية هجوم انتحاري في ولاية كانو في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، إلى أنه بينما كانت العملية العسكرية تحقق نجاحًا نسبيًّا في احتواء العنف في الولايات الثلاث التي شملتها حالة الطوارئ، كانت جماعة بوكو حرام تفكر في العمل في جبهات أخرى ثانوية[81].

وشهد شهر سبتمبر/ أيلول زيادة في مستوى القوات، إلى جانب إشراك طائرات ألفاجيت الهجومية الخفيفة، وطائرة إم آي 34 (هليكوبتر) وإم آي 35 (هليكوبتر)، وهما طائرتان هجوميتان خفيفتان. ولعب استخدام القوى الجوية والاستهداف من الجو، في الواقع، دورًا مهمًّا في تدمير معسكرات جماعة بوكو حرام ومخابئها. وشملت العملية العسكرية التي قام بها الجيش في هذه المرحلة إشراك الجماعة الجوية المركبة المشتركة التابعة للكتيبة الجوية التاسعة والسبعين (مايدوجوري- قوى جوية)، كما شملت هجومًا بريًّا نفذ في اليوم الواحد والعشرين من شهر أكتوبر/ تشرين الأول، واستهدفت معسكرًا في قرية ألاغارنو التابعة لولاية بورنو[82]. وأدرك مقاتلو الجماعة جيدًا مدى أهمية العمليات الجوية بالنسبة إلى الجيش النيجيري، حيث شن متمردون، يُقدّر عددهم بـ 200–300 مقاتل تُقلّهم ثلاث وعشرون شاحنة هايلكس في الثاني من شهر ديسمبر/ كانون الأول، هجومًا على كتيبة القوى الجوية التاسعة والسبعين التي تتخذ من مطار مايدوجوري الدولي مقرًّا لها (فضلًا عن هجمات أخرىٰ في المنطقة نفسها)، مما أسفر عن تدمير ثلاث طائرات مقاتلة من طراز ميغ 21 خارجة من الخدمة، وطائرتي هليكوبتر إحداهما من طراز إم آي24 والثانية من طراز إم آي35، وعدة عربات، وأسفرت هذه العملية أيضًا عن فرض السلطات حظرًا على التجول وحظرًا جويًّا مؤقتًا على الطائرات من ولاية بورنو وإليها[83]. وردّت القوات النيجيرية على هذه العملية بشن غارة جوية انتقامية مستخدِمةً طائرات هليكوبتر وطائرات نفاثة سريعة، انطلاقًا من القاعدة الجوية في ولاية يولا.

وأعلن في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عن تمديد حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر إضافية حتى شهر مايو/ أيار من عام 2014. ولم يكن هذا القرار مفاجئًا.

سلطت هذه العمليات الأضـواء على اعتماد جماعة بوكو حرام على المناطق الحدودية المتاخمة لكلٍّ من الكاميرون وتشاد والنيجر. وعززت نيجيريا نتيجةً لذلك مراقبتها للمناطق الحدودية، وأبرمت اتفاقيات تعاون بوليسية واستخباراتية مع الدول المجاورة لها ومنها (بنين). كما عرضت فرنسا وبريطانيا أيضًا زيادة مستوى دعمهما، وأما الكاميرون -التي لطالما اتهمتها نيجيريا بعدم بذل ما يكفي من الجهود- فزادت مراقبتها للشريط الحدودي في مناطق الشمال الأقصى، وعززت وحداتها العسكرية العاملة هناك نتيجة لوجود جماعة بوكو حرام في المنطقة، وللمناوشات الدائرة على الحدود الكاميرونية، ولأعمال الخطف مثل اختطاف الكاهن الفرنسي (الذي أطلق سراحه في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2013)، واختطاف كاهنين إيطاليين ما زالا محتجزين وما زال طلب الإفراج عنهما جاريًا، وراهبة كندية (أطلق سراحها في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014)، وعشرة عمال صينيين (أطلق سراحهم في شهر مايو/ أيار من عام 2014)، فضلًا عن اختطاف العائلة الفرنسية في وقت سابق.

ونشرت الأمم المتحدة في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2013 أرقامًا تشير إلى أنه منذ إعلان حالة الطوارئ في شهر مايو/ أيار، لقي أكثر من ألف ومائتي شخص من المدنيين والمسلحين المتشددين وعناصر الأمن مصرعهم نتيجة للتمرد، إضافةً إلى عدد غير معروف من الجرحى. وذكر تقرير الأمم المتحدة أيضًا «أن من الأحد عشر مليون شخص الذين يعيشون في الولايات التي فُرضت عليها حالة الطوارئ، ما يقارب ستة ملايين إنسان تأثروا من جراء التمرد، وأربعة ملايين منهم يعيشون في ولاية بورنو». وأعربت الأمم المتحدة أيضًا عن قلقها لورود تقارير تبلغ عن اختطاف نساء مسيحيات، وإجبارهن على تغيير ديانتهن وإرغامهن على الزواج، وعلى تجنيد أطفال لمّا تتجاوز أعمار بعضهم سن الثانية عشرة[84]، وأزهقت أرواح أكثر من ألف وخمسمائة شخص في الأشهر الثلاثة الأولى وحدَها من عام 2014[85].

ووسط تكهنات تشير إلى أن صبر الرئيس جوناثان كان آخذًا بالنفاد لجهة عجز القيادة العسكرية عن الحد من أعمال العنف في الشمال الشرقي من البلاد، أعفى

الأميرال أولا سعد إبراهيم من منصبه رئيسًا للهيئة العامة لأركان الدفاع، واستبدل به المارشال أليكس باديه من سلاح الجو، وأقال أيضًا قائد القوى البحرية، وقائد القوى الجوية، وقائد أركان الجيش، واستبدل بهم آخرين[86].

وبعيد تعيينه رئيسًا لأركان الجيش بوقت قصير، نُقل الفريق كنيثمينيما إلى الشمال الشرقي، ليراقب عن كثب الهجوم الذي يقوده الفريق أحمدومحمد في أعقاب الهجمات التي استهدفت مدارس، وأسفرت عن موجة عارمة من الغضب الشعبي. وأجيز هذا التحرك من قبل مجلس الشيوخ، وجاء في إعلان صادر عنه الآتي:

> أدانت لجنة الدفاع والجيش في مجلس الشيوخ الوحشية الفظيعة التي أطلق العنان لها عناصر جماعة بوكو حرام، واستهدفوا بها مواطنين أبرياء، وتدين اللجنة على وجه الخصوص المجزرة التي ارتكبوها بحق طلاب كلية الحكومة الاتحادية في مدينة بوني يادي التابعة لولاية يوبي.
>
> واللجنة إذ تعلن ذلك، تُصدر توجيهاتها إلى رئيس أركان الجيش وتُعلمه بضرورة اتخاذ التدابير الآتية:
>
> أ- وضع استراتيجية جديدة تتضمن سبلًا وأساليب جديدة قادرة على لجم هذه التجاوزات.
>
> ب- تعبئة كل الموارد العسكرية المتاحة اللازمة لمجابهة المتمردين.
>
> ج- انتقال رئيس أركان الجيش إلى مايدوجوري لاتخاذ إجراءات عاجلة كفيلة بالحد من الاعتداءات المتكررة، التي يشنها المتمردون ويستهدفون بها مواطنين نيجيريين أبرياء[87].

وحققت قوى الأمن إجمالًا بعض المكاسب في ربيع عام 2014، حيث نسفت مخابئ جماعة بوكو حرام، وقتلت واعتقلت كثيرًا من المقاتلين (ومنهم قادة كبار)[88]، وتمكنت من احتواء العنف بصورة عامة في الولايات الثلاث الخاضعة لأحكام حالة الطوارئ، وذلك من خلال

شنها هجمات منسقة على كلٍّ من غابات سامبيا، ومنطقة بحيرة تشاد، ومرتفعات غوزا، وجبال ماندارا.

ولكن الأشهر الأولى من عام 2014 لم تترك مجالًا للتفاؤل نظرًا إلى الزيادة الهائلة في أعداد الضحايا؛ ففي الفترة الواقعة بين شهري يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار وحدها، بلغ عدد الذين قتلوا تبعًا لتقارير منظمة العفو الدولية ألفًا وخمسمائة شخص، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للذين قضوا نحبهم منذ بداية التمرد في عام 2010 أكثر من خمسة آلاف شخص[89]. ويضاف إلى ذلك الهجمات الأشد جسارة كتلك التي استهدفت بها جماعة بوكو حرام ثكناتٍ وسجنًا في منطقة جيوا في شهر مارس/ آذار[90]، إلى جانب الهجومين اللذين شنتهما الجماعة في ضواحي أبوجا في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014 واستخدمت فيهما العبوات الناسفة، وذلك وسط استعدادات العاصمة لاستضافة المنتدى الاقتصادي العالمي[91] (قبل أسبوع واحد من تاريخ انعقاده). كما أن عملية الاختطاف الجماعي لأكثر من مائتي فتاة من تلميذات المدارس في منطقة تشيبوك التابعة لولاية بورنو في شهر أبريل/ نيسان؛ حثت دولًا مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والصين وإسرائيل على عرض الدعم والمساندة (على نيجيريا)، وشملت أشكال الدعم المقترحة إيفاد مستشارين عسكريين، وتبادُل معلومات استخباراتية، وإيفاد خبراء للتعامل في حالات احتجاز رهائن، وإرسال طائرات استطلاع، وما إلى ذلك. واستضافت فرنسا قمة دولية بشأن بوكو حرام في شهر مايو/ أيار من أجل مناقشة خطة عمل مشتركة[92]. وأثار حادث تشيبوك ومماطلات الحكومة الاتحادية في الرد عليه موجة انتقادات عارمة للرئيس جوناثان، وسببت إحراجًا كبيرًا للسلطات النيجيرية التي ما برحت تزعم أن حملتها العسكرية التي تستهدف المتشددين المسلحين تحقق نجاحًا. وعجز الحكومة الواضح في الحيلولة دون وقوع اعتداءات من قبيل الاعتداء الذي مرَّ ذكره، وعدم قدرتها على التعامل مع تبعات مثل هذا الاعتداء؛ جعل التدخل الأجنبي أمرًا لا مندوحةَ عنه.

ولم تكن هجمات بوكو حرام الهم الأمني الأوحد بالنسبة إلى شمالي نيجيريا وشمالها الأوسط؛ فالعنف الطائفي والتوترات العرقية والدينية التي ظلت على الدوام

سمة من سمات حزام البلاد الأوسط[93] تصاعدت في أوائل عام 2014، وسط شكوك حامت حول رعاة من الشعب الفولاني بزعم كونهم مسؤولين عن اندلاع اشتباكات دامية في ولايتي كادونا وبينو وامتدت إلى الشمال وصولًا إلى كاستينا، وأسفرت عن مقتل أكثر من مائة شخص في كل هجوم؛ مما دعا إلى نشر ستمائة ضابط شرطة في بينو في شهر مارس/ آذار. ووردت أنباء عن اندلاع اشتباكات أقل دموية في ولاية بلاتو أيضًا. وهذه الأحداث التي استلزمت كذلك نشر قوات خاصة ونقلًا مؤقتًا للفرقة الثانية والثمانين التابعة للجيش النيجيري إلى بينو، شكلت انتكاسة بعد اتفاق السلام الذي توصل إليه الفولانيون وجماعة البيروم في بلاتو في شهر مايو/ أيار من عام 2013، واتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعه الفولانيون وقبيلة ألاغو في شهر يوليو/ تموز[94].

ومع كل هذا القتال الدائر، فإن فكرة العفو العام بالنسبة إلى جماعة بوكو حرام في هذه المرحلة أبعد ما تكون عن الإدراج في جدول أعمالها بوصفها إحدى أولوياتها. ومع ذلك، بعد مرور أربعة عشر شهرًا على تشكيلها، سلمت اللجنة الرئاسية للحوار والحل السلمي للتحديات الأمنية في الشمال، تقريرها إلى الرئيس جوناثان. وبالإضافة إلى تسليطه الأضواء على المعاناة الإنسانية الناجمة عن التمرد والتوصية بإنشاء صندوق لدعم الضحايا، أشار التقرير إلى التوترات الحاصلة في صفوف القوى الأمنية وإلى افتقارها إلى المعدات والتجهيزات الحديثة، واقترح التقرير كذلك تشكيل لجنة جديدة تضم في عضويتها بعض أعضاء اللجنة الحالية، وذلك من أجل مواصلة الحوار[95].

والأمر المثير للاهتمام أن وزير المهام الخاصة ورئيس اللجنة كابيرو تانيمو توراكي، أقرَّا بأنه على الرغم من مقابلة الفريق الذي يمثل اللجنة عناصرَ من جماعة بوكو حرام في السجن، فإن هذا الفريق لم يتمكن من الاتصال بالقاعدة على نطاق واسع[96]. وهذا هو أحد الأسباب التي تبعث على القلق؛ ذلك لأن أي حوار يستثني شيكاو من المستبعد جدًّا أن يتمكن من وضع حد للعنف.

مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

الاتهامات التي وُجِّهت إلى الحكومة بارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان شابت ردود الحكومة على الأحداث الدائرة منذ بداية قتالها ضد جماعة بوكو حرام؛ فقد كان

لممارساتها في هذا السياق، بالتأكيد، تأثير سلبي في نظرة الناس إلى مقاربتها للأوضاع، وحرّض نهج الحكومة جماعة بوكو حرام على الانتقام، ونَفَّرَ الجماهير منها.

وسبق لي أن تناولت بالنقاش في موضع سابق في هذا الكتاب عمليات القتل والإعدامات التي نُفّذت خارج نطاق أحكام القضاء، وذلك في معرض حديثي عن مقتل محمد يوسف. وما يدعو إلى الأسف أن قوى الأمن عمدت إلى تنفيذ الأوامر التي قضت «بسحق» جماعة بوكو حرام، على حساب حقها في إجراء محاكمات عادلة وفي إخضاعها لحكم القانون. وفي معرض مناقشته للأحداث التي دارت في عام 2009، سلَّطَ عبد الكريم محمد الأضواء على أن الإعدامات التي نُفِّذت، إلى جانب كونها غير قانونية فقد حرَمَت الجهود المناهضة للتمرد من معلومات قيّمة عن الجماعة ودوافعها والجهات التي ترعاها، وهي معلومات كان الحصول عليها ممكنًا عبر إجراء عمليات استجواب. وأدلى مفوض سابق للشرطة بدلوه أيضًا، وأعرب عن مخاوفه من أن يكون هدف التخلص السريع من المشتبه بهم التغطية على التواطؤ بين أشخاص موالين للحكم رفيعي المستوى وبين جماعة بوكو حرام[97].

ويمكن أن يكون استخدام الجيش مسألة إشكالية لأن الجنود، بحكم طبيعة عملهم، ليسوا مدربين على التعامل المباشر مع السكان المدنيين، وازدادت التقارير التي تشير إلى تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب عمليات انتشار الجيش في الشمال، في وقت نفذت فيه جماعة بوكو حرام عدة هجمات ردًّا على ممارسات القوات الحكومية. ووَثَّقَ تقرير منظمة العفو الدولية[98] الذي صدر في عام 2012، وحظي بنقاش مستفيض على نطاق واسع، إعدامات ميدانية تعسفية، وحالات إعدام خارج نطاق أحكام القضاء، وإحراق منازل، وعمليات نزع ملكية وإخلاء قسرية، فضلًا عن الافتقار إلى بيئة تحقيقات ملائمة، وعدم وجود برامج لحماية الشهود. وشرحت المنظمة غير الحكومية نفسها في وثيقة سابقة كيف كانت قوة المهام العسكرية المشتركة تعمد، في أعقاب الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام، إلى إجراء عمليات تمشيط للبيوت منزلًا منزلًا، وتعتقل الرجال، وتعدمهم في أغلب الأحيان من فورها بإطلاق النار عليهم، وتنهال على النساء بالضرب[99]. وأرسل لي بعض معارفي في نيجيريا صورًا

تظهر عمليات إعدام جماعية ميدانية لمجموعات من الرجال مصطفِّين في مكان غير واضح المعالم، وصورًا أخرى للرجال أنفسهم وهم مُلقَوْن على الأرض، وصورًا أخرى لهم بعد أن اخترقت طلقات من الرصاص رؤوسهم. وعلى الرغم من أن صورًا من هذا القبيل لا يمكن عادةً التحقق من صحتها نظرًا إلى أعداد القصص التي نشرت على مرّ السنين عبر الشبكة العنكبوتية وأشارت إلى إعدامات ميدانية تعسفية، واللقطات التي تشير إلى الموضوع نفسه؛ فإنه يصعب التشكيك في صدقية هذه الصور التي أرسلت إلي.

والأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها هي من الوفرة بمكان؛ ففي حادثة شائنة وقعت في ربيع عام 2013، غدت مدينة باجا التابعة لولاية بورنو مسرحًا لتبادل كثيف لإطلاق النار استمر عدة ساعات بين جماعة بوكو حرام والجيش، وأسفرت عن قتل ما لا يقل عن مائة وسبعة وثمانين شخصًا، وإصابة عشرات الأشخاص بجروح، وتدمير أكثر من ألفي منزل في السادس عشر والسابع عشر من شهر أبريل/ نيسان. وأخضعت حادثة الباجا لاحقًا إلى فحص دقيق في أعقاب صدور مزاعم باستخدام مفرط للقوة من قبل الجيش، وأيدت هذه الرواية ووثقتها صور التقطها قمر صناعي، وأظهرت الصور ألفين ومائتين وخمسة وسبعين مبنى مدمرًا إلى جانب مائة مبنى تقريبًا تضررت كثيرًا، وذلك من جراء شن غارات ومداهمات نفذها الجيش في معرض مطاردته جماعة بوكو حرام[100]. ونشرت اللجنة النيجيرية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرًا في شهر يونيو/ حزيران من عام 2013، سلطت فيه الضوء على اهتماماتها المتمثلة بضرورة الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك بضرورة التناسب في استخدام القوة. وما أثار قلق اللجنة الشديد هو وجود نزعة حالية تطالب بالتسامح مع «أعداد محددة من عمليات القتل، بزعم أنها (عمليات القتل) «ليست كثيرةً جدًّا»[101].

وإنصافًا لقوى الأمن أقول: لا بد من الإشارة إلى أنه في سياق الحادث الذي شهدته مدينة باجا، كانت قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام قد تلقت دعمًا ومساندة، من قبل قوة المهام العسكرية المشتركة المتعددة الجنسيات التي تتألف، على وجه التقريب، من سبعمائة جندي نيجيري وسبعمائة جندي تشادي

وخمسمائة جندي كاميروني وخمسمائة نيجيري، بالتعاون مع الكتيبة التاسعة والسبعين من القوى الجوية التي تتخذ من مايدوجوري مقرًّا لها. وكانت قوة المهام العسكرية المشتركة المتعددة الجنسيات قد تشكلت في الأصل في عام 1998، وأُوكلت إليها مهام استهداف المتمردين التشاديِّين. وخلافًا للعناصر العاملة في إطار قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام، لم يتلقَّ عناصر قوة المهام العسكرية المشتركة المتعددةِ الجنسيات تدريبات تؤهلهم لمكافحة الإرهاب أو مكافحة التمرد؛ فهم من سلاح المشاة، ولم يسبق لهم أن تدربوا على حرب المدن، ويفتقرون إلى عدد من العناصر الأساسية المتاحة لقوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام، مثل أجهزة الاستطلاع والاستخبارات[102].

ويوجد مثال آخر مثير للاهتمام من كانو، فعندما قابلت بعض المقيمين في هذه المدينة الشمالية، كانت ما تزال حيةً في أذهانهم ذكريات الهجمات التي شنت في العشرين من شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2010. لقد غيّر ذلك اليوم مشهد المدينة بصورة جذرية (انتشرت في المدينة نقاط تفتيش كثيرة في أعقابه)، كما غيَّر حياة الناس عندما أسفرت سلسلة من التفجيرات المنسقة عن مقتل ما يزيد على مئتي شخص، وكان بين القتلى رجل رفيع المستوى كان يشغل منصب مساعد مفوض الشرطة. وقال لي بعض المقيمين في تلك المدينة إنه عثر على مزيد من الجثث بعد عدة أيام من وقوع التفجيرات، وذلك على طرق في أماكن بعيدة عن موقع التفجيرات؛ الأمر الذي أثار مزيدًا من الشكوك في أن قوة المهام العسكرية المشتركة مسؤولة عن مقتل بعض الذين ماتوا. وعلاوةً على ذلك، عندما وزعت جماعة بوكو حرام منشورات أعلنت فيها مسؤوليتها عن مقتل بعض الذين لقوا حتفهم، لا عنهم جميعًا، رجح السكان المحليون صدق مزاعمها؛ لأنه لم يسبق أن تنصلت الجماعة قَطُّ من مسؤوليتها عن هجمات نفّذَتها[103]. وعلى الرغم من وجود إقرار بأن الحضور العسكري ضروري، كان السكان المحليون يتخوفون من قوى الأمن؛ لأن عناصرها مُشهَّرون «بوحشيتهم في التعامل مع الناس»، و«باستسهالهم قتل الناس»، و«ابتزازهم الأموال عند حواجز الطرق»[104]. وبينما أدان بعض الذين قابلتهم عنف جماعة بوكو حرام، أقروا بأنهم يتفهمون أسباب انتقاد الجماعة الشديد للحكومة[105]. وأشار أحد نشطاء حقوق الإنسان في مدينة كانو خلال

نقاش دار بينه وبيني، إلى أن الأعمال التي تقوم بها قوة المهام العسكرية المشتركة، يرجح أنها تهدف إلى تسهيل عمليات تجنيد الناس من قبل جماعة بوكو حرام. وتربَّت في نفوس الناس الأحقاد والضغائن على المؤسسات التابعة والموالية للدولة من جرّاء أفعال العاملين فيها، المتمثلة في النهب والابتزاز والتحرش والاغتصاب، وهي الأعمال التي يقوم بها عناصر قوة المهام العسكرية المشتركة أثناء تنفيذهم بعض الغارات، ومن جراء فرض دفع رِشًى في كثير من الأحيان عند نقاط التفتيش. وعرف عن عناصر قوة المهام العسكرية المشتركة أيضًا نسفهم منازل الناس لمجرد ارتيابهم في أن أحد السكان القاطنين في أحد المنازل ينتمي إلى جماعة بوكو حرام- وطبعًا لم يُدفع أي تعويض إطلاقًا عن أيٍّ من هذه الاعتداءات (على الناس وعلى أملاكهم)[106].

والأمر الذي فاقم هذه الضغائن والأحقاد هو التراكم الهائل لقضايا مواطنين يصار إلى حبسهم حبسًا احتياطيًّا، لمدد تصل إلى ثلاث سنوات في بعض القضايا- كما اعترف لي وزير الداخلية في أبوجا[107].

وأعرب بعض الأشخاص الذين تحدثت إليهم عن اعتقادهم في أن المشكلة، مع العدد الهائل من القضايا المعروضة على المحاكم في انتظار أن يُنظر فيها انتظارًا قد لا تكون له نهاية، قد تكمن في كونها يمكن أن تشجع ضباط الشرطة على العمل على تحقيق العدالة بأيديهم، وعلى قتل أشخاص معتقلين فور اعتقالهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بأشخاص يشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام. وهذا يعيدنا إلى عمليات القتل التي نُفّذت في عام 2009، والتي أوضح بعض المعنيين بالأمر أنها نجمت عن الشعور بالمهانة والإحباط الذي يشعر به العاملون في سلك الشرطة، ليس بسبب قتل الجماعة عددًا من ضباط الشرطة فحسب، بل لأن الشرطة كانت على علم بأنه سبق أن ألقي القبض على محمد يوسف واقتيد إلى المحكمة، ليصار إلى إطلاق سراحه من قبل القضاء؛ ولذلك رأى بعض عناصر سلك الشرطة أن الإعدام الفوري هو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة[108].

واعترف الوزير مورو أن بعض الناس يقضون في السجن، في انتظار محاكمتهم، فتراتٍ أطولَ من تلك التي يمكن أن يتلقوها فيما لو حُوكموا. وبعبارة أخرى، إذا ما

حُكم على أحد الأشخاص بالسجن لمدة سنتين، وكان قد أمضى بالفعل ثلاث سنوات في الحجز الاحتياطي قبل محاكمته، فإذا ما أُفرج عنه يوم إصدار الحكم القضائي، فإنه يكون قد ضَيَّعَ فعليًّا سنة من عمره في السجن من دون وجه حق، ومن دون أن يتلقى أي تعويض، وفقًا لما قاله الوزير[109]. وحالاتٌ من هذا القبيل، وهي الحالات التي يبدو أنها تشكل القاعدة، تسهم في تقويض العلاقة الهشة أصلًا بين السلطات والناس، وتُضعف الثقة بالنظام القضائي، فضلًا عن أن أي شخص وقع ضحيةً لهذا المستوى من الظلم قد يغمره شعور بالسخط والنقمة والاستياء. وفي إطار بحثه عن وسيلة للتخفيف من حدة هذه المشكلة، كان الوزير ينظر في وضع أنماط بديلة من العقوبات مثل إصدار أحكام مع وقف التنفيذ (أحكام معلقة)، واتخاذ تدابير لا تقتضي احتجاز المتهم، والنظر في إمكانية تسليم المدانين للقادة المحليين[110]. وذكّرني هذا النمط البديل الأخير بالبرقية الدبلوماسية التي صدرت من السفارة الأمريكية في أبوجا في عام 2008 ونشرها موقع ويكيليكس، وورد فيها نقاش للممارسة الشائعة المتمثلة في الإفراج عن المشتبه بأنهم إرهابيون، وتسليمهم إلى أئمة المساجد أو إلى الزعماء التقليديين الشماليين؛ من أجل إعادة تعليمهم. وبعض أولئك الأئمة في كانو وكادونا «أكدوا أن ما اصطُلح على تسميتها جهود اجتثاث التطرف من جهاز أمن الدولة ليست غير مدروسة فحسب، بل هي عديمة الفاعلية أيضًا وليست مثمرة، وتفتقر إلى القدرة على التأثير»[111].

وإلى جانب إجراء نقاش أوسع مدًى، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الحسبان المستوى الإنساني والمستوى الفردي، من أجل إدراك مدى الضرر الذي تعانيه الأسر. عندما زرتُ منظمة محلية غير حكومية تُقدّم دعمًا قانونيًّا لضحايا النظام القضائي، قصُّوا عليَّ قصة امرأة تدعى سين يو من بوتشي: اعتُقلت هذه المرأة وسُجنت مدة ستة أشهر مع أطفالها الثلاثة ـ طفل عمره عشرة أشهر وكان لا يزال يرضع، وآخر عمره ثلاث سنوات، وثالث يبلغ من العمر خمس سنوات ـ ولم تكن تحصل في السجن على ما تحتاج إليه من الدواء أو الغذاء. وإن المرء يتساءل: ما الجريمة التي اقترفتها؟! وتبيَّن في نهاية المطاف أنه اشتُبه في أن زوجها يحتمل أن يكون أحد قادة جماعة بوكو حرام، وكان لا يزال طليقًا. وأملَت السلطات أن يُسلّم نفسه لكي يصار إلى إطلاق سراح

زوجته وأطفاله، بيد أنه لم يفعل. وبعد أن أمضت الزوجة وأطفالها ستة أشهر في سجن في أبوجا أطلق سراحهم، وحصلت على حكم يقضي بأن يُصرَف لها مبلغ قدره خمسة عشر مليون نيرة (ستون ألف جنيه إسترليني)، تعويضًا لها عن الأضرار التي لحقت بها من جراء السجن. حصلت على الحكم أوائل عام 2012، ولكن لم تكن قد تلقت شيئًا من المبلغ المذكور حين علمتُ بقصتها، أي بعد سنة من صدور الحكم أو يزيد[112].

ورويت لي قصة أخرى لشخص سأرمز إلى اسمه بالحرفين (ألف، وتاء): إنها قصة رجل ألقي القبض عليه في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2010 في ولاية بورنو، على خلفية الاشتباه في أنه كان عضوًا في جماعة بوكو حرام، وأمرت إحدى محاكم الصلح بإطلاق سراحه بكفالة، بيد أن الشرطة لم تمتثل للأمر، وبدلًا من الإفراج عنه، نقلته إلى سجن في أبوجا، ومن جديد صدر حكم بإطلاق سراحه بكفالة، في شهر مارس/ آذار من عام 2011، ولكنه نقل ببساطة هذه المرة إلى السجن في ولاية بورنو. ويبدو أن هذا السلوك هو تكتيك شائع تستعمله الشرطة لكسر إرادة السجين وتحطيمه معنويًا، تمهيدًا لاستخلاص المعلومات منه. وعلى مدى مكابدته لمحنته لم يسمح لهذا السجين برؤية أسرته، ولم يكن لدى أقاربه أي فكرة عن مصيره، وعندما تدخَّل مشروع المساعدة والدفاع القانوني ذهب بقضيته إلى المحكمة الاتحادية العليا في أبوجا، ومنها إلى محكمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[113].

وما يثير الحزن ويدعو إلى الأسف أن قضايا من هذا القبيل ليست قليلة الحدوث، وأن معظمها لا يُعرض على القضاء، والناس يشعرون بخيبة الأمل والخذلان من سلك الشرطة ومن النظام القضائي. وغالبًا ما تفترض الأسر بعد مرور ردح من الزمن من دون أن يصلها أنباء عن أقاربها أو منهم أنهم قتلوا في السجن، ولا ترى هذه الأسر جدوى من محاولة الاحتجاج أو الشكوى؛ ذلك لأن محاولات من هذا القبيل تُقَوَّض بشدة، وذلك ناجم عن حقيقة أن الذي يلقى القبض عليهم يُقضى بأنهم مذنبون فور اعتقالهم. وفي ظل ظروف ارتكاب جرائم من قبيل الاختطاف، على سبيل المثال، أو حدوث عمل إرهابي؛ فإن ضباط الشرطة تعتريهم رغبة عارمة في إزالة المشكلة عبر إعدامهم المشتبه بهم، وأما النظام القضائي فيعاني فسادًا يعوق مسيرته. وكشفت

الاعتقالات التي نفذت باكرًا النقاب عن أن بعض عناصر جماعة بوكو حرام كانوا من أبناء الطبقة العليا الموسرة، وفي التحقيقات التي أُجريت لاحقًا، أشار إبطاء سيرها، وانعدام شفافيتها، والامتناع عن إدانة بعض المتهمين إلى وجود رغبة في حماية بعض أولئك المعتقلين.

وأفاد تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2013، إلى أن أكثر من تسعمائة وخمسين شخصًا قضوا نحبهم وهم رهن الاعتقال في سجون الجيش والقوات المسلحة، في الأشهر الستة الأولى وحدَها من عام 2013[114]. ونُشرت هذه الإحصائية في أعقاب سريان شائعات تشير إلى أن أعدادًا مروعة من الجثث تُرحَّل يوميًّا من سجن مايدوجوري- يتراوح عددها من عشر جثث إلى خمس عشرة جثة يوميًّا-، وهذه الجثث ناجمة عن تنفيذ عمليات إعدام، كما أنها نتاج لظروف حياة لا تليق بأبناء البشر بسبب شحّ المياه، وقلة الغذاء الذي يقدم إلى السجناء الذين كانوا محتجزين في ثكنات جيوا العسكرية، مقر اللواء الواحد والعشرين المدرع. وكان السجناء يحشرون هناك في زنزانات شديدة الاكتظاظ[115]. ووثقت منظمة العفو الدولية المعلومات، وجمعت تفاصيل عن زنزانات موجودة تحت الأرض وتُستخدم في عمليات التعذيب[116]. ففي شهر يونيو/ حزيران من عام 2013، دار نقاش بيني وبين مصدر من مايدوجوري حول بعض الأدلة المروية عن عشرات الجثث، التي يؤتى بها يوميًّا إلى مشرحتين في مايدوجوري وعليها علامات واضحة من تأثير التعذيب. وأصحاب الجثث مجهولو الهوية، وتشريحها ممنوع. وقدَّر المصدر نفسه عدد الرجال الذين اختفوا في مايدوجوري وحدها خلال السنوات الثلاث الماضية بسبعة آلاف رجل[117]. وقيل إن الظروف نفسها التي تنعدم فيها أدنى الشروط الملائمة لبني البشر موجودة في مكان مروع مقيت يسمى «المسلخ»، وهو مكان كان في الماضي وحدة معدة لمعالجة اللحوم في أبوجا، وبات يستخدم بوصفه معتقلًا يحتجز فيه العناصر الذين يشتبه بانتمائهم إلى جماعة بوكو حرام، وذلك من قبل الفرقة الخاصة بمكافحة السرقة[118].

وإذا ما أخذنا في الحسبان هذه القصص المروعة التي ترشح من جيوا، فإنه لا يبقى ما يثير الدهشة في أن يقوم مئات من مقاتلي جماعة بوكو حرام بشن هجوم على

الثكنات العسكرية في شهر مارس/ آذار من عام 2014. وفضلًا عن محاولة الذين شنوا الهجوم لتحرير زملاء لهم أعضاء في الجماعة، فإن جيوا تعد مكانًا مثيرًا للشجون في سياق القتال الدائر بين نيجيريا وبين جماعة بوكو حرام. وقتل في هذا الهجوم نحو ستمائة شخص تقريبًا على يد الجيش في محاولته إحباط الهجوم وإفشال عملية الفرار من السجن. وقالت الحكومة إن الأغلبية الساحقة من الذين قُتلوا كانوا إما عناصر تنتمي إلى جماعة بوكو حرام أو مجرمين، بينما زعمت منظمة العفو الدولية أن مدنيين قُتلوا في الحادث، وأن معظم الضحايا كانوا من السجناء العُزَّل الذين يُفترض أن يُصَار إلى اعتقالهم من جديد بدلًا من أن يقتلوا رميًا بالرصاص[119].

نهج أكثر اعتدالًا

قابلت في شهر أبريل/ نيسان من عام 2013 الدكتورة فطيمة عقيلو من مكتب مستشار الأمن القومي، وكان قد صدر مرسوم خاص بمكافحة الإرهاب في عام 2011، وأناطت (الفقرة 1 ألِف) منه بمستشار الأمن القومي مسؤولية تنسيق الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وفوضته: بـ

> العمل على ضمان وضع استراتيجية شاملة مناهضة للإرهاب، وتنفيذها، وتأسيس جهاز قادر على تفعيل الأجهزة ذات الصلة الأمنية منها والاستخباراتية والعسكرية، والمسؤولة عن إنفاذ القوانين، على أن تؤدي مهامها وفق مقتضيات المرسوم المذكور، ويعهد إليها بتنفيذ أي أعمال أو أمور أخرى ضرورية من أجل الأداء المُجدي للهيئات الأمنية ذات الصلة، والهيئات الأخرى التي تُكلَّف بإنفاذ المهام المطلوبة بموجب هذا المرسوم[120].

وأسفر هذا عن إحداث منصب منسق مكافحة الإرهاب في عام 2011، وكان أول من شغل هذا المنصب المدير العام السابق لوكالة الاستخبارات النيجيرية الذي يحمل رتبة فريق في الجيش، السفير زكري إبراهيم. ومنذ ذلك الحين يبدو أن هيئة التنسيق القومية لمكافحة الإرهاب القائمة منذ عام 2007، والتي تشكلت من عناصر من أجهزة الجمارك والهجرة ووزارة الشؤون الخارجية وجهاز أمن

الدولة، قد قلّصت أنشطتها، وحتى الآن لم يعُدْ معروفًا إذا ما كانت مستمرة في العمل أم لا[121].

ولم يعمر تكليف السفير إبراهيم منسقًا لمكافحة الإرهاب طويلًا؛ ففي أعقاب الهجوم الذي شنته جماعة بوكو حرام على مبنى الأمم المتحدة في أبوجا في شهر أغسطس/ آب من عام 2011، عزله الرئيس جوناثان من منصبه، وعيّن في شهر سبتمبر/ أيلول مكانه القائد السابق لقوة المهام العسكرية المشتركة المكلفة بالعمل في دلتا النيجر، اللواء ساركينبيلو[122]. وبصفته رئيسًا لمركز مكافحة الإرهاب وضع استراتيجية مناهضة للإرهاب، ولمّا تكن حتى تاريخ كتابة هذه السطور قد وُضعت موضع التنفيذ الفعلي.

وترأس الدكتورة فطيمة عقيلو فرعًا لمستشارية الأمن القومي أوكلت إليه مهام التعامل مع قضايا اجتثاث التطرف، وفرعًا آخر يسعى إلى إرساء قواعد لنهج أكثر اعتدالًا وألين عريكةً لمعالجة التطرف- وأطلق على هذا الفرع اسم مديرية التحليل السلوكي والتواصل الاستراتيجي. واعترفت عقيلو أنه في الحقبة التي سبقت ظهور جماعة بوكو حرام، كان التعامل مع المتشددين مقتصرًا على المقاربات العسكرية، وربما بسبب التمرد الحالي الأوسع نطاقًا فإن الحاجة تقتضي اعتماد نهج أكثر تطورًا- بما فيه برامج اجتثاث التطرف ومكافحته، إلى جانب إطلاق برامج للاتصالات الاستراتيجية[123].

وبرنامج نيجيريا مستوحًى من تجارب بلاد أخرى -خاصة أستراليا وسنغافورة وإندونيسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبنغلاديش وتركيا- وكان المسؤولون يحرصون في أغلب الأحيان على وصف هذا النهج بأنه المكافئ للنهج الوقائي البريطاني؛ والنهج الوقائي هذا هو بند من أربعة بنود مدرجة في استراتيجية المملكة المتحدة المناهضة للإرهاب، وتشمل البنود الثلاثة الأخرى الاستعداد والتعقب والحماية[124].

ولدى الدكتورة عقيلو خطط طموحة لمكافحة تطرف المسلمين الشباب، وذلك من خلال برامج ترمي إلى إدماجهم في المجتمع في أنحاء شمال البلاد جميعها، بالتعاون

والعمل مع الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب وضع خرائط تفصيلية تحدد عليها مدارس تعليم الدين ومعاهده من أجل تحديد الدعاة المتطرفين. هذا وقد نفذت برامج تصنيف لأئمة المساجد على مستوى الولايات في كلٍّ من كاتسينا والنيجر، وتسعى الحكومة الاتحادية حاليًا إلى توسيع عملية المسح بحيث تشمل ولايات أخرى، وتتمخض عن إعداد سجل تُدرج فيه أسماء الأئمة الجيدين الذين يمكن أن يشكلوا جزءًا من الدعاة والمعلمين المعتدلين والجديرين بالثقة. هذا وتشمل البرامج بعيدة المدى وضع خطط للتواصل وتعزيز المرونة على المدى الطويل؛ مرونة تتجاوز النظر إلى التهديد الذي تُشكّله جماعة بوكو حرام، وتضمن تعليم الأفراد ألّا يخافوا من التشكيك في التعاليم التي يمكن أن تؤجج التعصب والعنف في الدائرة الأوسع والأشمل. كما تشمل هذه البرامج العمل على بناء شعور أقوى بالانتماء وبالهوية الوطنية وباحترام الذات. وتشمل الخطط والبرامج التي أشارت إليها الدكتورة عقيلو تعزيز الحوار بين الأديان، وهو من الأهمية بمكان. وعلى الرغم من صعوبته، فإنه ينبغي على الأقل أن يجعل القادة الدينيين يقفون صفًّا واحدًا ويرفعون صوتهم عالياً ضد التطرف[125].

إن نزع فتيل التطرف من نفوس المتشددين يفرض تحديات عديدة، ولكن الأوضاع هنا، شأنها شأن الأوضاع في مجال مكافحة التطرف، لا تعاني نقصًا في المقترحات المقدَّمة من مكتب مستشار الأمن القومي، بما فيه مقترحات تتعلق بإصدار أحكام تنص على الرعاية اللاحقة للسجناء بعد إطلاق سراحهم من السجن، وتوظيف أساليب السلوك المعرفي تسهيلًا لعملية إعادة إدماج الأشخاص المستهدفين في المجتمع، عبر الأنشطة الرياضية والفنون والشعر والتدريب المهني (بالشراكة مع أرباب عمل محتملين)، وحتى عبر المعالجة الأسرية في بعض الحالات. واعتبارًا من عام 2014 لم يخضع إلا مدانان اثنان من الإرهابيين لبرنامج اجتثاث التطرف، وفي ذلك إشارة إلى أن هذا البرنامج لَمَّا يُنفَّذ كاملًا بعد. وإلى جانب ذلك فإنه من الصعوبة بمكان تجنيد أناس يُعهَد إليهم بمهام إدارة برامج من هذا القبيل، مخافة أن يصبحوا هدفًا لانتقام جماعة بوكو حرام، فضلًا عن عدم كفاية الكوادر المؤهلة من الذين تلقوا تدريبات تُمكّنهم من التعامل مع السجناء على النحو الذي ينبغي[126].

وقلة إدانات العناصر التي تنتمي إلى جماعة بوكو حرام، على الرغم من أنها بلغت عشر إدانات في شهر أغسطس/ آب من عام 2013، وأربعين إدانة في شهر فبراير من عام 2014، مرتبطة بعوامل متعددة[127]:

أولًا: ثمة أمر لا سبيل إلى إنكاره وهو أن الخوف يتملك القضاة. ومن هذه الناحية، يتضمن النهج الجديد أسسًا لاختيار القضاة المتخصصين في النظر في قضايا الإرهاب، وتدريبهم وحمايتهم. وينبغي وضع ترتيبات مماثلة من أجل المدّعين العامِّين ووكلاء النيابة ومحامي الدفاع. وثانيًا: في وسع المرء أن يسوق الحجج والبراهين تدليلًا على أن انخفاض عدد الإدانات إنما هو نتاج لضعف التشريعات المتعلقة بالإرهاب؛ فلم يُقرّ الرئيس قانون مكافحة الإرهاب إلا في شهر يونيو/ حزيران من عام 2011. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء شكَّل خطوة متقدمة لها أهميتها، بيد أن القانون كان يلفه الغموض لجهة الهيئة التي يجب أن تناط بها مسؤولية التحقيقات في قضايا الإرهاب[128]. إلى ذلك، ووفقًا لإقرار وزير الداخلية، «أبا مورو»، أدى التراكم الهائل للقضايا الموجودة في عهدة القضاء التي لم تنجز إلى تمديد الحبس قبل المحاكمة، وأثر ذلك تأثيرًا سلبيًّا شديدًا في أهلية النظام القضائي وفي ملاءمته للمهام الموكلة إليه[129]. وعَدَّت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تأخير إجراء المحاكمات إحدى أهم نقاط ضعف التشريعات النيجيرية المتعلقة بمكافحة الإرهاب[130]. وجرت محاولات ترمي إلى تعزيز التشريعات عبر تعديل قانون مكافحة الإرهاب الذي أُقِرَّ في شهر يونيو/ حزيران من عام 2013. وفي ذلك الوقت، بعد مضي شهر تقريبًا على إعلان حالة الطوارئ في الشمال الشرقي، أخضعت حركة الأنصار وجماعة بوكو حرام إلى أحكام هذا القانون، وعُدَّتا بموجبه منظمتين إرهابيتين محظورتين، وقضت أحكامه بسجن أي شخص يساعد هاتين المنظمتين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مدة عشرين عامًا في الحدود الدنيا[131].

وفي ربيع عام 2014، تم طرح مستشار الأمن القومي، محمد سامبو دسوقي، رسميًّا نهج نيجيريا الناعم لمكافحة الإرهاب، وذلك في مؤتمر صحفي عُقد في أبوجا في الرابع عشر من شهر يونيو/ حزيران، بعد أيام قليلة فقط من الحادث الذي

وقع في ثكنات جيوا-مايدوجوري[132]. واستعرض دسوقي خلال المؤتمر الصحفي بإيجاز الخطوط الأربعة الرئيسة التي تمخضت عن العمل الذي أنجزته الدكتورة عقيلو ومحاوره الاستراتيجية الوقائية، واشتركت في إنجاز هذا العمل على مدى ثمانية عشر شهرًا وحدات متخصصة في التحليل السلوكي والاتصال الاستراتيجي. ويستند هذا النهج إلى أربع ركائز، أولًا: اجتثاث التطرف انطلاقًا من السجون تحت إشراف وزارة الداخلية. ثانيًا: مكافحة التطرف من خلال إشراك المجتمع في هذه العملية عبر تعزيز صموده في مواجهة الآراء المتطرفة، ومن خلال نشر الثقافة والمعرفة (ويمكن أن تستفيد هذه الركيزة الثانية من الدعم الذي تُقدِّمه الأمم المتحدة على صعيد التدريب، وبناء القدرات التي تهدف إلى إدارة المنظمات غير الحكومية في البلد، وتتضمن هذه الركيزة أيضًا برنامجًا لمكافحة التطرف الذي يتوسل العنف، وتقتضي تضافر جهود الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية وهيئة الحكم المحلي، إلى جانب المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين). ثالثًا: التدريب في مجال الاتصالات الاستراتيجية لإنفاذ القانون، والتدريب العسكري، وتنظيم دورات لتعليم موظفي الخدمة المدنية أساليب الدبلوماسية العامة، وتدريب المراسلين على التعامل مع وسائل الإعلام، وتدريب العاملين في العلاقات العامة على إرسال تقارير عن الصراع. رابعًا: الركيزة الرابعة تتضمن الإنعاش الاقتصادي المصمم برنامجه بالتعاون مع وحدة الاستعلام الاقتصادي التابعة لمكتب الأمن القومي، وذلك في سبيل التخفيف من حدة الفقر، ولتحقيق إنعاش اقتصادي في الولايات الأكثر عرضةً للتطرف، ومِن ثَمّ محاولة استئصال بعض مسببات التطرف من جذورها. وتلقى هذا الجانب الأخير دعمًا وتأييدًا من الرئيس جوناثان، الذي كلَّف في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2013 كلًّا من وكالة الأمن القومي وزعماء المناطق الشمالية الشرقية من البلاد بمهمة وضع خطة إنعاش مشتركة[133].

وتطور هذا النهج الأكثر اعتدالًا في عامَيْ 2013 و2014. وعلى الرغم من أن المشاريع التي نص عليها لمّا يجرِ تقويمها من خلال إطار رصد ومراقبة موجَّه؛ فإن هذه الجهود تظهر شيئًا من التقدم في الاتجاه الصحيح. ولا تزال الموارد المتاحة لهذا

النهج محدودة، ولكن لم تعد مديرية الدكتورة فطيمة عقيلو شديدة الضعف. فاعتبارًا من عام 2014 رفدتها في عملها فرق متخصصة باجتثاث التطرف وأخرى متخصصة بمكافحة التطرف، إلى جانب التعاون الذي انعقد بين مديريتها وبين كلٍّ من أكاديمية الدفاع والخدمة المدنية. وهاتان الجهتان تعملان على التعاقب، في معالجة مسائل الاتصالات الاستراتيجية وقضايا الدبلوماسية العامة. وهذا الجانب الأخير، مع أنه لم ينل حظًّا وافرًا من النقاش، ذو أهمية خاصة؛ وذلك لتجنب حدوث حالات مؤسفة من «أخطاء الاتصال». فعلى سبيل المثال، عقب الهجمات المتعددة بالقنابل التي استهدفت حانات تقدم لزبائنها البيرة في كانو في شهر يوليو/ تموز من عام 2013، أصدر الجيش بيانًا أنحى فيه باللائمة على الناس (العامة) بسبب إخفاقهم في توخّي الحيطة والحذر، وفشلهم في اكتشاف الطرود المشبوهة التي وُضعت في أماكن وجودهم وتبيَّن أنها تحتوي على متفجرات[134]. ونظرًا إلى هشاشة الأوضاع، لكيلا نقول توتر الأجواء، في بعض المناطق، والعلاقة المشحونة بين السلطات والناس؛ فإن بيانات من هذا القبيل لا تسهم إلا في مزيد من إيذاء المدنيين الذين لم يعد يقتصر أمرهم على خشيتهم من جماعة بوكو حرام أولًا، وخوفهم من الجيش ثانيًا، بل أصبحوا يلامون الآن حتى عندما يكونون ضحايا للعنف.

وشهد تدريب المدعين بالحق العام والنواب العامِّين خطوات متقدمة في مسألة حماية الشهود وإدارة عمليات مسرح الجريمة. وتوجد خطط لتكريس سجنين لاحتجاز المدانين بارتكاب أعمال إرهابية حصرًا، وللذين ينتظرون محاكماتهم بتهم تتعلق بالإرهاب. ووفقًا لما أدلى به مصدر موثوق، سيكون أحد السجنين في أبوجا، فيما لم يُكشف النقاب عن موقع السجن الثاني[135]. ونظرًا إلى القضايا المرتبطة بالعدد الكبير من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس والمتسربين منها وقضايا المهاجرين أيضًا -وقد ناقشتُ هذا الموضوع مطولًا في موضع سابق من هذا الكتاب- فإن تركيز كثير من الجهود، على صعيد مكافحة التطرف، على مسألة التعليم أمر مشجع بالتأكيد. وفي الواقع، كشف النقاب عن خطة تعليمية جديدة في شهر مايو/ أيار من عام 2014، وعن منهج «إبداعي» دراسي يزمع إقراره لتلاميذ بداية مرحلة التعليم الابتدائي تشجيعًا لممارسة الفنون الرياضية وتعلُّم الموسيقا، ومن أجل تعزيز الشعور بالمسؤولية

الأخلاقية والشعور بالانتماء. ولهذه الأنشطة الإضافية إلى المنهج الدراسي هدفٌ آخر كذلك يتمثل في القضاء على حالة الانعزال والانفصال غير المتعمدة التي غالبًا ما تتجلى في المدارس؛ فكثير من الأطفال، في الحقيقة، يلتحقون بمدارس غير متجانسة ديموغرافيًّا من حيث العرق والدين. ومن خلال تشجيع ممارسة أنشطة مثل الرياضة في الملاعب، يمكن إحضار تلاميذ من مدارس مختلفة وجمعهم بعضهم مع بعض، والإفساح في المجال أمامهم لاكتساب خبرة العيش والتعايش في مجتمع متنوع. ومن الناحية الاستراتيجية، توجد خطط لربط التعليم بأهداف وطنية؛ فالدولة تسعى إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد الكلي على صناعة النفط. ومن هذا المنطلق يمكن أن تدار دفة التعليم في البلد، بحيث يغدو الهدف منه تأمين المهارات المطلوبة للقطاعات التي ستحظى بأولوية الرعاية والاهتمام مستقبلًا مثل قطاعي الزراعة والتكنولوجيا[136].

وتحول دون تحقيق هذه الخطط الواعدة عراقيل تتمثل في تحديات متعددة، منها الحاجة الماسة إلى مدارس جديدة، والأوضاع والمستويات والظروف السيئة التي تعانيها معظم المدارس القائمة، وعدم وجود إطار سياسي أشد متانةً للتعليم، والأمر المثير للجدل على نطاق واسع والمتعلق بتشويه سمعة «نظام المهاجرين». وبالنسبة إلى هذه النقطة الأخيرة لم يُبْنَ ما يكفي من المدارس، ويمكن القول إن السلطات المختصة لا تستهدف فئات الشباب الأكثر عرضةً لخطر التطرف والتجنيد في صفوف جماعة بوكو حرام. وكشف النقاب في شهر أبريل/ نيسان من عام 2013 عن خطةٍ لإنشاء أكثر من مائة مدرسة من هذا القبيل بكلفةٍ قُدِّرت بخمسة مليارات نيرة نيجيرية. وأعلن في الصيف وزير الدولة لشؤون التعليم، إيزينونيسوم ويكي، أن مائة وأربعًا وعشرين مدرسة من أصل مائة وثمانٍ وأربعين مدرسة مخصصة (لتعليم القرآن) بُنيت من قبل الحكومة الاتحادية، وسوف تفتح أبوابها في شهر سبتمبر/ أيلول[137-138]. ومن المرجح ألّا يكون لمدارس تحفيظ القرآن تأثير في جماعات الشباب التي ليس لها ارتباط بنظام مدرسة القرآن (التي يلجأ إليها المهاجرون القادمون من المناطق الريفية هربًا من شظف العيش)، والتي ليس لها ارتباط أيضًا بالجماعات التي تسمى (قنافذ الشوارع)، والتي تضم أفرادًا معرضين بسبب أوضاعهم الاجتماعية-الاقتصادية لتأثيرات سلبية.

مكافحة التمرد مقابل مكافحة الإرهاب - ما هي الاستراتيجية؟

نظرًا إلى أن هذا الكتاب يشير عبر سطوره وعلى امتداد صفحاته إلى «تمرد» جماعة بوكو حرام، فقد تتملك المرء الحيرة من النقاش الذي تقدم وتمحور حول «مكافحة الإرهاب». يوجد في نيجيريا تشريع معمول به خاص بمكافحة الإرهاب، ومنسق مفوض بصلاحيات لمكافحة الإرهاب، وحتى الرئيس جوناثان نفسه غالبًا ما كان يصف عناصر بوكو حرام بالإرهابيين، حتى قبل تصنيف الجماعة رسميًّا بوصفها جماعة إرهابية، وذلك في شهر يونيو/ حزيران من عام 2013.

وإلى جانب قضايا التعريف والتصنيف المجردة، هل يتعين علينا أن نعد بوكو حرام مشكلة ضمن نطاق مكافحة التمرد، أم يجب علينا أن ننظر إليها بوصفها مشكلة ضمن سياق مكافحة الإرهاب؟

ويصف خبير مكافحة التمرد، ديفيد كيكولن التمرد بأنه: صراع من أجل السيطرة على فضاء سياسي متنازَع عليه بين دولة (أو مجموعة من الدول أو سلطات احتلال)، وبين منافس (أو أكثر من المنافسين غير الحكوميين) له قواعد شعبية. وحركات التمرد هي انتفاضات شعبية تنمو وتترعرع في كنف شبكات اجتماعية قائمة سابقًا (القرية، القبيلة، العائلة، الحي، الحزب السياسي، أو الحزب الديني)، وتحيا في بيئة اجتماعية وإعلامية ومادية معقدة[139].

وعلى الرغم من أنه يمكن أن يصف آخرون ـ من المعنيين بالأمر ـ التمرد وصفًا مختلفًا قليلًا، فإن تصور هذه الظاهرة على النحو الذي أورده كيلكولن يعد مقبولًا على نطاق واسع[140]. أما عندما تصل الأمور إلى موضوع الإرهاب، فإن المسألة تغدو أكثر تعقيدًا؛ وذلك لأنه لا يوجد تعريف للإرهاب متفق عليه على نطاق واسع، ففي الواقع، لا يزال الجدل دائرًا ومحتدمًا حيال هذه النقطة[141]. وللحكومة البريطانية تعريف مقنع للإرهاب يُقرأ على النحو الآتي:

> الإرهاب هو استخدام عمل مصمم للتأثير في الحكومة أو في منظمة حكومية عالمية، أو التهديد باستخدام مثل هذا العمل، أو العمل الرامي إلى تخويف الناس أو جزء منهم، وهو العمل المصمم لأغراض تعزيز

قضية سياسية أو دينية أو عرقية أو أيديولوجية، وينجم عنه عنف خطير يستهدف شخصًا أو يسبب أضرارًا جسيمة للممتلكات، أو العمل الذي يشكل خطرًا على حياة شخص، أو يعرض صحة الجمهور وسلامته لخطر شديد، أو العمل الذي يتداخل تداخلًا خطيرًا مع نظام إلكتروني أو يؤدي إلى تعطيله[142].

ويمكن وصف أنشطة بوكو حرام بالقول إنها حملة عصيان وتمرد تنطوي على عنصر إرهابي، كما بدا واضحًا من خلال الهجمات الانتحارية التي نفّذَتها واستهدفت بها أهدافًا رفيعة المستوى، مثل مبنى الأمم المتحدة، ومقر القيادة العامة للشرطة في أبوجا في عام 2011. ولجأت الجماعة إلى استخدام الأنشطة الإرهابية إعلاءً لشأنها وتعزيزًا لهدفها المتمثل بأسلمة نيجيريا في نهاية المطاف، وهو الهدف الجوهري لتمرد الجماعة. وتعد بوكو حرام نموذجًا لحالة تحتشد فيها عناصر إرهابية وإجرامية وعناصر التمرد والعصيان. بناءً على ذلك يقتضي التعامل معها انتهاج نهج كامل الطيف يرتكز على مكافحة التمرد، ويتضمن مكافحة الإرهاب، وتوافُر العناصر الاعتيادية اللازمة لوضع القانون موضع التنفيذ. هذا وقد روعيت هذه العناصر عندما بدأ مركز الجيش النيجيري المخصص لمكافحة التمرد والعصيان الذي يتخذ من كلية القيادة والأركان التابعة للقوات المسلحة في جاجي (كادونا) مقرًّا له؛ عندما بدأ بتدريب ثلاثة آلاف عنصر إضافي، متخصصين في مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد، على تنفيذ مهام تتراوح بين تسيير دوريات مدنية والانخراط في اشتباكات غير مسلحة، والتعامل وفق مقتضيات القانون الإنساني.

وتندرج هذه الجهود في مجموعة العمليات العسكرية غير الحربية ضمن بوتقة العقيدة العسكرية النيجيرية، التي تعد عمليات مكافحة الإرهاب وعمليات مكافحة التمرد أمثلة رئيسة عليها. وللحديث على نحو محدد أكثر أقول: لقد دفعت المبادرات العسكرية غير الحربية الأمور باتجاه إعادة هيكلة القوات العسكرية، تأكيدًا على أن نيجيريا تمتلك القدرات التي تُمكّنها من التعامل مع مجموعة كاملة من التحديات، التي تتطلب انتشارًا سريعًا للقوات محليًّا أو وطنيًّا أو دوليًّا. وأسوق مثالًا على هذا

التوجه، وهو إنشاء قوة الانتشار السريع في كنف سلاح القوى الجوية في عام 2010. وفي سياق الحملة المناهضة لجماعة بوكو حرام، تضمَّن برنامج هذا التوجه نشر طائرة هليكوبتر خفيفة متعددة المهام مكرسة لعمليات قوى الأمن الداخلي في ولايتي بورنو وبوتشي، وطائرات هليكوبتر مقاتلة من طراز إم-آي35 في مايدوجوري[143].

الرد الغربي

بالنظر إلى حجم الاقتصاد النيجيري، ودوره الاستراتيجي في القارة (السوداء)، ووجود عدد كبير من الرعايا الأجانب في البلاد، فليس من المستغرب أن يراقب عدد من الدول غير الأفريقية ما يتكشف عنه التمرد الشمالي بشيء من القلق- خاصة دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تعززت العلاقات النيجيرية الأمريكية في عام 1999 عندما تولى أول رئيس نيجيري مدني مهام منصبه في أبوجا. ونيجيريا الآن هي الشريك التجاري الأول والأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[144]. ومن خلال اللجنة الثنائية المشتركة النيجيرية الأمريكية التي تشكلت في عام 2010، عقدت الدولتان جولات من المحادثات، الهدف منها تعزيز التقدم في أربعة مجالات؛ أولًا: في مجال الحكم الرشيد والشفافية والنزاهة؛ وثانيًا: في مجال الطاقة والاستثمار؛ وثالثًا: في مجال الزراعة والأمن الغذائي؛ ورابعًا: في مجال التعاون في دلتا النيجر والتعاون الأمني الإقليمي[145]. وشملت الاتفاقيات المشتركة بين الطرفين بندًا ينص على التدريب العسكري للقوات النيجيرية. والأمر الجدير بالملاحظة هو أن قوات الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة، عكفت على تدريب الجيش (النيجيري) منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، عندما تلقت نخبة قواتها المجوقلة (المحمولة جوًّا) من قبل كتيبة الحراسة الثالثة الأمريكية، ومجموعة القوات الخاصة الأمريكية من الكتيبة العاشرة[146].

والأمر الأكثر أهميةً بالنسبة إلى هذا الكتاب، هو أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أرست في عام 2005 قواعد شراكة لمناهضة الإرهاب عبر الصحراء. وجرى

الاتفاق على تطبيق برنامج تشترك فيه وكالات وهيئات متعددة يهدف إلى مكافحة الإرهاب والتطرف الذي يتوسل العنف في بلاد عموم الساحل، مثل موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر ونيجيريا والسنغال وبوركينافاسو، وذلك من خلال بناء قدرات محلية، وعبر تعزيز التعاون مع شركاء في المغرب العربي، وعلى وجه التحديد، مع المغرب والجزائر وتونس[147]. وتمحور نهج الشراكة المناهضة للإرهاب هذا حول ثلاثة أسس، هي: الدبلوماسية، والدفاع، والتنمية. ونص على إشراك سلطات محلية، وهذا يتضمن الجيش وشؤون إنفاذ القوانين والتدريب والقطاع العدلي والقضائي، وبناء القدرات والدبلوماسية العامة والمشاركة المجتمعية والتدريب المهني للمدنيين الذين يعدون عرضة لخطر تجنيدهم من قبل الإرهابيين[148]. ومن أجل أداء هذه المهام مجتمعةً، فقد تضمنت هيئة شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، التي تقودها وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، كوادرَ من كلٍّ من البنتاغون، ومن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومن وزارة العدل الأمريكية[149]. وأحد أنشطة هذه القوة الأمريكية الأفريقية المشتركة الأكثر شهرةً هو تدريب فلينتلوك السنوي على مكافحة الإرهاب الذي ترعاه القيادة الأفريقية الأمريكية المشتركة (أفريكوم). وبدأت هذه التدريبات منذ عام 2006 وما زالت مستمرة، وتجري بمشاركة أفريقية (بما فيها المشاركة النيجيرية) إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وعناصر أوروبية[150].

وفي المجال القانوني، يعمل مستشار قانوني مقيم منتدب من وزارة العدل الأمريكية مع نظرائه النيجيريين على تأسيس وحدة لمكافحة تمويل الإرهاب. ويتعاون فريق دعم المعلومات العسكرية مع الشرطة النيجيرية ومع الجيش ومع وكالة إنفاذ القوانين الوطنية لمكافحة المخدرات؛ وذلك من أجل رفع مستوى الوعي بين السكان حيال الأنشطة غير المشروعة، ومن أجل إيضاح سبل الإبلاغ عنها. وتتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ عام 2012 أمور إدارة برنامج مدته خمس سنوات يهدف إلى التلاقي بين الأديان، وعنوانه «تدريب قادة التعايش الديني والوطني أو التسامح»، وجرى تنفيذه في ولايات بورنو وبلاتو وبوتشي، وتوجد خطط لنشر هذا البرنامج بحيث يشمل ولايات كادونا وكانو وسوكوتو. وتعمل هذه الوكالة أيضًا بالتعاون مع

منظمات محلية غير حكومية على إنشاء مجلس إقليمي لإدارة الصراع والتخفيف من حدته في الولايات الشمالية وفي دلتا النيجر[151].

وفي تقرير صدر في عام 2014 عن التحديات التي تواجه برنامج الشراكة المناهضة للإرهاب عبر الصحراء من حيث التخطيط والتنفيذ، سلطت الأضواء على صعوبات التعاون مع شركاء محليين الناجمة عن اختلاف مفهوم التهديدات الإرهابية الإقليمية بين الشركاء الأفارقة وبين الإدارة الأمريكية. ومثالٌ على ذلك السنغال التي لم تنظر إلى التطرف والإرهاب على أنهما من الأولويات. وعلى النقيض من السنغال، ذكرت نيجيريا في التقرير وصْفَها بلدًا مُعرّضًا بصورة خاصة لتهديدات من قبيل ما ذُكر، وبناءً على ذلك فهي راغبة في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دول أخرى في ظل رعاية برنامج شراكة مناهضة الإرهاب عبر الصحراء-[152]، على الرغم من أن السلطات النيجيرية تأخرت في الاعتراف باتساع المدى الذي بلغه تمرد جماعة بوكو حرام. ولكن علينا أن نلاحظ أنه حتى قبل أن يصل العنف إلى مستوياته المرتفعة الحالية، كانت هناك رغبة عارمة في ضرب اتصالات جماعة بوكو حرام الدولية، وذلك عبر خطابات استهدفت الجماهير الغربية. واستعملت في مخاطبة تلك الجماهير كلمة «إرهاب» لأن مستخدميها كانوا على يقين بأن لهذه الكلمة قدرة هائلة على جذب اهتمام دولي، وهذا يؤدي بدوره إلى استقطاب أنواع الدعم والمساعدة.

وكما أشرتُ في موضع سابق من هذا الكتاب، فقد درّبَت قوات خاصة أمريكية الجيش النيجيري ردحًا من الزمن. وخير مثال على ذلك الكتيبة النيجيرية الثانية والسبعون المتخصصة في مكافحة الإرهاب، والتي جرى نشرها في عام 2010 بوصفها أول كتيبة قوات خاصة يضار إلى نشرها عقب تلقيها تدريبًا داخليًّا (في الأراضي النيجيرية)، من قِبل جماعة القوات الخاصة الأمريكية الثالثة التي تتخذ من فورت براغ في كارولينا الشمالية مقرًّا رئيسًا لها ولقيادتها العامة[153]. والأمر الذي يدعو إلى الأسف هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت لاحقًا تعليق تدريب الكتيبة النيجيرية الثانية والسبعين؛ وذلك لاعتقاد الأمريكيين بأن النيجيريين غير قادرين على تحقيق الأهداف المتوخاة من تدريبهم[154]. ونتيجةً لمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

التي ترتكبها قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام، فرضت قيود على التدريب والمساعدة المستمرين اللذين تُقدمهما الولايات المتحدة بموجب اتفاق شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء[155-156].

هذا، وقد أمكن تأسيس قيادة القوات الخاصة في الجيش النيجيري في أوائل عام 2014، وهي القوات التي تضطلع بمهام التصدي للإرهاب وللتمرد، وقد تشكلت هذه القيادة بفضل المساعدة التي قدمتها القيادة الأمريكية الأفريقية المشتركة (أفريكوم)، وقيادة العمليات الخاصة في أفريقيا، ومكتب العمليات الأمنية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية. وإلى ذلك، وافقت واشنطن أيضًا على نقل بعض المعدات المخصصة لقيادة القوات الخاصة في الجيش النيجيري[157]. وقد أعلن عن ذلك رئيس هيئة أركان الجيش من خلال «تبادل الدروس المستفادة من مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد» في أبوجا النيجيرية. ويشير ذلك إلى استمرار التعاون بين البلدين. وقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب نيجيريا في أعقاب اختطاف تلميذات مدارس تشيبوك في عام 2014. وإلحاقًا للمناقشات التي دارت بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة النيجيرية، أعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن استعدادها لدعم نيجيريا، علمًا أنه لم تتوفر أي تفاصيل عن طبيعة هذا الدعم. وقد جاء ذلك في أعقاب مشروع قرار تقدَّمَ به أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي، لحث حكومة الولايات المتحدة على المساعدة في عملية ترمي إلى إنقاذ «التلميذات المختطفات»[158]. وفي شهر مايو/ أيار، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل خلية تنسيق خاصة داخل السفارة في أبوجا، تضم عناصر من الجيش ومن هيئة إنفاذ القوانين، ومن خبراء متخصصين في حالات احتجاز الرهائن؛ وذلك للمساعدة في تحديد موقع الفتيات المفقودات[159].

وإحدى الأدوات المتاحة للدول الأجنبية -للتعامل مع جماعات مثل جماعة بوكو حرام، وللإشارة إلى التهديدات الناجمة عنهم جماعات وأفرادًا، والتي يمكن أن يكون لها تداعيات وارتدادات داخل تلك الدول- تتمثل في فرض حظر على تلك الجماعات والأفراد، فضلًا عن حرمانهم من حماية القانون. وبالنسبة إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية، يترجم هذا الإجراء إلى تصنيف تلك الجماعات بوصفها منظمات إرهابية

أجنبية، تنطبق عليها أحكام الفقرة 219 من قانون الهجرة والجنسية، أو في حالة الأفراد، فهم يصنفون بوصفهم إرهابيين عالميين تنطبق عليهم أحكام الفقرة 1 (ب) من الأمر التنفيذي 13224[160].

وكانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فاعلة جدًّا في هذا الصدد، فقد استهدفت منذ منتصف عام 2012 عددًا من الأفراد والجماعات النشطة عبر الساحل وغربي أفريقيا، ومن هذه الجماعات: الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا، وجماعة أنصار الدين، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكتيبة الملثمين وهي تشمل كتيبة الموقعين بالدم وكتيبة المرابطين[161].

وفي اليوم الواحد والعشرين من شهر يونيو/ حزيران من عام 2012، صنفت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية «أبو بكر شيكاو»، زعيم جماعة بوكو حرام، إلى جانب عنصرين آخرين هما: خالد البرناوي الذي يعتقد أنه زعيم حركة الأنصار، وأبو بكر آدم كامبار[162] الذي تعده القوات النيجيرية صلة الوصل الرئيسة بين جماعة بوكو حرام، وبين كلٍّ من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب[163]؛ بوصفهم إرهابيين مطلوبين (للعدالة). وما يدعو إلى الاستغراب هو أنه في شهر يونيو/ حزيران من عام 2013، زعم ضباط نيجيريون كبار أن كامبار لقي حتفه حيث كان الجيش النيجيري قد أجهز عليه في شهر مارس/ آذار من عام 2012؛ أي قبل ثلاثة أشهر من تاريخ التصنيف الأمريكي الرسمي لهؤلاء القادة[164]. وفي خطوة غير مسبوقة، عرضت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مكافآت مالية مقدارها ثلاثة وعشرون مليون دولار أمريكي، للذين يُدلون بمعلومات تفضي إلى إلقاء القبض على خمسة إرهابيين ناشطين في الغرب والشمال الأفريقيين. وحددت مكافأة مقدارها سبعة ملايين دولار أمريكي من أصل المبلغ الإجمالي، لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على شيكاو وحده، وفي ذلك دلالة على قلق الولايات المتحدة البالغ الذي تثيره المنطقة والتهديدات المنبثقة منها[165]. وشيكاو يحتل المرتبة الثالثة في قائمة المطلوبين لبرنامج العدالة الأمريكي، من حيث قيمة المكافأة المكرسة لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض عليه (سبعة ملايين دولار أمريكي)، ويتقدمه

الملا عمر، الزعيم الروحي لحركة طالبان (عشرة ملايين دولار أمريكي)، بينما يتصدر القائمة أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة (مكافأة من يدلي بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض عليه خمسة وعشرون مليون دولار أمريكي)[166].

وتوجد أصوات داخل أروقة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تدعو بمنتهى الصراحة إلى فرض حظر شامل على الجماعات الناشطة في المنطقة جميعها، خاصة جميع أعضاء جماعة بوكو حرام، وتجريمهم وحرمانهم من حماية القانون، خلافًا للاكتفاء باستهداف أفراد أساسيين في الجماعات.

وفي شهر يونيو/ حزيران من عام 2012، بعد مناقشات استغرقت عدة أشهر، صنفت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية «أبو بكر شيكاو» زعيم جماعة بوكو حرام، إرهابيًّا مطلوبًا للعدالة. واختارت حكومة الولايات المتحدة عدم تصنيف جماعة بوكو حرام بوصفها منظمة أجنبية إرهابية. وقد دافع عن هذا القرار في وقت لاحق مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية، السفير جوني كارسون، أمام أعضاء مجلس النواب الأمريكي في شهر يوليو/ تموز. وجاء فيما قاله كارسون إن تصنيف كبار أعضاء جماعة بوكو حرام بوصفهم إرهابيين كافٍ، وإن شمل الجماعة كلها بقرار التصنيف يمنحها مكانة أكبر من التي تستحقها، كما أنه يُشَهِّرُهَا أكثر مما ينبغي. وقد تعرض هذا الموقف لانتقادات واسعة النطاق، خاصة في أوساط الجمهوريين وفي نيجيريا، حيث نظر إليه بوصفه مؤشرًا على عدم أخذ تهديد بوكو حرام على محمل الجد، على الرغم من تصاعد وتيرة هجماتها، وتزايد التقارير الواردة من المنطقة التي تشير إلى التعاون القائم بين الجماعة النيجيرية وبين الجماعات الإسلامية الرئيسة[167].

وأحد أوائل كبار المسؤولين الغربيين الذين نبهوا إلى خطر الجماعات الأفريقية المتطرفة وحذروا منه، هو الجنرال الأمريكي كارتر هام (الذي أصبح لاحقًا قائد القوات الأفريقية الأمريكية المشتركة: أفريكوم). وقد أشار كارتر في صيف عام 2011 إلى أن جماعة بوكو حرام قد أجرت اتصالات مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومع حركة الشباب، ولم تكن العلاقات القائمة بين الجماعات في ذلك

الوقت واضحة. ولكن هام عاد وأعرب عن قلقه مجددًا في شهر فبراير من عام 2012، عندما حذر الكونغرس الأمريكي من أن جماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب، كانوا يبحثون عن طرق من شأنها أن تؤدي إلى تضافر جهودهم؛ الأمر الذي يمكن أن يشكل، في رأيه، «تحديًا حقيقيًّا» للولايات المتحدة الأمريكية[168].

وإضافةً إلى ذلك، نشرت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأمن الداخلي وثيقة تتعلق بمكافحة الإرهاب وبعمل الاستخبارات المتصل بهذا الموضوع تحت عنوان: **بوكو حرام: تهديد ناشئ للتراب الأمريكي في عام 2011**. وأشارت الوثيقة بوضوح إلى أن فريقًا من الإدارة الأمريكية يرون بعيون تستشعر الخطر أن جماعة بوكو حرام، شأنها شأن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وحركة طالبان باكستان (طالبان الباكستانية)، عازمة على تحدي دوائر الاستخبارات، وتنوي التحول من جماعة تفرض تهديدًا محليًّا إلى جماعة إرهابية دولية قادرة على شن هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية[169].

ومما لا شك فيه أن ثمة بيانات صدرت عن جماعة بوكو حرام ورد فيها ذكر واشنطن بصورة صريحة. ففي عام 2010، على سبيل المثال، حدد شيكاو أمريكا بوصفها هدفًا جديدًا، وذلك خلال رسالة وجّهَها إلى «الكفار والمنافقين والمرتدين، وخاطبهم فيها قائلًا: لا تحسبوا أن الجهاد قد انتهى؛ فالجهاد قد بدأ لتوّه. ولتمُتْ أمريكا بغيظها»[170]. وفي شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2012، أشار شيكاو إلى الرئيس باراك أوباما متهمًا إياه «بشن حرب على الإسلام»[171]. وبناءً على ما تقدم، أصبح السؤال مشروعًا حيال إذا ما كان ممكنًا أن تتحول نوايا الجماعة لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية على جناح السرعة من المأمول إلى الملموس. وأُعْرِبَ عن مخاوف مماثلة في تقرير ثانٍ صدر عن مجلس النواب في عام 2013، وأُدْرِجَ هذه المرة تحت عنوان: **بوكو حرام: تهديد متنامٍ للتراب الأمريكي**. وجاء في التقرير عن أعضاء اللجنة المنبثقة عن مجلس النواب أنّ جماعة بوكو حرام لا تزال تُشكّل «تهديدًا خطيرًا ومتناميًا على شعب نيجيريا وعلى المجتمع الدولي وعلى الأمريكيين في المنطقة، ويحتمل أن

تشكل تهديدًا للداخل الأمريكي»[172]. وأوصى المجلس من جديد بفرض حظر على الجماعة، وبحرمانها من حماية القانون، معربًا عن اعتقاده في أن اقتصار فرض الحظر على الأعضاء الأساسيين، لا يكفي للحيلولة دون دعم أفراد في الولايات المتحدة الأمريكية لجماعة بوكو حرام. وأكدت وثيقة صادرة عن مجلس النواب الأمريكي في هذا الصدد أهمية الجانب العابر للقارات من الموضوع، موضحةً أن الحاجة إلى بناء القدرات في الدول المجاورة لنيجيريا باتت مُلحّة[173].

وصُنّفت أخيرًا جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار في الرابع عشر من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2013 بوصفهما منظمتين أجنبيتين إرهابيتين- وقد كانت هذه الخطوة محل ترحيب في أبوجا[174]. وجاء ذلك في قرارِ فرضِ حظرٍ على المنظمتين، ورَدَ فيه:

> يُفرض حظر على تزويد جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار، عن دراية وسابق علم، بدعم مادي أو توفير موارد لهما، أو محاولة تزويدهما بذلك، أو التآمر في سبيل تحقيق ذلك، أو التورط في عقد صفقات معهما، ويتضمن ذلك تجميد أملاك المنظمتين ومصالحهما جميعها الموجودة في الولايات المتحدة، أو التي تمر ضمن أراضي الولايات المتحدة، أو الخاضعة لسيطرة أشخاص أمريكيين[175].

ويبقى معقولًا استبعاد قدرة جماعة بوكو حرام على شن هجمات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى عزمها الحقيقي على فعل ذلك، على الرغم من وجود جالية كبيرة من الأمريكيين من أصول نيجيرية، يزيد عددهم على مليون نسمة يعيشون في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من وفرة الرحلات الجوية التي تربط بين البلدين[176]. وقد يكون باعث القلق الحقيقي مرتبطًا باحتمال شن هجمات تستهدف مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وأول ما يتبادر إلى الذهن في هذا السياق هو نفط دلتا النيجر، علمًا أن كميات صادرات النفط النيجيري إلى الولايات المتحدة تناقصت خلال العقد المنصرم، وصولًا إلى حدٍّ باتت معه في عام 2013 تشكل 4٪ فقط من واردات الولايات المتحدة[177]. وإلى ذلك، لم تتمكن جماعة بوكو حرام من

اختراق أماكن استخراج النفط في دلتا النيجر، على الرغم من تهديدات شيكاو في شهر فبراير/ شباط من عام 2014 باحتمال شن هجمات، واستهداف منزل أسرة قائد قوات المهام العسكرية المشتركة في دلتا النيجر، واستهداف منزل في ولاية بورنو[178]. وكما أكدتُ في موضع آخر من هذا الكتاب، فإن ترسيخ جماعة بوكو حرام موطئ قدم لها في الجنوب لهُو من الصعوبة بمكان، بسبب قلة الدعم الذي تحظى به هناك، وبسبب وجود عدد من الجماعات في المنطقة أكثرها شهرة حركة تحرير دلتا النيجر، وقوة متطوعي شعب دلتا النيجر التي أبرمت اتفاقًا مع الحكومة المركزية في عام 2009، عاد عليها بصفقة مربحة مقابل وقف هجماتها التي كانت تستهدف بها منشآت نفطية[179]. وأوضحت كلتا الحركتين بعبارات لا لَبْس فيها أنهما ستقاومان أي محاولة من قبل جماعة بوكو حرام ترمي إلى إيقاع الفوضى في موطنهما[180].

لكن توجد مخاوف أخرى على المواطنين الأمريكيين العاملين في عدد من مشاريع التنمية في الشمال، ومنهم العاملون في قطاعَي الصحة والتعليم. وأجبَر، على وجه الخصوص، استهدافُ العاملين في مجال تلقيح الأطفال وتحصينهم ضد الشلل في ولاية كانو[181] وفي أماكن أخرى، وقتلُ كثير من المعلمين والطلاب، الوكالةَ الأمريكية للتنمية الدولية وهيئات ومنظمات غير حكومية أخرى على مراجعة حساباتها وممارساتها. فعلى سبيل المثال، أوقفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2012 عملياتها في الشمال خوفًا من استهدافها. وحرية الحركة لا تكاد تكون متاحة للدبلوماسيين خارج نطاق العاصمة[182].

المملكة المتحدة

للمملكة المتحدة روابط تاريخية وطيدة مع نيجيريا ناشئة من ماضٍ استعماري مشترك. ونيجيريا حاليًا هي ثاني أهم شريك تجاري للمملكة المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن الناحية العسكرية، يوجد للمملكة المتحدة تأثير قوي في نيجيريا، حيث يُشرف بريطانيون على تدريب كبار الضباط النيجيريين في كلية القيادة والأركان التابعة للقوات المسلحة النيجيرية، والتي تتخذ من مكان قريب من قرية جاجي (التابعة لولاية كادونا) مقرًّا لها، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم

لمرافق التدريب والمرافق العسكرية، مثل جناح حفظ السلام في جاجي. وإلى ذلك، يدرب بريطانيون نيجيريين ويلحقونهم بدورات أكاديمية متقدمة تُدرس فيها مناهج القيادة والأركان في أكاديمية الدفاع[183]. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت نيجيريا مع مرور الوقت ضباطًا بوصفهم يشكلون جزءًا من فريق دفاع استشاري بريطاني؛ وذلك من أجل تعزيز احترافية القوات المسلحة النيجيرية، لتمكينها من أداء دورها في إطار حفظ السلام وعلى الصعيد المحلي[184].

وكان في صلب هذا التعاون بين البلدين مسألة الاضطرابات الأمنية في دلتا النيجر، حيث تشهد المنطقة هجمات تستهدف المنشئات النفطية ومنشئات تزويد السفن بالوقود بالسطو المسلح وعمليات الاختطاف. وأصبحت كل هذه الممارسات تشكل تهديدًا خطيرًا من الناحيتين الأمنية والاقتصادية. ووقّع البلدان في شهر مارس/ آذار من عام 2013 مذكرة تفاهم مدتها خمس سنوات؛ لتعزيز التعاون الثنائي بينهما في مواجهة اضطرابات الأمن البحرية والإرهاب، وتأتي في صميم هذا التعاون مكافحة سرقة النفط في دلتا النيجر[185]. ولدى توقيعه الوثيقة، أكد الوزير البريطاني وعضو البرلمان، آندرو روباثان، حقيقة تتمثل في أنه ينظر إلى جماعة بوكو حرام بوصفها تشكل تهديدًا للمصالح البريطانية في المنطقة[186]. والخلط بين مكافحة القرصنة ومكافحة تزويد السفن بالوقود من جهة وبين الإرهاب من جهة أخرى هو أمر مشكوك فيه، وتعرَّض لانتقادات في الواقع[187]. هذا وقد تم توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين بعد أقل من شهرين من إعلان الحكومة البريطانية نشرها مائتين وأربعين جنديًّا بريطانيًّا من غير المقاتلين، في كلٍّ من مالي ونيجيريا وسيراليون، لبناء القدرات وتعزيزها في تلك البلدان عبر إسداء النصح والمشورة وتدريب عناصر الجيش والقوات المسلحة المحلية. بناءً على ذلك، ونظرًا إلى الأزمة التي تعانيها مالي، وانتشار الجماعات المتطرفة عبر غربي أفريقيا والساحل؛ فإنه ليس ثمة ما يدعو إلى الاستغراب في أن تتصدر مسألة الإرهاب جدول الأعمال، وفي أن يتم التركيز عليها في مذكرة التفاهم[188]. وبصرف النظر عن ذلك، تركزت علاقات رئيسي أركان الدفاع المستمرة في البلدين على تعميق التعاون بينهما على صعيد مكافحة الإرهاب في المقام الأول، عبر المساعدة التي تقدمها لندن لأبوجا على هيئة تدريبات اختصاصية[189].

ومع تدهور الوضع الأمني في الشمال، غدت مكافحة الإرهاب بالفعل على رأس أولويات العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي عام 2011، أدى اجتماعٌ ضمَّ الرئيس جوناثان ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إلى إيجاد إطار جديد من التعاون المناهض للإرهاب، وتعهدت بريطانيا بمقتضى جانب منه بإرسال مستشارين بريطانيين إلى نيجيريا، وبتدريب مختصين نيجيريين على مكافحة الإرهاب، وبالمساعدة على إيجاد آلية للرد على حوادث الإرهاب على غرار خلية الأزمة البريطانية الملحقة برئاسة الوزراء[190]. وربما كان هذا المثال الأبرز على التعاون العسكري بين البلدين في عام 2012. وشاركت بعد ذلك القوات الخاصة البريطانية في العملية الفاشلة التي كان هدفها تحرير كريس مكمانوس وفرانكو لامولينارا من خاطفيهم من جماعة الأنصار[191]. وأدى ذلك لاحقًا إلى إدراج لندن في تلك السنة جماعةَ الأنصار على لائحة المنظمات الإرهابية عملًا بأحكام قانون الإرهاب لعام 2000[192].

وكانت العلاقات العسكرية بين البلدين تثير الجدل أحيانًا. ففي تقرير موّلَه الاتحاد الأوربي في عام 2013، ارتابت منظمة «المنبر» في مستوى المساعدة العسكرية البريطانية لنيجيريا -بلغ مقدار المساعدات العسكرية بين عامَيْ 2001 - 2010 اثني عشر مليون جنيه إسترليني تقريبًا- معربةً عن اعتقادها في أن الدافع الذي يحفز تلك المساعدة أساسًا هو حماية المصالح البريطانية المتعلقة بالطاقة في دلتا النيجر، ومن دون إجراء تدقيق كافٍ في كيفية استخدام نيجيريا للمهارات والتجهيزات العسكرية، التي تحصل عليها حديثًا وتستخدمها قواتها الأمنية، علمًا أن لنيجيريا سمعة سيئة تتعلق بانتهاكاتها حقوق الإنسان[193]. والمخاوف المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتي أدت إلى تباطؤ الأمريكيين وتراجعهم في مجال تدريب القوات النيجيرية، أثرت تأثيرًا مماثلًا في موقف البريطانيين من المسألة نفسها. وكانت مشكلات ذات صلة بهذا الموضوع، على سبيل المثال، قد شوشت العلاقات في الماضي، عندما أسفر قرار اتخذته الحكومة النيجيرية في عام 1993 بعدم الانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي، عن حظر التسهيلات العسكرية البريطانية المتمثلة في تدريب ضباط نيجيريين، كما أسفر عن سحب المستشارين العسكريين البريطانيين، وعن الكف عن تمويل الكلية الحربية الوطنية في لاغوس[194]. وفي الآونة الأخيرة، ألقى رئيس قسم

مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية البريطانية، سيمون شركليف، الضوءَ على بواعث القلق الراهنة المتعلقة بالممارسات النيجيرية، وعلى المعضلة الناجمة عن التعاون مع البلدان التي تخفق أحيانًا في تحقيق معايير حقوق الإنسان، حيث قال:

لا نستطيع، على سبيل المثال، تحمُّل مسألة تسليم النيجيريين (الحكومة النيجيرية) معلومات استخباراتية عن إرهابيين نيجيريين، ثم يعثرون عليهم ويضطهدونهم... نحن نساعد النيجيريين في العثور على الإرهابيين؛ لأن هذا يحقق مصلحة قومية لنا إلى حد بعيد، وفي الوقت نفسه ـمن أعلى مستوى من مستويات التوجيه السياسي إلى مستوى بناء القدرات العمليةـ نرشدهم إلى تنفيذ عملهم، ولكن مع مراعاة مقتضيات المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ لأنه ليس في وسعك عمل أحد الأمرين من دون الآخر[195].

واعتمد البيان المذكور أعلاه بوصفه جزءًا من تحقيق أجرته لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، في معرض رد بريطانيا على التطرف والاضطرابات السياسية في شمال أفريقيا وفي غربها. ورَدَ ذلك في تقرير نُشر في شهر مارس/ آذار من عام 2014. وتفحص أعضاء في اللجنة، مليًّا، العوامل التي أسهمت في الأزمة في مالي، لاحتمال وجود خطر نشوب أزمة مماثلة في أماكن أخرى من المنطقة وانتشارها على نطاق أوسع، كما نظروا في سياسة المملكة المتحدة في التعامل مع هذا التطرف وتلك الاضطرابات، بما في ذلك عملها مع شركاء دوليين لمكافحة التطرف وحالة عدم الاستقرار[196]. وعلى الرغم من أن الهجوم الذي تعرضت له منطقة إن أميناس في الجزائر وأزمة مالي شكّلَا الدافع الأولي لإجراء التحقيق ـفقد تحدث ديفيد كاميرون نفسه في نهاية المطاف (مستخدمًا تعابير مفرطة في التحذير) من وجود تهديد «وجودي» منبثق من المنطقة[197]، فقد أدى الترابط القائم بين جماعات تعمل في المنطقة، بما فيها وجود جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار في مالي، وحالة الطوارئ المعلنة في شمال شرق نيجيريا إلى توسيع نطاق التحقيق ليشمل التمرد النيجيري. وبالإضافة إلى هذا، وقع لاحقًا الهجوم الذي شهدته منطقة ولويتش في شهر مايو/ أيار من عام 2013، وأقدم

فيه نيجيريان من مواليد بريطانيا على قتل الجندي لي ريجبي في جنوب لندن في حادثٍ وُصف بأنه عمل إرهابي. وكان مُنفِّذا الهجوم مسيحيين اعتنقا الإسلام لاحقًا. وكان أحد المجرمين قد اعتقل في وقت سابق في كينيا بزعم محاولته السفر إلى الصومال لتلقّي تدريبات مع حركة الشباب. وفي بريطانيا، زُعم أن مايكل أديبولاجو على صلة بمنظمة المهاجرين الإسلاموية المحظورة[198].

وعندما استدعيتُ للإدلاء بشهادتي أمام لجنة التحقيق البرلمانية، طُلب مني إبداء رأيي حيال التهديد الذي يواجه بريطانيا، وعلى وجه التحديد، حيال احتمال خطر تعرُّض تراب المملكة المتحدة لهجوم مباشر من قِبل متطرفين نيجيريين. وقد كنت آنذاك، ولا أزال الآن، لا أرى وجود أي صلة بين الأنشطة المتطرفة في بريطانيا وبين ما يحدث في شمال نيجيريا؛ وأنا أصنف منفذي هجوم ولويتش بوصفهما «إرهابيين محليين». وفي محادثاتي مع ناشطين منخرطين في مجال مكافحة الإرهاب، أكدوا إدراكي أن نيجيريا لا ينظر إليها، في واقع الأمر، من قبل الإسلامويين في الغرب بوصفها «ميدانًا للجهاد». ومحمد يوسف أو أبو بكر شيكاو ليسا مشهورين خارج نطاق المنطقة، وبناء على ذلك لا يحتمل أن يكونا مصدر إلهام للمتطرفين خارج نيجيريا وفي دول الجوار القريبة منها[199].

والأمر الذي ينطوي على مفارقة، هو أنني في اليوم الذي نشرت فيه نشرة مقتضبة[200]، شككت من خلالها في احتمال أن يشكل التطرف النيجيري تهديدًا لبريطانيا، أعلنت الحكومة (البريطانية) أن جماعة بوكو حرام أُلحقت بحركة الأنصار، حيث أُدرجت في قائمة المنظمات الإرهابية المحظورة[201]. وبموجب هذا الإعلان خولت الشرطة سلطات تعقب أي شخص يعمل نيابةً عن جماعة بوكو حرام أو يدعم الجماعة في المملكة المتحدة[202]. وقد حدث هذا في شهر يوليو/ تموز من عام 2013 بعد شهر واحد من سلوك نيجيريا المسلك نفسه. وبدلًا من أن يدل هذا التصرف على أن الحظر فرض على الجماعة نتيجة لتشكيلها تهديدًا مباشرًا للمملكة المتحدة، كان وسيلة لدعم جهود نيجيريا في إطار التعاون الدولي. هذا ويبدو أن مناقشات خاصة أُجريت مع وزارة الخارجية قد عززت هذا التفسير[203].

وإذا ما عُدنا خطوة إلى الوراء، نلاحظ أن شيكاو أشار في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2012 للمرة الأولى إلى المملكة المتحدة، عبر أحد أشرطة الفيديو التي نشرها، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تحدث فيها باللغة العربية بدلًا من لغة الهوسا:

> سوف ترى نيجيريا والصليبيون الآخرون، أعني أمريكا وبريطانيا، ولسوف يرى يهود إسرائيل الذين يقتلون المسلمين في فلسطين... أننا نمضي مع إخواننا المجاهدين في سبيل الله في كل مكان[204].

ومن جديد، كما هي الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية، الطموحات الممركزة -أي تلك التي تقتصر على أسلمة نيجيريا، والقدرات المحددة نسبيًا- تجعل من مهاجمة جماعة بوكو حرام لبريطانيا أمرًا بعيد الاحتمال. ولكن قد يواجه الرعايا البريطانيون الذين يعيشون في نيجيريا، ويبلغ عددهم أربعين ألف نسمة تقريبًا، خطرًا مباشرًا أكثر، كما يمكن أن تتعرض المصالح التجارية البريطانية إلى خطر مماثل[205]. هذا وأشارت تقارير إلى أن الدائرة الخامسة في جهاز الأمن شرعت في مراقبة الشتات النيجيري أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012، قبل انطلاق الألعاب الأولمبية التي استضافتها لندن في عام 2012[206]. وقد يكون هذا الحدث بدافع مخاوف من أن يحاول مواطنون نيجيريون من ذوي الآراء المتطرفة دخول المملكة المتحدة. وبناءً على ذلك يجب على جهاز الأمن ألَّا يستبعد هذا الاحتمال. ويتعين على المرء، على كل حال، أن يأخذ في حسبانه أنه على الرغم من كون النيجيريين يشكلون العدد الأكبر بين الشتات الأفريقي في بريطانيا (حيث تتراوح أعدادهم بين 190,000 نسمة تبعًا لبيانات وزارة الخارجية البريطانية، و1,500,000 نسمة وفقًا لبيانات الجمعية المركزية للنيجيريين في المملكة المتحدة. أما عن التباينات في الأعداد فقد ترجع إلى إدخال المواطنين البريطانيين من أصول نيجيرية في الحسابات أو عدم إدخالها)[207]، فإن المسلمين يشكلون 9٪ تقريبًا فقط من النيجيريين في بريطانيا، والأغلبية الساحقة من الجالية النيجيرية هناك تتكون من حرفيين ذوي ثقافة عالية وتعليم جيد، وينتمون إلى طوائف مسيحية متعددة، ويتحدرون من ولايات نيجيرية جنوبية. والمستغرب في الأمر

هو أن الزوار النيجيريين (غير المقيمين) يصنفون بين الرعايا الأجانب الذين يقضون معظم الوقت في المملكة المتحدة؛ ففي عام 2014 حلوا محل الروس حيث احتلوا المرتبة الثالثة على جدول رعايا الدول الأجنبية الأكثر إنفاقًا[208]. وهذا لا يعني بالطبع أن الأثرياء لا يعتنقون أيديولوجيات متطرفة أو لا يرتكبون أعمال عنف، على الرغم من أن الدلائل تشير إلى أن أغلبية أعضاء جماعة بوكو حرام هم من فئة الشباب العاطلين عن العمل. ولهذا السبب تعد المبادرات التي تمولها إدارة التنمية الدولية، مثل برنامج المصالحة واستقرار نيجيريا -الذي نفذه المجلس البريطاني في ثماني ولايات، بما فيها خمس ولايات تأثرت وتضررت بسبب جماعة بوكو حرام- بالغة الأهمية، بين مسارات العمل الأخرى، حيث عملت على معالجة العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تثير العنف، كما سعت إلى الحد من المظالم الناجمة عن عدم وجود فرص عمل للشباب، وعن التوزيع غير المتكافئ للموارد[209].

كندا

وقد يبدو مستغربًا أن تكون آخر دولة غربية تتخذ تدابير ضد جماعة بوكو حرام هي كندا، حيث فرضت حظرًا على الجماعة بموجب مقتضى القانون الجنائي الكندي، وذلك في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2013[210]. وتشارك كندا في عملية بناء قدرات إقليمية في منطقة الساحل، خاصة في سياق أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وسبق لها أن تعهدت في عام 2012 بدعم جهود أبوجا على صعيد مكافحة التمرد الشمالي، بالإضافة إلى زيادة التعاون التجاري بين البلدين[211]. وللأسف اختُطفت مواطنة كندية في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014 في الكاميرون. والمختطَفة هي راهبة تقوم بنشاط تبشير في البلد منذ عام 1979، ومن المرجح أن تكون قد استُهدفت لأنها غربية، وربما لأنها مسيحية، لا بسبب جنسيتها[212].

7

الاستنتاجات

إذن، ما هي بوكو حرام؟

أجمع الناس الذين قابلتهم في نيجيريا، على تباين رؤاهم واختلاف مشاربهم، من زعماء دينيين (مسلمين ومسيحيين)، إلى ضباط كبار برتبة جنرال، ومن وزراء في الحكومة إلى سائقي سيارات أجرة، ومن دبلوماسيين أجانب إلى أكاديميين، ومن ناشطين في مجالات حقوق الإنسان إلى خبراء أمنيين- على أن جماعة بوكو حرام كانت «جماعة سياسية» بكل ما في الكلمة من معنى[1]. ولكن يوجد شخص آخر غرد خارج السرب، وحاجج في أن بوكو حرام كانت أساسًا كيانًا دينيًا أيديولوجيًا، ولها خلايا نائمة في كل مكان، وهي ترمي «إلى إثارة حروب دينية والتحريض عليها»[2]. وثمة شخص آخر يرى بوكو حرام «مثالًا واضحًا على صدام الحضارات على غرار نظرية صموئيل هنتنغتون»؛ ذلك لأن فكرها قائم على شك راسخ وعميق الجذور في كل ما هو غربي[3]. وهذا الشخص الأخير الذي أجريت مقابلة معه وهو قائد في سلاح البحرية برتبة أميرال، وصف المسلحين بأنهم «مجرمون يعزفون على أوتار الحساسيات القائمة بين مكونات المجتمع المتنوعة»[4].

وأنا أفضّل أن أصفها بقولي: هي حركة إسلاموية تشن حملة تمرد حربية الطابع متوسلةً العنف. وتشمل هذه الحرب فيما تشمل تكتيكات إرهابية مثل الهجمات الانتحارية. ونظرًا إلى تصاعد العنف الذي تثيره الحركة، لتنوع الهجمات التي تنفذها

بين هجمات انتحارية وعمليات خطف، مع الأخذ في الحسبان استخدامها أسلحة أكثر تطورًا بما فيها تلك التي يفضل الجيش استعمالها، إلى جانب عربات قتالية مدرعة (مسروقة من الجيش)، والطابع الإجرامي الخطير لعملياتها؛ لكل ذلك أرغب في تصنيف بوكو حرام ضمن فئة التحديات الأمنية الهجينة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في أعداد الصراعات التي باتت أقل شبهًا بالحروب التقليدية، وأضحت تفصح عن نفسها بوصفها أشكالًا هجينة من انعدام الأمن الذي يعصف بالبلاد النامية ويؤثر فيها تأثيرًا ساحقًا. ومناطق العالم النامي جميعها تطرح أوضاعًا تصلح مواد لأبحاث ودراسات تشير إلى نقط يلتقي عندها الصراع، والتمرد، والإرهاب، والعناصر الإجرامية. وغالبًا ما يُخلّف ذلك أعدادًا كبيرة من الضحايا والنازحين، ويؤدي إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية أو توقُّفها، وحتى إلى فقدان الدول القدرة على السيطرة على أجزاء من أراضي بلدانها. وقد خبرت مناطق شمال نيجيريا هذه العواقب كلها.

واستقرار الرأي على تعريف للحركة، ولا أتوقع أن تكون لي الكلمة الفصل في هذا المضمار، ليس بالغ الأهمية بسبب وجود حاجة ماسة حقيقية تدعو إلى وجوب نعت مجموعة أو طائفة أو حركة، بل هو مهم من أجل تصميم نهج ملائم يتضمن إجراءات وتدابير مضادة، تعالج العنف والأسباب الأساسية التي أدت إليه في آن معًا. ولكي ترد على التحديات الأمنية الهجينة، ينبغي أن تكون استجابات الدولة أكثر إبداعًا، وأن تجمع مقاربات استراتيجية مختلفة وتكتيكات قد تثبت نجاعتها أو ربما لا تثبت. وفي هذا الصدد، كان نشر قوى المهام العسكرية المشتركة لعملية استعادة النظام، ونشر عناصر مدنية وعسكرية، حركةً ألمعية تنم عن تبصر وذكاء، على الرغم من أنه يمكن أن يجادل أحدهم بأن استخدام أفراد الجيش في أوساط المدنيين وبينهم ـ حيث يمكن أن يحتجب العدو ويتوارى بين السكان المحليين ـ يمكن أن ينجم عنه عواقب مؤسفة، لأسباب ليس أقلها أن الجنود يتدربون عادةً على إلحاق أكبر قدر ممكن من الأذى بخصومهم (كما تكون الأوضاع في حالات الصراع التقليدي)، في حين يتعين على العناصر التي تنفذ عمليات الأمن الداخلي أن تتحلى بقدر كبير من ضبط النفس تجنبًا لاستعداء مواطنيهم[5].

ومن المرجح أن يؤدي التصدي لتحديات من هذا القبيل إلى تسليط الأضواء على نقط الضعف البنيوية الموجودة سابقًا، التي تقوض أسس فاعلية أجهزة الأمن والدفاع في البلاد المعنية، ويحدد إذا ما كان التدخل الأجنبي ضروريًّا، في نهاية المطاف، لاستعادة الاستقرار، كما كانت الحال مع التدخل الفرنسي في شمال مالي في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2013، وإلى حدٍّ ما، كما هي الحال مع عروض الدعم العديدة التي تلقتها نيجيريا في أعقاب عمليات الاختطاف التي شهدتها تشيبوك في شهر أبريل/ نيسان من عام 2014.

وتلقِّي مساعدة خارجية، سواء أكانت على هيئة بناء قدرات، أم تقديم استشارات، أم تقديم خدمات ميدانية ليست ترياقًا بسيطًا عامًّا ولا دواءً يشفي كل داء، كما أنها غير قادرة على وضع حد للمشكلات جميعها. وفي الواقع، من المرجح أن تتبلور التوترات بين السعي للحصول على دعم خارجي، وبين إبقاء المسؤول في الدولة على مسافة تفصل بينه وبين شركائه خوفًا من تعرضه لانتقادات داخلية. وقد يشكل التعامل مع التفاعلات القائمة ضربًا من التحدي عندما تختلف أولويات الشركاء عن أولويات المسؤول في الدولة مثل حماية حقوق الإنسان، أو عندما يكون أحد الأطراف راغبًا عن تبادل المعلومات الاستخباراتية، أو عندما لا يكون راغبًا في العمل على نحو وثيق جدًّا مع شريك أجنبي، مخافة افتضاح أمور الفساد أو التواطؤ بين قوى حكومية والمتمردين المسلحين أو المجرمين.

وعلى امتداد فصول الكتاب السابقة لاحظنا الظهور الدوري المتكرر للحركات المتطرفة ذات الدوافع الدينية مع مرور الوقت في نيجيريا، خاصة في حقبة ما بعد الاستعمار، كما لاحظنا أسلوب تعامل الحكومات معها-عادةً من خلال تجاهل مطالب تلك الحركات والجماعات، وسحق العناصر التي جهرت بمطالبها، وإجبار باقي عناصر الجماعات على التواري والتخفي ليعاودوا الظهور من جديد بعد سنوات قليلة بأسماء جديدة، لكن بأهداف غالبًا ما تكون متشابهة. والمحبط في الأمر هو أن قوات الأمن النيجيرية -على الرغم من السوابق التاريخية الكثيرة التي تقدَّم وصفها في هذا الكتاب- وجدت نفسها مفتقرة إلى الاستعداد في مواجهة حملة العنف التي

تقودها جماعة بوكو حرام. لم يكن لدى بوكو حرام أي شيء مبتكر بصورة بارزة؛ الأمر الوحيد الحقيقي المستجد هو أن مجموعات القرن الواحد والعشرين من هذه الجماعة، أفادت من التقدم الهائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إفادةً لم يكن أسلافها قادرين على مجرد تصورها. ومَكَّنَ ذلك أتباع شيكاو -وفي حالات أخرى جماعات محلية أخرى لها أجندات محلية، لا أجندات دولية- من تعزيز ما في جَعْبتها من تكتيكات، ومن اجتذاب دعم مالي، ومن الحصول على التدريب والأسلحة من متطرفين مُدَوَّلِين يتوسلون العنف هم أفضل تأسيسًا وأكثر تطورًا. وبالإضافة إلى هذا، رفضت الحكومة النيجيرية على مدى زمن طويل جدًّا الاعتراف بأن المشكلة التي بدأت بوصفها مسألةً تخص طائفة منعزلة تعيش في ركن بعيد من البلاد، قد تحولت إلى قوة فاعلة على صعيد التعبئة الاجتماعية -وكانت تستغل أحيانًا لتحقيق مكاسب سياسية- ثم تحول التنظيم بعد ذلك إلى وحش تعذَّر ضبطه والسيطرة عليه، له صلات وارتباطات مع تنظيم القاعدة. وعندما قررت الحكومة النيجيرية الاعتراف بهذا الواقع كان الوقت، للأسف، متأخرًا جدًّا.

لم أكن أنوي، وأنا أشرع في هذا البحث، أن أشير بأصبع الاتهام إلى الحكومة النيجيرية وقواها الأمنية. لقد ارتكبت أخطاء -سواء أكانت تلك الأخطاء الإنكار من حيث المبدأ لحجم المشكلة، أم تنفيذ إعدامات من دون إجراء محاكمات، أم (عمل ما كان من وجهة نظري سابقًا لأوانه) إنهاء خدمات قوى المهام العسكرية المشتركة لعملية استعادة النظام، بوصفها القوة الرائدة على صعيد الجهود المبذولة لمكافحة جماعة بوكو حرام، وهذا كله غيض من فيض من القضايا الأكثر أهمية. ومع ذلك أقر تمامًا بتعقيد المشهد في مسرح العمليات- ذكرني صديق لي مؤخرًا بأن مساحة بورنو وحدها تبلغ ضعفي مساحة ولاية هلمند الأفغانية ونصف الضعف، وهي الولاية التي نشر فيها الجيش البريطاني فرقة عسكرية كاملة. وإذا ما وضعنا جانبًا العوامل الجغرافية، وسواء أكانت جماعة بوكو حرام هي موضوع بحثنا أم لا، فإن نيجيريا تمثل بيئة صعبة مليئة بالتحديات. إنها في الواقع قوة أفريقية عظمى اقتصاديًّا، وعسكريًّا، ودبلوماسيًّا، لكنها بلد يواجه كذلك مجموعة من التحديات بدءًا من الفساد[6] ووصولًا إلى تأثيرات تغير المناخ[7]؛ الأمر الذي يتطلب اهتمامًا سياسيًّا وبذل جهود وتأمين موارد.

هل دوننا سبيل للخلاص؟

استمرت، للأسف، الظروف المعيشية في التدهور بين الناس، الذين يعيشون في المناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ في شهر مايو/ أيار من عام 2013، خاصةً من ناحية ندرة الغذاء واتساع مدى التباطؤ الاقتصادي. كما أدت حالات حظر التجوال والقيود المفروضة على الحركة إلى مضاعفة أسعار الغذاء ثلاث مرات، وارتفعت كذلك تكاليف النقل والاتصالات. وألحق الإغلاق المؤقت للحدود، بصورة طبيعية، الضرر بالتجارة بالنسبة إلى كلا الجانبين، النيجيري والأجنبي[8]. وأشارت وزارة الدولة للشؤون الزراعية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2013 إلى أن عشرين ألف مزارع شُرِّدُوا من بورنو، فيما مُنِيَ مزارعون من شمال شرق البلاد بخسائر بلغت ثلاثة مليارات نيرة من عائدات المحاصيل الغذائية، بوصف ذلك نتيجة مباشرة لأزمة بوكو حرام[9]. وحتى على الرغم من أن الزراعة تضررت إلى حد بعيد بسبب التمرد، لا يزال في وسعها تأمين مخرج نجاةٍ من الفقر، يمكن أن يفيد منه الناس في بورنو والولايات المجاورة لها إذا ما بذل مزيد من الجهد دعمًا لهذا القطاع. وكان مسؤول حكومي في بورنو عندما تحدثت إليه مُصرًّا إصرارًا عنيدًا على أنه «يمكن للشمال أن يؤمن غذاء الجنوب»، وأنه إذا ما آلت الأمور إلى تطوير الزراعة على النحو الذي ينبغي، يمكن أن تؤمن كثيرًا من فرص العمل، كما يمكن الاستفادة من 300,000 هكتار عبر زراعتها، وذلك في بورنو وحدها. ومن شأن الزراعة أيضًا أن تنعش الشمال الشرقي، وأن تعالج الخلل الناجم عن «ذهاب الموارد كلها إلى الجنوب»[10]، والتحليل الأشد تفاؤلًا يرى وجود إمكانية لتحقيق اقتصاد يقوده التصدير. وأعلن في هذا الصدد وزير المالية، نجوزي أوكونجو إيويالا، في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2014 عن إصدار دراسة تمهيدية وشيكة لبرنامج تدخُّل تبلغ قيمته خمسة مليارات نيرة. ويتمثل هذا البرنامج في المبادرة الاتحادية للشمال الشرقي التي تهدف إلى إعادة تأهيل المنطقة الشمالية الشرقية من البلد، وإلى تقديم معونات للمزارعين[11]. ومما لا شك فيه أن هذه المبادرة جديرة بالملاحظة والرصد، ويعول عليها، إذا ما تحققت، في تحسين أوضاع الإمداد بالكهرباء، وهذه المسألة تعد من أكبر نقاط ضعف البنية التحتية في نيجيريا.

إن قضية انقطاعات التيار الكهربائي المتكررة قد تبدو تافهة بالنسبة إلى غير الجمهور النيجيري، لكن بمجرد أن يزور المرء هذا البلد يدرك مستوى تعطيل دوران عجلة الحياة على الرغم من استعمال مولدات الكهرباء. ويغدو هذا الأمر أشد خطورةً لأن التيار الكهربائي غير المنتظم يشكل عائقًا للتنمية الاقتصادية. وفي عام 2006، صدر تقرير أُعِدَّ بتكليف من الهيئة الدولية للخدمات العامة، تناول موضوع المياه والكهرباء، وخلص إلى النتيجة الآتية: «يوجد اتفاق عام على أن النظام القائم حاليًا يعاني قصورًا وعدم كفاية وفسادًا». وشدد التقرير على وجود أخطاء ارتُكبت أثناء عملية الخصخصة[12]. وبناءً على ما تقدم، أكّد أن ضمان توفير إمدادات ثابتة من الكهرباء يعد أمرًا بالغ الأهمية؛ من أجل إطلاق حركة عجلة الاقتصاد في المناطق التي ليس في وسعها أن تستفيد من الأموال الناجمة عن تصدير النفط «البترودولار»، والمناطق التي تعاني فقرًا مدقعًا، مثل الولايات النيجيرية الشمالية الشرقية، حيث يتكثف وجود التمرد الذي ترعاه حركة بوكو حرام في المقام الأول[13].

والتعليم هو المجال الآخر الذي يتعين بذل مزيد من الجهد والقيام بمزيد من العمل من أجله. وفي هذا الإطار أعلن جوردون براون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتعليم العالمي، عبر المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في أبوجا في الرابع عشر من أبريل/ نيسان من عام 2014 عن إطلاق مبادرة المدارس الآمنة، وهي المبادرة التي جعلها مجتمع رجال الأعمال النيجيريين ممكنةً، تأكيدًا منه على حق ملايين الأطفال النيجيريين في التعلم؛ وهم الأطفال الذين لم يكونوا، حينَها، قادرين على الحصول على التعلم، أو أولئك الذين لم يعُدْ في وسعهم الذهاب إلى مدارسهم وتلقي دروسهم، خشية تعرُّضهم للقتل أو الاغتصاب من جماعة بوكو حرام. ولسوف يكون مثيرًا للاهتمام، في هذا المضمار، الوقوف على نتائج خطة تجريبية، ومن ثَمَّ وبعد تلقي الدعم المبدئي لهذا المشروع من رجال الأعمال العازمين على تمويله، حبذا لو ينتشر هذا المشروع وصولًا إلى شمال البلاد! فالهجمات الشرسة التي شنتها جماعة بوكو حرام واستهدفت المدارس حالت بالفعل دون ذهاب ملايين الأطفال إلى مدارسهم، وحرمتهم من التعلم، ومن الخضوع إلى امتحاناتهم، ومن

تلمُّس طريق يؤمن لهم مخرجًا من الفقر. ولسوف يؤدي هذا الواقع مع مرور الوقت إلى تقليص أعداد الخريجين في مدارس المناطق الشمالية تقليصًا كبيرًا جدًّا؛ ذلك لأن التعليم سيقتصر على أبناء النخبة الذين يستطيعون تحمُّل أعباء الإنفاق على مدارسهم. وهذا ما سيعرقل التنمية أكثر في المنطقة، ويسبب مزيدًا من انعدام التوازن بين الشمال والجنوب، من جراء جعله المناصب الرفيعة في الحياة العامة في نيجيريا مرشحة لأن تُشْغَلَ من قِبل ذوي التحصيل العلمي والدراسي الأعلى بطريقة تُذكر، على نحو يبعث على القلق، بالحقبة التي أعقبت الاستعمار.

ويتجلى هذا الشرخ في الطريقة التي يفكر بها كثيرون، من خارج الولايات المتضررة، في بوكو حرام بوصفها «مشكلة الشمال». وينسحب هذا على أصدقائي في لاغوس، لكنه ينطبق أيضًا على كثير من السياسيين. وقد تكون الفئة الثانية أحد الأسباب التي أدت إلى مرور وقت طويل جدًّا قبل أن تعترف الحكومة الاتحادية بجدية المشكلة. وما لم يكن أي شيء آخر، فإن الاحتجاجات العالمية، والحملة التي أُطلقت عبر الشبكة العنكبوتية عقب اختطاف فتيات في تشيبوك زاد عددهن على مائتي فتاة وضعتا حركة بوكو حرام على خارطة المجتمع الدولي، ونبهتا الرأي العام إلى وجودها (على الرغم من أن وسائل الإعلام الغربية واظبت على تغطية الهجمات بصورة انتقائية للغاية). وكان الأمر الأكثر أهمية بالنسبة إلى نيجيريا متمثلًا بالغضب العارم واسع النطاق حيال الاختطاف. ولكن من جانب آخر، فإن رد الحكومة على هذا الحدث الذي تعرض لانتقادات عارمة بيَّن للرئيس جوناثان خطورة موقفه، وأقنعه بحقيقة أنه يُنظر إليه عالميًّا بوصفه عديم الفاعلية؛ الأمر الذي أرجو أن يحث الرئيس على شيء من التأمل والتفكير في الموضوع من جانبه.

وإذا ما رشح الرئيس جوناثان نفسه لفترة رئاسية جديدة في انتخابات عام 2015، كيف ستكون ردود أفعال الملايين من أبناء الشمال الذين يعارضونه بطبيعة الحال في عهده الرئاسي الراهن[14]؟ على المرء أن يتوقع حدوث شيء من أعمال العنف أثناء الحملة الانتخابية، كما هي الحال في أغلب الأحيان وكما هو معلوم، سبق أن استهدفت حركة بوكو حرام مراكز الاقتراع-لكن بالتأكيد لم يكن ذلك

بدافع حماسها للديمقراطية! ـ ولا يسع المرء إلا أن يتذكّر كيف استأجر سياسيون بعض أعضاء بوكو حرام المؤسسين ليعملوا بوصفهم أعضاء عصابات شخصية تابعة لهم، ومن أجل ترويع خصومهم الانتخابيين، وغدا هؤلاء شيئًا فشيئًا أكثر شرًّا وفسادًا: هل تعلّم ساسة نيجيريا دروسهم، وهل هم عازمون على مقاومة إغراء هذه الممارسات القديمة؟

والجانب الآخر الذي يستحيل تجاهله هو كيف أصبحت مشكلة بوكو حرام مُسيَّسة وسط أطراف يتبادلون الاتهامات، ويدّعي كلٌّ منهم أن خصومه ومنافسيه يدعمون الجماعة أو أنهم أعضاء فيها. ويعرض فيلم رسوم متحركة أُنتج مؤخرًا هذا التوتر بدقة وإتقان؛ ففي الفيلم، يطلب مسؤول في مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي من الرئيس قائمة بأسماء مسلحي حركة بوكو جرام جميعهم، فيجيب الرئيس بقوله: «المسألة سهلة، سأوافيك بقائمة مدرجة فيها أسماء المرشحين للانتخابات لشغل منصبي الرئيس ونائب الرئيس!». وإذا ما نحّينا مشهدًا مثيرًا للواعج النفس من هذا القبيل جانبًا، فإنه يوجد خطر حقيقي في أن يتحول تهديد جماعة بوكو حرام إلى مجرد لعبة كرة قدم سياسية أخرى تسبق الاستحقاق الانتخابي، بينما لا تجري في واقع الحال معالجة التهديد الناجم عن هذه الجماعة على النحو الذي ينبغي.

وفيما وراء معالجة مواطن الخلل الواضحة والخطيرة الناجمة عن تصرفات الجيش النيجيري، انتهاكات حقوق الإنسان على وجه التحديد، إنه لأمر جوهري وأساسي ذاك المتعلق ببناء الثقة وبإعادة بنائها بين القوى الأمنية على وجه الإجمال من جهة، وبين السكان المدنيين من جهة أخرى. وينبغي أن يتم ذلك جنبًا إلى جنب مع إجراء مزيد من التدريبات، وضمان أن تتمخض ميزانية الدفاع الأضخم حجمًا عمليًّا عن زيادة مرتبات الجنود ومكافآتهم، وعن تزويدهم بتجهيزات ومعدات أفضل نوعًا وأحسن أداءً؛ حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم وأداء مهامهم من دون أن يتعرضوا للقتل. فما عساه يخبئ المستقبل لبلد يَرْهَبُ أهلُهُ جانبَ أولئك الذين يفترض أن يحموهم رهبَتَهم جانبَ بوكو حرام وبالقدر نفسه؟ هذا الإحساس يضارعه شعورٌ أوقعُ في النفس وأوسعُ

مدًى؛ شعور بظلم أعمَّ وأشمل يحمل الناس على فقدان الأمل لدى إلقاء القبض على أقاربهم، لعلمهم أنهم لن يروا، على الأرجح، على الإطلاق أزواجهم أو أبناءهم مرةً أخرى، بصرف النظر عمَّا إذا كانوا مذنبين فعلًا بصلتهم بجماعة بوكو حرام، أم إذا كان الأمر خلاف ذلك. وإن تغيير ثقافة الإفلات من العقاب، وتصحيح الأغلاط التي ارتُكبت والتعويض لمن يستحقون التعويض؛ كل هذه الأشياء تُعَدّ خطوات ضرورية ومهمة على صعيد إرساء أسس عقد اجتماعي بين الحكومة وشعبها، ذلك لأن هذا العقد يبدو أنه انفرط في أنحاء كثيرة من البلاد؛ الأمر الذي جعل المواطنين يترددون في إبلاغ السلطات عن الحوادث والأنشطة الإرهابية التي تثير الشك، أو عن القضايا الأخرى.

وفي حين أودّ أن أختتم هذا الكتاب بإدراج ملاحظة إيجابية، فإنه ما لم تعالَج القضايا البنيوية والاجتماعية، فلن يكون في وسع إعلان حالة الطوارئ، أو نشر القوات المسلحة، أو حتى التدخل الأجنبي أن يمنح نيجيريا استقرارًا دائمًا. وحتى إذا ما نجح الجيش في سحق ظاهرة بوكو حرام الحالية، فمن المرجح جدًّا أن تطرحَ نسخةٌ جديدةٌ منها نفسَها عاجلًا أم آجلًا، نسخةٌ تقتات على المظالم التي لم تُرَدّ إلى أصحابها، وعلى انعدام المساواة بين الناس.

الخاتمة

لقد مرت أشهر قليلة. وتشير السجلات إلى أن أكثر من 6,300 مدني قضوا نحبهم على مدار عام 2014، فضلًا عن أكثر من 1,200 من عناصر قوى الأمن، ومن المتشددين[1]، وتصاعدت في الواقع وتيرة أعمال العنف؛ فقد ازدادت في عام 2013 بنسبة 40٪، وأثبت الإعلان عن وقف مزعوم لإطلاق النار في شهر أكتوبر/ تشرين الثاني من جديد ألّا أساس له من الصحة[2]. والاتفاق المفترض الذي انطوى على تفاهُمٍ يقضي بإطلاق سراح فتيات تشيبوك المخطوفات لم يسفر حتى وقت كتابتي هذه الفِكَر الختامية في شهر فبراير/ شباط من عام 2015، مع الأسف الشديد، عن إطلاق سراحهن، وبقين مفقودات حتى تاريخه.

وقد استُهدفت ولايتا بورنو وأداماوا، على وجه الخصوص، بشدة؛ فقد شهدتا عمليات خطف وتفجيرات انتحارية (وكثير من هذه العمليات نفذتها نساء) واستمرت من دون هوادة. وكانت مدينة كانو مسرحًا لهجمات دموية، ومنها عملية زُعم أنها استهدفت الأمير الجديد، وهو الحاكم السابق للبنك المركزي لاميدو سنوسي[3]. والأمر المثير للجدل هو أن السنوسي دعا في وقت لاحق النيجيريين إلى تسليح أنفسهم من أجل التصدي لجماعة بوكو حرام، وأدى ذلك إلى توجيه «أبو بكر شيكاو» تهديدًا مباشرًا للأمير متهمًا إياه بأنه «مسلم مزيف»[4]. وفي الثالث عشر من شهر فبراير/ شباط طالعتنا الصحف الرئيسة بالخبر الآتي: «متشددو جماعة بوكو حرام في نيجيريا

يهاجمون تشاد للمرة الأولى»[5]. هذا وكانت النيجر قد تعرضت للمصير نفسه قبل أسبوع واحد[6].

وما برحت جماعة بوكو حرام تمضي قدمًا من دون هوادة. وسقطت مساحات شاسعة من الأراضي في قبضة شيكاو تعادل مساحة بلجيكا، وصارت خاضعة لما يسميه شيكاو أرض خلافته. وهذه العبارة الأخيرة تعد في حد ذاتها مثيرة للجدل. وفيما باتت ترجمات أكثر دقة للرسالة التي تُبثّ باللغة العربية متاحة، فمن المرجح أن يكون شيكاو قد أعلن عن قيام دولة في غوزا بدلًا من الخلافة[7]. وبصرف النظر عن ذلك، فإن كلتا التسميتين مضللة؛ ذلك أنه لا يوجد دليل يشير إلى وجود أي نوع من أنواع الإدارة أو الحكم في هذه «الدولة الإسلامية!».

وفي خطوة بدا أنها بلغت حد تطويق مايدوجوري، أبدت الجماعة تصميمًا من جديد على السيطرة على العاصمة، بورنو التي كانت معقلًا رئيسًا لجماعة بوكو حرام، قبل أن تسفر الجهود المتمثلة بالتدخل العسكري عن طرد المقاتلين المتشددين إلى المناطق الريفية. وإلى جانب ذلك، تتوفر مايدوجوري على قيمة رمزية مزدوجة؛ فقد كانت في المقام الأول مسرحًا لمعركة مايدوجوري المُشهَّرة التي دارت رحاها في عام 2009 وأسفرت عن مقتل محمد يوسف. ومايدوجوري، من ناحية ثانية، تقوم على ما تبقى من إمبراطورية كانم-بورنو التي يقال إن شيكاو يرمي إلى إحيائها، كما يشير اختباره إلى الأهداف في البلدان المجاورة القائمة على أراضي كانت تشكل جزءًا من أراضي الإمبراطورية الغابرة[8].

وهذه الحسابات القائمة تنطوي على ملامح أشد قتامة. فالفئات الأشد ضعفًا من الأشخاص الذين شُرِّدوا من جراء الصراع والبالغ عددهم مليونًا ونصف المليون نسمة، تعرضت للاستغلال من أشخاص عديمي الضمير. وأفادت تقارير بوجود فتيات أُسِرْنَ من مخيمات اللجوء وجرى بيعهن بوصفهن إماءً. والاعتداءات الجنسية والجسدية أمور شائعة. وتتيح المخيمات نفسها أيضًا مجالًا للمتاجرة بالأطفال من الذين خلَّفهم التمرد أيتامًا[9].

وتصعيد العنف خارج نطاق الحدود النيجيرية حفز اهتمامًا دوليًّا بلغ حدًّا، ربما، لم يسبق له مثيل. وأثارت الهجمات التي شهدتها الكاميرون وعمليات الاختطاف

المتكررة -بما فيها عملية اختطاف زوجة نائب رئيس الوزراء، أمادو علي (وأطلق سراحها في شهر أكتوبر/ تشرين الأول)[10]، وعملية الخطف الجماعي للأطفال في شهر يناير/ كانون الثاني- موجةً من الغضب الدولي. وفي وسعي القول إنها خلفت شعورًا بأن الوضع مُلِحٌّ ويقتضي الاستعجال. ولا يشير هذا إلى أن حادثة تشيبوك والحملة التي نجمت عنها وشعارها «أعيدوا فتياتنا» لم يكن لهما صدى حول العالم. ولكن حملات التعاطف عبر وسائط التواصل الاجتماعي ليس في وسعها أن تعيد الفتيات من الأسر، فضلًا عن عجزها عن وضع حدٍّ للتمرد. وعلاوةً على ذلك، اقتصرت عروض تقديم المساعدة ومد يد العون، في الغالب، على الاستخبارات والمراقبة (وسبق لي أن شرحت عبر الفصل السادس من هذا الكتاب مدى صعوبة هذا النوع من التعاون)، وعلى مبادرات مقترحة تضمنت اقتراح تشكيل قوة إقليمية متعددة الجنسيات. بيد أن هذه الفكرة أخفقت ولم تتحقق على أرض الواقع. وهذه القوة، على وجه الخصوص، تم التوافق عليها مرة أخرى في شهر يوليو/ تموز، في الوقت الذي تعهدت فيه نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون بنشر قوات مشتركة قوامها 2800 جندي، وذلك خلال قمة استضافتها بريطانيا.

والأمر الذي تجلى واضحًا حاليًا هو أن المناطق الحدودية التي استخدمتها جماعة بوكو حرام على مدى سنوات بوصفها ملاذات آمنة لها أصبحت ميادين للقتال. وباتت الكاميرون الآن تؤدي دورًا عسكريًا أكثر حسمًا نتيجةً لنشاط جماعة بوكو حرام المتزايد في أراضيها. وتعرَّض الرئيس بول بيا نفسُه للتهديد. ومما لا شك فيه أن الانخراط الكاميروني المتزايد على صعيد مكافحة جماعة بوكو حرام، أثار تدابير وردود أفعال انتقامية من قبل المتشددين، في محاكاةٍ للنمط التصعيدي المعروف الذي تتبعه جماعة شيكاو. وشهد شهر يناير/ كانون الثاني الذي حفل بالأحداث، لأول مرة، نشْرَ قوات أجنبية في الكاميرون دعمًا للقوات المحلية: وكان البرلمان التشادي قد وافق بواقع مائة وخمسين صوتًا دونما اعتراض أو امتناع عن التصويت لمصلحة قرار بإرسال قوات لمساعدة جارتها[11]. ويتوفر هذا التطور -من دون قلب أوضاع الحملة المناهضة للتمرد رأسًا على عقب- على إمكانية الإسهام إسهامًا جوهريًا وقويًا، نظرًا إلى سمعة

الجنود التشاديين بوصفهم مقاتلين صحراويين أشداء سبق لهم أن لعبوا دورًا رئيسًا في مالي إبان تنفيذ عملية سرفال الفرنسية هناك. وبعد مضيّ أسبوعين على انخراط القوات التشادية في المواجهات ضد بوكو حرام، أعلنت تلك القوات أنها أجهزت على مائتي عنصر من المتشددين[12].

وجاء وصول التشاديين، الذين بلغ عددهم ألفي عنصر، متممًا لقرار الكاميرون إضافة عنصر جوي لهذه الاستراتيجية. وفي الواقع، عقب استيلاء جماعة بوكو حرام على معسكر أسيغاسيا العسكري في شهر ديسمبر/ كانون الأول، قرر الرئيس بيا أن الوقت قد حان للبدء في تنفيذ ضربات جوية[13]. وكان هذا النهج قد أثبت جدواه عندما تبنّته القوات النيجيرية.

وبدا أخيرًا أن الجهود الإقليمية بدأت تتعزز وتتضافر عندما صادق الاتحاد الأفريقي على خطة تهدف إلى تشكيل قوة قوية قوامها سبعة آلاف وخمسمائة عنصر، وذلك أثناء انعقاد القمة الأفريقية أواخر شهر يناير/ كانون الثاني. واقتراح تشكيل القوة سريعة الانتشار هذه لمكافحة جماعة بوكو حرام -وهي القوة التي ستضم عناصر من كلٍّ من نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر وبنين- ينتظر تأييدًا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قبل أن يصبح نشر القوات ممكنًا بوصفها جزءًا من قوات أكبر سيصار إلى تشكيلها[14]. وقد يكون أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: كيف يمكن للاتحاد الأفريقي، الذي بادر حتى الآن إلى نشر قوات في كلٍّ من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، أن ينشر مزيدًا من القوات ويوسع مشاركته في هذا المجال؟ ويبدو أن نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إيراستوس موينتشا، يحدوه الأمل في حشد أموال لهذا الغرض من مختلف أرجاء القارة (السوداء) ومن خلال قنوات الأمم المتحدة[15].

وفي خضمّ كل هذا أتساءل: إلى أي حدٍّ يرغب المسؤولون في أبوجا في التدخل الأجنبي حقًّا؟ نيجيريا تفخر بأنها دولة ذات سيادة؛ وهي، بالتأكيد، داخل القارة تعد عملاقًا اقتصاديًّا ودبلوماسيًّا وعسكريًّا. وعلى الرغم من كل ما قيل وكل ما يقال من أن بوكو حرام ليست مشكلة نيجيرية حصرية، فإنه ليس من السهل على نيجيريا أن تتقبل مسألة وجود قوات أجنبية فوق أراضيها. وعلى الرغم من تصاعد العنف وسط

وجود دعوات دولية لاتخاذ تدابير وإجراءات، فقد رفض مستشار الأمن القومي، سامبو دسوقي، وجود حاجة إلى تدخل قوات من الاتحاد الأفريقي أو من الأمم المتحدة، مشيرًا إلى أن الشركاء الإقليميين هم أفضل من يمكن أن يتعامل مع المشكلة (النيجيرية)، كما أشار إلى أنه مع نشر خمسين بالمائة تقريبًا من القوات المسلحة النيجيرية وتكريسهم لمواجهة مشكلة بوكو حرام، يتضح أننا نتعامل مع هذه المسألة بمنتهى الجدية[16].

من بين الجهات الدولية الفاعلة جميعها التي تنظر في أزمة بوكو حرام ـ المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل اقترحت حتى أن يمول الاتحاد الأوروبي تشكيل قوة لمكافحة بوكو حرام ـ[17] تميزت فرنسا ببلوغها مستوًى غير مسبوق من المشاركة في نيجيريا، ولطالما واظبت على أداء دور مهم في أفريقيا الفرنكوفونية (الشطر الناطق بالفرنسية منها). وقد تمثل هذا الواقع حديثًا بالتدخل الفرنسي في مالي في عام 2013، وبما تبع ذلك من إعادة تنظيم للقوات الفرنسية المنتشرة عبر منطقة الساحل، ويتضمن ذلك وجود قواعد لفرنسا في كلٍّ من تشاد والنيجر وبوركينا فاسو، حيث تضم، على الولاء، طائرات مقاتلة من طراز رفال وميراج، وطائرات من دون طيار من طراز ريبرو هارفانج، وقوات خاصة. هذا وتستضيف العاصمة التشادية إنجامينا مقر القيادة العامة لقوة عسكرية قوامها ثلاثة آلاف ومائتا جندي، مكلفة بتنفيذ أضخم عملية عبر المنطقة لمكافحة الإرهاب، وهي العملية التي أُطلق عليها اسم: الكثبان الرملية «برخان»[18].

مستفيدة من تأثيرها وتعززها في مستعمراتها السابقة، عقدت باريس بادئ ذي بدء قمة (مايو/ أيار 2014) لمناقشة النهج الإقليمي في محاربة بوكو حرام، وهي ترسل حاليًا مستشارين عسكريين متمركزين في النيجر إلى مناطق الحدود مع نيجيريا، وتجري طلعات استطلاع جوي على طول الحدود النيجيرية التشادية[19]. ويرجح أن تكون الحكومة الفرنسية لا تزال مترددة في مسألة نشر قوات فرنسية مقاتلة في مواجهة جماعة بوكو حرام (علمًا أن القوات الفرنسية لا تزال ملتزمة بالبقاء في كلٍّ من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى). ومع ذلك فإن مصالح فرنسا الخاصة في البلاد التي

تعرضت لهجمات مثل تشاد والنيجر، والتي شهدت اختطاف رعايا فرنسيين على يد الجماعة (بوكو حرام)، وقلق فرنسا، الذي له مبرراته، من قدرة بوكو حرام وتأثيرها في زعزعة الاستقرار في أرجاء المنطقة كلها، لا في نيجيريا فقط، ومصالح فرنسا في هذه المنطقة، وضمن هذه الظروف تدفعها إلى اتخاذ موقف أكثر وضوحًا. ومن الممكن أيضًا أن يكون قرار تشاد، التدخل في الكاميرون، وقبول الكاميرون بمساعدة أجنبية، قد اتُّخذا بتشجيعٍ من قِبل فرنسا، ويمكن أن ينسحب أيضًا تقويم مماثل على قرار النيجر التعهد بالالتزام بموضوع القوة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام[20]. وللأسف أثار قرار النيجر هذا رد فعل تمثَّل في شن هجمات انتقامية استهدفت تراب النيجر الوطني.

وفي ظل هذه الخلفية والظروف الأمنية السريعة التطور، أُجِّل إجراء الانتخابات العامة ـالتي كانت مقررة بين الرابع عشر والثامن والعشرين من شهر فبراير/ شباط من عام 2015 بعد نقاش حادٍّ دام طويلًاـ مدة ستة أسابيع. وكان عدد من الناس قد طالبوا بتأجيل الانتخابات العامة لأسباب أمنية، وبسبب زعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنها غير قادرة على تسليم بطاقات الناخبين الدائمة لملايين النيجيريين في شمال البلاد الشرقي. وكان مستشار الأمن القومي، الدسوقي، شديد الوضوح خاصة في هذا الإطار[21]. ويبدو أن القرار الذي اتخذته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والقاضي بتأجيل الانتخابات إلى الفترة من 28 مارس/ آذار إلى 11 أبريل/ نيسان، كان منطلقًا من حقيقة أن الجيش كان يكثف جهوده في مكافحة التمرد، ونتيجةً لذلك لم يكن قادرًا على ضمان أمن مراكز الاقتراع. ولكن الأمر المثير للاهتمام هو أن المفتش العام للشرطة، سليما آبا، أعلن أن قواته مستعدة لتوفير الأمن الذي تقتضيه الانتخاباتـوهو في الحقيقة واجب سلك الشرطة لا مسؤولية الجيش. وذُكر سبب آخر، أو نُقل عذر آخر[22]؛ ففي اليوم الخامس من شهر فبراير/ شباط، أُعلم رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، الطاهر جيغا، أن الجيش كان على وشك أن يشن هجومًا كبيرًا على جماعة بوكو حرام يستغرق ستة أسابيع[23]. وبطبيعة الحال كانت بعض الشكوك في محلها؛ فاحتمال أن يؤدي هذا الهجوم الأخير، في غضون ستة أسابيع،

إلى تطبيع التمرد الذي ما انفك يتفاقم على مدى السنتين الأخيرتين، يبدو احتمالًا بعيد المنال. وماذا لو لم يحقق الهجوم نجاحًا؟ إن سلطة لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة مشكوك فيها وفي نزاهتها؛ لأن الجيش يتلاعب بها بالفعل. وفضلًا عن ذلك، فإن الثقة، بصورة عامة، في العملية الديمقراطية معرضة للتهديد، واحتكام الناس إلى الشوارع أمر وارد.

ورحب حزب الرئيس جوناثان، حزب الشعوب الديمقراطية وبعض الأحزاب الصغيرة، بقرار تأجيل الانتخابات، بينما أصيب كثيرون بالإحباط ومنهم حزب مؤتمر كل التقدميين والمرشح الرئاسي، الجنرال المتقاعد محمد بخاري. وأرسلت كذلك رسائل، تعرب عن إصابة مُرسليها بخيبات أمل، من الخارج، بما في ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية[24]. والرئيس جوناثان والحاكم العسكري السابق، محمد بخاري، على وشك خوض أكثر الانتخابات التي تشهدها البلاد دقةً- دورة الانتخابات الأولى التي يمكن أن تقضي في نهاية المطاف إلى كسر احتكار حزب الشعوب الديمقراطية الفوز المتكرر والمستمر بالانتخابات، منذ تبنِّي نظام الحكم الديمقراطي في نيجيريا في عام 1999. وينظر المتشككون إلى مسألة تأجيل موعد الانتخابات بوصفها مناورة سياسية، ترمي إلى منح حزب الشعوب الديمقراطية مزيدًا من الوقت لتحسين مستوى تصنيفه، ولتشويه سمعة محمد بخاري- الذي وُضعت شهادة ميلاده ومؤهلاته الأكاديمية تحت المجهر بالفعل، بوصف ذلك جزءًا من دعوى قضائية مفتوحة ومستمرة ترمي إلى الطعن في مؤهلاته[25].

وبصرف النظر عن كل المكائد التي يمكن أن تُحاك باستمرار في الكواليس، لن يكون الأمر سهلًا على الناخبين؛ فالأمر محصور بين ديكتاتور سابق وبين رئيس فاشل، وإن خيارهم بين مرشح فظيع وآخر -بحسب عنوان مقال نشر في **الإيكونومست**- «أقل فظاعة»[26]. ومن المرجح أن يدفع فشل قيادة الرئيس جوناثان المسيحيين، الذين اعتادوا فيما مضى على التصويت له، إلى التصويت لمحمد بخاري المتحدر من شمال البلاد، الذي على الرغم من أنه كان العقل المدبر لانقلاب عسكري (في الماضي)، وعلى الرغم من وجود مزاعم تافهة تحاول أن تنال من سمعته، اشتُهر بأنه مناهض

عنيد شديد للفساد. ومع ذلك قد ينظر إليه كثير من المسيحيين بوصفه متعصبًا دينيًّا، ويقررون البقاء مع جوناثان[27]. وفي غضون ذلك، تحث جماعة بوكو حرام الناس على مقاطعة الانتخابات[28].

ومما لا شك فيه أن ما سميتُه في الفصل الخامس من هذا الكتاب «تدويل بوكو حرام» قد بلغ حاليًا مستوًى جديدًا كليًّا. لقد تمدد ميدان المعركة بشدة وتجاوز الحدود النيجيرية إلى ما وراءها، وما برح التدخل الأجنبي يتعزز في حملة مكافحة بوكو حرام. وأنا، شخصيًّا، أحاول جاهدةً أن أتوقع بعض الأمور. بطبيعة الحال، بعضي يحدوه الأمل في أن التزامًا أجنبيًّا أكبر ترفده قوة جوية كفيل بأن يؤدي إلى هزيمة بوكو حرام. ومن ناحية أخرى، ليس في وسعي أن أتجنب التفكير في أن مرونة بوكو حرام، وقدرتها على التكيف، ـوهما العاملان اللذان ضمِنا للجماعة البقاء على قيد الحياةـ ما برحا يتطوران ويزدهران على مر السنين. وكل ما تبقى يتمثل في أن نراقب ونرصد كيف سيتقدم الهجوم متعدد الجنسيات الأخير، ونتبيّن إذا ما كان يمكن للمكاسب أن تتوطد وتتعزز. ولنا أن نأمل، أنه عندما تنعقد في نهاية المطاف دورة الانتخابات العامة، أن تمنح النيجيريين أملًا في أن يكون مستقبلهم أقل كآبةً، وأكثر تمشيًا مع وضع نيجيريا بوصفها صاحبة أكبر اقتصاد في القارة.

ملحق

مختارات من التسلسل الزمني للأحداث الرئيسة

ـ القرن الخامس عشر	ملوك الهوسا يعتنقون الإسلام.
ـ 1804	أسامة دان فوديو والفولاني «المحاربان العالمان».
ـ العقد الأول من القرن التاسع عشر	الأسر الفولانية تحل محل ملوك الهوسا. توسع الإمبراطورية شرقًا وجنوبًا. حركات تمرد مناوئة للحكم الإسلامي.
ـ 1902ـ1903	الحقبة الاستعمارية: البريطانيون يتولون أمور مقاليد الحكم بصورة غير مباشرة.
ـ 1960	الاستقلال: السلطة تتحول إلى الجنوب.
ـ 1963ـ1966	الجمهورية الأولى يدشنها عهد الرئيس نامدي أزيكيوي.
ـ 1960ـ1979	المجلس العسكري الأول بقيادة اللواء أغومي- إيرونس، والفريق يعقوبو غوون، والعميد مورتالا محمد، والفريق ألوسيغون أوبوسانجو.
ـ 1967ـ1970	الحرب الأهلية النيجيرية (حرب بيافران).

ـ 1973	اكتشاف حقل نفط نمبي كريك في دلتا النيجر. الطفرة النفطية.
ـ 1978	حركة إزالة الإصلاحية المناهضة للصوفية (جوس) بتمويل من المملكة العربية السعودية.
ـ 1979	شيهو شاجاري انْتُخِبَ رئيسًا.
ـ 1980	حركة ميتاتسين (كانو).
ـ 1983ـ1998	المجلس العسكري الثاني بقيادة اللواء محمدو بوهاري، والجنرال إبراهيم بابا نجيدا، وإرنست شونكان (عودة قصيرة الأمد إلى الديمقراطية في عام 1993)، والجنرال ساني أباتشا، والجنرال عبد السلام «أبو بكر».
ـ العقد الأخير من القرن العشرين	حركة نيجيريا الإسلامية، شيعية.
ـ أواخر العقد الأخير من القرن العشرين	حركة الإحياء الإسلامية، سُنيَّة[1].
ـ 1999	انتهاء الحكم العسكري وانتخاب أولوسيجون رئيسًا جديدًا لنيجيريا.
ـ 1999ـ2001	جرى تبنِّي أحكام الشريعة في اثنتي عشرة ولاية شمالية[2].
ـ 2002	طالبان النيجيرية.
ـ 2003	أنشأ طلاب محمد يوسف جماعة السنة والجماعة (أتباع تعاليم النبي) في ولاية يوبي، بعد ارتحالهم إلى كينيا وإعادة تموضعهم فيها في أعقاب نشوب صراعات بينهم وبين سكان محليين.

- ديسمبر/ كانون الأول 2003	مراكز للشرطة ومبانٍ حكوميةٌ في كاناما وولايات شمالية أخرى تتعرض لهجمات؛ الأمر الذي استدعى تدخُّل الجيش. الباقون من الجماعة، بعد تدخل الجيش، على قيد الحياة عادوا إلى مايدوجوري، أما يوسف فقد سافر إلى المملكة العربية السعودية.
- سبتمبر/ أيلول 2004:	في أعقاب الهجمات التي استهدفت مراكز الشرطة في كلٍّ من غوزا، وباما، وولاية بورنو؛ انسحب المسلحون إلى جبال المندارا بالقرب من الحدود مع الكاميرون.
- 2005_2007	مرحلة تجنيد الكوادر، وجمع التبرعات من قبل حركة بوكو حرام. تعرض يوسف إلى الاعتقال مرات عديدة.
- أبريل/ نيسان 2007	قتل جعفر محمد آدم في كانو.
- 2007	انتخب عمر يارادوا رئيسًا.
- يونيو/ حزيران 2009	يوسف يهدد الحكومة بتنفيذ عمليات انتقامية في أعقاب مقتل بعض أتباعه في بورنو.
- يوليو/ تموز 2009	معركة مايدوجوري، اندلاع انتفاضات في كلٍّ من بورنو، وبوتشي، ويوبي، وغومبي، وكانو، وكاتسينا. ويعتقد أن أكثر من 800 من مسلحي حركة بوكو حرام قُتلوا.
- 30 يوليو/ تموز 2009	إعدام محمد يوسف من دون إجراء محاكمة.
- 5 مايو/ أيار 2010	وفاة الرئيس المسلم عمرو يارادوا. ونائب الرئيس المسيحي، غودلاك جوناثان يؤدي

اليمين الدستورية، بوصفه الرئيس الجديد للبلد خلفًا له، في اليوم اللاحق.

- يونيو/ حزيران 2010 أبو بكر شيكاو يعلن عبر شريط فيديو أنه الزعيم الجديد لحركة بوكو حرام.

- سبتمبر/ أيلول 2010 عملية هروب من سجن بوتشي. ويعتقد أن ما لا يقل عن مائة سجين من السجناء السبعمائة الذين فروا من السجن أثناء الهجوم ينتمون إلى حركة بوكو حرام.

- 24 ديسمبر/ كانون الأول 2010 هجمات تستهدف كنائس في كل من مايدوجوري، وجوس تطلق شرارة موجة من العنف الطائفي.

- 8 أبريل/ نيسان 2011 الإعلان عن تولّي غودلاك جوناثان مهام الرئاسة في نيجيريا، والانتخابات تستتبع أعمال عنف في الشمال.

- 12 مايو/ أيار 2011 العاملان البريطاني كريس مكمانوس والإيطالي فرانكو لامولينارا يختطفان في ولاية كيبي. وتبنت الهجوم لاحقًا منظمة «القاعدة في بلاد ما وراء الساحل».

- 15 يونيو/ حزيران 2011 تأسيس قوة المهام العسكرية المشتركة لعمليات استعادة النظام.

- 16 يونيو/ حزيران 2011 الهجوم الانتحاري الأول في تاريخ نيجيريا يستهدف مركز قيادة الشرطة في أبوجا.

- يوليو/ تموز 2011 اتهام خمسة ضباط شرطة بقتل محمد يوسف.

- أغسطس/ آب 2011 الإعلان عن أول هجوم تشنه حركة بوكو حرام في ولاية أداماوا، وتستهدف به مصارف ومراكز شرطة.
- 26 أغسطس/ آب 2011 مقتل خمسة وعشرين شخصًا وإصابة أكثر من مائة بجراح من جرّاء هجوم انتحاري استهدف مبنًى تابعًا للأمم المتحدة في أبوجا.
- سبتمبر/ أيلول 2011 أُردِيَ باباكورفوغو، صهر يوسف، قتيلًا عقب إطلاق النار عليه فيما كان يتوسط في مفاوضات انعقدت بين الرئيس السابق أولوسغون أوباسانجو وبين الجماعة (حركة بوكو حرام).
- نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 لقي أكثر من 150 شخصًا مصرعهم في أعقاب سلسلة من الهجمات في يوبي.
- 22 ديسمبر/ كانون الأول 2011 تفجيرات متعددة وهجمات بأسلحة نارية (خفيفة) عبر ولايتي بورنو ويوبي.
- 25 ديسمبر/ كانون الأول 2011 هجمات انتحارية على كنيسة سانت ثيريسا الكاثوليكية في ميدولا، ولاية النيجر، في كلٍّ من داماتورو وجوس.
- 31 ديسمبر/ كانون الأول 2011 إعلان حالة الطوارئ، في ولايات بورنو، والنيجر، وبلاتو، ويوبي. وإغلاق الحدود الشمالية مؤقتًا.
- يناير/ كانون الثاني 2012 حركة (بوكو حرام) توجه إنذارًا أخيرًا إلى المسيحيين، تحثهم فيه على مغادرة الشمال في مدة أقصاها ثلاثة أيام.
- يناير/ كانون الثاني 2012 الرئيس جوناثان يعرب عن مخاوفه من أن تكون بوكو حرام قد تسللت إلى فروع تابعة للحكومة.

ـ يناير/ كانون الثاني 2012	المهندس الألماني إدغار فريتز روباخ اختطف في كانو وقتل لاحقًا (في مايو).
ـ يناير/ كانون الثاني 2012	شُنَّت هجمات متعددة في كانو أسفرت عن مقتل 250 شخصًا، وفرار ما بين 50 سجينًا ومائة سجين من سجن في كانو.
ـ مارس/ آذار 2012	عملية بريطانية نيجيرية مشتركة فاشلة لتحرير رهائن تتمخض عن مقتل الرهينتين، كريس مكمانوس، وفرانكو لامولينارا، فضلًا عن عدد من الأشخاص ساد اعتقاد لاحقًا أنهم أعضاء في حركة أنصارو.
ـ 8 أبريل/ نيسان 2012	هجوم انتحاري في كادونا يوم الأحد: عيد الفصح.
ـ 8 أبريل/ نيسان 2012	يعتقد أن جماعة بوكو حرام أعدمت المتحدث باسمها «أبو القعقاع الثاني».
ـ 26 أبريل/ نيسان 2012	تفجير «هذا المبنى» في أبوجا ومبنى في كادونا يستضيف وكالات إعلام عديدة.
ـ 21 يونيو/ حزيران 2012	وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تعلن «أبو بكر شيكاو، وآدم كمبارا، وخالد البرناوي إرهابيين عالميين خطيرين».
ـ سبتمبر/ أيلول 2012	بوكو حرام تشرع في نسف أبراج الهاتف المحمول في شمال نيجيريا.
ـ سبتمبر/ أيلول 2012	أعلنت قوى المهام المشتركة لعمليات استعادة النظام مقتل زعيم حركة بوكو حرام «أبو بكر» يولا، واعتقال 156 مسلحًا في أداماوا.

- 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 مقتل ثلاثة عمال صينيين في مايدوجوري.
- 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 أعلنت قوى المهام المشتركة لعملية استعادة النظام مقتل «أبو بكر» شيكاو.
- 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 هجوم يستهدف كنيسة سانتاريتا في كادونا فيحفز مطالبات مسيحية بالقيام بأعمال انتقامية ضد المسلمين.
- نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 المملكة المتحدة تعلن أن حركة «أنصارو» خارجة على القانون ومحرومة من حمايته.
- نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 منظمة العفو الدولية تصدر تقريرًا توثق فيه انتهاك حقوق الإنسان من قِبل قوات الأمن النيجيرية.
- 20 ديسمبر/ كانون الأول 2012 اختطاف فرنسيس كولومب، مهندس فرنسي يعمل في كاستينا، من قبل حركة «أنصارو».
- يناير/ كانون الثاني 2013 فرنسا تشرع في إطلاق عملية سرفال في مالي، حيث يعتقد أن كوادر حركتي بوكو حرام و«أنصارو» موجودون فيها، وينفذون عمليات إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا.
- يناير/ كانون الثاني 2013 حركة «أنصارو» تشن هجومًا في ولاية كوجي يستهدف قوات نيجيرية متوجهة إلى مالي.
- فبراير/ شباط 2013 عمال يعملون ضمن حملة تطعيم ضد شلل الأطفال، إلى جانب ثلاثة أطباء كوريين شماليين قتلوا في بوتيسكوم، ويشتبه في أن حركة بوكو حرام كانت وراء العملية.

- 16 فبراير/ شباط 2013 حركة «أنصارو» تختطف سبعة أجانب يعملون في شركة بناء لبنانية اسمها ستراكو في بوتشي، ويُعدمون في العاشر من شهر مارس من عام 2013.
- فبراير/ شباط 2013 اختطاف أسرة فرنسية في شمال الكاميرون. وحركة بوكو حرام تعلن لاحقًا مسؤوليتها عن العملية. وإطلاق سراح أفراد الأسرة السبعة في شهر أبريل من عام 2013.
- 7 مارس/ آذار 2013 زيارة الرئيس جوناثان الأولى إلى مايدوجوري. وقوات الأمن تحبط مؤامرة كانت تستهدف إسقاط الطائرة الرئاسية.
- 18 مارس/ آذار 2013 تفجير في سابون غاري من ولاية كانو يسفر عن مصرع أكثر من سبعين شخصًا.
- أبريل/ نيسان 2013 الرئيس جوناثان يشكل اللجنة الرئاسية للحوار واستعادة السلام في شمال شرق البلاد، لاستكشاف مدى إمكانية الصفح عن بوكو حرام وإصدار عفو عام عن عناصرها. وتعيين وزير المهام الخاصة، تانيمو توراكي رئيسًا لها.
- 11 أبريل/ نيسان 2013 شيكاو يرفض أي عفو محتمل.
- 16ـ17 أبريل/ نيسان 2013 أكثر من 185 شخصًا يلقون حتفهم نتيجة اشتباكات بين بوكو حرام وبين قوى المهام المشتركة لعملية استعادة النظام في باجا، ولاية بورنو. ودُمرت بيوت زاد عددها على 2200 بيت. وتعرضت قوى الأمن لانتقادات حادة بسبب استعمالها القوة المفرطة وغير المتكافئة.

- 14 مايو/ أيار 2013 الرئيس جوناثان يعلن حالة الطوارئ في بورنو، ويوبي، وأداماوا، وينشر أكبر فرقة عسكرية على الإطلاق منذ زمن نشوب الحرب الأهلية.
- مايو/ أيار-يونيو/ حزيران 2013 ظهور قوى المهام الخاصة المدنية.
- يونيو/ حزيران 2013 نيجيريا تعلن أن حركتي بوكو حرام و«أنصارو» خارجتان على القانون، وتفرض حظرًا عليهما.
- يوليو/ تموز 2013 المملكة المتحدة تعلن أن حركة بوكو حرام خارجة على القانون.
- 6 يوليو/ تموز 2013 مقتل ما لا يقل عن 25 تلميذًا في هجمات مرتبطة بحركة بوكو حرام استهدفت مدرسة في مامودو، ولاية يوبي.
- أغسطس/ آب 2013 الفرقة السابعة حديثة التشكيل والتابعة للجيش تحل محل قوى المهام العسكرية المشتركة لعملية استعادة النظام في الحملة المناوئة للتمرد والمناهضة لبوكو حرام.
- أغسطس/ آب 2013 القيادة العامة المركزية للدفاع تعلن أنه ألقي القبض على أكثر من 1000 مسلح في الأشهر الثلاثة السابقة.
- أغسطس/ آب 2013 الجيش يدعي أن شيكاو لقي حتفه في أعقاب اشتباكات مع قوى المهام العسكرية المشتركة في غابة سامبيسا.
- سبتمبر/ أيلول 2013 شيكاو يظهر في شريط فيديو.
- 28 سبتمبر/ أيلول 2013 مقتل أربعين طالبًا في هجوم شنته حركة بوكو حرام واستهدفت فيه كلية الزراعة في غوجبا من ولاية يوبي.

- 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 حركة بوكو حرام تختطف الكاهن الفرنسي الأب جورج فاندنبو في شمال الكاميرون، ويفرج عنه في شهر ديسمبر من السنة نفسها.
- نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 تمديد حالة الطوارئ ستة أشهر أخرى.
- 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تعلن أن حركتي بوكو حرام وأنصارو «منظمتان أجنبيتان إرهابيتان».
- ديسمبر/ كانون الأول 2013 مسلحون يهاجمون مطار مايدوجوري وقاعدة عسكرية جوية ويدمرون طائرتي هليكوبتر.
- ديسمبر/ كانون الأول 2013 كندا تصنف بوكو حرام منظمةً إرهابية.
- يناير/ كانون الثاني 2014 الرئيس جوناثان يستبدل وزير الدفاع وقادة الجيش والبحرية والقوى الجوية.
- فبراير/ شباط 2014 انتحاريون من كوادر حركة بوكو حرام يشنون هجومًا كبيرًا في مدينة باما الشمالية.
- 14 مارس/ آذار 2014 إعدام أكثر من 600 سجين من دون محاكمة في أعقاب هجوم شنته حركة بوكو حرام على ثكنات في جيوا وسجن في ولاية بورنو.
- 4 أبريل/ نيسان 2014 جماعة بوكو حرام تختطف كاهنين إيطاليين وراهبة كندية في شمال الكاميرون. ويطلق سراحهم في الأول من شهر يونيو/ حزيران.
- أبريل/ نيسان 2014 في أعقاب إجراء عملية استبدال لهيكلية الأسعار المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي النيجيري، نيجيريا تحل محل جنوب أفريقيا بوصفها الدولة

	الأفريقية صاحبة أكبر اقتصاد بين الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.
ـ 14 أبريل/ نيسان 2014	جماعة بوكو حرام تختطف 300 تلميذة تقريبًا في تشيبوك من ولاية بورنو. ويستتبع ذلك احتجاجات وحملة استنكار عالمية عبر الشبكة العنكبوتية. وتعرب كلٌّ من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، وإسرائيل وكندا عن دعمها لنيجيريا في مواجهة هذه العملية.
ـ 14 أبريل/ نيسان 2014	لقي 88 شخصًا مصرعهم عقب تفجير جماعة بوكو حرام قنبلتين في أبوجا.
ـ أبريل/ نيسان 2014	استمرار عمليات القتل الجماعي في ولاية بورنو.
ـ 2 مايو/ أيار 2014	سيارة مفخخة تنفجر على بعد 200 متر فقط من الموقع الذي تعرض لهجوم 14 أبريل من عام 2014.
ـ 7ـ9 مايو/ أيار 2014	أبوجا تستضيف المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بأفريقيا.
ـ مايو/ أيار 2014	شيكاو يظهر عبر شريط فيديو زاعمًا أن الفتيات المسيحيات اللواتي اختُطفن في تشيبوك أرغمن على اعتناق الإسلام، ومهددًا ببيع بعضهن. وطالب بإجراء عملية تبادل للسجناء والأسرى؛ الأمر الذي رفضته الحكومة.

ـ مايو/ أيار 2014	تمديد العمل بأحكام حالة الطوارئ المعلنة في كلٍّ من يوبي، وبورنو، وأدماوا.
ـ مايو/ أيار 2014	باريس تستضيف مؤتمر قمة إقليمية تتعلق بالأمن في نيجيريا؛ وذلك لوضع استراتيجية مضادة لبوكو حرام.
ـ 1ـ3 يونيو/ حزيران 2014	مقتل أكثر من 200 شخص في منطقة غوزا.
ـ 8 يونيو/ حزيران 2014	أول هجوم انتحاري تنفذه أنثى في نيجيريا يضرب ولاية غومبي.
ـ 8 يونيو/ حزيران 2014	الحاكم السابق للبنك المركزي وأحد منتقدي الحكومة، لاميدو سنوسي، يسمى أميرًا لكانو، ثاني أرفع رتبة لسلطة إسلامية في نيجيريا.
ـ 12 يونيو/ حزيران 2014	نيجيريا، وتشاد، وبنين، والنيجر، والكاميرون ـبدعم من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنساـ تتفق على تشكيل وحدة استخبارات إقليمية لمحاربة حركة بوكو حرام بالاشتراك مع دوريات متعددة الجنسيات على طول الحدود.
ـ يونيو/ حزيران 2014	اختطاف ستين امرأة وطفلًا تقريبًا من قرى على امتداد بورنو.
ـ 25 يونيو/ حزيران 2014	هجوم بالقنابل على مركز تسوُّق شعبي في ووسي التابع لولاية أبوجا يسفر عن مقتل ما لا يقل عن 21 شخصًا. وفي لاغوس، مسلحون يشنون هجومًا على مخزن للوقود.
ـ يونيو/ حزيران 2014	قمة متابعة في لندن.

- 29 يونيو/ حزيران 2014 مقتل عشرات الأشخاص في قرى قريبة من تشيبوك التابعة لولاية بورنو.
- 21 يوليو/ تموز 2014 حركة بوكو حرام تسيطر على دامبوا التابعة لولاية بورنو.
- 23 يوليو/ تموز 2014 لقي ما لا يقل عن 82 شخصًا مصرعهم في تفجيرات بالقنابل في كادونا.
- 27 يوليو/ تموز 2014 جماعة بوكو حرام تختطف زوجة نائب رئيس وزراء الكاميرون وتقتل ثلاثة أشخاص.
- 30 يوليو/ تموز 2014 اعتقال عنصرين من كوادر حركة بوكو حرام مع فتاة عمرها عشر سنوات ترتدي حزامًا ناسفًا في كاتسينا.
- 24 أغسطس/ آب 2014 شيكاو يعلن إقامة الخلافة الإسلامية في غوزا التابعة لولاية بورنو.

الهوامش

1- مقدمة

1 «أزمة بوكو حرام النيجيرية: كثير من القتلى في دامبوا». بي بي سي نيوز، 18 يوليو/ تموز 2014. انظر الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-283746

2 نيجيريا «(العنف العرفي والديني) الأمن الإنساني، بيانات الصراع المسلح». للاطلاع، السابع من مايو/ أيار 2014. انظر الرابط:

https://acd.iiss.org/

3 الرسم البياني 3. الوفيات التراكمية الناجمة عن أعمال العنف أسبوعيًا في نيجيريا من قِبل مرتكبي الجرائم، التعقب الأمني في نيجيريا. للاطلاع 24 أغسطس/ آب 2014. انظر الرابط:

http://www.cfr.org/nigeria/nigeria-security-tracker/p29483

ملاحظة عن البيانات: التعقب الأمني النيجيري بدأ بتسجيل الوفيات منذ تولّي الرئيس جوناثان الحكم في التاسع والعشرين من مايو/ أيار 2011.

4 نيجيريا «(العنف العرقي-الديني) - الأمن الإنساني»، يوليو/ تموز 2014 قاعدة بيانات الصراع المسلح، أغسطس/ آب 2014. انظر الرابط:

https://acd.iiss.org/en/con#icts/nigeria-ethnoreligious-violence-4494

5 مايكل أولغبود. نيجيريا: NEMA_400,000 شخص شُرِّدوا داخليًا في الشمال الشرقي، هذا اليوم، الرابع عشر من أغسطس/ آب 2014. انظر الرابط:

http://allafrica.com/stories/201408141400.html

6 مات إيغان. «بوكو حرام تهدد المستقبل الاقتصادي لنيجيريا». سي إن إن موني، الثاني عشر من مايو/ أيار 2014. انظر الرابط:

http://money.cnn.com/2014/05/12/investing/nigeria-kidnappinginvesting/

7 تجدر الإشارة إلى أن صناعة النفط في نيجيريا تتأثر بمشكلات خطيرة تتدرج من تردٍّ بيئي شديد إلى التشدد والفساد. ومن بين الأمور الرئيسة المتعددة، على الرغم من إنتاج مليونَيْ برميل من النفط الخام يوميًا، فإن البنية التحتية للنفط المحلي غير قادرة على تكرير النفط الخام، حيث إن المصافي الأربع الموجودة تعمل بما يقارب ثلاثًا وعشرين بالمائة من طاقتها الإنتاجية؛ لذا فإن معظم النفط الخام المنتَج في نيجيريا يُصدر، وعلى الحكومة أن تستورد الوقود وتدفع أموالًا للمستوردين حتى تبقي أسعار الوقود منخفضة. وأعلن الرئيس جوناثان غودلاك في الأول من يناير/ كانون الثاني 2012 رفع الدعم عن الوقود (هذا الإجراء الجديد، الذي حاولت الإدارات السابقة اتخاذه لكن سدًى، أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود من 65 نيرة (0.64$) للتر الواحد إلى 140 نيرة (0.89$) في محطات البترول، ومن 100 نيرة (0.64$) إلى 200 نيرة (1.28$) في السوق السوداء) متباكية على التكاليف الباهظة لهذه العملية تم صرف 1.3 تريليون نيرة مقابل 248 بليون، وهو المبلغ المقرر وفق الميزانية. أثار هذا الإعلان إضرابات استغرقت أسبوعًا في أنحاء البلاد، حيث أُحبط المواطنون من جرّاء عدم قدرة جوناثان على تحديد المشكلات التي تسبب الإنفاق العالي-بالتحديد الفساد وسوء الإدارة- واقترح بدلًا من ذلك إلغاء الدعم، وكان هذا كفيلًا بتقويض حياة الفرد النيجيري المتوسط الدخل. (مسح استراتيجي 2012. العرض السنوي لشؤون العالم، أوكسون: روتلدج، 2012، الصفحتان 279-380).

8 التطور، الذي كان في قيد النقاش لبعض الوقت، كان ممكنًا من خلال إعادة تشكيل أساس للناتج المحلي الإجمالي-المعلق وإنجازه منذ عام 1996 - والذي يتضمن الآن قطاعات اقتصادية مثل تقنيات المعلومات، والخطوط الجوية، والاتصالات، والموسيقى، والمبيعات عن طريق الشبكة العنكبوتية والإنتاج السينمائي. وبإجمالي ناتج محلي قدره 509 مليارات دولار لعام 2013، حلت نيجيريا محل جنوب أفريقيا 370.3 مليار دولار، واحتلت المرتبة الأولى بوصفها صاحبة أكبر اقتصاد في القارة، على الرغم من أن متوسط دخل الفرد الجنوب أفريقي يعادل ثلاثة أضعاف دخل الفرد النيجيري، وتوزيع الثروة بين شعوب غرب أفريقيا غير متكافئ على الإطلاق. ركيور باتيل نيجيريا الرقم 1 في أفريقيا بحلول عام 2014. بيوندبركس فايننشال تايمز الثامن من فبراير/ شباط 2012. الرابط:

http://blogs.ft.com/beyond-brics/2012/02/08/nigeria-no-1-in-africa-by-2014/)

9 الرقم الجديد في أفريقيا «عالم الاقتصاد» 12 أبريل/ نيسان 2014. الرابط:

http://www.economist.com/news/leaders/21600685-nigerias-suddenly-supersized-economyindeed-wonder-so-are-its-still-huge

10 كوسيلة للمقارنة: جنوب أفريقيا (59)، النيجر (59)، غانا (60)، أفغانستان (60)، المملكة المتحدة (81). (منظمة الصحة العالمية، متوسط العمر المتوقع عند الولادة. كلا الجنسين 2012. للاطلاع أغسطس/ آب 2014 الرابط:

http://gamapserver.who.int/gho/interactive_charts/mbd/life_expectancy/atlas.html)

11 «ارتفاع نسبة النيجيريين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 61٪». 3/ فبراير/ شباط 2012. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-17015873

12 هذا انعكاس لحقيقة أن تنمية صناعة البترول بدءًا من خمسينيات القرن العشرين قد جرت على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى جميعها، وقد أوجدت فرص عمل أقل من المتوقع وسببت انحدارًا حادًّا في الصادرات الزراعية بدءًا من الستينيات من القرن العشرين. في بداية عام 2013 اتهم الاتحاد النيجيري لغرف التجارة والصناعة والمناجم والزراعة قطاع النفط بقتل الاقتصاد، وأشار إلى أن «احتلال قطاع النفط (البترودولار) مكانة بارزة في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي سبَّبَ تشوهًا في قطاعي الاقتصاد والتصنيع

الزراعي». (زكريا أدارامولا، نيجيريا: يقول ناكسي إن قطاع النفط يقتل الاقتصاد. في صحيفة **الديلي ترست** في 13 فبراير/ شباط 2013. انظر الرابط:

http://allafrica.com/stories/201302130929.html)

13 جون أغنتيد، «العقد الاجتماعي: في أي طريق نيجيريا؟». **الأمّة**، في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2013. انظر الرابط:

http://thenationonlineng.net/new/social-contract-waynigeria/

14 ثماري هوجن وفيكتور بطرس ذي لوكست إفكت: **لماذا تتطلب نهاية الفقر نهاية العنف؟**، مطابع جامعة أكسفورد: نيويورك 2014.

15 المرجع نفسه، الصفحة 181.

16 «نيجيريا: المشهد الرهيب يورّط الجيش في جرائم حرب» منظمة العفو الدولية في الخامس من أغسطس/ آب 2014. انظر الرابط:

http://www.amnesty.org/en/news/nigeriagruesome-footage-implicates-military-war-crimes-2014-08-05

«بوكو حرام والجيش النيجيري كلاهما متهم بارتكاب جرائم حرب مع تصاعد الصراع». **الإندبندنت**، 5 أغسطس/ آب 2014 انظر الرابط:

http://www.independent.co.uk/news/world/africa/boko-haram-and-nigerian-military-both-accused-of-warcrimes-as-con#ict-escalates-9649909.html

17 علا أودو وساني تكرو مينا إيبه، «بوكو حرام: الجنود النيجيريون يطلقون النار على عربة قائد وحدة عسكرية». صحيفة **بريميوم تايمز**: تمرُّد تجلّى في إطلاق جنود نيجيريين النار. 14 مايو/ أيار 2014. انظر الرابط:

https://www.premiumtimesng.com/news/160762-boko-harammutiny-nigerian-soldiers-shoot-commanding-o%cers-vehicle.html

18 «أزمة بوكو حرام: جنود نيجيريون «تمرُّد بشأن السلاح»». بي بي سي نيوز، في التاسع عشر من أغسطس/ آب 2014. انظر الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-28855292

19 أولاديون جوي باتريك وأميمو فيلكس «تأثير بوكو حرام في الحضور المدرسي في شمال نيجيريا». **مجلة التعليم البريطانية** في 1 (2) ديسمبر/ كانون الأول من عام 2013. انظر الرابط:

http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/E$ect-of-Boko-Haram-on-School-Attendance-in-Northern-Nigeria.pdf

20 فاروق تشوذيا «أزمة بوكو حرام: هجوم الانتحاريات النيجيريات». بي بي سي نيوز، في السادس من أغسطس/ آب 2014. انظر الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-28657085

21 بأكثر من 165 مليون نسمة تُعَدّ نيجيريا البلد الأكثر ازدحامًا سكانيًّا في القارة كلها، وتشكّل تقريبًا 50٪ من عدد سكان غرب أفريقيا. وهي أيضًا دولة متعددة الأطياف بأكثر من 250 جماعة عرقية، وتقريبًا 250

لغة، والسكان موزعون بالتساوي تقريبًا ما بين مسلمين متركزين أساسًا في الشمال، ومسيحيين معظمهم في الجنوب.

22 «أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى»، التوازن العسكري 114 (1)، روتلدج: أبنغدون 2014، الصفحات من 451_3.

23 مصطلح «إسلاموي» (بوصفه اسمًا وصفة) يُستخدم في الكتاب ليدل على جماعات أو حركات أو أفراد للإسلام السياسي، ويوصف أيضًا بالإسلام السياسي أو النشاطية الإسلامية، وليست بالضرورة موازية للعنف أو التشدد، بل تدل على سلسلة متعددة الأطياف ومتنوعة من الحركات مثل طالبان وحزب التحرير والقاعدة التي تجعل الإسلام في صلب أيديولوجيتها السياسية (تعريف تريفو رستانلي: «**الإسلاموية، الإسلامي، الإسلاموية المتشددة، الإسلاموي» رؤى في تاريخ العالم وفي الأحداث الجارية**، يوليو/ تموز 2005). الأخير في الحقيقة تدمغه أحكام شرعية مأخوذة من القرآن والسنة (نصوص الإسلام المقدسة) تزامنت نهضة الإسلام السياسي في القسم الأخير من القرن العشرين مع رغبةٍ لدى كثير من الإسلامويين بالرجوع إلى الشريعة. القانون المقدس للاطلاع (زيباري حسيني، **الفقه التقليدي، الأخلاقيات المعاصرة والعدالة بين الجنسين**»؛ وأيضًا انظر: كاري فوغت ولينا لارسن وكريستيان مو (محررون)، **اتجاهات جديدة في الفكر الإسلامي**، لندن/ نيويورك: آي بي تريس، الصفحتان 78 و79). نظر العالم الغربي إلى الإسلام السياسي باهتمام أكبر، وعلى الرغم من ظهور هذا المفهوم المرتبط بالإسلام الشيعي وبالثورة الإيرانية في عام 1979، فإن الإسلام السنّي وأشكاله الكثيرة المتناحرة على وجه العموم هي التي تشغل الحكومات الغربية أكثر. مع ذلك، فإنه من الخطأ غالبًا أن ترى كل أشكال الإسلام المتشدد على أنها راديكالية متطرفة وتهدد الغرب. وعلى العكس تمامًا، الأنماط السياسية والتبشيرية موجودة بالإضافة إلى الجهاديين الملتزمين بالعنف (فهم الإسلام المتشدد) تقرير الشرق الأوسط شمال أفريقيا رقم 37، مجموعة الأزمات الدولية، الثاني من مارس/ آذار 2005. انظر الرابط:

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Understanding%20Islamism.pdf)

2- الإسلام في نيجيريا: خلفية تاريخية

1 إسحاق سفنسون، «القتال مع الإيمان: الدين وحل النزاع في الحروب الأهلية»، **مجلة حل النزاعات** 51 (6) (ديسمبر/ كانون الثاني، 2007)، الصفحات 930_949.

2 «بوكو حرام نيجيريا ترفض فكرة جوناثان في العفو»، بي بي سي نيوز، أبريل/ نيسان 2013. انظر الرابط:
http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-22105476

3 فيمي إبراهيم، حرب بوكو حرام «العادلة» نقد ورأي، الإرهاب، اتحاد الأبحاث والتحليل، بيشام للنشر، 2013. انظر الرابط:

http://www.trackingterrorism.org/article/boko-harams-just-war-critique-and-opinion

4 توبين فالولا، **العنف في نيجيريا: أزمة السياسة الدينية والأيديولوجيات العلمانية**، روشستر، نيويورك: مطابع جامعة روشستر، 2009.

5 المرجع نفسه.

6 ناثانيال دومينيك دانجيبو، «الأصولية الإسلامية والعنف الطائفي: أزمات «الميتاتسين» و«بوكو حرام» في شمال نيجيريا». برنامج دراسات السلام والصراع، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة إيبادان، 2009 صفحة 3.

7 نيكولا فان دي وال، «تاريخ نيجيريا»، «الإيمان والسياسة في نيجيريا: نيجيريا بوصفها دولة محورية في العالم الإسلامي»، **الشؤون الخارجية**، نوفمبر/ ديسمبر ت2/ ك1 2008. انظر الرابط:

http://www.foreigna$airs.com/articles/64593/nicolas-van-de-walle/a-historyof-nigeria-faith-and-politics-in-nigeria-nigeria-as-a-

8 والتر فان بيك «النقاء والكفاية السياسية: الجهاد الفولاني وإمبراطوريته» موتون: برلين، 1988. انظر الرابط:

https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/9002/ASC_1241507_152.pdf

9 يوهانس هارنيشفيغر «الدقرطة والشريعة الإسلامية: صراع الشريعة في نيجيريا»، فرانكفورت/ نيويورك: كامبوس. 2008 صفحة 42.

10 رسالة مفتوحة من بوكو حرام، آب/ أغسطس 2011 أعاد نشرها مراسلو صحارى، «بوكو حرام: لماذا أضربنا في كانو»، مراسلو صحارى 22 يناير/ كانون الثاني 2012. انظر الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/boko-haram-whywe-struck-kano(blockcapitalsintheoriginal)

11 يمكن أن يعود أصل الحركة الوهابية إلى الأيديولوجية الإسلامية التي تشكلت في شبه الجزيرة العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التي ركزت على تعاليم محمد عبد الوهاب. والوهابية ترفض الحكام والعلماء والتقليديين وتؤكد على التوحيد وتهدف إلى تطهير الإسلام. وبينما ترفض هذه الحركة كل أشكال العبادة التقليدية وترى أن المسلمين الآخرين خارج الإسلام، فإنها تشجع المؤمنين على صياغة تحليلهم الخاص للنصوص المقدسة بصرف النظر عن معرفتهم اللاهوتية أو مستوى فهمهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد أكثر الجوانب المتعلقة بالوهابية إثارةً للجدل هو الإيمان ـفيما بين أكثر العناصر تطرفًاـ بأن إصلاح الإسلام يمكن أن يتحقق من خلال وسائل العنف، وهو إيمان مترافق بنزعة أو رغبة في استخدام آيات مختارة من القرآن لتبرير الأيديولوجية الراديكالية (المنحرفة عن التقليد الإسلامي في التسامح) «الراديكالية أو التطرف الإسلامي: جذورها الوهابية وممثلها الحالي»، المجلس الإسلام الأعلى في أمريكا، للاطلاع في 28 أغسطس/ آب 2014. الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/boko-haram-whywe-struck-kano(blockcapitalsintheoriginal)

تستخدم الوهابية عادةً اليوم لتدل على السلفية السنية في السعودية.

12 والتر فان بيك «النقاء والكفاية السياسية: الجهاد الفولاني وإمبراطوريته» موتون: برلين، 1988. انظر الرابط:

https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/9002/ASC_1241507_152.pdf pp. 155-6

13 جوناثان هيل، «الصوفية في شمال نيجيريا: القوة المناهضة الراديكالية»، 2010 الصفحة 15. انظر الرابط:

http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pd%les/pub989.pdf

14 فان بيك، **النقاء والكفاية السياسية**، الصفحتان 157ـ158.

15 ف. ه. المصري، «حياة شيهو عثمان دان فوديو قبل الجهاد»، مجلة المجتمع السياسي لنيجيريا 2 العدد 4 (ديسمبر/ كانون الأول 1963) الصفحة 442.

16 فان بيك، **النقاء والكفاية السياسية**، الصفحتان 157ـ158.

17 آسا أوكوث، **تاريخ أفريقيا: المجتمعات الأفريقية وتأسيس الحكم الاستعماري، 1800ـ1915**، نيروبي/ كامبالا/ دار السلام: الناشرون الثقافيون الشرق أفريقيون 2006 الصفحة 2ـ3.

18 المرجع نفسه.

19 هارنيشفيغر، **الديمقراطية والشريعة الإسلامية**، الصفحتان 43ـ44.

20 فرانك سالمون، **الهوسا في نيجيريا**، لانهام، ميريلاند: Press of Univeristy مطابع جامعة أمريكا. 2010 ص111.

21 مارتن ز.نيوما، **السيطرة البدوية في يولا (أداماوا القديمة)، 1809ـ1902**، بامندا: لانفا، 2012 ،RPCIG، الصفحة 54.

22 شارلوت أ.كوين وفردويك كوين، **الفخروالإيمان والخوف: الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**، أكسفورد/ نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2003، الصفحة 21.

23 هارنيشفيغر، **الدقرطة والشريعة الإسلامية**، الصفحتان 45ـ46.

24 الجماعات العرقية، **كتاب حقائق العالم**، 2013ـ2014.

واشنطن العاصمة: وكالة الاستخبارات المركزية، 2013. الرابط:

https://www.cia.gov/library/publications/theworld-factbook/»elds/2075.html

25 هارنيشفيغر، **الدقرطة والشريعة الإسلامية**، الصفحة 49.

26 ساردونا سوكوتو، 1949، اقتباسًا من مارتن ميرديث، **حالة أفريقيا**، لندن: المطبعة الحرة، 2005 صفحة 75.

27 غزا حاكم مصر محمد علي ـ الوالي التابع للإمبراطورية العُثمانية ـ السودان عام 1822. بالسيطرة على السودان أُجبر الرجال على التجنيد في الجيش المصري، وفرضت مصر ضرائب ضخمة على السودانيين، وسيطرت على الجارة المحلية، واستعبدت كثيرًا من السكان المحليين. وسرعان ما أصبح العمل الأخير ميزة لا تتجزأ من الاقتصاد المحلي، وفي عام 1863 تزامن وصول الحاكم المصري الجديد إسماعيل مع بداية انطلاقة حملة مناهضة للعبودية، وكُثفت فيما بعد بواسطة الجنرال تشارلز جوردون الذي عُيّن حاكمًا للسودان بعد عقد من الزمن. ومنذ ذلك الحين، قررت لندن توسيع حضورها في المنطقة رغبةً منها في حماية مصالحها في قناة السويس وفي جعل الحكومة المصرية تسدد قروضها. ولكن القادة السودانيين العرب ساووا بين التدخل البريطاني وبين المحاولة المسيحية لتقويض الدور المهيمن الذي يشغله المسلمون العرب. هذا الاستياء سرعان ما تحوّل إلى صرخة لبدء الحرب المقدسة؛ ففي عام 1881، لقب رجل الدين الإسلامي السوداني محمد أحمد نفسه بالمهدي، وشكّل جيشًا لمحاربة مصر وبريطانيا. وعانت القوات المصرية ـ البريطانية المشتركة إصابات كثيرة، بما في ذلك ذبح الجنرال جوردون قائد القوات المصرية ـ البريطانية مع الحامية الأنجلومصرية التي تحمي الخرطوم. وسط احتجاج شعبي عام عارم طالبهم بالعودة إلى بلدهم، أخلى البريطانيون السودان ليعودوا في عام 1889. في ذلك الوقت، ضعفت الحركة المهدية بسبب الاقتتال بعد موت أحمد في عام 1885. قرر القائد الجديد للجيش الأنجلو مصري هوراشيو كيتشنر اغتنام هذه الفرصة. ونشبت آخر معركة في سبتمبر/ أيلول من عام 1889 ونتج عنها موت 11,000 من المهديين وجرح أكثر من 16,000 منهم. وكان مقتل الخليفة

-خليفة أحمد- في السنة اللاحقة هو النهاية الرسمية لولاية المهدي [آندرو كرورت «ثورة المهدي» في إيمانويل نيس (محرر)، الموسوعة الدولية للثورة والاحتجاج بلاك ول للنشر، 2009. الرابط:

http://www.revolutionprotestencyclopedia.com/public/tocnode?id=g9781405184649_yr2012_chunk_9781405184649956].

28 إتش. آر. بالمر، «أوضاع مقاطعات نيجيريا المسلمة»، 2 مارس/ آذار 1917. الرابط:

http://www.waado.org/colonial_rule/british_nigeria/muslim_wwi.pdf

29 هارنيشفيغر، **الدقرطة والشريعة الإسلامية.**

30 مارتن ميرديث، **حالة أفريقيا**، لندن: فري برس، 2007 صفحة 77.

31 «شبح بيافرا يطارد نيجيريا فيما يطلب شعب اللاغبو 2.4 تريليون نيرة تعويضًا عن محنة الحرب الأهلية»، نيوز إكسبرس 15 يوليو/ تموز 2014. الرابط:

http://www.newsexpressngr.com/news/detail.php?news=6631

32 فيلم «نصف الشمس الصفراء.. والموافق عليه من قِبل الرقابة النيجيرية»، بي بي سي نيوز 8 يوليو/ تموز 2014. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-28212955

33 بيي بانديلي «لمَ لا يستطيع النيجيريون أن يشاهدوا أضخم فيلم في البلاد؟» سي إن إن 21 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://edition.cnn.com/2014/05/21/opinion/whycant-nigerians-half-yellow-sun/

34 تشينوا أتشيبي، **كان هناك دولة: التاريخ الشخصي لبيافرا** (لندن: آلانلين، 2012)

35 إيفوسا إي. أوساغي وروتيمي ت. سوبيرو، «تاريخ الهويات، والعنف والاستقرار في نيجيريا»، ورقة عمل CRISE 6 يناير/ كانون الثاني 2005 ص7. الرابط:

http://r4d.d»d.gov.uk/PDF/Outputs/inequality/wp6.pdf

36 ليفي أكالازو نواتشوكي ودجي. إن أوزواغوي ناشران، **رحلة مضطربة: نيجيريا منذ الحرب الأهلية**، مطابع جامعة أمريكا: لانهام، إم دي 2004، الصفحتان 32-33.

37 المرجع نفسه، الصفحة 33.

38 المرجع نفسه، الصفحة 36.

39 مارك كيرتس، «حرب نيجيريا على بيافرا، 1967-1970»، فبراير/ شباط 2007. الرابط:

http://markcurtis.wordpress.com/2007/02/13/nigeriabiafra-1967-70/

مقتبس من كيرتس، حرمان البلاد من سكانها: الإساءات البريطانية السرية لحقوق الإنسان، لندن فينتاج، 2004.

40 مارك كيرتس، «حرب نيجيريا على بيافرا، 1967-1970» فبراير/ شباط 2007. الرابط:

http://markcurtis.wordpress.com/2007/02/13/nigeriabiafra-1967-70/

مقتبس من كيرتس، حرمان البلاد من سكانها: الإساءات البريطانية السرية لحقوق الإنسان، لندن فينتاج، 2004.

41 هيلاري إم. نجوكو، مأساة من دون أبطال: حرب نيجيريا وبيافرا، البعد الرابع: نيجيريا 1987 صفحة 174.

42 متذكرًا كابوس بيافرا: «إي. إتش جونسون كان في قلب عملية إنقاذ الأرواح في بيافرا منذ 35 سنة»، المكتبة الحرة 2004. الرابط:

http://www.thefreelibrary.com/Remembering+the+nightmare+of+Biafra%3a+E.H.+Johnson+was+at+the+centre...-a0122700689

43 سقا محمود، «النشاط الإسلامي النيجيري والصراع الديني» في إصدارات ستيغ جارل هانسن وأتل ميسوي وتنكي كاداس (ناشرون) «حدود الإسلام: اكتشاف خطوط الصدع لصموئيل هنتغتون من الأندلس إلى الأمة الافتراضية»، لندن: هيرست، 2009 ص 116.

44 دانييل إي المبيبوا، «حملة الإرهاب المستمرة في نيجيريا»: «بوكو حرام مقابل استقرار الدولة»، المجلة الدولية للأمن والتنمية 52: (3) 2 2013. الرابط:

http://www.stabilityjournal.org/article/view/sta.cl/145#n1

45 مونيكا مارك، «بوكو حرام تتعهد بالقتال حتى تقيم نيجيريا حكم الشريعة»، صحيفة الغارديان 27 يناير/ كانون الثاني 2012. الرابط:

http://www.theguardian.com/world/2012/jan/27/boko-haram-nigeria-sharia-law

46 المرجع نفسه.

47 أغبيبوا، حملة الإرهاب المستمرة في نيجيريا.

48 «الدين والصراع»، مجلس الهجرة واللاجئين في كندا، 1 مارس/ آذار 1993. الرابط:

http://www.refworld.org/docid/3ae6a80510.html

49 انظر ماران ميريديث، **حالة أفريقيا**، لندن فري برس 2005 ص586.

50 فيليب أوستن، «تنفيذ الشريعة في شمال نيجيريا»، إيبادان: كتب الطيف، 2007 ص8. انظر الرابط:

http://www.sharia-in-africa.net/pages/publications/sharia-implementation-in-northern-nigeria.ph

51 بي بي سي نيوز، «محكمة الشريعة تطلق سراح امرأة نيجيرية» 25 مارس/ آذار 2002. انظر الرابط:

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/1891395.stm

52 بي بي سي نيوز، «محللون: انقسام الشريعة في نيجيريا»، 7 يناير/ كانون الثاني 2003. انظر الرابط:

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2632939.stm

53 دجي. إن. بادن، «ثقافات المسلمين المدنية وحل النزاع: التحدي المتمثل بالفيدرالية الديمقراطية في نيجيريا»، واشنطن العاصمة: معهد بروكنغز 2005.

54 دجي. إن. بادن، «الإسلام والفيدرالية الديمقراطية في نيجيريا»، واشنطن العاصمة، برنامج أفريقيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية 2002. انظر الرابط:

http://bit.ly/16YznPg

55 بادن بيرز، سبع هويات إسلامية في شمال «نيجيريا: السلطات الإماراتية والجماعات المسلمة ذات التيار التقليدي اللاطائفي، والإخوانيات الصوفية -خاصة القادرية والتيجانية-، ومُشرّعو أحكام مناهضة التحديث -خاصة الإزالة-، والمصلحون الفكريون ومناهضة إنشاء الحركة التوفيقية بين الأديان لا سيما بقايا حركة محمد مروة، ومناهضة إنشاء «الإخوان المسلمين» (إخوان) أحيانًا يُشار إليهم بالشيعة، وحركات الشباب الحضريين العاطلين عن العمل، وحركات مدارس تعليم القرآن التي تتحلق حول المدرسين والمدارس المحلية»[بادن، **الإسلام والفيدرالية الديمقراطية في نيجيريا**، الصفحتان 2-5].

56 توين فالولا، **العنف في نيجيريا: أزمة السياسة الدينية الأيديولوجيات العلمانية**، روشستر، نيويورك: مطابع جامعة روشستر، 2009 ص69.

57 المرجع نفسه.

58 هيل «الصوفية في شمال نيجيريا»، ص20

59 حنا هويتشنر، «طلاب القرآن التقليديون في نيجيريا»: لعبة العدل من أجل اتهامات غير عادلة؟ «الديمقراطية في أفريقيا»، 16 ديسمبر كانون الأول 2012. الرابط:

http://democracyinafrica.org/traditional-quranic-students-in-nigeria-fair-game-for-unfairaccusations/

60 دجي. كيه. براون، «بحث بتكليف من أجل التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع»، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2010 (اليونسكو) ص18.

61 سي. دجارمون، نيجيريا: **إعادة التنظيم والتنمية منذ منتصف القرن العشرين (دراسات نظرية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تكريمًا لنيلس أندرسون)** ليدن: بريل 1988 ص109.

62 مقابلة مع مصدر مجهول 8، 3، 20.

63 بادن، **الإسلام والفيدرالية الديمقراطية في نيجيريا**، ص2.

64 المرجع نفسه.

65 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**.

66 هارنيشفيغر، **الدقرطة والشريعة الإسلامية**، الصفحتان 74-75.

67 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، ص17.

68 ص75.

69 المرجع نفسه، ص34.

70 لا أعني أن الشمال والجنوب كتلتان متجانستان. في الواقع، الاختلافات ضمن الشمال والجنوب لا يجب التغاضي عنها.

3- نشأة الجماعات المتطرفة

1 المهاجر (جمع المهاجرون): هذه الكلمة من اللغة العربية، وتشير إلى الشخص الذي يترك وطنه طلبًا لتعلّم التعاليم الإسلامية.

2 وول سوينكا، «جزّارو نيجيريا»، **مجلة نيوزويك**، يناير/ كانون الأول 2012 الصفحتان 1-5. الرابط:

http://thebea.st/17tJIl5

3 على الرغم من حقيقة أن السلفية غالبًا ما تتصف بأنها في حد ذاتها أيديولوجية (مثال: من «السلفيون»؟ مؤسسة السنّة في أمريكا، للاطلاع في 29 أغسطس/ آب 2014. انظر الرابط:

http://sunnah.org/publication/sala»/sala»_unveiled/who.htm)

المصطلح يدل على منهجية معينة تُستخدم لتقويم المصادر النصِّيَّة التي تطمح أن تحاكي معتقدات الأجيال الإسلامية الثلاثة الأولى ومعتقداتها. أولئك الأقرب إلى عهد النبي، والتي تبعًا لذلك يُعتقد أنها تجسِّد الإسلام الأكثر نقاءً، ياسر قاضي، «حول الإسلام السلفي»، قضايا المسلم، 22 أبريل/ نيسان 2014 الرابط:

http://muslimmatters.org/2014/04/22/on-sala»-islam-dr-yasir-qadhi/)

السلفية لا تمثل أي مجتمع معين، وفي الواقع يوجد عدد من المجموعات المختلفة نوعًا ما، التي تتبنى منهجية السلفية (المرجع نفسه) تعود أصولها إلى زمن الخلافة العباسية 750-1519. وأهل الحديث حركة ركزت على دراسة الحديث [تعاليم النبي وأحاديثه الشريفة] لتُخلِّص الإسلام من التأثيرات غير الإسلامية. بتوجههم هذا يرفض السلفيون المدارس التقليدية الأربع في فكر الإسلام السُّني (المذاهب: المالكي، والحنبلي، والشافعي، والحنفي)، ويشجعون على التفسير المباشر للحديث والقرآن باستخدام منهجية التفسير النصي والحرفي. رويل ماير (محرر)، **السلفية العالمية: حركة الإسلام الدينية الجديدة** (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 2009، ص4). من بين القضايا المثيرة للخلاف التي لم يتفق عليها أتباع السلفية: التشدد في سياق الجهاد، ودرجة السماح بانتقاد الحاكم المسلم، ولأيّ مدًى يجب على المرء أن ينأى بنفسه عن البدع الدينية (بما في ذلك التفاعلات مع غير السلفيين)، وفيما إذا كان مقبولًا اتباع إحدى المدارس الفقهية (قاضي، «حول الإسلام السلفي»).

4 مقدم، 2011 في ألكس بي. شميد (محرر)، كتيب روتليدج في بحث الإرهاب، 2011، ص25.

5 رومان لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، إيغانستون/ شيكاغو: مطابع جامعة نورث وسترن 1997.

6 أديسوجي، «بين الميتاتسين وبوكو حرام».

7 يعقوب زين، «نظرة سريعة على خالد البرناوي من حركة الأنصار، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جسر يربط بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبين شمال نيجيريا. وشخصيات وراء التمرد»، رصد القيادة المتشددة، المجلد الرابع، العدد الثالث، 2013، ص4.

8 أديسوجي، «بين الميتاتسين وبوكو حرام».

9 دان إسحاق، «القادة المسلمون المثيرون للقلاقل» بي بي سي نيوز 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2001. انظر الرابط:

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/1573491.stm

10 هيل، **الصوفية في شمال نيجيريا**، ص24.

11 المرجع نفسه.

12 المرجع نفسه.

13 مقابلة مع مصدر مجهول 1، 2013.

14 زين، «نظرة سريعة على خالد البرناوي من حركة الأنصار»، ص4.

15 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، الصفحتان 248-249.

16 المرجع نفسه، الصفحة 84.

17 المرجع نفسه، الصفحتان 248ـ249.

18 أديسوجي «بين الميتاتسين وبوكو حرام».

19 عبد الكريم محمد، محمد حارونا، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، ص42.

20 المرجع نفسه.

21 علماء: النخبة الإسلامية والنخبة المثقفة. يشير محمد إلى دورهم في مجتمع شمال نيجيريا بوصفه دورًا بارزًا. وهم يتخذون أسماءً كما يشير محمد مثل «شيخ» و«أستاذ» و«معلم». الاسم المفرد «عالم»، و«العالم» غالبًا ما يتخذ عدة طلاب تحت جناحه، يعلمهم «الإسلام بكل تفرعاته»، محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، الصفحتان 15ـ16.

22 محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**.

23 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، الصفحة 73.

24 محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، ص43.

25 المرجع نفسه، الصفحة 44.

26 المرجع نفسه، الصفحة 41.

27 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**.

28 المرجع نفسه، الصفحة 14.

29 المرجع نفسه.

30 كما أشير من قبل، **خارج نطاق النظام الإسلامي الراسخ**، الصفحتان 32ـ33 وبعده بما يكفي، يبدو أن بعض العقَدِيّين يمكن أن يزدهروا حقًا ـ ويمكن القول إن هذا ينسحب على حالة كلٍّ من مروة ميتاتسين إسيتشي ظهور ميتاتسين في نيجيريا 1980ـ1985 ومحمد يوسف (محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**). ومع ذلك، فإن الموقف الذي تتبنّاه هذه الدراسة هو أن مفهوم الانتقال، خاصة الانتقال التدريجي، أكثر قابليةً للتطبيق بالنسبة إلى بوكو حرام خلال سنوات وجود الشبكة منه بالنسبة إلى الميتاتسين.

31 محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، الصفحة 40.

32 أديسوجي، «بين الميتاتسين وبوكو حرام»، الصفحة 105.

33 زين، «نظرة سريعة على خالد البرناوي من حركة الأنصار».

34 دجي إن. بادن «ثقافات الإسلام المدنية وحل النزاع: تحدي الفيدرالية الديمقراطية في نيجيريا»، واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز 2005، الصفحتان 58، 60.

35 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، الصفحتان 14ـ15.

36 المرجع نفسه.

37 ميرفن هسكت، «مجتمع الرحمة» ومعارضوه، «الرافضون»: نقاش عن اللاهوت والتصوف في غرب أفريقيا المسلم مع إشارة خاصة إلى التعبير الخاص بالهوسا «دراسات اللغة الأفريقية» 17، 1980، الصفحتان 99ـ140.

38 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**.

39 إسيتشي، «انتفاضات الميتاتسين في نيجيريا 1980_1985» وتوين فالولا، **العنف في نيجيريا: أزمة السياسة الدينية والأيديولوجيات العلمانية**، روشستر نيويورك: مطابع جامعة روشستر.

40 آدم حجازي، «أصول وتحول تمرد بوكو حرام في شمال نيجيريا»، منشور بالترجمة الفرنسية على النحو الآتي: Politique Africaine, 130, 2013, 137-64.

41 حجازي، «أصول تحول تمرد بوكو حرام في شمال نيجيريا».

42 آندرو ماك غريغور «سلسلة حركات التمرد في وسط أفريقيا: شمال نيجيريا، النيجر، تشاد، والكاميرون». «عدم الاستقرار في نيجيريا: العوامل الداخلية». اختر وقائع المؤتمر من «تهديدات لأمن نيجيريا: بوكو حرام وما بعد» مؤسسة جيمس تاون 2012 الصفحة 31.

43 حجازي، «أصول وتحول تمرد بوكو حرام في نيجيريا»، الصفحة 9.

44 محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**.

45 آندرو ووكر، «ما هي بوكو حرام»، تقرير خاص 308. واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتحدة للسلام 2012، الصفحة 7.

46 زان رايس، «تغيير وجه بوكو حرام»، صحيفة **فايننشال تايمز** 22 مايو/ أيار 2012. الرابط:

http://on.ft.com/17qcRzq

47 المرجع نفسه، الصفحتان 33_36.

48 المرجع نفسه.

49 موريه لاست، «بوكو حرام نيجيريا: تحليل الأزمة، الموقع الإلكتروني للعلاقات الدولية»، 30 كانون الثاني/ يناير 2012. انظر الرابط:

http://bit.ly/Awmh5J

50 باتريك ميهان وجاكي سبير، «بوكو حرام: تهديد التراب الأمريكي». تقرير لمجلس النواب الأمريكي عن أمن الوطن، اللجنة الفرعية لمناهضة العنف والاستخبارات، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 الصفحة 23.

51 المرجع نفسه، الصفحات 2، 8، 17، 20.

52 المرجع نفسه، الصفحة 28.

53 فريدوم أونوها، «التحدي الإسلامي: أزمة بوكو حرام نيجيريا موضحة»، مراجعة الأمن الأفريقي 2010، 1912 الصفحة 55.

54 أندرو ليبوفيتش وبول إم. لوبك، «تمردات السلفيين في غرب أفريقيا: لغز بوكو حرام»، واشنطن العاصمة: جون هوبكنز برنامج الدراسات الأفريقية، 2011. فيديو يوتيوب عن المؤتمر متوفر عبر الرابط:

http://bit.ly/1e0lZxR

55 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي شمال نيجيريا**. الصفحة 248.

56 المرجع نفسه، الصفحتان 248_249.

57 المرجع نفسه.

58 آي. إم. إن، المعروفون أيضًا بالإخوان المسلمين (هارنيشفيغر، **الدقرطة والشريعة الإسلامية**، الصفحتان 202، 203).

59 من أسس الشبكة الإسلاموية الخاصة به، أهل السنّة والجماعة، (الحركة من أجل الإحياء الإسلامي).

60 هيل، **الصوفية في شمال نيجيريا**، الصفحة 24.

61 المرجع نفسه.

62 المرجع نفسه، الصفحة 23.

63 السيرة الذاتية للشيخ زكزاكي. الموقع الرسمي للحركة الإسلامية في نيجيريا، 18 سبتمبر/ أيلول 2011. الرابط:

http://www.islamicmovement.org/index.php?option=com_content&view=article&id=108&Itemid=142

64 هيل، **الصوفية شمال نيجيريا**، الصفحتان 20ـ24.

65 الإزالة تحظى بتركيز خاص، حيث إن هذا الفصل هو أكثر تركيزًا على الجماعات المتشددة ذات التاريخ والنزعة إلى القتال مع وكالات الأمن الحكومية، ليس هذا فحسب، بل أيضًا بسبب تشكيل الإزالة فقد تم التخلص من هذا القفاز إذا جاز التعبير. في الواقع لقد أصبح واضحًا للمنظرين الأصوليين الآخرين، خاصة مع نجاحها في السنوات والعقود اللاحقة، أنه يمكن تحدي المؤسسة الإسلامية القائمة بنجاح. فإن كان ذلك ممكنًا، فلماذا لا يكون التحدي للدولة؟ في هذا السياق، حركة الإزالة تناسب النموذج التوضيحي لهذا الكتاب: أولًا بسبب الصراعات المتكررة مع السلطات والحركات الأخرى (لويميه)، وأيضًا بسبب النموذج الذي مثلته على صعيد مناهضة المؤسسة القائمة وإحياء الأصولية، وبسبب تصنيفها على أنها «المظهر النيجيري للحركات الراديكالية للإسلامويين في العالم الإسلامي» (المرجع نفسه، الصفحة 18). ولكن الجدير بالذكر أن حركة إزالة هي شبكة المتشددين الوحيدة التي تأسست « من لا شيء».

66 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، الصفحتان 16، 209.

67 المرجع نفسه، الصفحة 17.

68 المرجع نفسه، يبدو أن السلطات قد حظيت بمصلحة راسخة بالمحافظة على النظام الذي جاءت به الإخوانيات والطرق الصوفية، وهذا قد يفسر الصراعات بين جماعة إزالة (البدع) وبين السلطات. لويميه على سبيل المثال يؤكد (الصفحة 214) أن إسماعيل، الذي كان مع الجيش النيجيري قبل تشكيل حركة إزالة طرد من الجيش في السابع من أبريل/ نيسان 1978»، بعد شهرين من تأسيس حركة إزالة (البدع) رسميًا. واعتقل إدريس في الشهر نفسه من قِبل قوات الأمن، كما اعتقل أيضًا في السنوات اللاحقة.

69 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، الصفحة 210.

70 الملحق الذي ينصح به غومي له دلالات قوية، وربما ساعد في تشكيل معارضة حركة إزالة المتشددة للصوفيين في العقود اللاحقة. وأظهر أن جماعة إزالة البدع لم يكونوا فقط، بوصفهم حركة، مناهضين للتحديث، (جماعة إزالة البدع) وإنما كانوا أيضًا ضد إقامة السنة، وعارضوا، على وجه الخصوص، مفهوم الصوفية وما تمثله في ذلك الوقت. وفي الحقيقة، الأيديولوجية الأساسية وراء الاسم، إذا ما أخذت مجتمعةً، هي التي شكلت «إعلان الحرب» التي أشار إليها لويميه (الصفحة 209).

71 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، الصفحتان 207ـ330.

72 المرجع نفسه، الصفحة 222.

73 «الابتكار» هنا إشارة إلى الابتكار الثقافي المستمد من التعاليم والممارسات التقليدية الإسلامية» (بادن، الصفحة 62).

74 بادن، «الإسلام والفيدرالية الديمقراطية في نيجيريا» الصفحتان 60_61.

75 جماعة نصر الإسلام [حركة لدعم الإسلام]. منظمة إسلامية جديدة أسسها أحمدو بللو. وغومي بوصفه تابعًا لأحمدو بللو كان مقربًا من نصر الإسلام. وفي الواقع يجادل لويميه في أن غومي كان العقل المدبر لفكرة تكوين جماعة نصر الإسلام،

بوصفه مستشارًا لرئيس الوزراء. ويؤكد لويميه أن «أحمد وبللو أُقْنِعَ بضرورة وجود مؤسسة من هذا القبيل من قبل غومي ورأى أن تكوين جماعة نصر الإسلام استراتيجية لكسب ولاء العلماء من أجل سياسته الدينية» (الصفحة 135). ولكن يبدو أن تأثير غومي وتأييده ضمن، (جماعة نصر الإسلام) تضاءل في السنوات التي تلت مقتل أحمدو في انقلاب عام 1966 (الصفحة 208).

76 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، الصفحة 208.

77 المرجع نفسه، الصفحة 16.

78 المرجع نفسه، الصفحة 108.

79 المرجع نفسه، الصفحتان 208_209.

80 المرجع نفسه، الصفحة 208.

81 المرجع نفسه، الصفحة 214.

82 المرجع نفسه، الصفحة 216.

83 ديفيد ماك كورماك، «دوامة أفريقية: الإسلاموية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى»، سلسلة أبحاث متقطعة رقم 4، واشنطن العاصمة: مركز السياسة الأمنية، 2005، الصفحة 10.

84 لويميه، **الإصلاح الإسلامي والتغيير السياسي في شمال نيجيريا**، الصفحة 17.

85 ويبي وست، «مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي واليمن». برنامج عن الصراع الداخلي وحل الصراع، مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية، مدرسة جون إف. كينيدي للحكم، جامعة هارفارد. كامبردج، ساشوستل، 2005، الصفحة 18.

86 إسيتشي «ثورة انتفاضات الميتاتسين في نيجيريا 1980_1985» وفالولا، **العنف في نيجيريا**.

87 ماك كومارك، «دوامة أفريقية»، الصفحة 4.

88 الغرب، مكافحة العنف في القرن الأفريقي واليمن، الصفحة 2.

89 المرجع نفسه.

90 المرجع نفسه.

91 فالولا، **العنف في نيجيريا**، الصفحة 142.

92 فالولا، **العنف في نيجيريا**، الصفحتان 141_142.

93 المرجع نفسه.

94 دانجيبو، «الأصولية الإسلامية والعنف الطائفي: أزمات الميتاتسين و«بوكو حرام» في شمال نيجيريا» برنامج دراسات السلام والصراع، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة إيبادان 2009، الصفحة 6.

95 المرجع نفسه.

96 يمكن القول: إن البيئة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في حينها لعبت دورًا في هذا الاحتفال الديني والاجتماعي لكثير من أتباع الميتاتسين.

97 فالولا، **العنف في نيجيريا**، الصفحة 143.

98 إيسيتشي، «انتفاضات الميتاتسين في نيجيريا 1980ـ1985 » الصفحة 194، وفالولا، **العنف في نيجيريا**، الصفحتان 142ـ155.

99 فالولا، **العنف في نيجيريا**، الصفحة 143.

100 إيسيتشي، «انتفاضات الميتاتسين في نيجيريا 1980ـ1985»، الصفحة 195.

101 فالولا، **العنف في نيجيريا**، الصفحة 143.

102 المرجع نفسه، الصفحة 141.

103 المرجع نفسه، الصفحتان 143ـ144.

104 قارن، على سبيل المثال، وجهة النظر هذه مع رأي الأستاذ المتوفى محمد يوسف، قائد بوكو حرام، في نقاش بُثَّ عبر شريط. ودار بين الأستاذ يوسف من جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) وأستاذ جماعة إزالة البدع وإقامة السنّة، إدريس عبد العزيز. ونقل عن يوسف قوله: إن «التعليم الغربي كما يدرس بكل أشكاله في كل أنواع المدارس لدينا في نيجيريا، هو حرام». (محمد، 2010 الصفحة 67). برأي يوسف التعاليم الغربية هي شكل من المعرفة «التي تتصادم مع الإسلام» ويمكن ـلكن ليس بالضرورةـ أن تقود إلى الشرك (الكفر)»، (المرجع نفسه).

105 هارنيشفيغر، **الدقرطة والشريعة الإسلامية**.

106 المرجع نفسه.

107 دانجيبو «الأصولية الإسلامية والعنف الطائفي».

108 هارنيشفيغر، **الدقرطة والشريعة الإسلامية**، الصفحة 78.

109 المرجع نفسه، الصفحة 75.

110 المرجع نفسه.

111 هارنيشفيغر، **الدقرطة والشريعة الإسلامية**، الصفحة 74، وإيسيتشي «الميتاتسين في نيجيريا 1980ـ1985»، الصفحة 194.

112 حجازي «أصول تمرد بوكو حرام وتحوله في شمال نيجيريا». شاهد على سبيل المثال وسيلة الإعلام الآتية التي نقلت عن أمينو «أبو بكر» قوله: «عدد الوفيات من الاقتتالات في نيجيريا يصل إلى 70»، وكالة الأنباء الفرنسية، 30 ديسمبر/ كانون الأول 2009. انظر الرابط:

http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5iOts2scMCQ_TmONnGuQaRoMCQYMw

وروث غلدهيل، «نيجيريا: متطرفون يطلقون العنان لإرهاب جديد»، 29 ديسمبر/ كانون الأول 2009. انظر الرابط:

http://www.anglican-mainstream.net/2009/12/29/nigeria-extremists-unleash-new-terror/

113 مارك، «بوكو حرام تتوعد بالقتال حتى إقامة حكم الشريعة في نيجيريا».

114 محمود السقا، «النشاط الإسلاموي النيجيري والصراع الديني»، إصدارات كل من ستيغ جارل هانسن وأتلي ميسوي وتونكاي كارداس (محررون)، **حدود الإسلام: استكشاف انقسامات صموئيل هنتغتون من الأندلس إلى الأمة الافتراضية**.

115 المرجع نفسه.

116 أزوبويك باهجيريكا نقل عنه في تصورات له قوله، «ليست بوكو حرام مشكلة الجيش الوحيدة، يقول باهجريكا» موقع تصور نيجيريا 12 سبتمبر/ أيلول 2012. انظر الرابط:

http://www.envisionnigeria.com/index.php?option=com_content&view=article&id=%201858&Itemid=146

4- بوكو حرام: ما هي؟

1 شاهد على سبيل المثال كاميرون دودو، «الأيام الأخيرة لمحمد يوسف»، **الغارديان**، 6 أغسطس/ آب 2009 الرابط:

http://www.theguardian.com/commentisfree/belief/2009/aug/06/mohammed-yusuf-boko-haram-nigeria

أو «بوكو حرام-حقائق سريعة» 30 يونيو/ حزيران 2014 انظر الرابط:

http://edition.cnn.com/2014/06/09/world/boko-haram-fast-facts/

2 يستخدم اسم آخر لوصف الجماعة وهو «المهاجرون». عيسى مثلًا يصف الإسلامويين المتشددين الجدد الذين ظهروا في السنين العشر أو الخمس عشرة الأخيرة بأنهم أسسوا أيديولوجيتهم بقوة أكثر في ظل الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة في المنطقة خاصة في المناطق الشمالية. ومن بين هذه الموجة الجديدة كان «المهاجرون» الذين قام قادتهم من الرتب العالية والمتوسطة في شمال نيجيريا بتوظيف الشباب العاطلين عن العمل وإشراكهم في الشبكة التي أساسها الخلية. وطرح قانون الشريعة في الشمال لم يكن كافيًا لعناصر جماعات المهاجرين الذين أرادوا تبنّي الحكم الإسلامي في أنحاء البلاد قاطبةً، وصدرت بيانات من قبل الجماعة دلّت على محاولة اقتران القتال في نيجيريا بالجهاد في فلسطين وأفغانستان والعراق. ويحاول عيسى أن يبرهن أن بوكو حرام انبثقت عن المهاجرين (محمد كبير عيسى، «الجماعات الإسلامية المتشددة، انظروا فولا أوكومو وأوغسطين في شمال نيجيريا» إكيلينبي (محررون)، «متشددون، ومتمردون، ومتشددون إسلامويون بريتوريا»، معهد الدراسات الأمنية، 2010 (الصفحتان: 331،329).

3 فريديوم سي. أونوها، «بوكو حرام: الطائفة الإسلامية المتطرفة في نيجيريا»، مركز الجزيرة للدراسات 29 فبراير/ شباط 2012.

4 آندرو ووكر، «ما هي بوكو حرام»؟ USIP أيار/ مايو 2012 انظر الرابط:

http://www.usip.org/»les/resources/SR308.pdf

5 رويل ميجر (ناشر)، السلفية العالمية: **الحركة الدينية الجديدة للإسلام** (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا 2009)، الصفحة 4.

6 نسب جوبويل، مراسل الـ بي بي سي في عام 2009 إلى محمد يوسف قوله: «نيجيريا لغز طالبان أورد»، بي بي سي نيوز 31 يوليو/ تموز 2009 الرابط:

http://news.bbc.co.uk/1/hi/8172270.stm

7 المرجع نفسه.

8 عيسى عمر غوسو، «بوكو حرام: كيف بدأ كل شيء؟» سندي ترست، 2 أغسطس/ آب 2009 الرابط:

http://sundaytrust.com.ng/index.php/the-arts/35-people-in-thenews/people-in-the-news/5869-boko-haram-how-it-all-began

9 رومان لويميه، «بوكو حرام: تطور الحركة الدينية المقاتلة في نيجيريا»، طيف أفريقيا 2012، 3ـ2، 47 الصفحتان 9ـ148.

10 ووكر، «ما هي بوكو حرام؟».

11 لويميه «بوكو حرام: تطور الحركة الدينية المتشددة في نيجيريا».

12 ديفيد كوك، بوكو حرام: مراجع، جيمس إيه. بيكر الثالث معهد السياسة العامة، جامعة رايس، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2011، الصفحة 10.

13 كما أشير من قبل اللغوي المتخصص بلغة الهوسا، بول نيومان، ادعى المعلقون أن الكلمة الهوسية «boko» قد تم تبنِّيها من قِبل اللغة الإنكليزية، وتم اشتقاقها من «book». لكن دراسة أعمق دحضت هذا الادعاء وربطت هذا المصطلح بـ karatun boko (التعليم الغربي، كما تقدم سابقًا في هذا الكتاب). وفي تحليل نقلًا عن الباحث في لغة الهوسا ليمان محمد، يوضح نيومان أن بوكو تنتمي إلى فئة «المفاهيم الغربية التي تصفها الهوسا بالامتداد اللفظي لكلمة الهوسا الموجودة سابقًا «ودلت بالأصل على الشيء أو الفكرة المخادعة أو الماكرةـ تعريف يتضمن أي شيء غير إسلامي. والتعليم الغربي المطروح أثناء الأزمنة الاستعمارية من قبل البريطانيين جُوبِهَ بالسخط مقارنة مع التعليم الإسلامي السامي. لهذا فإن النخبة قد أرسلت فقط الخدم إلى المدارس التي أنشأتها الحكومة البريطانية بينما اختاروا المدارس التقليدية القرآنية لأولادهم فقط. والتعليم الغربي كان يعد إرغامًا خارجيًّا وخِلْوًا من أي مضمون، والسماح للأطفال بالذهاب إلى تلك المدارس يحولهم إلى راغبين في التفرنج، وبناءً على ذلك أصبح التعليم الغربي مرادفًا للخداع أو الزيف. (بول نيومان. «دراسة أصل كلمة بوكو بلغة الهوسا» شبكة بحث ميغا تشاد 2013 انظر الرابط:

http://www.megatchad.net/publications/Newman-2013-Etymology-of-Hausa-boko.pdf).

14 ملام ساني أومارو (2009) نقلًا عن كمال تايو أوروبو وشمشون إزيا وأونيديكا أغبيدو وناجادفارا موسى «بوكو حرام تهدد بمهاجمة لاغوس وتدعي الارتباط بتنظيم القاعدة»، نرلاند 15 أغسطس/ آب 2009 الرابط:

http://www.nairaland.com/310123/boko-haram-new-leader-teach#4354820

15 أبو بكر شيكاو (2012) نقلت عنه شبكة مراسلي صحاري دوت كوم في نيجيريا قوله: «أكثر من 170 شخصًا ماتوا في انفجارات كانو»، 22 يناير/ كانون الثاني 2012 الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/nigeria-more-170-perished-kano-bomb-blasts

اقرأ الرسالة كاملة:

بسم الله والسلام والرحمة! نحن الجماعة المسماة «محرم» أي بوكو حرام، لكن نحب أن نسمي أنفسنا جماعة أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد. هذه الرسالة لكل المواطنين في ولاية كانو، خاصة لوكالات الأمن، أولئك الذي يعتقلون إخواننا ويخبرون الإعلام أنهم يعتقلون اللصوص والسارقين المسلحين. هؤلاء إخواننا الذين هم يعتقلونهم. ليس لنا الحق في مهاجمة أولئك الذين لا يهاجموننا، ولكن حربنا مع الحكومة التي تقاتل المسلمين، ووكالاتها الأمنية والمسيحيين، وأولئك الذين يقتلون المسلمين، وحتى يأكلون لحمهم، وكل الذين يساعدون وكلاء الأمن حتى إن كانوا مسلمين. أي شخص كائنًا من كان يتواطأ على اعتقال إخواننا عليه أن ينتظر زيارتنا». واختتمت الرسالة بالآتي من كلمات: «رسالة من قائد جماعة أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد: الإمام أبو محمد أبو بكر بن محمد (شيكاو)».

16 كوك، «بوكو حرام: التكهن»، ص10.

17 غوسو، «بوكو حرام: كيف بدأ كل شيء».

18 إيهوما شيدوزي، «عنصر مشتبه بانتمائه إلى تنظيم القاعدة ينكر بيان اعتراف» بنش، 14 فبراير/ شباط 2013. الرابط:

http://www.punchng.com/news/suspectedal-qaeda-member-denies-confessional-statement/andJideAjani

وجايد أجاني، «نيجيريا: محاكمة محمد أشافا-صناعة محمد يوسف آخر، قائد بوكو حرام»، فانغارد 11 مارس آذار 2012 الرابط:

http://allafrica.com/stories/201203120553.html?viewall=1

19 فانغارد، «إنذار بالخطر: رئيس القاعدة في غرب أفريقيا يعيش في كانو»، فانغارد، 8 أبريل/ نيسان 2012. الرابط:

http://tunde.ipaidabribenaija.com/news/item/2087-danger-alert-al-qaeda-boss-in-west-africa-lives-in-kano

20 بي بي سي، «نيجيريون مدربون في أفغانستان»، بي بي سي نيوز، 2 سبتمبر/ أيلول 2009، الرابط:
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/8233980.stm

21 لويميه، «بوكو حرام: تطور الحركة الدينية المتشددة في نيجيريا، الصفحة 149.

22 شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة، ما الذي سوف يتبع بوكو حرام؟ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، موجود على الرابط:

http://www.refworld.org/docid/4ed388292.html

للاطلاع في 2 يونيو/ حزيران 2013)

23 بارنابي فيليبس «ولاية بورنو في نيجيريا تتبنى الشريعة»، بي بي سي نيوز 19 أغسطس/ آب 2000 الرابط:
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/887355.stm

24 غوساو، «بوكو حرام: كيف بدأ كل ذلك».

25 انظر محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، الصفحتان 69-70 وغوساو، **«بوكو حرام: كيف بدأت»**.

26 محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، الصفحة 69.

27 محمد يوسف، 14 يونيو/ حزيران 2009، اقتباسًا من محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، الصفحة 71.

28 انظر: محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، غوساو **«بوكو حرام: كيف بدأت»**.

نا-إيميكا أوكيريكي «تمويل بوكو حرام: بعض التوقعات المدروسة» في الركن الأفريقي للدراسة والبحث حول العنف (ACSRT) المجلة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، المجلد 2، رقم1 ديسمبر/ كانون الأول 2011، الصفحتان 2-150.

29 عناصر بوكو حرام يسمّمون المياه في بوتشي وكثير غيرها، منتدى نيرلاند. 31 يوليو/ تموز. انظر الرابط:
http://www.nairaland.com/303487/boko-harammembers-poison-water

30 محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، الصفحتان 73-80.

31 أوليسيغون أديني، 27 يوليو/ تموز 2009 نقلًا من محمد، مفارقة بوكو حرام نيجيريا، الصفحة 81.

32 محمد، مفارقة بوكو حرام نيجيريا، الصفحتان 81_83.

33 أوكيريكي، «تمويل بوكو حرام: بعض التوقعات المستنيرة»، الصفحة 152.

34 بي بي سي نيوز «موت إسلاموي جيد من أجل نيجيريا»، بي بي سي نيوز 31 يوليو/ تموز 2009 الرابط:
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/8177681.stm

35 بي بي سي نيوز، «نيجيريا تضج لمقتل متشدد»، بي بي سي نيوز 31 يوليو/ تموز 2009 انظر الرابط:
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/8178820.stm

36 جورج جورمان، «مقتل قائد طالبان نيجيريا في السجن» مجلة الحرب الطويلة، 31 يوليو/ تموز 2009 انظر الرابط:

http://www.longwarjournal.org/archives/2009/07/nigerian_taliban_lea.php

37 مقابلة مع مصدر مجهول# 1، نيجيريا 2013.

38 جورمان، «مقتل قائد طالبان نيجيريا في السجن».

39 مقابلة مع مصدر مجهولـه 4 نيجيريا 2013.

40 الجزيرة، «فيديو يُظهر إعدامات في نيجيريا» الجزيرة 9 فبراير/ شباط 2010 انظر الرابط:
http://www.aljazeera.com/news/africa/2010/02/2010298114949112.html

41 مقابلة مع مصدر مجهولـه 4، نيجيريا 2013.

42 ناصر وأبو بكر. «آخر مقابلة لقائدنا الأعلى الأستاذ محمد يوسف، أثناء الاستجواب من قبل عناصر الأمن الكافرة في دولة نيجيريا»، جريدة ديلي ترست 30 يوليو/ تموز 2009، أعيد نشرها في مدونة إخوان يوسف المسلمين، 20 يونيو/ حزيران 2011. الرابط:

http://yusu»slamicbrothers.blogspot.co.uk/2011/06/last-interview-of-our-supreme-leader.html

التنسيق والتهجئة كما في النص الأصلي).

43 الناطق باسم الشرطة النيجيرية الوطنية (2009) أورد شارون بين قوله: «تمويل بوكو حرام وانتشارها في 32 ولاية نيجيرية»، رصد الإرهاب، مؤسسة جيمس تاون، 24 مارس/ آذار 2010.

44 «البيت المنقسم لبوكو حرام»، الصوت النيجيري 24 يوليو/ تموز 2011. انظر الرابط:
http://www.thenigerianvoice.com/news/56729/1/boko-harams-divided-house.html

45 يعقوب زين، «هل تستطيع نيجيريا أن تستغل الشرخ في حركة بوكو حرام؟، كتاب رصد الإرهاب 9 (36) 22 سبتمبر/ أيلول 2011 الرابط:

http://www.jamestown.org/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=38442#.U4XKv3JdXAs

46 يعقوب زين، «الارتباطات الدولية لبوكو حرام»، سي تي إس سنتينل 14 كانون الثاني 2013. الرابط:
http://www.ctc.usma.edu/posts/boko-harams-internationalconnection

47 مقابلة مع مصدر مجهول ه4، نيجيريا 2013؛ مقابلة مع مصدر مجهول ه5، المملكة المتحدة 2013، فريدوم سي أونودا، بوكو حرام: **الفرقة الإسلامية المتطرفة في نيجيريا**. مركز الجزيرة للدراسات، 29 فبراير/ شباط 2012. انظر الرابط:

http://bit.ly/1dGU7AK;JideAjani

وجايد أجاني «بوكو حرام: مجموعة صغيرة تصبح بلاءً مميتًا»، النفط الشرعي 26 يونيو/ حزيران 2011 انظر الرابط:

http://www.legaloil.com/NewsItem.asp?DocumentIDX=1309338116&Category=news

48 مقابلة مع مصدر مجهولها، نيجيريا 2013؛ زان رايس «تغيير وجه بوكو حرام نيجيريا» فاينشال تايمز، 22 مايو/ أيار 2012 انظر الرابط:

http://www.ft.com/cms/s/0/9d2ab750-9ac1-11e1-9c98-00144feabdc0.html

49 مقابلة مع مصدر مجهول ه1، نيجيريا 2013.

50 رايس، «تغيير وجه بوكو حرام نيجيريا».

51 ووكر، «ما هي بوكو حرام؟»، الصفحة 8.

52 مقابلة مع مصدر مجهول ه1، نيجيريا، 2013.

53 عبد الله تاسيو أبو بكر، «لمحة عن قائد بوكو حرام نيجيريا «أبو» بكر شيكاو» بي بي سي نيوز، 4 يونيو/ حزيران 2013. انظر الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-18020349

54 المرجع نفسه.

55 أبو بكر شيكاو، 2012 نقلًا عن وكالة الصحافة الحرة «شيكاو يقود بوكو حرام من الظلال» فانغارد، 28 يناير/ كانون الثاني 2012. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2012/01/shekau-leading-boko-haram-from-the-shadows/

56 صقر موسى، 2013 بحسب ما ذكره كلٌّ من نداهي باراما وأدوما كالو ودايو أديسولو، «أنا في قيد الحياة.. يقول أبو بكر شيكاو في شريط فيديو جديد»، فانغارد 26 سبتمبر/ أيلول 2013 الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2013/09/i-am-alive-says-abubakarshekau-in-new-video/

57 بي بي سي نيوز، «أبو بكر شيكاو زعيم بوكو حرام نيجيريا ربما يكون ميتًا»؛ بي بي سي نيوز، 9 أغسطس/ آب 2013 انظر الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-23761048

58 ماينا ماينا، «بوكو حرام: قوة المهام المشتركة تصر على أن مومو دوباما قُتل في مواجهة في باما»، الديلي بوست، 14 أغسطس/ آب 2013. انظر الرابط:

http://dailypost.com.ng/2013/08/14/boko-haram-jtf-insists-momodu-bama-was-killed-in-bama-encounter/

59 نقل حمزة إدريس عن «أبو» بكر شيكاو 2013 في «خبر عاجل: شيكاو يظهر في شريط فيديو جديد، ويقول: «أنا على قيد الحياة»»، ديلي ترست 25 سبتمبر/ أيلول 2013. الرابط:

http://dailytrust.info/index.php/

60 أليكس ثيرستون «بوكو حرام وانتخابات نيجيريا»، مدونة الساحل، 25 أبريل/ نيسان 2011. انظر الرابط:

http://sahelblog.wordpress.com/2011/04/25/boko-haram-andnigerias-elections/

61 ووكر «ما هي بوكو حرام؟». الصفحة 5.

62 انظر، على سبيل المثال، الهجمات على مخفر الشرطة في فبراير/ شباط 2012 (يوسف محمد وبن أداجي. «بوكو حرام تضرب في كوجي وتقتل أربعة أشخاص وتهاجم مخفرًا للشرطة.. ومصرف محترق» بي إم نيوز، لاغوس، مراسلو صحارى، 3 فبراير/ شباط 2012. انظر الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/boko-haram-strikes-kogi-kills-4-police-station-bank-burnt-pm-news-lagos)

ولاحقًا في ذلك الشهر تشن هجومًا على سجن، وتحرر أربعة مساجين (أتابور يوليوس، «نيجيريا: بوكو حرام تحرر نزلاء من سجن كوجي»، كل أفريقيا 15 فبراير/ شباط 2012. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201202160852.html)

وجرى تفكيك خلية زُعِمَ أنها تنتمي إلى جماعة بوكو حرام أواخر عام 2013 (زاتشاري القيم، «السلطات النيجيرية تفكك خلية لبوكو حرام في ولاية كوجي» مجلة الحرب الطويلة، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. انظر الرابط:

http://www.longwarjournal.org/threat-matrix/archives/2013/11/boko_haram_cell_busted.php#ixzz2rjIbgH8M)

63 يعقوب زين، «بوكو حرام شمال نيجيريا: الجائزة في استراتيجية تنظيم القاعدة في أفريقيا». مؤسسة جيمس تاون نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 الصفحة 22.

64 انظر على سبيل المثال: رويترز، «نيجيريا تعتقل اثنين وأربعين شخصًا من المشتبه بهم من بوكو حرام في لاغوس»، منطقة أوغون رويترز، 30 حزيران/ يونيو 2013 الرابط:

http://www.reuters.com/article/2013/07/30/us-nigeria-bokoharam-idUSBRE96T0M620130730

65 «قوات الأمن تحبط هجوم بوكو حرام على المطار الدولي في لاغوس،» الديلي ناشيونال 25 مارس/ آذار 2013. الرابط:

http://www.nationaldailyng.com/current-edition/security-forces-foil-boko-haram-attack-on-lagos-intl-airport

66 ساني محمد، «نيجيريا: هجوم على سجن باوتشي-بوكو حرام تحرر 721 نزيلًا»، صحيفة كل أفريقيا، 8 سبتمبر/ أيلول 2011. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201009090034.html

67 ماتيو أونا، «بوكو حرام تشن هجومًا على سجن يولا وتحرر 14 سجينًا هذا اليوم»، 23 أبريل/ نيسان 2011 الرابط:
http://www.thisdaylive.com/articles/boko-haram-raids-yolaprison-frees-14/90140/

68 رويترز، «بوكو حرام نيجيريا تحرر 40 سجينًا في اقتحام سجن: الشرطة»، رويترز 24 يونيو/ حزيران 2012. الرابط:

http://www.reuters.com/article/2012/06/24/us-nigeriabokoharam-idUSBRE85N0DP20120624

69 رويترز، هجوم تشنه بوكو حرام يسفر عن مقتل أكثر من 50 شخصًا ويحرر 100 نزيل من سجن في نيجيريا»، صحيفة التلغراف، 8 مايو/ أيار 2013. الرابط:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/nigeria/10043005/Boko-Haram-attack-leaves-over-50-dead-and-sees-100-inmates-freed-from-jailin-Nigeria.html

70 أوسيسف، «نيجيريا: بوكو حرام: هجمات بدافع ديني»، بيان حقائق نيجيريا أغسطس/ آب 2013. انظر الرابط:

http://www.uscirf.gov/images/Final%20Nigeria%20Factsheet%20%20August%2019,2013.pdf

71 بي بي سي نيوز، «تفجيرات عيد الميلاد تقتل كثيرًا من الناس قرب جوس»، نيجيريا، بي بي سي نيوز 25 ديسمبر/ كانون الأول 2010. انظر الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12077944

72 مونيكا مارك، «بعد تفجيرات كنيسة في نيجيريا: هل سيتجدد الصراع المسيحي الإسلامي؟»، التايم، 27 ديسمبر/ كانون الأول 2011. الرابط:

http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2103163,00.html

73 «طاقم الـ سي إن إن، قتل 12 شخصًا في هجمات على كنيستين في نيجيريا»، سي إن إن، 26 ديسمبر/ كانون الأول 2012. الرابط:

http://edition.cnn.com/2012/12/25/world/africa/nigeria-christmas-attack/

74 باسكال إيهوما، «كبيرو سوكوتو يتلقى حكمًا بالسجن مدى الحياة لاتهامه بارتكاب أعمال عنف»، بنش 20 ديسمبر/ كانون الأول 2013. الرابط:

http://www.punchng.com/news/boko-haramkingpin-kabiru-sokoto-jailed-for-life/

75 مجموعة الأزمات الدولية، «الحد من العنف في نيجيريا (I): أزمة جوس» الصفحتان 9ـ10.

76 آدم حجازي، انعدام الأمن في المناطق الريفية في مناطق هضبة جوس، نيجيريا: سبل العيش والأراضي والإصلاح الديني بين قبائل وشعوب البيروم والفولاني والهوسا، شبكة أبحاث نيجيريا، قسم أوكسفورد للتطوير الدولي، مؤسسة الملكة إليزابيث، جامعة أكسفورد، يناير/ كانون الثاني 2013 الصفحة 16.

77 المرجع نفسه، الصفحتان 17_18.

78 ووكر، «ما هي بوكو حرام؟» الصفحة 1.

79 مراسلو صحارى، «شرخ في بوكو حرام»، مجموعة تنعت جماعة بوكو حرام بأنها عديمة الإنسانية في تعامُلها مع المسلمين، مراسلو صحارى، 31 يناير/ كانون الثاني 2012. الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/

80 الفيديو لم يعد موجودًا. مقتبسات أخذت من كوادر مجلة الحرب الطويلة «مجموعة إسلامية جديدة تظهر في نيجيريا، وتتعهد بالدفاع عن المسلمين كلهم في أفريقيا»، مجلة الحرب الطويلة، 4 يونيو/ حزيران 2012. انظر الرابط:

http://www.longwarjournal.org/threatmatrix/archives/2012/06/new_islamist_group_emerges_in.php

81 مقابلة مع مصدر مجهول هـ1، نيجيريا 2013.

82 وكالة فرانس برس للأنباء «نيجيريا تدّعي مقتل الإرهابي العالمي كامبار» وكالة فرانس برس للأنباء، 6 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5jk-K-7JtJP3j6v2N2zBZAK1QGyMw?docId=CNG.64560c1b7e078b6ee2f2e6180f254326.61

83 مقابلة مع مصدر مجهول هـ1، نيجيريا 2013.

84 ماثيو هولهاوس، «قتل رهينة بريطاني كشف النقاب عن الجدول الزمني لاختطاف كريس ماك مانوس وفرانكو لامولينارا من قبل القاعدة»، التلغراف 8 مارس/ آذار 2012. انظر الرابط:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/nigeria/9132476/British-hostage-murder-timeline-ofhow-the-kidnap-of-Chris-McManus-and-Franco-Lamolinara-by-al-Qaedaunfolded.html

85 المرجع نفسه.

86 محمد عباس، «الحكومة تحظر الجماعة الإسلاموية النيجيرية المتهمة بالقتل»، رويتز 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، انظر الرابط:

http://uk.reuters.com/article/2012/11/22/uk-britain-nigeria-islamists-idUKBRE8AL0VQ20121122

87 مقابلة مع مصدر مجهول هـ1 نيجيريا 2013، « اتخاذ طريق الرهينة» أفريكا كونفيدنشال (6) 54 مارس/ آذار 2013.

88 مقابلة مع مصدر مجهول 4 هـ نيجيريا 2013.

89 يوسف علي، «كيف يتم اختيار الانتحاريين، كما يقول شخص يشتبه بانتمائه إلى بوكو حرام، صحيفة الأمة 9 فبراير/ شباط 2012. الرابط:

http://www.thenationonlineng.net/2011/index.php/news/36248-how-bombers-are-chosen-by-boko-haram-suspect.html

90 مقابلة مع الدكتور فريدوم أونوها، كلية الدفاع الوطني، في أبوجا 2013.

91 آندرو ماك غريغور، ناطق باسم بوكو حرام أسير يخضع «لاستجواب مكثف»، أبيرفويل الأمن الدولي، 10 فبراير/ شباط 2012. الرابط:

http://www.aberfoylesecurity.com/?p=483

92 مقابلة مع مصدر مجهول ه1، نيجيريا 2013.

93 محمد بللو، «هجوم سارس: جماعة إسلامية جديدة تعلن مسؤوليتها»، صحيفة هذا اليوم، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. انظر الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/sars-attacknew-islamic-sect-claims-responsibility/131867/

94 مقابلة مع مصدر مجهول ه4، نيجيريا 2013.

95 مقتبس من إميلي أوفتدال، «بوكو حرام لمحة عامة» علاقة وثام مع الـ إف إف أي 2013/ 01680، مؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية، 31 مايو/ أيار 2013، الصفحة 29.

96 مقابلة مع مصدر مجهول ه1، نيجيريا 2013.

97 آي سي دجي، «الحد من العنف في نيجيريا» (2): تمرد بوكو حرام» تقرير أفريقيا، 216، 3 أبريل/ نيسان 2014 الصفحة 22. الرابط:

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/west-africa/nigeria/216-curbing-violence-in-nigeria-iithe-boko-haram-insurgency.pdf

98 هيدز موردوك، «متشددو حركة الأنصار يزعمون أنهم شنوا هجومًا على الجنود النيجيريين»، صوت أمريكا، 21 يناير/ كانون الثاني 2013. الرابط:

http://www.voanews.com/content/ansaru-militants-claim-attac-on-nigerian-soldiers/1587952.html

99 برنامج الأمن والمصالحة في نيجيريا، إحاطة الصراع رقم 14، 1 مايو/ أيار ـ 15 يونيو/ حزيران 2013، «برنامج الأمن والمصالحة» يونيو/ حزيران 2013، الصفحة 2. الرابط:

http://www.nsrp-nigeria.org/wp-content/uploads/2013/07/Con#ict-Brie»ng-No-14-1-May-15-June-2013.pdf

100 المرجع نفسه.

101 المرجع نفسه.

102 محمد، **مفارقة بوكو حرام**، الصفحتان 64_66.

103 فريدوم سي أنوها، «غير راغبة في الموت: بوكو حرام والإرهاب الانتحاري في نيجيريا» مركز الجزيرة للدراسات 30 ديسمبر/ كانون الأول 2012. انظر الرابط:

http://studies.aljazeera.net/en/reports/2012/12/2012122491416595337.htm

104 فيكتور أولاسي «هجوم انتحاري، وانفجاران آخران يهزان مدينة نيجيرية»، وكالة فرانس برس للأنباء، فبراير/ شباط 9، 2012. عبر الرابط:

http://www.jihadwatch.org/2012/02/nigeria-suicide-bomber-in-army-uniform-targets-barracks/

105 ديفيد كوك، «بوكو حرام: انتكاسات وتقشف سي تي سي ستينل، 29 نيسان/ أبريل 2013. انظر الرابط:

http://www.ctc.usma.edu/posts/boko-haram-reversals-andretrenchment

106 مراسلو صحارى «بوكو حرام: تعلن مسؤوليتها عن هجمات الثلاثاء في مايدوجوري»، مراسلو صحارى، 14 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/boko-haram-claims-responsibility-tuesdays-maiduguri-attacks

107 حسيني عبدو، المدير القطري لنيجيريا، أكشن إذ. مقابلة مع الكاتبة في أبوجا، 17 أبريل/ نيسان 2013.

108 كلمنت آيدوكو، «استعراض منتصف المدة: ما زال ثلث أطفال نيجيريا خارج المدرسة» نيجيريا تريبيون 13 يونيو/ حزيران 2013. انظر الرابط:

http://tribune.com.ng/news2013/en/component/k2/item/14177-mid-term-review-one-outof-three-nigerian-children-still-out-of-school.html

109 انظر مسودتي الأولى من أجل الأصوات (رابطة للإحصاء).

110 تشارلز كومولو « تعليم المهاجرين: تشكيل توجه جديد مناهض للتقليد القديم فانغارد 26 أبريل/ نيسان 2012. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2012/04/almajiri-education-modern-gang-up-against-ancient-tradition/

111 فيرجينيا كومولي، «أولاد كانو الضائعون»، IISS Voices، 24 أبريل/ نيسان 2013. انظر الرابط:

http://www.iiss.org/en/iiss%20voices/blogsections/iiss-voices-2013-1e35/april-2013-982b/lost-boys-of-kano-3fe2

112 ديلي بوست، «دُفع لنا 5.000 نيرة لنحرق المدارس.. اعترافات طفل جندته جماعة بوكو حرام». ديلي بوست، 2 يونيو/ حزيران 2013، الرابط:

http://newsrescue.com/we-were-paid-n5000-to-burn-schools-child-boko-haram-recruitsconfess/#ixzz2WNTUxaOX

113 راقية أ. محمد، «كيف ندير مدرسة المهاجرين النموذجية»، سوكوتو رئيس **SUBEC**، سنداي ترست، 10 فبراير/ شباط 2013، الرابط:

http://www.sundaytrust.com.ng/index.php/component/content/article/60-education/education/7714-how-were-managing-almajiri-model-school-by-sokotosubec-boss

114 حسيني عبدو، المدير القطري لنيجيريا، أكشن إد مقابلة مع المؤلف، أبوجا، 17 أبريل/ نيسان 2013.

115 ممارسات المرء ومعالجته للأمور عندما يكون مهاجرًا.

116 إي. إسيتشي، «انتفاضات الميتاتسين في نيجيريا 1980ـ1985» ثورة المحرومين» مجلة **الدين في أفريقيا**، المجلد 3 أكتوبر/ تشرين الأول 1987 الصفحة 202.

117 ناثانيال دومينيك دانجيبو، «الأصولية الإسلامية والعنف الطائفي» أزمات جماعة محمد مروة «الميتاتسين» و«بوكو حرام» في شمال نيجيريا» الصفحتان [73ـ77] برنامج دراسات السلام والصراع في نيجيريا، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة إيبادان، 2009 الصفحة 6.

118 المرجع نفسه.

119 المرجع نفسه.

120 تم توثيق معطيات أكثر بهذا الشأن من قبل حنا هويتشنر، «البحث عن الإدراك والمعرفة». طلاب الدراسات القرآنية التقليدية في كانو، نيجيريا. المعهد الفرنسي للأبحاث في أفريقيا، 2013. الرابط:

http://www.ifra-nigeria.org/IMG/pdf/searching-for-knowledge-recognition-hannah-hoechner.pdf

121 ميرفن هسكيت «أعمال شغب الميتاتسين في كانو» تقويم، مجلة **الدين في أفريقيا** 1987، 17 (3)، الصفحتان 209ـ223.

122 المرجع نفسه، الصفحتان 212ـ213.

123 عبد الكريم محمد؛ محمد هارونا. **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، الصورة المتحركة الحدودية، نيجيريا 2010 الصفحة 16.

124 المرجع نفسه.

125 هسكيت، «أعمال شغب الميتاتسين في كانو» تقويم، ص 213.

126 المرجع نفسه.

127 حنا هويتشنر، «البحث عن الإدراك والمعرفة». لطالب دراسات قرآنية تقليدية في كانو، نيجيريا، نيجيريا: معهد الأبحاث الفرنسي في أفريقيا الرابط:

http://www.ifra-nigeria.org/IMG/pdf/searching-for-knowledgerecognition-hannah-hoechner.pdf

128 هسكيت، «أعمال شغب الميتاتسين في كانو» تقويم، الصفحتان 212ـ213.

129 هويتشنر، «البحث عن الإدراك والمعرفة».

130 وول سوينكا، «جزارو نيجيريا»، مجلة نيوزويك 16 يناير/ كانون الثاني 2012 الصفحتان 1ـ5. الرابط:

http://thebea.st/17tJIl5

131 المرجع نفسه.

132 هويتشنر، «البحث عن الإدراك والمعرفة».

133 هويتشنر، «طلبة الدراسات القرآنية التقليدية في نيجيريا: العدل بخصوص الاتهامات الباطلة؟» مدونة مناقشة التطوير 5 فبراير/ شباط 2013. الرابط:

http://blog.qeh.ox.ac.uk/?p=82

134 المرجع نفسه.

135 المرجع نفسه.

136 إيه. أو. أديسوجي، «بين الميتاتسين وبوكو حرام: الأصولية الإسلامية وردّ الدولة النيجيرية»، **مجلد أفريقيا اليوم** 57، رقم 4، صيف 2011 الصفحة 113.

137 هويتشنر، «البحث عن الإدراك والمعرفة».

138 المرجع نفسه.

139 مقابلة مع ضابط أمن نيجيري رفيع المستوى. نيجيريا 2013.

140 بيل كلنتون 2013، فيما نقله عنه إيني إيكوت. «بيل كلنتون يرد معترضًا على جوناثان ويصرّ على أن الفقر هو ما يقف وراء بوكو حرام ويعزز موقفها وخلق تمرد حركة الأنصار». بريميوم تايمز 27 فبراير/ شباط 2013. الرابط:

http://premiumtimesng.com/news/122116-bill-clinton-counters-jonathan-insists-poverty-behind-boko-haram-ansaru-insurgency.html

141 غودلاك جوناثان، 2013، المرجع نفسه.

142 كريس لورنس، يقول غيتس طالبان لديها زخم في أفغانستان. سي إن إن 6 مايو/ أيار 2009. الرابط:

http://edition.cnn.com/2009/POLITICS/05/06/mideast.gates/

143 أوكيريكي، «تمويل بوكو حرام: بعض التوقعات المستنيرة»، الصفحتان 166ـ171.

144 فريدوم سي أونوها، «مواجهة تمويل تطرف بوكو حرام في نيجيريا» **المجلة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته**، المجلد 2 رقم 1 ديسمبر/ كانون الأول 2011 ص 113.

145 تقرير فافت، «تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا»/ FATT GIABA أكتوبر/ تشرين الأول 2013 الصفحة 20. الرابط:

http://www.fatf-ga».org/media/fatf/documents/reports/TF-in-West-Africa.pdf

146 المرجع نفسه، الصفحة 18.

147 مقابلة مع مصدر مجهول هـ3، نيجيريا 2013.

148 وول سوينكا، «جزارو نيجيريا»، مجلة نيوزويك 16 فبراير/ شباط. الرابط:

http://www.thedailybeast.com/newsweek/2012/01/15/wole-soyinka-on-nigeria-s-anti-christian-terror-sect-boko-haram.html

149 مارك أنطوان بيروسي دي مونتكلوس، «نيجيريا: كيف ينتهي التشوش الناجم عن وجود بوكو حرام»، **SLATE AFRIQUE** 25 فبراير/ شباط 2013 الرابط:

http://www.slateafrique.com/101999/

150 «مقابلة مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية في نيجيريا»، نيسان/ أبريل 2013.

151 انظر، على سبيل المثال، محمد كياري «رسالة بوكو حرام ووسائلها» الصفحة 31 وجوهانسن هارنيشفيغر، «بوكو حرام ونقادها المسلمون: ملاحظات من ولاية يوبي» الصفحة 46 في **مارك أنطوان بيرو**

جي دي مونتكلوس (محرر)، بوكو حرام: الإسلاموية، والسياسة والأمن والدولة في نيجيريا، سلسلة المجتمع وسياسة غرب أفريقيا، المجلد 2، 2014. الرابط:

file://iissuk-file03/home$/comolliv/Downloads/Boko_Haram_WAPOSO_2.pdf

152 أونوها، «مواجهة تمويل تطرف بوكو حرام في نيجيريا» الصفحتان 113_114.

153 مراسلو صحارى، «بوكو حرام: سيناتور محتجز يعترف بمعرفته بالناطق باسم بوكو حرام»، مراسلو صحارى، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/boko-haram-detained-senator-admits-knowing-bhspokesperson?page=1

«إنذار بالخطر: رئيس القاعدة في غرب أفريقيا يعيش في كانو»، فانغارد 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2010 الرابط:
http://odili.net/news/source/2012/apr/8/335.html

154 مقابلة مع محمد زبير، كانو أبريل/ نيسان 2013.

155 تايوو أوغنديب، «تعقب التدفق النقدي للجماعة» مجلة الأمة، 29 يناير/ كانون الثاني 2012. الرابط:

http://www.thenationonlineng.net/2011/index.php/mobile/sundaymagazine/cover/34867-tracking-the-sect%E2%80%99s-cash-#ow.html

156 إبراهيم شعيبو «بوكو حرام: شيكارو ينكر التبرع الشهري»، **THIS DAY LIVE**، 29 يناير/ كانون الثاني 2012. انظر الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/boko-haram-shekarau-denies-monthly-donation/108119/

157 أوغنديب، «تعقب التدفقات النقدية للجماعة».

158 أونوها، «مواجهة تمويل تطرف بوكو حرام في نيجيريا» ص114.

159 المرجع نفسه، الصفحة 115.

160 تشينيرو أوفور، فيمي أوغبينكان وإيكيني أوكورو، «نيجيريا: مكتب التحقيقات الفيدرالي يربط القاعدة بتفجيرات أبوجا»، ديلي إندبندنت، 6 يناير/ كانون الثاني 2011. الرابط:

http://ibidapowhyteworld.blogspot.co.uk/2011/01/fbi-links-al-qaeda-to-abujablasts.html

161 أونوها، «مواجهة تمويل تطرف بوكو حرام في نيجيريا» الصفحة 116.

162 سي نا_إيميكا أوكيريكي، «تمويل بوكو حرام: توقعات مستنيرة»، الصفحة 168.

163 إيمانويل أوغالا، «بوكو حرام تحصل على تبرعات بلغت 40 مليون نيرة من الجزائر»، صحيفة بريميوم تايمز، 13 مايو/ أيار 2012. الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/boko-haram-gets-n40million-donation-algeria-premium-times?page=1

164 «تحرير كاهن في الكاميرون يصل عائدًا إلى فرنسا»، بي بي سي نيوز، 1يناير/ كانون الثاني 2014 الرابط:
http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-25566473

165 «بوكو حرام تفرض فدية مقدارها مليون دولار أمريكي وسطيًّا على كل نيجيري ثري مخطوف»، صحيفة نيجيريا نيوز، 6 يوليو/ تموز 2014. الرابط:

http://news2.onlinenigeria.com/headline/363917-boko-haram-makes-1-million-on-average-forany-abducted-wealthy-nigerian.html#ixzz36s4iaXER

166 مايكل ألو غبودي، وتوابي سويني وأديبيي أديدابو، «اختطاف شتيما علي مونجونو في مايدوجوري»، صحيفة THIS DAY LIVE، 4 مايو/ أيار 2013. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/shettima-ali-monguno-abducted-in-maiduguri/146700/

شتيما علي مونجونو اختطف في مايدوجوري/ 146700/

167 بريميوم تايمز، «مقتل قائد في بوكو حرام كان رأس حربة في اختطاف علي مونجونو وسبعة مواطنين فرنسيين وآخرين-حسب مصادر أمنية» بريميوم تايمز، 14أغسطس/ آب 2013. الرابط:

http://premiumtimesng.com/news/142757-killed-boko-haram-commander-spearheaded-kidnap-of-ali-mongunoseven-french-citizens-others-security-sources.html

168 ICG، «الحد من العنف في نيجيريا (II) تمرد بوكو حرام» الصفحة 29.

169 منشورات بيشام اتحاد بحث الإرهـاب والتحليل؛ بوكو حـرام: خرائن وتوابيت؛ صندوق باندورا -خيارات التمويل الأوسع لبوكو حرام؛ أيار/ مايو 2014. الرابط:

http://www.trackingterrorism.org/article/boko-haram-coffers-and-coffins-pandoras-box-vast-financingoptions-boko-haram

170 مالاكي أوزندو وأحمد مرعي، «نيجيريا: كيف نشارك بوكو حرام النهب-عبد الله القعقاع»، كل أفريقيا، 14 فبراير/ شباط 2012. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201202140935.html

الصفحات [82-86].

171 «مقابلة مع قائد أمن نيجيري رفيع المستوى»، 13 أبريل/ نيسان 2013.

172 سي إن إن إيه إيميكا أوكيريكي، «تمويل بوكو حرام: بعض التوقعات المستنيرة» الصفحة 169.

173 ديلي ترست، «نيجيريا: بوكو حرام: السيطرة على ولاية بورنو الشمالية» ديلي ترست، 20 أبريل/ نيسان 2013. انظر الرابط:

http://allafrica.com/stories/201304200127.html

174 علا أودو، «على الرغم من حالة الطوارئ فإن سرقة السيارات تزداد» في مايدوجوري، بريميوم تايمز، 22 مايو/ أيار 2013. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201304200127.html

175 تقرير FATT، «تمويل الإرهابيين في غرب أفريقيا»، GIABA /FATT تشرين الأول/ أكتوبر 2013 الصفحة 23.

176 المرجع نفسه، 21.

177 «أولوبل أوكوبي، «الوكالة الوطنية لتطبيق قانون المخدرات تحقق في اتصالات بارونات المخدرات لمصلحة جماعة بوكو حرام»، بنش، 30 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://www.punchng.com/news/ndlea-probes-drug-baronsfor-boko-haram-links/

178 يونا ألكسندر، «الإرهاب في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل في عام 2012»: الامتداد العالمي وتضميناته (آرلنغتون VA: مركز بين الجامعات لدراسات الإرهاب، فبراير/ شباط 2013) الرابط:

http://moroccoonthemove.com/wp-content/uploads/2013/08/Alexander TerrorisminNASahel2012.pdf

179 بنش، «وحدة الاستخبارات المالية الوطنية تحقق في أموال مصارف وجمعيات خيرية لبوكو حرام»، بنش، 23 مارس/ آذار 2013. انظر الرابط:

http://www.punchng.com/news/n»u-probes-banks-charities-over-boko-haram-funds/Later

180 أودوماكالو، «نائب في البرلمان يتهم الصندوق الائتماني لبريطانيا بتمويل بوكو حرام»، فانغارد، 9 سبتمبر/ أيلول 2012. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2012/09/mp-accuses-uk-trust-fund-of-funding-boko-haram/

181 منشورات بيتشام «اتحاد بحوث الإرهاب والتحليل: خزائن وتوابيت صندوق باندورا_ الخيارات التمويلية الواسعة لبوكو حرام».

182 جيدي أجاني، «بوكو حرام حصلت على أحد عشر مليار نيرة من أجل قتل الناس وتشويههم»، فانغارد، 4 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2014/05/boko-haram-got-n11bn-kill-maim/

5- تدويل بوكو حرام

1 «الجيش النيجيري يعلن عن مقتل 1200 شخص على يد بوكو حرام خلال سنتين» حسب ما أفاد به نيجيريون وأصدقاء نيجيريا عبر الشبكة العنكبوتية، 13 مارس/ آذار 2012. الرابط:

http://ngonlinecommunity.blogspot.co.uk/2012/03/nigerian-army-states-1-200-killed-by.html

2 جيدي أجاني، «نيجيريا: محاكمة محمد أشافا_صناعة محمد يوسف آخر قائدًا لبوكو حرام»، فانغارد، 11 مارس/ آذار 2012. انظر الرابط:

http://allafrica.com/stories/201203120553.html?viewall=1

3 شيهو ساني، «بوكو حرام: شمال نيجيريا (موطن شعب: الهوسا)»، نيوز دايري 3 أغسطس/ آب 2011. انظر الرابط:

http://newsdiaryonline.com/shehu_boko_haram.htm

4 شيهوساني، «بوكو حرام: شمال نيجيريا (موطن شعب الهوسا)» (2) فانغارد 1يوليو/ تموز. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2011/07/boko-haramthe-northern-nigeria-hausaland-2/

5 فيرجينيا كومولي ويعقوب زين، «خطر في الوطن: تهديد بوكو حرام لنيجيريا وحدود تمدُّدها الاستراتيجي» اتحاد بحوث الإرهاب وتحليله 30 يوليو/ تموز 2012. الرابط:

http://bit.ly/VM7CEr

6 يعقوب زين، «شمال الكاميرون تحت تهديد بوكو حرام ومتشددي السيليكا»، مجلد رصد الإرهاب، العدد 12، 9 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://www.jamestown.org/regions/africa/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=41804&tx_ttnews%5BbackPid%5D=55&cHash=fd64836810cf831f3d550e441958aeae#.U44hhnJdXVU

7 «بوكو حرام تتسلل إلى الكاميرون»، كاميرون عبر الشبكة 11 يناير/ كانون الثاني 2012. انظر الرابط:

https://beegeagle.wordpress.com/2012/01/11/boko-haram-in»ltratescameroon-#ee-nigerian-jstf-onslaught/

8 ديفاين نتاريكي الابن، «خطر بوكو حرام: انتشار قوات هائل في أقصى شمال الكاميرون»، كاميرون بوستلاين 13 يناير/ كانون الثاني 2012. انظر الرابط:

http://beegeagle.wordpress.com/2012/01/14/boko-haram-menace-massive-troopdeployment-in-cameroons-far-north/

9 من أجل الاطلاع على تفاصيل عن الهجمات انظر الرابط:

http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/crisiswatch/crisiswatch-database.aspx?CountryIDs=%7b5C2283AD-398B-4CEB-8ED9-B322B29F7E9A%7d#results

10 جون غامبريل، «فيديو يظهر جماعة نيجيرية تزعم أنها تحتجز 7 فرنسيين»، أسوشيتيد برس، 25 فبراير/ شباط 2013. انظر الرابط:

http://news.yahoo.com/video-claims-nigeria-sect-holds-7-french-hostages-163759996.html

11 هارونا عمر وسنديه ألامبا، «نيجيريا: رهينة فرنسي وأسرة فرنسية في شريط فيديو جديد»، أسوشيتيد برس، 18 مارس/ آذار. الرابط:

http://news.yahoo.com/nigeria-french-hostage-family-video-171414745.html

12 بول كروكشانك وتيم ليستر، «بوكو حرام نجحت سابقًا في الاختطاف»، سي إن إن، 12 مايو/ أيار 2014. انظر الرابط:

http://edition.cnn.com/2014/05/12/world/boko-haram-previous-abductions/

13 نيكولاس فينوكر وتيموكو ديالو، «فرنسا تقول إنها لن تتفاوض مع مختطفي الرهائن في الكاميرون»، رويترز 26 فبراير/ شباط 2013. انظر الرابط:

http://uk.reuters.com/article/2013/02/26/

14 «مسلحون كاميرونيون يحررون الكاهن الفرنسي جورج فاندنبوش»، بي بي سي نيوز، 31 ديسمبر/ كانون الثاني 2013.

15 «تحرير كهنة إيطاليين وراهبة كندية في الكاميرون»، بي بي سي نيوز، 1 يونيو/ حزيران 2014. انظر الرابط:
http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-27655761

16 متمردون يشتبه بانتمائهم إلى جماعة بوكو حرام يشنون هجومًا على منشأة صينية في الكاميرون، فرانس فان كاتر، 17 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.france24.com/en/20140517-cameroon-boko-haram-attack-chinese/

17 ألقي القبض على ستة أشخاص في الكاميرون على خلفية اختطاف العامل الصيني، الستريت تايمز، 4 يونيو/ حزيران 2014. الرابط:

http://www.straitstimes.com/news/world/more-world-stories/story/six-arrested-cameroon-over-chinese-worker-abductions-20140604#sthash.AUPzDh4s.dpuf

18 قاعدة بيانات الصراع المسلح العرقي-الديني في نيجيريا، 20 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

19 تقرير أوضاع عمليات استعادة النظام-الأسبوع المنتهي في الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2014، و27 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://peccaviconsulting.wordpress.com/2014/01/27/op-restoreorder-sitrep-week-ending-25-january-2014/

20 «العنف في نيجيريا: الكاميرون تعزز قواتها على الحدود لمكافحة بوكو حرام»، بي بي سي نيوز، 27 مايو/ أيار، 2014. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-27593163

21 زين، «بوكو حرام شمالي نيجيريا، الجائزة في استراتيجية تنظيم القاعدة في أفريقيا»، الصفحة 29.

22 ديفيد لويس، «النيجر تخشى من انتقال العدوى من جماعة بوكو حرام الإسلاموية في نيجيريا»، رويترز، 19 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.reuters.com/article/2014/03/19/us-niger-bokoharam-insight-idUSBREA2I16720140319

23 إيمانويل غريغوار، **الإسلام وهوية التجار في مرادي (النيجر)**. للاطلاع لويس بريتر (محرر)، **الهوية الإسلامية والتغيّر الاجتماعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**، بلومنغتون وإنديانا بوليس، مطابع جامعة إنديانا، 1993، ص 111.

24 مقابلة عبر الهاتف مع مصدر مجهول رقم 6، يونيو/ حزيران 2013.

25 المرجع نفسه.

26 انظر، «النيجر: هل هي حلقة ضعيفة أخرى في منطقة الساحل؟»، تقرير أفريقيا رقم 20819 سبتمبر/ أيلول 2013. الرابط:

http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/west-africa/niger/208-niger-another-weak-link-in-the-sahel.aspx

27 مزيد من التفاصيل عن فليتنلوك مدرجة في الفصل اللاحق، من هذا الكتاب، المكرس للردود الحكومية.

28 «النيجر تحصل على طائرات وشاحنات جديدة من خلال برامج التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية»، القيادة الأفريقية الأمريكية، 16 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://www.afr-icom.mil/Newsroom/Article/11021/niger-gets-new-planes-and-trucks-through-us-security-cooperation-programs

29 «المرابطون» يهددون بشن هجمات ضد فرنسا بسبب تدخُّلها في مالي، تقرير مؤسسة آي إتش إس جنز والبريطانية (متخصصة بشؤون الأمن والدفاع ومكافحة الإرهاب، وهي ذات مصداقية) ـتقرير يومي، 13 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://www.janes.com/article/32393/al-mourabitoun-threatens-attacks-against-france-over-mali-intervention

30 «النيجر: قاعدة بيانات مراقبة الأزمة» (كرايسس ووتش). الرابط:

http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/crisiswatch/crisiswatch-database.aspx?CountryIDs=%7bF26B8D94-91A6-4238-BEA8-0D07EF0D800D%7d#results

31 مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، الفصل الثاني. تقارير البلد: نظرة عامة على أفريقيا، تقارير البلد عن الإرهاب 2013، و2014. الرابط:

http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2013/224820.htm

32 أديلاني أديبيغبا، «بوكو حرام: الشرطة تلقي القبض على تشادي يعمل أستاذًا للدراسات الإسلامية في النيجر»، بنش، 18 فبراير/ شباط 2012. الرابط:

http://www.punchng.com/news/bokoharam-police-arrest-chadian-islamic-teacher-in-niger/

33 أديلاني أديبيغبا، «بوكو حرام: الشرطة تلقي القبض على تشادي يعمل أستاذًا للدراسات الإسلامية في النيجر»، بنش، 18 فبراير/ شباط 2012. الرابط:

http://www.punchng.com/news/bokoharam-police-arrest-chadian-islamic-teacher-in-niger/

34 أديلاني أديبيغبا، «بوكو حرام: الشرطة تعتقل خمسمائة أجنبي في لاغوس»، فانغارد، 23 مارس/ آذار 2013. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2013/03/boko-harampolice-arrest-500-foreigners-in-lagos/

35 «تشاد، قاعدة بيانات مراقبة الأزمة (كرايسس ووتش)»، الرابط:

http://www.crisisgroup.org/en/publicationtype/crisiswatch/crisiswatch-database.aspx?CountryIDs=%7b9C8A1AB3-7044-4ABE-904B-D05DBFDC514%7d#results

36 موكي أديلاني أديبيغبا، «الكاميرون وتشاد تضعان اللمسات الأخيرة على محادثات أمنية منعقدة بينهما بشأن بوكو حرام»، صوت أمريكا، 23 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.voanews.com/content/cameroon-chad-team-up-to-combat-boko-haram/920228.html

37 «الكاميرون تتخذ خطوات ضد بوكو حرام»، إيرين (شبكات معلومات وأنباء إقليمية تعنى بالشؤون الإنسانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، 27 ديسمبر/ كانون الأول 2013. الرابط:

http://www.irinnews.org/report/99396/cameroon-takes-steps-against-boko-haram

38 آنا جيفريز، شُرِّدُوا من قِبل جماعة بوكو حرام، نيجيريون يقاتلون بالتخفي في النيجر، إيرين، 30 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://www.irinnews.org/report/99558/displaced-by-boko-haram-nigerians-risk-invisibility-in-niger

39 المرجع نفسه.

40 ليزا شلاين، «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحذر من الإعادة القسرية لطالبي اللجوء من النيجيريين»، صوت أمريكا، 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2013. الرابط:

http://www.voanews.com/content/unhcr-warns-against-forcibly-reurning-nigerian-asylum-seekers/1779318.html

41 ندوكانوسون الأمم المتحدة، «ستة آلاف شخص يفرون من نيجيريا بسبب جماعة بوكو حرام»، في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2014. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/un-6-000-flee-nigeriaover-boko-haram/169711/

42 نيجيريا-تشاد: «المهاجرون الفارُّون من عنف جماعة بوكو حرام ينتظرون المساعدات»، إيرين، 6 مارس/ آذار 2012. الرابط:

http://www.irinnews.org/report/95014/nigeria-chadmigrants-fleeing-boko-haram-violence-await-aid

43 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «نيجيريون يفرون من هجمات المتمردين إلى تشاد»، المفوضية المذكورة، ملاحظات للإحاطة 5 أغسطس/ آب 2014. الرابط:

http://www.unhcr.org/53e0c0af149.html

44 موكي كيندزيكا، «تهديد بوكو حرام يُلحق ضررًا بتجارة الحدود الكاميرونية النيجيرية»، دويتشه فيله، 27 ديسمبر/ كانون الأول 2012. الرابط:

http://www.dw.de/boko-haramthreat-harms-cameroon-nigeria-border-trade/a-16480155

45 موكي إدوين كيندزيكا: «الخوف من جماعة بوكو حرام يؤثر في أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان»، صوت أمريكا 2 يوليو/ تموز 2014. الرابط:

http://www.voanews.com/author/23003.html

46 مقابلة مع مصدر مجهول هـ 3، نيجيريا 2013.

47 المياه تنحسر بسبب زحف الصحراء. ولهذا السبب، شرع رعاة (الإبل وغيرها) من نيجيريا والكاميرون في التحرك جنوبًا؛ الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بينهم وبين المزارعين المحليين. انظر على سبيل المثال:

إلياس نتونغوي نغالامي حيث قال عن ذلك: هجرة المزارعين وصيادي الأسماك تتزايد في الكاميرون، ويزداد زحف الصحراء، فيما تتقلص بحيرة تشاد، مؤسسة ثومسون رويترز، أكتوبر/ تشرين الأول 2010. الرابط:

http://www.trust.org/item/20101005101300-nsmjp/?source=spotlight

48 مقابلة مع الرفيق آبا بي. مورو، وزير الداخلية، أبوجا 2013.

49 مقابلة مع مصدر مجهول في وزارة الشؤون الخارجية في أبوجا، 2013.

50 بينين لا يوجد بينها وبين جماعة بوكو حرام مشكلة في الوقت الراهن. ولكن يقر المسؤولون فيها بأن البلد ينبغي أن يظل في حالة يقظة تجنبًا لاحتمال زرع خلايا من الجماعة فيه.

51 فستوس أويت، حصريًا، «نيجيريا وفرنسا والكاميرون وثلاث دول أخرى وقعت اتفاقًا يقضي بالاشتراك في شن هجوم مشترك ضخم على جماعة بوكو حرام»، بريميوم تايمز، 18 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.premiumtimesng.com/news/156947-exclusive-nigeria-france-cameroon-three-other-countries-sign-deal-on-massive-joint-o$ensive-against-boko-haram.html

52 موكي إدوين كيندزيكا: «اتفقت البلدان المحيطة ببحيرة تشاد على تشكيل قوة مهام عسكرية وسط حالة من انعدام الأمن»، صوت أمريكا، 18 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.voanews.com/content/lake-chad-countries-agree-on-military-task-force-amid-insecurity/1873650.html

53 «فرنسا ترسل قوات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى»، دويتشه فيله، 24 مارس/ آذار 2013. الرابط:

http://www.dw.de/france-sends-troops-to-central-african-republic/a-16695739

54 مجموعة الأزمة الدولية، «جمهورية أفريقيا الوسطى: أن تصل متأخرًا خيرٌ من ألّا تصل»؛ بيان موجز عن أفريقيا رقم 96، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2013. الرابط:

http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/central-africa/central-african-republic/b096-central-african-republic-better-late-than-never.aspx

55 أليكس دوفال سميث، «جمهورية أفريقيا الوسطى. الأمم المتحدة تحذر من أن بذور الإبادة الجماعية قد زرعت بالفعل»، الغارديان، 16 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://www.theguardian.com/global-development/2014/jan/16/central-african-republic-seeds-genocide-un

56 حنا ماك نيش، «جمهورية أفريقيا الوسطى التي ينعدم فيها القانون تجذب اهتمام الإرهابيين»، صوت أمريكا، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. الرابط:

http://www.voanews.com/content/lawlesscar-attracting-terrorists-attention/1795564.html

57 يعقوب زين، «شمالي الكاميرون عرضة للتهديد من جماعة بوكو حرام ومن متشددي حركة سيليكا»، مراقبة الإرهاب (تروريزم مونيتر) 12 (1) 9 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://www.jamestown.org/programs/tm/single/?tx_ttnews[tt_news]=41804&tx_ttnews[backPid]=26&cHash=d4e4d12a549936b15fcc3042430485c2#.UurTcD1_vVV

58 المركز القومي لمكافحة الإرهاب، تقرير العام 2011 عن الإرهاب، 2011. الرابط:

http://www.fas.org/irp/threat/nctc2011.pdf

59 أشار تقرير عن الإرهاب عام 2011 عن مركز مكافحة الإرهاب القومي التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في ربيع عام 2012، إلى أن الهجمات الإرهابية العالمية وصلت إلى أدنى مستوى لها في سنوات، إلا أنه لاحظ أيضًا أنه إلى جانب أمريكا اللاتينية لكن المتجذرة في مواقف أيديولوجية مختلفة، فإن أفريقيا كانت إحدى منطقتين اثنتين على هذا الكوكب حيث تملك زمام العنف جماعات غير حكومية، وعلى أيدي هذه الجماعات تفاقمت الأوضاع في أفريقيا وساءت أكثر فأكثر.

60 (ستارت) دراسة الإرهاب والردود على الإرهاب. على الرغم من أن العالم الغربي تعرض إلى عدد أقل من الهجمات، فإن الإرهاب العالمي في ازدياد، الاتحاد القومي لدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب، 19 ديسمبر/ كانون الأول 2013. الرابط:

http://www.start.umd.edu/start/announcements/announcement.asp?id=633

61 المتمردون السُّنة يعلنون قيام خلافة إسلامية جديدة، الجزيرة، 30 يونيو/ حزيران 2014. الرابط:

http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/02/al-qaeda-disowns-isilrebels-syria-0142385858351969.html

62 تجدر ملاحظة أنه علي الرغم من طموحاته العالمية، يسعى ابن لادن إلى تثبيط همة حركة الشباب في الصومال، ربما خوفًا من أن تؤدي تحركاتها إلى إضعاف هيبة تنظيم القاعدة من جراء تبنِّي الحركة لاسم القاعدة، ولم ينعقد تعاون بصفة رسمية بين التنظيمين إلا بعد موت ابن لادن.

63 معهد بيو للأبحاث، في الذكرى السنوية لموت ابن لادن، «لا يحظى تنظيم القاعدة إلا بقدر قليل من الدعم»، برنامج معهد بيو للأبحاث لرصد المواقف العالمية، 30 أبريل/ نيسان 2012. الرابط:

http://www.pewglobal.org/2012/04/30/on-anniversary-of-bin-ladens-death-little-backing-of-al-qaeda/

64 فانغارد (الطليعة). «تعرب جماعة بوكو حرام عن دعمها لدولة البغدادي الإسلامية القاعدة»، فانغارد (الطليعة)، 13 يوليو/ تموز، 2014.

65 نيجيريا ترفض مطالبة جماعة بوكو حرام بالخلافة (الإسلامية)، الجزيرة 25 أغسطس/ آب 2014. الرابط:

http://www.aljazeera.com/news/africa/2014/08/nigeria-rejects-boko-aramcaliphate-claim-20148251062176395.html

66 تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي كان يعرف سابقًا باسم «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، والذي سبق له أن انشق عن الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، أعلن في عام 2006 أنه أصبح جزءًا معتمدًا من تنظيم القاعدة.

67 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن)، التطرف ينتشر عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، التعليقات الاستراتيجية (40) 18، 2012. الرابط:

http://www.iiss.org/publications/strategic-comments/past-issues/volume-18-2012/october/extremeism-spreads-across-west-africa-and-the-sahel/

68 عندما تعلن جماعة بوكو حرام اسم الحاج عمر تال، سيكو أمادوو... « قائمة أسماء أعضاء الإدارة العليا للحركة الوطنية لتحرير أزواد، وأنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غربي أفريقيا...، الكتائب...»، موقع مالي Mali Web على الشبكة العنكبوتية، 5 فبراير/ شباط 2013. الرابط:

http://www.maliweb.net/la-situation-politique-et-securitaire-au-nord/quandle-boko-haram-se-reclame-del-hadj-omar-tall-de-sekou-amadou-et-la-listedes-principaux-dirigeants-du-mnla-dancar-dine-daqmi-du-mujao-des-katiba-124965.html

69 وزارة الخارجية الأمريكية، أبو بكر شيكاو، مكافأة تبلغ قيمتها سبعة ملايين دولار أمريكي، مكافأة من أجل العدالة 2013. الرابط:

http://www.rewardsforjustice.net/english/abubakar_shekau.html

70 مزيد من التفاصيل عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من جماعة بوكو حرام في الفصل اللاحق من هذا الكتاب.

71 كارين لي نقلت عن كارتر هام قوله: «هل بوكو حرام في نيجيريا هي صديق تنظيم القاعدة الجديد في أفريقيا؟»، التايم، 31 أغسطس/ آب 2011. الرابط:

http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2091137,00.html

72 المرجع نفسه.

73 منشورات بيشام (الاتحاد لبحوث الإرهاب وتحليلها) «ثالوث القادة في جماعة بوكو حرام يعكس طموحات الجماعة الأوسع مدّى العابرة للحدود الوطنية والقومية»، للاطلاع 7 يونيو/ حزيران 2014. الرابط:

http://www.trackingterrorism.org/article/triad-leadersboko-haram-reflects-its-larger-transnational-aspirations

74 مكتب تنسيق مكافحة الإرهاب في وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، الفصل الثاني، تقارير البلدان، نظرة عامة على أفريقيا، تقارير البلدان عن الإرهاب 2010، 18 أغسطس/ آب 2011. الرابط:

http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2010/170254.htm

75 انظر، على سبيل المثال، روب في سيمكوكس، «بوكو حرام وتعريف شبكة القاعدة»، الجزيرة، 6 يونيو/ حزيران 2014. الرابط:

http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/06/boko-haram-al-qaeda-201463115816142554.html;

أو يعقوب زين، القاعدة النيجيرية، الاتجاهات الحالية في الفكر الإسلاموي المجلد 16، مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.hudson.org/research/10172-nigerian-al-qaedaism-

76 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن): التطرف ينتشر عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

77 المرجع نفسه.

78 ووكر «بوكو حرام، ما هي؟».

79 كيف اختفى زعيم بوكو حرام، تيشاو، من السجن–رئيس هيئة الدفاع، بوينت بلاك نيوز، 28 سبتمبر/ أيلول 2011. الرابط:

http://www.pointblanknews.com/News/os5639.html

80 مقابلة بنش، قال زعيم جماعة بوكو حرام: «قلت لمفتش الشرطة العام سلفًا إن أبوجا سوف تقصف»، مراسلو صحارى، 20 سبتمبر/ أيلول 2011. الرابط:

http://saharareporters.com/interview/punchinterview-i-told-inspector-general-police-advance-abuja-would-be-bombedsays-boko-ha

81 شيهو ساني، «بوكو حرام: التاريخ والفكر والثورة»، نيوز دايري أون لاين، 3 أغسطس/ آب 2011. الرابط:
http://newsdiaryonline.com/shehu_boko_haram.htm

82 مقابلة مع مصدر مجهول 1هـ، نيجيريا، 2013.

83 نقلت مونيكا مارك عن «أبو القعقاع» قوله: «بوكو حرام تتعهد بالقتال إلى أن تقيم نيجيريا حكم الشرع»، الغارديان، 27 يناير/ كانون الثاني 2013. الرابط:

http://www.theguardian.com/world/2012/jan/27/boko-haram-nigeria-sharia-law

84 جيسون بيرك، «تظهر ملفات بن لادن أن زعماء القاعدة وطالبان على اتصال وثيق»، الغارديان، 29 أبريل/ نيسان 2012. الرابط:

http://www.theguardian.com/world/2012/apr/29/bin-laden-al-qaida-taliban-contact

85 المسح الاستراتيجي 2013. المراجعة السنوية للشؤون العالمية (أبينغدون روتليدج، 2013)، الصفحتان 248_251.

86 المسح الاستراتيجي 2014. المراجعة السنوية للشؤون العالمية (أبينغدون روتليدج، 2015).

87 مالي: «قائد يحذر من المعسكرات الجهادية»، النيويورك تايمز، 7 يونيو/ حزيران 2012؛ تقرير عن أوضاع أعمال استعادة النظام_الأسبوع المنتهي في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. الرابط:

http://peccaviconsulting.wordpress.com/2013/11/20/op-restore-order-sitrep-week-ending-9-november-2013-2/

88 بيتر تينتي، «فهم سياسة الجزائر في شمالي مالي»، مجلة: ثينك أفريكا برس (عبر الشبكة)، 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2012. الرابط:

http://thinkafricapress.com/mali/understandingalgeria-northern-mali-aqim-mujao-ansar-dine

89 انظر على سبيل المثال: «العشرات من عناصر جماعة بوكو حرام يساعدون متمردي مالي في الاستيلاء على جاو». فانغارد، 9 أبريل/ نيسان 2012. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2012/04/dozensof-boko-haram-help-malis-rebel-seize-gao/

90 «جماعة بوكو حرام تمد حملة الإرهاب وصولًا بها إلى مالي»، بنش 10 أبريل/ نيسان 2012. الرابط:
http://www.punchng.com/news/boko-haram-spreads-terror-campaign-to-mali/

91 «تمبكتو الأسطورية ترزح تحت نير الإسلامويين»، أفريقيا الفَتِيَّة، 3 أبريل/ نيسان 2012. الرابط:
http://www.jeuneafrique.com/actu/20120403T103318Z20120403T103316Z/

92 جمال عمر، «المتمردون الطوارق يتعهدون حملة إرهاب»، مغاربية، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. الرابط:

http://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/2012/11/22/feature-01

93 عيسى سيكيتي داسيلفا، «إسلامويو مالي يستولون على بلدة كونا، ويمضون قدمًا نحو سيفاري، وموبتي»، وقمر الجنوب»، 11 يناير/ كانون الثاني 2011.الرابط:

http://moonofthesouth.com/mali-islamists-seize-town-konna/

94 كولن فريمان، «أبو بكر شيكاو زعيم جماعة بوكو حرام: أكثر القادة جنونًا على الإطلاق»، التلغراف، 12 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/nigeria/10826012/Boko-harams-Abubakar-Shekau-!e-craziest-commander-of-all.html

95 أبو بكر شيكاو، «زعيم جماعة بوكو حرام، يفر هاربًا إلى مالي»، إلومبه، 28 يناير/ كانون الثاني 2013. الرابط:

http://elombah.com/index.php/reports/14298-boko-haram-leaderabubakar-shekau-flees-to-mali

96 «ظهور حركة أنصار المنشقة عن جماعة بوكو حرام»، فانغارد، 1 فبراير/ شباط 2012. الرابط:
http://www.vanguardngr.com/2012/02/boko-haram-splinter-groupansaru-emerges/

97 تنظيم جديد منشق من القاعدة يهدد غربي أفريقيا، الأهرام أون لاين، 22 ديسمبر/ كانون الأول 2011. الرابط:

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/9/29968/World/International/New-aeda-spino$-threatens-West-Africa.aspx

98 «نيجيريا: جماعة أنصار الإسلاموية اختطفت رجلًا فرنسيًّا»، بي بي سي نيوز، 24 ديسمبر/ كانون الأول 2012. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-20833946

99 تيم كوكس، «إسلامويو حركة أنصار يزعمون أنهم شنوا هجومًا على قوات نيجيرية متجهة إلى مالي»، رويترز، 20 يناير/ كانون الثاني 2013. الرابط:

http://www.reuters.com/article/2013/01/20/us-nigeria-violence-idUSBRE90J0B520130120

100 يعقوب زين، «تعاون أم منافسة: جماعة بوكو حرام وحركة أنصار بعد التدخل في مالي»، مركز مكافحة الإرهاب سي تي سي سنتينل 27 مارس/ آذار 2013. الرابط:

https://www.ctc.usma.edu/posts/cooperation-or-competition-boko-haram-and-ansaru-afterthe-mali-intervention

101 المرجع نفسه.

102 للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه القضية، انظر رفايللو بنتوشي وألف. راء. سيد، المقاتلون الأجانب في الصومال، والتطهير الداخلي لحركة الشباب، مراقبة الإرهاب، المجلد: 11، العدد: 22، 3 ديسمبر/ كانون الأول 2013.الرابط:

http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=41705#.U5Ni8nKwLpg

103 وكالة فرانس برس للأنباء، نيجيريا تزعم أن الإرهابي العالمي، كامبار، لقي حتفه.

104 «إسلامويون نيجيريون يتوعدون بشن هجمات أشد ضراوة». وكالة فرانس برس للأنباء، 16 يونيو/ حزيران 2011. الرابط

http://m.reliefweb.int/report/420355

105 يعقوب زين: اتصالات جماعة بوكو حرام الدولية، لجنة مكافحة الإرهاب، سي تي سي سنتينل، 14 يناير/ كانون الثاني 2013. الرابط:

http://www.ctc.usma.edu/posts/boko-harams-internationalconnections

106 كليوفس ترس توماس وفؤاد أحمد، «دعم حركة الشباب لجماعة بوكو حرام يعكس ماضي الجماعة القذر مع الأطفال»، صباحي، 16 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://sabahionline.com/en_GB/articles/hoa/articles/features/2014/05/16/feature-01

107 شون إم. جورلي، «الروابط بين بوكو حرام والقاعدة، التعاضد القاتل المرتقب»، المجلد الثالث من دراسات الأمن العالمي، العدد 3، صيف عام 2012، الصفحة 9.

108 مقابلة عبر الهاتف مع مصدر مجهول 8هـ 2013.

109 المرجع نفسه.

110 أوناباجوا، وأوزوديكيا، وهويزو، «إرهاب بوكو حرام في نيجيريا: البعد العالمي»، ص347.

111 ألويل عقبي، إف دجي، «جماعة بوكو حرام تجري محادثات سرية في السنغال»، بنش، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2012. الرابط:

http://www.punchng.com/news/fg-boko-haram-holdsecret-talks-in-senegal/

والإمام راتب من الجامع الكبير في بلدة بيغنونا (السنغال): «جماعة بوكو حرام موجودة في السنغال»، سيني نيوز، 23 أغسطس/ آب 2012. الرابط:

http://www.senenews.com/2012/08/23/imam-ratib-de-la-grande-mosquee-debignona-boko-haram-est-present-au-senegal_39852.html

6- ردود الحكومة

1 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، «التوازن العسكري 2014»، لندن: روتليدج، 2014، الصفحة 451.

2 المرجع نفسه، الصفحة 415.

3 باسي أودو، «جوناثان يوقع ميزانية نيجيريا لعام 2014 وقد تكرس 20٪ منها لشؤون الدفاع»، بريميوم تايمز، 24 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.premiumtimesng.com/business/161390-jonathan-signs-nigerias-2014-budget-defence-gets-20-percent.html

4 شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة (إيرين)، «نيجيريا: الجدول الزمني لنشاط بوكو حرام»، 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2011. الرابط:

http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?docid=4e93$a02

5 مقابلة مع ضابط شرطة رفيع المستوى، نيجيريا 2013.

6 محمد، **مفارقة بوكو حرام**، الصفحة 81.

7 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، «بوكو حرام: مشكلات جديدة متزايدة لنيجيريا»، تعليقات استراتيجية (42) 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011.

8 مقابلة مع مصدر مجهول 5هـ 2013.

9 المرجع نفسه.

10 صغير موسى، «أمن الحدود، وانتشار الأسلحة والإرهاب في نيجيريا بواسطة المقدم صغير موسى»، مراسلو صحاري، 20 أبريل/ نيسان 2013. الرابط:

http://saharareporters.com/article/border-security-arms-proliferation-and-terrorism-nigeria-lt-col-sagir-musa

11 غبينغا أوموكهونو، «وعيد بوكو حرام نكسة مؤقتة- جوناثان»، الأمة، 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011. الرابط:

http://www.thenationonlineng.net/2011/index.php/news-update/25894-boko-haram-menace-is-a-temporary-setback-jonathan.html

12 منظمة العفو الدولية، «نيجيريا: محاصرة في فتح دورة من العنف»، لندن: منظمة العفو الدولية، 2012، ص8. الرابط:

http://www.amnesty.ca/sites/default/»les/nigeriareport1november12.pdf

13 حسين سليمان، مكافحة الإرهاب في نيجيريا، مجلة المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والأمن (آر يو إس جورنال) (4) 157، 2012، ص7.

14 تيم ليستر، «متشددون إسلاميون في نيجيريا يحذرون مسيحيين وينذرونهم بوجوب مغادرة الشمال خلال ثلاثة أيام»، السي إن إن، 2 يناير/ كانون الثاني 2010. الرابط:

http://edition.cnn.com/2012/01/02/world/africa/nigeria-sectarian-divisions/index.html

15 انظر قائمة مفصلة عن الهجمات في أوفتدال، بوكوحرام۔ لمحة عامة.

16 وول أويتنجي، «الولايات المتحدة الأمريكية تحذر من أن بوكو حرام يحتمل أن تعد خططًا لشن هجمات على أبوجا»، وكالة فرانس برس للأنباء، 18 أبريل/ نيسان 2012. الرابط:

http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5irmUzsr9wBSbTol_OsZjjdfGAN2Q?docId=CNG.ef48bed6020889f8396c1f06d4203fc4.281

17 ليستر، متشددون إسلامويون في نيجيريا يحذرون مسيحيين وينذرونهم بوجوب مغادرة الشمال خلال ثلاثة أيام.

18 مقابلة مع أمين عام إتحاد نيجيريا المسيحي، القس الدكتور موسى أساكي، نيجيريا 2013.

19 مقابلة مع الأستاذ الدكتور أمينو إغويبي، مدير إدارة المجلس الأعلى النيجيري للشؤون الإسلامية، نيجيريا 2013.

20 «حكومة كادونا المحلية تعلق أحكام منع التجوال مدة 24 ساعة»، قنوات تلفازية، 3 يوليو/ تموز 2012. الرابط:

http://www.channelstv.com/home/2012/07/03/kaduna-govt-relaxes-24-hour-curfew/

21 نيجيريا: ضمان الاستقرار والسلامة البشرية والأمن، بطاقة إحاطة، مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، أكتوبر/ تشرين الأول 2012.

22 للاطلاع على تسلسل زمني أكثر تفصيلًا للهجمات، انظر مانويل رينرت ولو غارسون في بوكو حرام: التسلسل الزمني عند مارك أنطوان بيروز دو مونتكلوس (محرر)، بوكو حرام: الأسلمة والسياسة والأمن والدولة في نيجيريا. السياسة الغرب أفريقية وسلسلة المجتمع. المجلد 2، 2014. الصفحتان ـ237 245. الرابط:

file://iiss-uk-file03/home$/comolliv/Downloads/Boko_Haram_WAPOSO_2.pdf

23 تعلن قوة المهام المشتركة عن تخصيص جائزة مقدارها 50 مليون نيرة لمن يدلي بمعلومات تفضي إلى إلقاء القبض على المطلوب الأول والأكثر أهمية في جماعة بوكو حرام، «أبو بكر شيكاو»، مراسلو صحارى 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. الرابط:

http://saharareporters.com/news-page/joint-task-force-declares-boko-haram-top-guns-wanted-n50m-bountyabubakar-shekau

24 أولاليكان أديتايم، «الرئيس لا يخاف من زيارة مايدوجوري۔ عايدي»، بنش 2 مارس/ آذار 2013. الرابط:
http://www.punchng.com/news/president-not-afraid-tovisit-maiduguri-aide/

25 جيدي آجاني، وكينغسلي أومونوبي، ونداهي ماراما، بوكو حرام: إحباط مؤامرة كانت تستهدف إسقاط طائرة جوناثان، فانغارد 10 مارس/ آذار 2013. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2013/03/boko-haram-plot-to-shoot-down-jonathans-plane-foiled/

26 المرجع نفسه.

27 «نيجيريا: لماذا تستهدف بوكو حرام لاغوس»، أخبار نيجيريا، 4 أبريل/ نيسان 2013. الرابط:

http://www.codewit.com/nigeria-news/7085-nigeria-why-bokoharam-targets-lagos

28 التهديدات بهجوم بوكو حرام تصل إلى لاغوس: دائرة الهجرة النيجيرية ترحل أكثر من خمسين مهاجرًا غير شرعيين من كلٍّ من تشاد، والنيجر ومالي، نايجا جست، 26 مارس/ آذار 2013. الرابط:

http://naijagists.com/boko-haram-attack-threats-hit-lagosnigerian-immigration-service-deports-over-50-illegal-immigrants-fromfrom-chad-niger-mali/

29 جيدي آجاني، «لماذا زار أوباسانجو أسرة محمد يوسف»، فانغارد، 18 سبتمبر/ أيلول 2011. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2011/09/the-scourgeof-boko-haram-why-obasanjo-visited-mohammed-yusuf%E2%80%99sfamily/

30 روجا جو أوموكارو وماكسويل أوديتا، «نيجيريا: جماعة بوكو حرام تقتل مضيف الرئيس السابق وترفض تحرك السلام»، ذا مومنت، 4 أغسطس/ آب 2012. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201208050061.html?viewall=1

31 المرجع نفسه.

32 إيتينوسا أوسيموين، «اقتتال داخلي ضمن جماعة بوكو حرام فيما يصرّ فصيل شيكاو على وقف إطلاق النار، هيرالد، 25 فبراير/ شباط 2013. الرابط:

http://www.theheraldng.com/

33 نداهي ماراما يقول: شيكاو، زعيم جماعة بوكو حرام، ينفي وقف إطلاق النار، حوار مع الحكومة المركزية، فانغارد3 مارس/ آذار 2013. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2013/03/boko-haram-shekau-denies-cease»re-dialogue-withfg/(emphasisadded).

34 ستانلي مكووتشا، «نيجيريا: لماذا يؤيد الحاكم، شيتيما، إصدار عفو عام عن جماعة بوكو حرام-غوساو»، القيادة، 1 أبريل/ نيسان 2013. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201304010821.html?viewall=1

35 نيجيريا: بوكو حرام- جوناثان يشكل هيئة العفو العام، فانغارد، 5 أبريل/ نيسان 2013. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201304050714.html?viewall=1

36 تتألف الهيئة من: أحمد ليمو، وحكيم بابا أحمد، وموسى شيهو (متقاعد)، و«أبو بكر توريتا»، و«أبو بكر سودانجي»، وأحمد مكارفي، ومحمد متاولي، وزكريا إبراهيم، ونجاتو محمد، وآدامو لادن، وجوزيف غولوا، وإيه. آي. شيهو، وآر. آي. نكمديريم، وبي. آي. ليها، ونورا الكالي، وصالح « أبو» بكر ساني لوغا، وإبراهيم طاهر، وإبراهيم ساب، وبابا أحمد جيدا، وبلال بولاما، وبولاجي أكينيمي. ورفض كلٌّ من داتي أحمد، وشيهو ساني العمل في اللجنة قائلين: إنهما ليسا متأكدين من التزام الحكومة بهذه العملية.

37 «أريوا» هي الهوسا بالنسبة للشمال.

38 مقابلة مع وزير الداخلية آيا بورو، أبوجا، 2013.

39 مقابلة مع خبير أمني، كلية الدفاع الوطني، أبوجا، 2013.

40 نيجيريا: بوكو حرام- جوناثان يشكل هيئة العفو.

41 مقابلة مع ممثل للمجتمع المدني، نيجيريا، 2013.

42 مقابلة مع أحد كبار ضباط الجيش، القيادة العامة للدفاع، أبوجا، 2013.

43 مقابلة مع أحد كبار ضباط الجيش، أبوجا، 2013.

44 مقابلة مع مصدر مجهول 3هـ نيجيريا، 2013.

45 المرجع نفسه.

46 مقابلة مع سكرتير عام اتحاد نيجيريا المسيحي، القس الدكتور موسى أساكا، نيجيريا 2013.

47 البي بي سي، «نيجيريا: غودلاك جوناثان يعلن حالة الطوارئ في ولايات»، بي بي سي نيوز، 15 مايو/ أيار 2013. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-22533974

48 برنامج نيجيريا للاستقرار والمصالحة، بيان موجز عن الصراع رقم 14، 1 مايو/ أيار- 15 يونيو/ حزيران 2013، برنامج نيجيريا للاستقرار والمصالحة 2013. الرابط:

http://www.nsrp-nigeria.org/wp-content/uploads/2013/07/Conflict-Brie»ng-No-14-1-May-15-June-2013.pdf

49 أبو بكر شيكاو، «جماعة بوكو حرام نيجيريا تزعم أنها حققت انتصارات على الجيش»، شريط فيديو عبر الوكالة الفرنسية للأنباء، 29 مايو/ أيار 2013. الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=XTMwqGtUyjQ

50 «طائرات أمريكية دون طيارين تتجسس على بوكو حرام»، ذي بنش، 25 مايو/ أيار 2013. الرابط:

http://www.punchng.com/news/us-drones-spy-on-boko-haram/

51 عضو مجلس الشيوخ إيرويبغبو، القيادة العامة للدفاع: إلقاء القبض على أكثر من ألف عنصر من عناصر جماعة بوكو حرام في ثلاثة أشهر، ذيس داي (This Day)، 9 أغسطس/ آب 2013. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/dhq-over-1-000-boko-haram-members-captured-in-three-months/155873/

52 مقابلة عبر الهاتف مع صحافي نيجيري، يونيو/ حزيران 2013.

53 لاني أولي وجوبروك، «نيجيريا تلغي الحظر على الهواتف النقالة في معقل المتشددين»، رويترز، 19 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://uk.reuters.com/article/2013/07/19/nigeria-violence-idUKL6N0FP1AM20130719

54 بي بي سي نيوز، مذبحة في مدرسة نيجيرية: مدارس يوبي الثانوية مغلقة، بي بي سي نيوز، 7 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-23221237

55 مقابلة عبر الهاتف مع مصدر مجهول، رقم 6، يونيو/ حزيران 2013.

56 ماينا ماينا، «بوكو حرام: مقتل ثلاثة أشخاص وفرار أكثر من عشرين ألفًا إلى الكاميرون»، ديلي بوست 3 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://dailypost.ng/2013/07/03/boko-haram-13-killedover-20000-flee-to-cameroun/

57 نقل عضو مجلس الشيوخ إيرويبغبو عن كريس أولوكولادي قوله، في بيان صادر عن القيادة العامة للجيش: ألقي القبض على أكثر من ألف عنصر من عناصر جماعة بوكو حرام في ثلاثة أشهر، ذيس داي، 9 أغسطس/ آب 2013. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/dhq-over-1-000-boko-haram-members-captured-in-three-months/155873/

58 علا أودو، أعضاء في لجان أمن أهلية يتعقبون جماعة بوكو حرام؛ وهم يعملون بإمرة قيادة عسكرية وتحت إشرافها-قوة المهام العسكرية المشتركة، بريميوم تايمز 30 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://premiumtimesng.com/news/139944-vigilantes-going-after-boko-haram-work-under-militarysupervision-jtf.html

59 ماينا، بوكو حرام، مقتل ثلاثة أشخاص وفرار أكثر من عشرين ألفًا إلى الكاميرون.

60 «قائد قوة المهام العسكرية الأهلية المشتركة يتحدث عن الحرب ضد جماعة بوكو حرام في مايدوجوري»، نايج 2 أبريل/ نيسان 2014. الرابط:

http://news.naij.com/63467.html

61 «جماعة بوكو حرام تعلن الحرب على شباب ولايتي بورنو ويوبي ردًا على أنشطة عناصر اللجان الأمنية الأهلية»، بريميوم تايمز 18 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://www.premiumtimesng.com/news/139063-boko-haram-declares-war-on-borno-yobe-youth-over-vigilante-activities.html

62 «اشتباكات دامية بين جماعة بوكو حرام النيجيرية وبين لجان الأمن الأهلية»، بي بي سي نيوز، 8 سبتمبر/ أيلول 2013. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-24011745

63 ويل روس، اضطرابات نيجيريا: مسلحو بوكو حرام يقتلون أربعة وأربعين شخصًا في مسجد، بي بي سي نيوز، 13 أغسطس/ آب 2013. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-23676872

64 علا أودو نقلًا عن أبوباجرشيكاو، «بوكو حرام: شيكاو يعلن مسؤوليته عن هجوم استهدف ثكنات جيوا ويهدد بشن هجمات على الجامعات ومراكز لجان الأمن الأهلية»، بريميوم تايمز، 24 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.premiumtimesng.com/news/157374-boko-haram-shekau-claims-responsibility-attack-giwa-barracks-threatens-attack-universities-civilian-jtf.html

65 غودوينإسينيو، جماعة بوكو حرام تهدد بقتل طالبات المدارس المختطفات، بنش، 22 أبريل/ نيسان 2014. الرابط:

http://www.punchng.com/news/boko-haramthreatens-to-kill-parents-abducted-girls/

66 نيكولاس كريستوف، «أعيدوا بناتنا»، نيويورك تايمز الدولية، 3 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.nytimes.com/2014/05/04/opinion/sunday/kristofbring-back-our-girls.html?_r=0

67 تشكس أوكوتشا وآخرون، عفو نيجيريا العام... من المقرر الإفراج عن نساء وأطفال محتجزين بالمقام الأول، تبعًا لما ذكرته الحكومة الاتحادية عبر: ذيس داي لايف (This Day Live)، 23 مايو/ أيار 2013. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/boko-haram-amnesty-women-childrendetnees-to-be-released-»rst-says-fg/148269/

و«عفو الحكومة النيجيرية عن 58 من المشتبه بانتمائهم إلى جماعة بوكو حرام»، صوت أمريكا، 31 مايو/ أيار 2013. الرابط:

http://www.voanews.com/content/nigeria-military-pardons-58-boko-haram-suspects-women-children-yobe-borno/1672927.html

68 ريان كامينغز، «لماذا يحتمل أن تكون جماعة بوكو حرام اختطفت طالبات مدرسة تشيبوك»، بريميوم تايمز، 3 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.premiumtimesng.com/opinion/160044-why-boko-haram-may-have-kidnapped-chiboksschoolgirls-by-ryan-cummings.html

69 حمزة إدريس، «نيجيريا: أطلق سراح زوجة شيكاو وغيرها»، ديلي ترست، 14 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201306140387.html

70 «لجنة العفو العام في اجتماع سري في كادونا»، أوسان ديفندر، 25 مايو/ أيار 2013. الرابط:
http://www.osundefender.org/?p=102035

71 ساني تاكور، «اللجنة الرئاسية تتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع جماعة بوكو حرام- وزير»، بريميوم تايمز، 9 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://www.premiumtimesng.com/news/140523-presidential-committee-reaches-cease»re-dealwith-boko-haram-minister.html

72 بيتر كلوتي، «تصريح معادٍ من جماعة بوكو حرام يقوّض مساعي السلام في نيجيريا، وفقًا لما أدلى به أعضاء في مجلس الشيوخ»، صوت أمريكا، 5 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://www.voanews.com/content/boko-haram-tag-undermines-nigeria-peace-e$orts-say-elders/1676056.html

73 «نيجيريا: رفض العفو عن الفظائع والأعمال الوحشية»، هيومان رايتس ووتش، 2 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://www.hrw.org/news/2013/07/02/nigeria-reject-amnestyatrocities

74 المرجع نفسه.
75 أبو بكر شيكاو، «تبعًا لما نقله عنه أوكيشوكو أويزوكو ومحمد بللو: شيكاو ينفي وقف جماعة بوكو حرام لإطلاق النار، ذيس داي، 14 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/shekau-denies-boko-haram-cease»re/153273/

76 كينغسلي أوموبوني، «بوكو حرام: كتيبة عسكرية جديدة تتولى مهام قوة المهام العسكرية المشتركة»، فانغارد، 19 أغسطس/ آب 2013. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2013/08/boko-haram-new-army-division-takes-over-from-jtf/

77 المرجع نفسه.

78 مقابلة عبر الهاتف مع خبير عسكري نيجيري، 2013.

79 لفريق أوزبويك إهجيريكا، نقل عنه شيميلي إزيوبي قوله: «أجرت كلٌّ من نيجيريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مناورات عسكرية مشتركة لمكافحة القرصنة وسرقة النفط الخام»، ذيس داي لايف، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2013. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/nigeria-uk-us-in-joint-exerciseagainst-piracy-crude-oil-theft/162076/

80 ويل أودونسي، «نساء منضويات تحت لواء قوة المهام العسكرية المشتركة يظهرن في بورنو ويستهدفن نساء منضويات تحت لواء جماعة بوكو حرام»، ديلي بوست، 24 أغسطس/ آب 2013. الرابط:

http://dailypost.com.ng/2013/08/24/women-civilian-jtf-emerges-in-borno-targets-female-boko-haram-members/

81 أسبوع أعمال مجموعة استعادة النظام المنتهي في 31 أغسطس/ آب 2013، فوكس بيكافي، 1 سبتمبر/ أيلول 2013. الرابط:

http://peccaviconsulting.wordpress.com/2013/09/01/op-restore-order-sitrep-week-ending-31-august-2013/

82 أسبوع أعمال مجموعة استعادة النظام المنتهي في 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2013. الرابط:

http://peccaviconsulting.wordpress.com/2013/10/30/op-restore-order-sitrep-week-ending-26-october-2013/

83 خبر عاجل ومهم: «يعلن الجيش عن حظر تجول لمدة أربع وعشرين ساعة في وقت تشن فيه جماعة بوكو حرام هجومًا على مطار بورنو»، أوسان ديفندر، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2013. الرابط:

http://www.osundefender.org/?p=134567

84 شمال شرق نيجيريا: استعراض لعام 2013، نشرة إنسانية، قضية نيجيريا 8، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر/ كانون الأول 2013. الرابط:

http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/«les/resources/HB%20Nigeria%20December%20»nal.pdf

85 «حصيلة أعداد القتلى من جراء هجمات جماعة بوكو حرام تبلغ 1500»، بي بي سي نيوز، 31 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-26816222

86 «نيجيريا: الرئيس جوناثان يعفي قادة عسكريين من مناصبهم ويعيّن آخرين بدلًا منهم»، بريميوم تايمز، 16 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201401161379.html

87 فيديليس سوريفي وسنديه أبوريسادي، «بوكو حرام: نقل رئيس هيئة أركان الجيش إلى الشمال الشرقي»، بنش، 10 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.punchng.com/news/boko-haram-chief-of-army-sta$-relocates-to-neast/

88 فيديليس سوريفي، «القوات الخاصة تلقي القبض على الرجل الثاني في قيادة جماعة بوكو حرام، وتقتل سبعين متمردًا»، بنش 22 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.punchng.com/news/special-forcescapture-bharam-leader-kill-70-insurgents/

89 انظر، على سبيل المثال، عضو مجلس شيوخ نيجيري! «مقتل 135 مدنيًا نتيجةً لهجمات»، بي بي سي نيوز، 12 أبريل/ نيسان 2014. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-27006876

90 هجوم بوكو حرام على ثكنات جيوا: الجيش النيجيري قتل أعداد تقدر بالمئات، بي بي سي نيوز، 31 مارس/ آذار 2014.

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-26819965

91 ويل روس، العنف في نيجيريا: أكثر من سبعين شخصًا قتلوا في تفجير حافلة في أبوجا، بي بي سي نيوز، 14 أبريل/ نيسان 2014. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-27018751

92 كيم فيلشر، بوكو حرام: «القادة الأفارقة يتفقون على القيام بعمل مشترك في استعراض نادر للوحدة»، الغارديان، 17 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.theguardian.com/world/2014/may/17/boko-haram-african-action-nigeria-schoolgirls

93 الفجوة بين الشمال والجنوب قائمة منذ ما قبل الاستقلال، وأدت إلى توترات وأعمال عنف في ما يسمى منطقة الحزام الأوسط؛ الأمر الذي ترتب عليه أن تتلطخ سمعة ولايات بعينها مثل بلاتو، على سبيل المثال، من جراء انتشار أعمال عنف طائفي بين السكان الأصليين من قبائل البيروم وبين الذين استوطنوا في تلك الولاية من مسلمي قبائل الهوسا- الفولاني في العقد الأخير من القرن الأخير من الألفية الثانية (مجموعة الأزمة الدولية، الحد من العنف في نيجيريا (1): أزمة جوس، تقرير أفريقيا 96، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2012). الرابط:

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/west-africa/nigeria/196-curbing-violencein-nigeria-i-the-jos-crisis.pdf.)

ولكن العنف يتجاوز الدوافع الدينية وينم عن صراع قائم بين طرق متعارضة في الحياة، وأعني هنا توترات على صلة بأمور زراعية وبدوية ورعوية، وما يتصل بها من توترات ناجمة عن استعمال للأراضي، أو ما يوصف غالبًا بأنه صراع بين السكان الأصليين وبين حقوق المستوطنين.

94 الجيش النيجيري ينشر مزيدًا من القوات في شمال وسط نيجيريا؛ القائد العام للكتيبة 82 يعيد نشرها مؤقتًا من إينوغو إلى بينو، مدونة بيغيغل، 5 أبريل/ نيسان 2014. الرابط:

https://beegeagle.wordpress.com/2014/04/05/nigerian-armydeploy-more-troops-to-north-central-nigeria-goc-82-division-relocatestemporarily-from-enugu-to-benue/

95 إسياكا واكيلي توراكي ستي «يقدم تقريرًا يوصي فيه... بتأمين تجهيزات ومعدات أفضل للهيئات الأمنية، وزيادة المدفوعات المخصصة لها »، ديلي ترست، 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. الرابط:

http://dailytrust.info/index.php/top-stories/9381-turaki-c-ttee-submits-reportrecommends-better-equipment-pay-for-security-agencies

96 أسبوع أعمال مجموعة استعادة النظام المنتهي في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، فوكس بيكافي، 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. الرابط:

http://peccaviconsulting.wordpress.com/2013/11/13/op-restore-order-sitrep-week-ending-9-november-2013/

97 محمد، مفارقة بوكو حرام نيجيريا، الصفحتان 122_123.

98 منظمة العفو الدولية، نيجيريا: عالقة في شرك دوامة العنف، منظمة العفو الدولية، 2012. الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/asset/AFR44/043/2012/en/04ab8b67-8969-4c86-bdea-0f82059d$28/afr440432012en.pdf

99 منظمة العفو الدولية، نيجيريا. أجندة حقوق الإنسان 2011_2015، منظمة العفو الدولية، 2011، ص30. انظر الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/asset/AFR44/014/2011/en/5a1b7540-3afc-43ec-978c-3eab4c10d9$/afr440142011en.pdf

100 «نيجيريا: دمار هائل، وقتلى من جراء غارة عسكرية»، هيومن رايتس ووتش، 1 مايو/ أيار 2013. الرابط:
http://www.hrw.org/news/2013/05/01/nigeria-massivedestruction-deaths-military-raid

101 «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وحادثة الباجا والوضع في شمال شرق نيجيريا». تقويم مرحلي وتقرير، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

file://iiss-uk-file03/home$/comolliv/Downloads/NHRC%20BAGA-NE%20EMERGENCY%20INTERIM%20RPT%20-%20JUNE%202013.pdf

102 مقابلة مع مصدر مجهول رقم 5، 2013.

103 مقابلات مع سكان لم يكشف النقاب عن هوياتهم، إف 1، وإف 2، وإم 1، كانو 2013.

104 مقابلة مع مواطن مجهول، إم 1، كانو 2013.

105 مقابلة مع مواطن مجهول، إم 2، كانو 2013.

106 مقابلة مع مصدر مجهول رقم 8، 2013.

107 مقابلة مع وزير الداخلية آبا مورو، أبوجا 2013.

108 محمد، **مفارقة بوكو حرام نيجيريا**، الصفحتان 151_152.

109 المرجع نفسه.

110 المرجع نفسه.

111 السفارة الأمريكية في أبوجا، «نيجيريا: المشتبه بتورطهم بأعمال إرهابية أطلق سراحهم بكفالة»، برقية: 538 أبوجا 08، 20 مارس/ آذار 2008. الرابط:

http://wikileaks.org/cable/2008/03/08ABUJA538.html

112 مقابلة مع إيجيوما أوكور من مشروع الدفاع القانوني والمساعدة، أبوجا 2013.

113 المرجع نفسه.

114 العنف العرقي والديني في نيجيريا، قاعدة بيانات الصراع المسلح، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر/ تشرين الأول 2013. الرابط:

https://acd.iiss.org/

115 مقابلة مع مصدر مجهول رقم 8، كانو 2013.

116 منظمة العفو الدولية، نيجيريا: «عالقة في شرك دوامة العنف»، الصفحة 40.

117 مقابلة عبر الهاتف مع مصدر مجهول رقم 6، 2013.

118 منظمة العفو الدولية، «نيجيريا: عالقة في شرك دوامة العنف»، الصفحة 42.

119 ويل روس، «هجوم بوكو حرام على ثكنات جيوا.. الجيش النيجيري قتل عددًا يقدر بالمئات»، بي بي سي نيوز، 31 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/worldafrica-26819965

120 قانون مكافحة الإرهاب لعام 2011 (البند 1 أَلِف) ، استشهد به محمد سامبو دسوقي، نهج نيجيريا المعتدل لمكافحة الإرهاب_ وكالة الأمن القومي، منشورات الصحافة، 19 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://pressreleasenigeria.com/general/

121 وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تقارير الدول عن الإرهاب _2011 نيجيريا 31 يوليو/ تموز 2012. الرابط:

http://www.refworld.org/docid/501fbca9c.html

122 «الرئيس النيجيري يقيل رئيس مكتب مكافحة الإرهاب»، رويترز 8 سبتمبر/ أيلول 2011. الرابط:

http://af.reuters.com/article/topNews/idAFJOE7870FJ20110908?feedType=RSS&feedName=topNews

123 مقابلة مع الدكتورة فطيمة عقيلو، أبوجا، أبريل/ نيسان 2013. ولكي يستوفي الموضوع حقه، ألاحظ أن أول الجهود التي بذلت على صعيد مكافحة الراديكالية والتطرف الذي يتوسّل العنف استهلتها وزارة الشؤون الخارجية التي، ومن خلال معهد السلام وحل الصراع التابع لها، شرعت في إطلاق مبادرات للكشف عن العلامات الباكرة للتطرف الذي يتوسل العنف. ولتحقيق هذا الهدف أرسلت وسطاء إلى مناطق

معروفة بمعاناتها توترات دينية، وما إلى ذلك. (وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تقارير الدول عن الإرهاب، 2011، نيجيريا، 31 يوليو/ تموز 2012. الرابط:

http://www.refworld.org/docid/501fbca9c.html)

ولكن لم يعرف عن جدوى هذه التدابير إلا شيء قليل.

124 حكومة صاحبة الجلالة، استراتيجية وقائية، 2011. الرابط:

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/»le/97976/prevent-strategy-review.pdf

125 مقابلة مع الدكتورة فطيمة عقيلو، أبوجا، أبريل/ نيسان 2013.

126 المرجع نفسه.

127 أدانت الحكومة الاتحادية أربعين عنصرًا من أعضاء جماعة بوكو حرام- أدوك (النائب النيجيري العام)، فانغارد، 25 فبراير/ شباط 2014. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2014/02/fg-convicted-40-boko-haram-members-adoke/

128 وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تقارير الدول عن الإرهاب 2011 نيجيريا، 31 يوليو/ تموز 2012. الرابط:

http://www.refworld.org/docid/501fbca9c.html

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن أحكام القانون وبنوده عبر: فيرا إكونديايو، القانون النيجيري الخاص بالإرهاب: خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح، بنش 24 يناير/ كانون الثاني 2012. الرابط:

http://www.punchng.com/opinion/nigerian-terrorism-act-a-right-stepforward/

129 مقابلة مع وزير الداخلية، آبا مورو، أبوجا، 2013.

130 سيجون أديبووالي، قانون الإرهاب النيجيري ضعيف- الولايات المتحدة، النسر، 31 مايو / أيار 2013. الرابط:

http://theeagleonline.com.ng/nigerias-terrorism-law-isweak-us/

131 بي بي سي نيوز، «نيجيريا: أحكام بالسجن لمواجهة التشدد الإسلاموي»، بي بي سي نيوز، 5 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-22779919

132 نيجيريا عازمة على اتباع تكتيكات معتدلة للحد من عنف جماعة بوكو حرام، وكالة فرانس برس للأنباء، 18 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://news.yahoo.com/nigeria-soft-tactics-curb-boko-haram-violence-135229718.html

133 محمد سامبو دسوقي، نهج نيجيريا المعتدل لمكافحة الإرهاب، وكالة الأمن القومي، بيان صحفي، 19 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://pressreleasenigeria.com/general/

134 «تلقت مدينة كانو النيجيرية ضربة من جراء تفجيرات استهدفت حانات فيها»، بي بي سي نيوز، 30 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-23498757

135 مقابلة عبر الهاتف مع مصدر مجهول رقم 7، مارس/ آذار 2014.

136 المرجع نفسه.

137 «مائة وأربع وعشرون مدرسة للمهجرين أُزمِعَ افتتاحها في شهر سبتمبر/ أيلول»، ديلي ترست، 31 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://dailytrust.info/index.php/news/2057-124-almajiri-schoolsto-open-in-september

138 «سيجون أوفاديجي يدشن مدرسة على غرار مدرسة تسانغايا النموذجية، وثمة مشاريع أخرى في ولاية بوتشي»، هذا اليوم (This Day)، 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/sambo-inaugurates-tsangaya-model-school-other-projects-inbauchi/163328/

139 ديفيد دجي. كيلكولن، طرح ثلاثي الأركان لمكافحة التمرد، ملاحظات طرحت في مؤتمر لمكافحة الإرهاب انعقد برعاية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2006.

140 المرجع نفسه.

141 إريك تشيس، «تعريف الإرهاب، ضرورة استراتيجية»، مجلة الحروب الصغيرة، 24 يناير/ كانون الثاني 2013. الرابط:

http://smallwarsjournal.com/jrnl/art/de«ningterrorism-a-strategic-imperative

142 «حكومة صاحبة الجلالة»، قانون الإرهاب لعام 2000. الرابط:

http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2000/11/pdfs/ukpga_20000011_en.pdf

143 «عمليات إعادة تأهيل سلاح الجو النيجيري، وتعيين قيادة قتالية جديدة له»، مدونة بيغيغل15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010. الرابط:

http://beegeagle.wordpress.com/2010/11/15/nigerianair-force-rejigs-ops-get-new-combat-command/

144 مكتب الشؤون الأفريقية، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع نيجيريا، وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، 28 أغسطس/ آب 2013. الرابط:

http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2836.htm

145 مكتب المتحدث الرسمي، الهيئة الأمريكية النيجيرية ثنائية القومية، ملاحظة إعلامية، وزارة خارجية الولايات المتحدة، 6 أبريل/ نيسان 2010. الرابط:

http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2010/04/139562.htm

146 «الجيش النيجيري ينشر لأول مرة كتيبة قوات خاصة متكاملة»، 24 أبريل/ نيسان 2010. الرابط:

https://beegeagle.wordpress.com/2010/04/24/nigerian-army-deploy-»rst-ever-wholly-special-forces-battalion/

147 وزارة الخارجية الأمريكية، برامج ومبادرات. الرابط:

http://www.state.gov/j/ct/programs/index.htm#TSCTP

148 ليزلي آن وارنر، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحاري، بناء قدرات الشريك لمكافحة الإرهاب والتطرف الذي يتوسل العنف، 20 مارس/ آذار 2014، الصفحتان1ـ2. الرابط:

http://www.cna.org/sites/default/«les/research/CRM-2014-U-007203-Final.pdf

149 المرجع نفسه، صفحة 27.

150 المرجع نفسه، الصفحتان 37ـ38.

151 المرجع نفسه، الصفحات 42، 44ـ45، 47ـ48.

152 المرجع نفسه، صفحة 71.

153 الجيش النيجيري ينشر لأول مرة كتيبة قوات خاصة متكاملة.

154 وارنر، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحارى، صفحة 75.

155 المرجع نفسه، صفحة 83.

156 توجد تفاصيل متضاربة ناجمة عن التدريب الذي تلقته عناصر من قوات المهام الخاصة المشتركة، وفقًا للتوضيح الآتي: تبعًا لما أدلى به كل من فيديليس سوريوي جودي أوامانام وعادلاني أديبيغبا، «الجيش ينشر قوات كوماندوز نيجيرية تدربت على أيدي مدربين من الولايات المتحدة في الشمال»، بنش، 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011. الرابط:

http://odili.net/news/source/2011/nov/13/806.html

157 فيديليس سوريوي، «الجيش النيجيري يشكل قيادة خاصة للتعامل مع جماعة بوكو حرام»، بنش، 14 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://www.punchng.com/news/nigerian-army-establishes-special-command-to-tackle-bharam/

158 «الولايات المتحدة تعرض مساعدة خاصة بالبحث عن الفتيات المختطفات»، رويترز، 2 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.iol.co.za/news/africa/us-o$ers-to-help-hunt-for-abductedgirls-1.1682593#.U2ZLRoFdXAs

159 «انضم خبراء أمريكيون إلى المنخرطين في عمليات البحث عن تلميذات المدارس النيجيريات المختطفات»، بي بي سي نيوز، 7 مايو/ أيار 2014. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-27304441

160 ليندا توماس غرينفيلد، سكرتيرة مساعدة، مكتب الشؤون الأفريقية، مجابهة التهديد الذي تفرضه بوكو حرام، شهادة أمام اللجان الفرعية الخاصة بأفريقيا المنبثقة عن مجلس الشيوخ، والصحة العالمية، وحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية ومكافحة الإرهاب، ومنع الانتشار النووي، والتجارة، واشنطن العاصمة، 13 نوفمبر/ تشرين الثاني. الرابط:

http://www.state.gov/p/af/rls/rm/2013/217653.htm

161 «حركة «المرابطون» المتطرفة حديثة التشكيل تشكل الخطر الداهم الأكبر قريب المدى على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح الغربية في منطقة الساحل»، وفقًا لمزاعم وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في شهر ديسمبر/ كانون الأول (مكتب المتحدث الرسمي، تصنيف كتيبة «الملثمون» بوصفها جماعة إرهابية، وزارة خارجية الولايات المتحدة، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2013. الرابط:

http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/218880.htm]

162 مكتب المتحدث الرسمي، تصنيف أعضاء في جماعة بوكو حرام بوصفهم إرهابيين، وهم: القائد أبو بكر شيكاو، وخالد البرناوي، وأبو بكر آدم كامبار، وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، 21 يونيو/ حزيران 2012. الرابط:

http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/06/193574.htm

163 قوة المهام العسكرية المشتركة تزعم أن الإرهابي العالمي كامبار قُتِلَ، فانغارد، 7 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://www.vanguardngr.com/2013/06/jtf-claims-global-terrorist-kambar-killed/

164 المرجع نفسه.

165 تعلن الولايات المتحدة عن تخصيصها مكافأة قدرها سبعة ملايين دولار أمريكي لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى الوصول إلى زعيم جماعة بوكو حرام، «أبو بكر شيكاو». نيجيريا نيوز، 3 يونيو/ حزيران 2013. الرابط:

http://news2.onlinenigeria.com/headline/290462-usputs-7m-bounty-on-b%E2%80%99haram-leader%2C-shekau.html#ixzz2rKlmdhlZ

166 أشخاص ضالعون في أعمال الإرهاب مطلوبون للعدالة، الإعلان عن تكريس مكافآت من أجل العدالة. الرابط:

http://www.rewardsforjustice.net/index.cfm?page=Wanted_Terrorist (accessed 22 April 2014)

167 توبونكو أديدوجا، «نيجيريا: كندا تحث الولايات المتحدة على تصنيف جماعة بوكو حرام بوصفها منظمة أجنبية إرهابية»، كل أفريقيا (All Africa)، 12 يوليو/ تموز 2012. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201207120578.html

168 زو فلود، «حذر جنرال أمريكي رفيع المستوى من التنسيق بين جماعات أفريقية إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة»، التلغراف، 1 مارس/ آذار 2012. الرابط:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/al-qaeda/9116773/Top-US-Generalwarns-of-coordination-between-al-Qaeda-linked-African-terror-groups.html

169 باتريك ميهان وجاكي سبير، «بوكو حرام: تهديد حديث النشأة للولايات المتحدة»، مجلس النواب الأمريكي، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011. الرابط:

http://homeland.house.gov/hearing/subcommittee-hearing-boko-haram-emerging-threat-us-homeland

170 «موتي بغيظك أمريكا»! إيول نيوز، 24 يوليو/ تموز 2014. الرابط:

http://www.iol.co.za/news/africa/america-die-with-your-fury-1.489783

171 «بوكو حرام تتوعد بمزيد من العنف، وتتهم أوباما بشن حرب ضد المسلمين»، التايمز النيجيرية، 28 يناير/ كانون الثاني 2012. الرابط:

http://www.thetimesofnigeria.com/TON/Article.aspx?id=3552

172 مايكل تي. ماك كول وباتريك ميهان وبيتر تي. كينغ، «تزايد تهديد جماعة بوكو حرام للتراب القومي الأمريكي»، مجلس النواب الأمريكي، 13 سبتمبر/ أيلول 2013 الصفحة 3: الرابط:

http://homeland.house.gov/sites/homeland.house.gov/»les/documents/09-13-13-Boko-Haram-Report.pdf

173 المرجع نفسه، الصفحة 5.

174 ندوكا نوسوو زاشوس سومورين، «نيجيريا: الولايات المتحدة الأمريكية تصنف جماعتَيْ بوكو حرام والأنصار بوصفهما منظمتين إرهابيتين». هذا اليوم (This Day) 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201311140121.html

175 مكتب المتحدث الرسمي: «تصنيف جماعة بوكو حرام وحركة الأنصار بوصفهما منظمتين إرهابيتين»، وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. الرابط:

http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/11/217509.htm

176 وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مذكرة معلومات أساسية: نيجيريا، 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2011. الرابط:

http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2836.htm

177 نيجيريا، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 30 ديسمبر/ كانون الأول 2013. الرابط:

http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/Nigeria/nigeria.pdf

178 دلتا النيجر، أنتم في ورطة- شيكاو يقول عبر شريط فيديو جديد، الهيرالد،20 فبراير/ شباط 2014. الرابط:

http://www.theheraldng.com/niger-delta-troubleshekau-says-new-video/

179 فيرجينيا كومولي ويعقوب زين، «خطر في الوطن: تهديد جماعة بوكو حرام لنيجيريا وحدود توسعها الاستراتيجي»، اتحاد بحوث الإرهاب وتحليله، 30 يوليو/ تموز 2012. الرابط:

http://bit.ly/VM7CEr

180 ديفيد فرانسيس، «تحرك إلى جانب جماعة بوكو حرام، متمردو الحركة من أجل تحرير دلتا النيجر في نيجيريا يتأهبون لإعادة إطلاق حرب النفط في دلتا النيجر»، كريستيان ساينس مونيتور،30 أكتوبر/ تشرين الأول 2011. الرابط:

http://news.yahoo.com/move-over-boko-haram-nigerias-mend-rebels-set-192800248.html

181 دونالد دجي. ماكنيل. «مسلحون يقتلون عددًا من العاملين في قطاع التلقيح ضد شلل الأطفال محاكاة لهجمات باكستان»، صحيفة نيويورك تايمز الدولية، 8 فبراير/ شباط 2013. الرابط:

http://www.nytimes.com/2013/02/09/world/africa/in-nigeria-polio-vaccine-workers-are-killed-by-gunmen.html?_r=0

182 مقابلة مع مسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أبوجا، أبريل/ نيسان 2013.

183 انظر على سبيل المثال: إشعار صحفي (Press Notice): «المملكة المتحدة تدرب سبعة عشر ألف جندي نيجيري إضافيين من قوات حفظ السلام»، وزارة الدفاع 20 سبتمبر/ أيلول 2005. الرابط:

http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+/http://www.operations.mod.uk/africa/newsItem_id=3565.htm

184 «عمليات نشر قوات في أفريقيا»، خلفية، وزارة الدفاع، 11 مارس/ آذار 2005. الرابط:

http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+/http://www.operations.mod.uk/africa/bkgrnd.htm

185 التعاون في دلتا النيجر يأتي أيضًا تحت عنوان: محطة الشراكة في أفريقيا التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وأحد الأمثلة على أعمال محطة الشراكة في أفريقيا يتمثل في الجهود متعددة الأطراف والجنسيات التي بذلت على مدى ثلاثة أسابيع عبر التدريبات التي اتخذت اسمًا رمزيًّا لها وهو: الرياح الأفريقية، وأجريت في المياه النيجيرية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2013، وشاركت فيها وحدات من الجيوش والقوات البحرية من كلّ من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وهولندا إلى جانب القوات النيجيرية [شيميلي إزيوبي، نيجيريا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في تدريبات مشتركة ضد عمليات القرصنة وسرقات النفط الخام، هذا اليوم (THIS DAY)، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2013. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/nigeria-uk-us-in-joint-exerciseagainst-piracy-crude-oil-theft/162076/]

186 مارك لوي، «نيجيريا والمملكة المتحدة توقعان مذكرة تفاهم في مجال الأمن»، كل أفريقيا (ALL AFRICA)، 8 مارس/ آذار 2013..الرابط:

http://www.marsecreview.com/2013/03/15640/

187 سارة شاروكا، إخراج بالقوة المسلحة. الوجود العسكري البريطاني في منصة نيجيرية، أبريل/ نيسان 2013. الرابط:

http://platformlondon.org/wp-content/uploads/2013/08/ArmedExtraction_web_»nal-4.pdf

188 ريتشارد نورتون تايلور. قال وزير الدفاع: إن تدخُّل المملكة المتحدة في مالي هو استراتيجية للمستقبل، الغارديان، 29 يناير/ كانون الثاني 2013. الرابط:

http://www.theguardian.com/world/2013/jan/29/uk-intervention-mali-strategy-future

189 إيه سي أولوكولادي، بيان صحفي، «نيجيريا والمملكة المتحدة تعمقان التعاون بينهما في مجال مكافحة الإرهاب»، مقر قيادة الدفاع، أبوجا، 28 مارس/ آذار 2013.

190 «نيجيريا والمملكة المتحدة تعلنان عن توقيعهما اتفاقًا للتعاون بينهما في مجال مكافحة الإرهاب»، جين إنتليجنس ويكلي، 20 يوليو/ تموز 2011.

191 «المملكة المتحدة عازمة على قتال بوكو حرام»، ذا نشن (THE NATION) 14 مارس/ آذار 2012. الرابط:

http://www.thenationonlineng.net/2011/index.php/news/39717-uk-to-»ght-bokoharam.html

192 وزارة الداخلية، الجماعات أو المنظمات الإرهابية المحظورة، معلومات مُحدَّثة في الثامن من أبريل/ نيسان 2014. الرابط:

https://www.gov.uk/government/publications/proscribed-terrorgroups-or-organisations-2

193 شاروكا، إخراج بالقوة المسلحة. الوجود العسكري البريطاني في نيجيريا.

194 «نيجيريون يطالبهم حظر المملكة المتحدة»، مجلة جين الأسبوعية المتخصصة بشؤون الدفاع 3 يوليو/ تموز 1993.

195 لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السابع. «رد المملكة المتحدة على التطرف وانعدام الاستقرار في شمال أفريقيا وفي غربها»، مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201314/cmselect/cmfa$/86/8602.htm

196 «رد المملكة المتحدة على التطرف وانعدام الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا وغربها» (صفحة البحث)، تاريخ التحديث 21 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/foreign-a$airscommittee/inquiries1/parliament-2010/west-africa/

197 جيمس بليتز، «الكاميرون تتصدر المحذرين من تهديد جهادي»، **الفاينينشال تايمز**، 20 يناير/ كانون الثاني 2013. الرابط:

http://www.ft.com/cms/s/0/546e45d6-6316-11e2-8497-00144feab49a.html

198 دومينيك كاشياني، «ولويتش: كيف أصبح مايكل أديبولاجو قاتلًا؟». بي بي سي نيوز، 19 ديسمبر/ كانون أول 2013. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/magazine-25424290

199 فيرجينيا كومولي، هل يشكل التطرف النيجيري تهديدًا حقًا للمملكة المتحدة؟ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية يدلي بدلوه في هذا الموضوع، 8 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://www.iiss.org/en/iiss%20voices/blogsections/iissvoices-2013-1e35/july-2013-a513/nigeria-extremism-98b5

200 المرجع نفسه.

201 جيمي غريرسون، «جماعتان متطرفتان إحداهما جماعة بوكو حرام التي تتخذ من نيجيريا مقرًا لها تواجه حظرًا، على عضويتها وعلى دعمها، مفروضًا من قبل المملكة المتحدة»، **الإندبندنت**، 8 يوليو/ تموز 2013. الرابط:

http://www.independent.co.uk/news/uk/crime/two-extremist-groupsincluding-nigeriabased-boko-haram-face-uk-membership-and-supportban-8695492.html

202 المرجع نفسه.

203 برلمان المملكة المتحدة، نقاش، 10 يوليو/ تموز 2013، العمود 455. الرابط:

http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201314/cmhansrd/cm130710/debtext/130710-003.htm

204 تيم كوكس، زعيم جماعة بوكو حرام في نيجيريا يطالب بإعلان الجهاد العالمي عبر شريط فيديو، رويترز، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. الرابط:

http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201314/cmhansrd/cm130710/debtext/130710-0003.htm

205 لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السابع.

206 تويوسي أوغيونيسي، «بوكو حرام: عناصر من المخابرات يحققون مع نيجيريين في المملكة المتحدة»، سنداي بنش، 5 فبراير/ شباط 2011. الرابط:

http://www.punchng.com/news/boko-haram-intelligence-operatives-investigate-nigerians-in-the-uk/

روبرت فوكس، إسلامويو نيجيريا الذين يشكلون خطرًا قد يكونون مصدر تهديد لدورة الألعاب الأولمبية، ذا ويك (THE WEEK)، 24 يناير/ كانون الثاني 2012. الرابط:

http://www.theweek.co.uk/world-news/44630/nigerias-dangerous-islamists-are-potential-threat-olympics

207 النيجيريون في المملكة المتحدة، الجمعية المركزية للنيجيريين في المملكة المتحدة. الرابط:

http://www.canuk.org.uk/uknigerians.aspx

208 السياح النيجيريون يتقدمون على السياح الروس بوصفهم يحتلون المرتبة الثالثة في قائمة أكبر المتسوقين في المملكة المتحدة، وفقًا لمسح أجري مؤخرًا. نيجيريان ووتش، 24 مارس/ آذار 2014. الرابط:

http://www.nigerianwatch.com/news/4128-nigerian-tourists-overtake-russians-as-uks-third-biggest-shop-pers-in-new-survey#sthash.JuEDRj8W.dpuf

209 «لقاء مع العاملين ضمن برنامج نيجيريا للاستقرار والمصالحة»، أبوجا أبريل/ نيسان 2013.

210 «كندا تصنف جماعة بوكو حرام بوصفها منظمة إرهابية»، الديلي ترست، 1 يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://dailytrust.info/index.php/news/13519-canada-designates-boko-haram-as-terror-organisation

211 «كندا عازمة على مد يد العون إلى نيجيريا في مجال مكافحة الإرهاب»، فانغارد، 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2012. الرابط:

http://www.naijafeed.com/2012/10/canada-to-assist-nigeria-in-»ghting.html

212 غلبرت بوسيريه، «راهبة كندية وكاهنان (إيطاليان) اختطفوا في الكاميرون»، سي بي سي نيوز، 2 أبريل/ نيسان 2014. الرابط:

http://www.cbc.ca/news/world/gilberte-bussi%C3%A8res-canadian-nun-and-2-priests-abducted-in-cam-eroon-1.2599487

7- الاستنتاجات

1 مقابلة مع الأستاذ الدكتور أمينو إغويغبي، مدير إدارة المجلس الأعلى النيجيري للشؤون الإسلامية، نيجيريا 2013.

2 مقابلة مع الضابط الأعلى المسؤول عن مكافحة الإرهاب، نيجيريا 2013.

3 مقابلة مع رئيس هيئة الأركان، الأميرال علا سعد إبراهيم، أبوجا 2013.

4 المرجع نفسه.

5 لاحظ تنامي أعداد أفراد القوات النيجيرية التي خضعت لتدريبات خاصة بمكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك تكوين فهم أفضل «لكسب القلوب والعقول».

6 حلت نيجيريا في المرتبة رقم 144 في قائمة مؤشر الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية في عام 2013، مقتربة بذلك من مرتبة البلد الأسوأ على الإطلاق الذي يحتل المرتبة الأخيرة 177. ومن الواضح أن الفساد هو سمة سائدة في هذا البلد على صعيد التفاعل الاجتماعي (منظمة الشفافية الدولية، مؤشر الفساد الواسع الانتشار 2013). الرابط:

http://cpi.transparency.org/cpi2013/result/

وقد بذلت محاولات لإصلاح القطاعين السياسي والمصرفي، وأكتفي بذكر قطاعين على سبيل المثال. ولكن هذه العملية تتطلب وقتًا طويلًا جدًّا لأن المنتفعين من اختلال النظام من الكثرة بمكان، وهذه العملية تنطوي على خطر أيضًا. فمثلًا وزيرة المالية، نغوزي أوكونجو إيويالا التي تحظى بقدر كبير من الاحترام على الصعيد الدولي، وشرعت في إطلاق عملية واسعة النطاق لمكافحة الفساد- اختُطفت أمها في عام 2012 (بي بي سي نيوز، والدة نغوزي أوكونجو إيويالا يطلق سراحها في نيجيريا من قِبل خاطفيها، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2012). الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-20725677

وقد كتب كثيرون عن قضية الفساد في نيجيريا، ولا يوجد سبب يدعوني إلى الخوض في نقاشات مطولة حول هذا الموضوع، ولكن أريد أن أشير فقط إلى أحداث عام 2014، عندما أُقيل حاكم المصرفِ المركزي، لاميدو سنوسي، من منصبه على خلفية اتهام مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية بالفشل في تقديم بيانات تعلل فيها أوجه إنفاق مبلغ 20 مليار دولار أمريكي (بي بي سي نيوز، أوامر بالتحقيق في نيجيريا في قضية فقدان 20 مليار دولار أمريكي من أموال النفط، 12 مارس/ آذار 2014، الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-26553388

والسنوسي، الذي يزعم أنه على مدى تسعة عشر شهرًا، كان مبلغ مليار دولار أمريكي يختفي شهريًّا، رفع قضية لاحقًا ضد الحكومة بسبب تعرضه لمضايقات منها في شهر مارس/ آذار وكسبها (بي بي سي نيوز، لاميدو سنوسي من نيجيريا يكسب قضية مطالبة بتعويض عن الأضرار عن طريق المحكمة في لاغوس، 3 أبريل/ نيسان 2014). الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/worldafrica-26872357

وتحقق فهم أعمق لمشكلة الفساد هذه التي استشرت عبر السنين من جراء إلقاء مزيد من الضوء عليها عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في الشهر نفسه تجميد مبلغ 458 مليون دولار أمريكي، وهذا المبلغ كان الدكتاتور النيجيري الأسبق، ساني أباتشا، قد خبأه حول العالم -وهو جزء من مبلغ يتراوح بين 3-5 مليارات

دولار أمريكي يعتقد أنه سبق له أن نهبها إبان توليه زمام السلطة في نيجيريا بين عامي 1993-1998 (رويترز، الولايات المتحدة الأمريكية تجمد مبلغ 458 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ الزعيم النيجيري السابق، ساني أباتشا، التلغراف 5 مارس/ آذار 2014). الرابط:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/nigeria/10679487/US-freezes-458m-hidden-by-former-Nigerian-leader-Sani-Abacha.html

7 ظاهرة التصحر تتمدد وتزحف بشدة في منطقة الصحراء الكبرى نحو الجنوب، وترغم الرعاة على التحرك جنوبًا من أجل إطعام قطعانهم؛ الأمر الذي أسهم في إذكاء نار التوترات التي سبق لي أن أشرت إليها عبر صفحات هذا الكتاب. وفضلًا عن ذلك، فإن الأمور الأوثق صلة في سياق مسار جماعة بوكو حرام تمثل في الجفاف الشديد الذي كابدته الدولتان المجاورتان لنيجيريا، وهما تشاد والنيجر. وإلى ذلك، أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى ازدياد تبخر المياه؛ الأمر الذي أفضى إلى تقلص مساحة بحيرة تشاد -وهي البحيرة التي يعد حوضها ضروريًّا لحياة 30 مليون إنسان في كلٍّ من نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون- وهذا التقلص يؤثر في الفرص الاقتصادية في المنطقة (صيد الأسماك في المقام الأول) (إيمانويلا مايه، تغير المناخ يثير الإرهاب في نيجيريا، أفريكا ريفيو، 24 فبراير/ شباط 2012). الرابط:

http://www.africareview.com/News/Climate+change+fuels+Nigeria+terrorism//979180/1334472/-/xrkqw5z/-/index.html

وأشارت دراسة أجرتها جامعة أحمدو بللو زاريا، وعنوانها: «الأزمات البيئية والصراع الاجتماعي في منطقة حزام شمالي نيجيريا الجاف»؛ إلى أن كثيرًا من الذين شاركوا في أعمال الشغب في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ومن ضمنهم أتباع الميتاتسين، استهلوا تحركاتهم من المناطق التي تعد ملاذات للفارين من الكوارث البيئية من المزارعين والرعاة الذين فقدوا مصادر أرزاقهم (المرجع نفسه). وأشارت قوى الأمن النيجيرية في الآونة الأخيرة، أي في أوائل عام 2012، إلى أن بعض العناصر المنضوين تحت لواء جماعة بوكو حرام من الذين ألقت قوى الأمن القبض عليهم من المرجح أنهم مواطنون نيجيريون هاربون من الجفاف الشديد، فروا إلى النيجر، حيث انضموا هناك إلى المتشددين لأسباب اقتصادية، لا لأسباب أيديولوجية (المرجع نفسه).

8 برنامج الأمن والمصالحة في نيجيريا 1 مايو/ أيار 15 يونيو/ حزيران 2013.

9 مجموعة عمليات استعادة النظام-الأسبوع المنتهي في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، فوكس بيكافي13 نوفمبر/ تشرين الثاني. الرابط:

http://peccaviconsulting.wordpress.com/2013/11/13/op-restore-order-sitrep-week-ending-9-november-2013/

10 مقابلة مع مسؤول من ولاية بورنو، لندن مارس/ آذار 2013.

11 مجموعة عمليات استعادة النظام-الأسبوع المنتهي في الخامس والعشرين من شهر يناير/ كانون الثاني 2014. الرابط:

http://peccaviconsulting.wordpress.com/2014/01/27/op-restore-order-sitrep-week-ending-25-january-2014/

12 ديفيد هول، «المياه والكهرباء في نيجيريا»، وحدة الأبحاث الدولية للخدمات العامة، سبتمبر/ أيلول 2006، الصفحة رقم 10.

13 ثمة أمر يستحق أن يضاف ويدرج في سياق التنمية الاقتصادية. لقد ذكّرتُ خلال قيامي برحلة ميدانية إلى كانو أن بناء سد تيغا في ولاية كانو في خمسينيات القرن العشرين قلل كثيرًا تدفق المياه إلى بحيرة تشاد، وسبّب ذلك استياء الشعب الكانوري الذي يعيش في ولاية بورنو (المتاخمة للبحيرة) الذي لم يعُدْ يعيش في بيئة خصبة (لقاء مع مقيمين في كانو، كانو، 17 أبريل/ نيسان 2013).

14 بعد استقلالها عن بريطانيا العظمى في عام 1960، ظهرت نيجيريا بوصفها اتحادًا فيدراليًّا من ست وثلاثين ولاية وأبوجا عاصمة الاتحاد. ولكن البلد خضع إلى حكم عسكري وشهد انقلابًا؛ الأمر الذي أخَّرَ استعادة الديمقراطية إلى عام 1999، وذلك مع انتخاب الجنرال أولوسيجون أوباسانجو رئيسًا للاتحاد النيجيري. ومنذ ذلك الحين، باتت الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب تُصان عبر تطبيق قاعدة غير مكتوبة لا يحق لأي رئيس بموجبها أن يتولى مقاليد الحكم أكثر من فترتين رئاسيتين، ويتولى بموجبها مقاليد الحكم رؤساء من الشمال والجنوب بالتناوب. وانقطعت سلسلة اطّراد حالة التوازن هذه عندما توفي الرئيس المسلم المتحدر من الشمال، عمر يارادوا، وذلك في الخامس من شهر مايو/ أيار من عام 2010 أثناء فترة ولاية رئاسته الأولى. وتسلّم آنذاك مقاليد الحكم غودلاك جوناثان الذي كان نائبًا للرئيس، وهو مسيحي جنوبي. واستمر في تولي منصب رئاسة البلد حتى نهاية فترة السنوات الأربع الرئاسية في عام 2011. وأسفرت الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2011 عن تحقيق جوناثان نصرًا في سباق الرئاسة. وكانت تلك هي الانتخابات الرئاسية الأولى في البلد التي لا تتعرض إلى الانتقاد من قبل المجتمع الدولي لعيبٍ اعتراها أو لإجحاف لحق بها. ومن المقرر أن ينتهي عهد جوناثان الرئاسي الراهن المقرر في عام 2015، والإعلان عن عزمه الترشح لفترة رئاسية أخرى جُوبِه بموجة من الانتقادات الشديدة من قبل الذين يعتقدون أنه لولا موت يارادوا لكانت آلت فترة رئاسية أخرى إلى الشماليين. ولهذا السبب يكتنف الانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2015 م قدر كبير من الترقب، وينبغي عدم إغفال احتمال اندلاع أعمال عنف.

الخاتمة

1 اتجاهات الصراع، وموقع الصراع المسلح، ودراسة بيانات الحدث، رقم 33، يناير/ كانون الثاني 2015، الصفحة 8. الرابط:

http://www.acleddata.com/wp-content/uploads/2015/01/ACLED-Con#ict-Trends-Report-No.-33-January-2015_updated.pdf

2 فيسايو سيومبو، «وقف إطلاق نار زائف مع بوكو حرام في نيجيريا»، الجزيرة، 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. الرابط:

http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/11/nigeria-fake-cease»re-with-b-2014111103442243308.html

3 روز تروب بوكانان، «مقتل العشرات وإصابة أكثر من مائة شخص بجروح في هجوم استهدف الجامع الكبير في نيجيريا يشتبه بأن جماعة بوكو حرام هي الجهة التي نفذته»، **الإندبندنت**، 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 م. الرابط:

http://www.independent.co.uk/news/world/africa/scores-killed-andover-100-injured-in-suspected-boko-haram-attack-on-nigerias-grandmosque-9892476.html

4 إبراهيم شعيبو، أنا في أمان الله، أمير السنوسي يرد على بوكو حرام، ذيس داي لايف (This Day Live)، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2014. الرابط:

http://www.thisdaylive.com/articles/i-m-safewith-allah-emir-sanusi-replies-boko-haram/197316/

5 «متشددو جماعة بوكو حرام النيجيرية يهاجمون تشاد للمرة الأولى»، بي بي سي نيوز، 13 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-31453951

6 «جماعة بوكو حرام تشن هجومها الأول في النيجر»، بي بي سي نيوز، 6 فبراير/ شباط 2015. الرابط:
http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-31162979?ocid=social#ow_twitter

وجدير بالملاحظة أن جماعة بوكو حرام توعدت قبل أيام فقط بالانتقام من النيجر إذا ما انضمت إلى البلدين المجاورين الكاميرون وتشاد في جهودهما على صعيد مكافحة التمرد [دالاتو ماموني وإدوين كبندزيكا موكي، «جماعة بوكو حرام تهاجم بلدة في النيجر عقب الهجوم على الكاميرون»، أسوشيتد برس، 6 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://news.yahoo.com/boko-haram-attacks-towninside-niger-cameroon-122511731.html]

7 دافيد غارتنشتاين-روس ولورا غروسمان، «بوكو حرام لم تعلن إقامة الخلافة»، مؤسسة الدفاع من الديمقراطيات، 4 سبتمبر/ أيلول 2014.

8 ألكسندر سميث، «عنف جماعة بوكو حرام في نيجيريا يضع مدينة مايدوجوري على حافة الخطر». إن بي سي نيوز 4 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.nbcnews.com/storyline/missing-nigeria-schoolgirls/nigerias-boko-haram-violence-puts-maiduguricity-edge-n299056

9 تحقيق تشارلز ويكسون، «قصص اغتصاب وتهريب أطفال محبطة في مخيمات المشردين في نيجيريا»، بريميوم تايمز، 31 يناير/ كانون الثاني 2015. الرابط:

http://www.premiumtimesng.com/investigationspecial-reports/176005-investigation-grim-tales-rape-child-tra%cking-nigerias-displaced-personscamps.html

10 «جماعة بوكو حرام تختطف زوجة سياسي كاميروني»، بي بي سي نيوز، 27 يوليو/ تموز 2014. الرابط:
http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-28509530;

الكاميرون تنقل جوًّا الرهائن المحرَّرين من جماعة بوكو حرام إلى العاصمة»، بي بي سي نيوز، 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2014. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-29581495

11 إيجيكيي أومينازو، «نيجيريا: تشاد تنشر قوات من أجل محاربة بوكو حرام»، الديلي إندبندنت، 18 يناير/ كانون الثاني 2015. الرابط:

http://allafrica.com/stories/201501190161.html

12 «الجيش التشادي يزعم أنه أجهز على مقاتلين من جماعة بوكو حرام»، الجزيرة 4 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.aljazeera.com/news/2015/02/chad-troops-kill-hundredsboko-haram-»ghters-150204091005115.html

13 «الكاميرون تشن أولى غاراتها الجوية مستهدفةً جماعة بوكو حرام»، فرانس 24، 29 ديسمبر/ كانون الأول 2014. الرابط:

http://www.france24.com/en/20141229-cameroonlaunches-air-strikes-against-boko-haram-»rst-time/

14 بيتر كلوتي، «الاتحاد الأفريقي يشيد بالهجوم العسكري الذي استهدف جماعة بوكو حرام»، صوت أمريكا، 5 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.voanews.com/content/african-union-hails-military-o$ensive-against-boko-haram/2630375.html

15 المرجع نفسه.

16 «أزمة بوكو حرام، لا تدعو الحاجة لها مجددًا ضد المتشددين النيجيريين»، بي بي سي نيوز، 23 يناير/ كانون الثاني 2015. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-30950628

17 «أنجيلا ميركل: يتعين على الاتحاد الأوروبي تمويل قوة من أجل قتال جماعة بوكو حرام-فيديو»، **الغارديان**، 19 يناير/ كانون الثاني 2015. الرابط:

http://www.theguardian.com/world/video/2015/jan/19/

18 عملية بارخان، وزير الدفاع (وزارة الدفاع الفرنسية)، 11 أغسطس/ آب 2014. الرابط:

http://www.defense.gouv.fr/operations/sahel/dossier-depresentation-de-l-operation-barkhane/operation-barkhane

19 جون آيريش ومارين بنيتير، «فرنسا ترسل مستشارين إلى حدود نيجيريا من أجل تنسيق شؤون قتال جماعة بوكو حرام»، رويترز، 6 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://af.reuters.com/article/topNews/idAFKBN0LA0M720150206;

جاك مور، القوى الجوية الفرنسية تؤازر عمليات مكافحة جماعة بوكو حرام على حدود نيجيريا، **النيوز ويك**، 4 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.newsweek.com/french-air-force-back-»ghtagainst-boko-haram-nigerias-borders-304288

20 مقابلة مع محلل أمني فرنسي بارز، يناير/ كانون الثاني 2015.

21 انتخابات نيجيريا: مسؤول أمني كبير يحث على تأجيل عملية الاقتراع، بي بي سي نيوز، 22 يناير/ كانون الثاني 2015. الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-30938612

22 انتخابات نيجيريا: تأجيل محفوف بالمخاطر، مجموعة الأزمات الدولية، 12 فبراير 2015. الرابط:

http://blog.crisisgroup.org/africa/2015/02/12/nigeriaselections-a-perilous-postponement/

23 نيجيريا عازمة على تأجيل الانتخابات من أجل قتال جماعة بوكو حرام، **الغارديان** 7 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.theguardian.com/world/2015/feb/07/nigeriato-postpone-elections-to-»ght-boko-haram

24 كارين عطية، قرار نيجيريا المحفوف بالمخاطر المتعلق بتأجيل الانتخابات، **الواشنطن بوست**، 8 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.washingtonpost.com/blogs/post-partisan/wp/2015/02/08/nigerias-risky-decision-to-postpone-elections/

25 آن لوك، «معركة الرئاسة النيجيرية تدخل إلى أروقة المحاكم»، صوت أمريكا، 11 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.voanews.com/content/battle-for-nigeriapresidency-enters-courts/2639274.html

26 الأقل سوءًا، **الإكونوميست**، 7 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.economist.com/news/leaders/21642168-former-dictator-better-choice-failed-presidentleast-awful

27 أوتشينا إكوو، «السبب الحقيقي الذي حَملَ نيجيريا على تأجيل الانتخابات»، الجزيرة، 5 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://america.aljazeera.com/opinions/2015/2/the-realreason-nigeria-should-delay-elections.htm

28 «بوكو حرام تهاجم غومبي في نيجيريا وتدعو إلى مقاطعة الانتخابات»، الغارديان، 14 فبراير/ شباط 2015. الرابط:

http://www.theguardian.com/world/2015/feb/14/boko-haram-launches-»rst-attack-in-chad

الملحق

1 أهل السنة والجماعة، الحركة من أجل الإحياء الإسلامي.

2 بوتشي، وبورنو، وغومبي، وجيغاوا، وكادونا، وكانو، وكاتسينا، وكيبي، والنيجر، وسوكوتو، ويوبي، وزامفارا (هيومان رايتس ووتش)، ما هي الشريعة السياسية؟ حقوق الإنسان والشريعة الإسلامية في شمالي نيجيريا (2004). الرابط:

http://www.unhcr.org/refworld/country,,HRW,,NGA,,415c02ae4,0.html

الفهـرس

ح

خ

س

ش

ف

ق


منتدى العلاقات العربية والدولية

بوكو حرام: التمرّد في نيجيريا

"كتاب لا بد من قراءته. تحليل يعرّي زيف الصور النمطية السائدة عن بوكو حرام وعن التهديد الجهادي في أفريقيا عمومًا. تُقدّم فرجينيا كومولي شرحًا لأسباب التمرّد المتعدّدة يتناول هيئة التمرّد ونشوءه وتطوُّره. كما تُبيّن بأسلوب مُقنع كيف تسبّبت الحكومة النيجيرية في إنتاج الأسباب الجوهرية التي أدّت إلى سخط الناس واستيائهم في شمالي نيجيريا، وإلى تفاقُم التمرّد".

فاندا فلباب-براون، كبيرة زملاء معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة.

"كتاب فيرجينيا كومولي مدخل شامل إلى ظاهرة متزايدة الأهمّية ومتعاظمة الخطر، بيد أنها لم تحظَ بما يكفي من الفهم والإحاطة. ظاهرة متجذّرة في التاريخ الثقافي والمعتقد الديني، فضلًا عن التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإخفاق الحكومي. من أجل فهم ذلك كلّه، يُعَدُّ هذا الكتاب موردًا لا غنى عنه".

جون بيتر فام، مدير مركز أفريقيا ونائب رئيس المجلس الأطلسي،
ورئيس تحرير **مجلة الشرق الأوسط وأفريقيا**.



هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

السعر:
43 ريالاً قطرياً - 12 دولاراً

ISBN: 978-9927-126-44-4

